١٠٨

اليمن

في الصحافة العربية في القرن العشرين

١٩٩٤

٧

بسم الله الرحمن الرحيم

(١٠٨)

اليمن

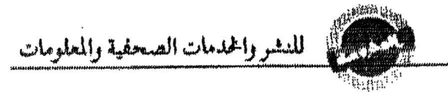
في الصحافة العربية

في القرن العشرين

١٩٩٤

المجلد السابع

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1994

العنوان	المؤلف	الدولة	المصدر	تاريخ النشر	رقم الصفحة	الموضوع الفرعي
أبرز العقبات أمام دولة الوحدة اليمنية		اليمن	المجلة	94-03-12	1	اليمن (المجلد السابع) 1994
اليمن : دماء ابين تلطخ العهد والاتفاق	عبد الله حموده	اليمن	المجلة	94-03-12	2	اليمن (المجلد السابع) 1994
احذر من مشروع لنشر التطرف بالوطن العربى	امين محمد امين	اليمن	الاهرام	94-03-13	7	اليمن (المجلد السابع) 1994
الشيخ زايد وصالح يركزان على تطبيق الاتفاق	وكالات الانباء	اليمن	القبس	94-03-13	9	اليمن (المجلد السابع) 1994
العطاس يدعو لجنة الحوار والحكومة للاجتماع فى عدن	وكالات الانباء	اليمن	الخليج	94-03-13	11	اليمن (المجلد السابع) 1994
حتى لا تنهار دولة الوحدة	احسان بكر	اليمن	الاهرام	94-03-13	12	اليمن (المجلد السابع) 1994
دعاوى "الخصوصية اليمنية" والمزايدات السياسية	عبد الله حموده	اليمن	الشرق الاوسط	94-03-13	14	اليمن (المجلد السابع) 1994
رؤوسنا مطلوبة فى صنعاء فكيف نذهب إليها ؟		اليمن	الوسط	94-03-13	17	اليمن (المجلد السابع) 1994
زايد : استقرار اليمن يخدم المنطقة	عبد الرحمن خبارة	اليمن	الوطن	94-03-13	19	اليمن (المجلد السابع) 1994
عبد الله حسين الاحمر لـ "الوسط" : مجلس النواب لم يؤيد ولم يرفض	عبد الوهاب المؤيد	اليمن	الوسط	94-03-13	21	اليمن (المجلد السابع) 1994
"باسندوه" يرحب بوساطة مصر لحل الأزمة اليمنية	وكالات الانباء	اليمن	الاهرام	94-03-14	25	اليمن (المجلد السابع) 1994

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

العنوان	الكاتب	البلد	الصحيفة	التاريخ	الصفحة
لجنة الحوار اليمنية تجتمع غدا فى عدن	ا.ف.ب	اليمن	الايام	94-03-16	74
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1994					
لجنة الحوار اليمنية تخضع لاختبار الاستمرار		اليمن	الشرق الاوسط	94-03-16	75
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1994					
لجنة الحوار تجتمع غدا فى عدن	ا.ف.ب	اليمن	العرب	94-03-16	78
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1994					
مبارك يتلقى اتصالين من صالح والبيض		اليمن	الحياة	94-03-16	79
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1994					
نجاة ابن الاحمر من محاولة اغتيال فى كمين قرب صنعاء	حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	94-03-16	80
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1994					
ألوية يمنية جنوبية تحتشد فى شبوة لاحباط اى محاولة شمالية للهجوم من ابين		اليمن	الشرق الاوسط	94-03-17	82
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1994					
الحزب الاشتراكى يسعى لتدويل الازمة اليمنية	امين محمد امين	اليمن	الاهرام	94-03-17	85
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1994					
اليمن .. بين دعم الوحدة او الكونفدرالية او الانفصال	صلاح بسيونى	اليمن	العالم اليوم	94-03-17	86
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1994					
محافظ شبوه تلقى تهديدا بضرورة مغادرتها مع مسؤول الأمن	فيصل مكرم	اليمن	الحياة	94-03-17	88
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1994					
وحدة حتى الموت		اليمن	الكفاح العربى	94-03-17	90
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1994					
البيض يحذر من مخاطر انهيار الوحدة		اليمن	الخليج	94-03-18	91
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1994					
انباء عن محاصرة .. مدينة يمنية بقوات جنوبية	رويتر	اليمن	الاهرام	94-03-18	93
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1994					
قفزة نوعية فى دور القاهرة .. اليمنى		اليمن	الحوادث	94-03-18	94
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1994					

فهرس/ قصاصات الصحف

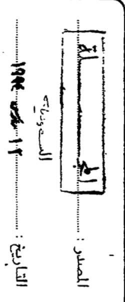
فهرس/ قصاصات الصحف

العنوان	الكاتب	الموضوع	المصدر	التاريخ	الصفحة
المؤتمر يتهم البيض بقيادة مجموعة انفصالية داخل الاشتراكي		اليمن	الخليج	94-03-20	115
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد السابع) 1994					
المعارضة اليمنية تحسم الخلاف حول برنامج الاشتراكي	حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	94-03-20	117
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد السابع) 1994					
الهدوء الذي يسبق العاصفة		اليمن	الحياة المصرية	94-03-20	119
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد السابع) 1994					
اليمن : مؤتمر بكيل يشكل لجانا لمتابعة تنفيذ التوصيات		اليمن	الحياة	94-03-20	120
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد السابع) 1994					
اليمنيون يفضلون التشطير على اسالة الدماء		اليمن	الشرق الاوسط	94-03-20	121
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد السابع) 1994					
قيادة المؤتمر تتهم البيض بالترويج لانفصال جنوب اليمن		اليمن	الشرق الاوسط	94-03-20	123
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد السابع) 1994					
الاشتراكي يغلق مقراته ويسحب قياداته من الشمال	اقبال علي عبد الله	اليمن	الحياة	94-03-21	124
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد السابع) 1994					
القيادة اليمنية تطالب زعماء الاشتراكي والمعارضة بمغادرة صنعاء	ناجي الحرازي	اليمن	الشرق الاوسط	94-03-21	126
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد السابع) 1994					
اليمن لا تحتمل الخسارة	احمد حمروش	اليمن	روز اليوسف	94-03-21	127
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد السابع) 1994					
انسحاب شيوخ قبائل بكيل وحاشد من لجنة الحوار الوطني باليمن	امين محمد امين	اليمن	الاهرام	94-03-21	128
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد السابع) 1994					
علي صالح : الاشتراكي يمول عمليات خطف الاجانب والتخريب في الشمال	خير الله خير الله	اليمن	الحياة	94-03-21	129
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد السابع) 1994					
الاشتراكي اليمني يشن اعنف هجوم على قيادة الشعبي	لطفي شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	94-03-22	132
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد السابع) 1994					
الانجاز الوحيد ل العليين هو الوحدة اليمنية		اليمن	الشرق الاوسط	94-03-22	134
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد السابع) 1994					

فهرس/ قصاصات الصحف



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المصدر : المجلة

السعودية

التاريخ : ١٢ ... ١٩٩٤

أبرز العقبات أمام دولة الوحدة اليمنية

أولاً: العقبات الهيكلية:

هي ٤ عقبات على النحو التالي:

١ - شكل الدولة: تختلف وجهات النظر بين الأخذ بنظام الدولة الموحدة على النحو السائد حالياً، او تبني النظام الفيدرالي أو الكونفيدرالي.

ويتمسك المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح (الشريكان الشماليان في الائتلاف الحاكم الحالي) بالدولة الموحدة، ويريان ان «البديل ليس سوى مشروع انفصال». بينما يرفض الحزب الاشتراكي (الشريك الجنوبي) ذلك، ويرى انه «عملية تطويع» و«كبح عجلة التطور في اليمن، ورفض تكوين نموذج في الجنوب يمكن ان يتبناه الشمال في مرحلة لاحقة».

٢ - رئاسة الدولة: يتمسك المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح بنظام رئاسي يقوم على انتخاب الرئيس الذي يختار نائبه، ويتمتع بصلاحيات واسعة.

ويطالب الاشتراكي بمجلس رئاسة في المرحلة الحالية، حتى يجري تعديل الدستور، بالنص على انتخاب الرئيس ونائب الرئيس معاً أو منفصلين، مع تخصيص صلاحيات محددة لنائب الرئيس.

٣ - نظام السلطة التنفيذية: يطالب حزب المؤتمر الشعبي التجمع اليمني للاصلاح بنظام يجمع بين الرئاسي والبرلماني، ويقتسم فيه الرئيس السلطة مع الحكومة.

بينما يصر الاشتراكي على ان يكون النظام برلمانيا، يتضمن حكومة قوية تضطلع بمهمة السلطات التنفيذية في الحكم، وتشارك الرئيس في بعض السلطات السيادية، على نحو يحدده الدستور بعد تعديله.

٤ - شكل السلطة التشريعية: وافق المؤتمر الشعبي على انشاء مجلس برلماني آخر هو مجلس الشورى، ينتخب ٢/٣ ويعين ١/٣ منه من ذوي الخبرات والمؤهلات لمشاركة مجلس النواب في السلطة التشريعية، على ان تكون المحافظات الـ ١٨ ممثلة فيه بالتساوي. وهو اقتراح تقدم به الحزب الاشتراكي. ولكن تجمع الاصلاح رفض ذلك، ثم تحفظ عليه واشترط ان تكون الاختصاصات التشريعية لمجلس الشورى محدودة. ويقول البعض ان الاصلاح يرى في هذا المجلس منافسا لمجلس النواب، الذي يترأسه الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، رئيس الهيئة العليا لتجمع الاصلاح.

ثانياً: العقبات التشريعية:

وتتلخص في نقطتين:

١ - قانون التعليم: على الرغم من اقرار هذا القانون قبل انتخابات ٢٧ ابريل (نيسان) ١٩٩٣، فإن الاصلاح ما زال على تعهده بتغييره، لأنه يرفض ضم المعاهد العلمية - ذات النظام الديني - الى التعليم العام، ويعتبر ذلك ضرباً لقاعدة أساسية تابعة له.

وقالت مصادر مطلعة لـ المجلة، ان سبب هدوء الاصلاح بالنسبة لهذه النقطة حتى الآن هو حصوله على مبلغ مليار و ٣٠٠ مليون ريال يمني من الدولة، تنفيذاً لوعد من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، يستعملها كميزانية لتمويل المعاهد العلمية، رغم ان إدارتها تتبع أجهزة التعليم العام وحتى لا يشعر بفقدان نفوذه تماماً. وتضيف المصادر ان ذلك كان جزءاً من صفقة دخوله الائتلاف الحاكم في اليمن.

٢ - قانون الحكم المحلي: ما زال قانون الحكم المحلي موضع خلاف. وبينما يطالب الحزب الاشتراكي بانتخاب المحافظين ومديري المديريات والمجالس المحلية. يرى تجمع الاصلاح الاكتفاء بانتخاب المحافظين في المرحلة الحالية، وكذلك المجالس المحلية. مع تعيين مديري المديريات ومن دونهم، على ان يتم انتخابهم في مرحلة لاحقة.

ثالثاً: العقبات الاجرائية:

١ - توحيد القوات المسلحة: على الرغم من تقديم مشاريع متعددة لدمج الوحدات العسكرية التابعة للشطرين السابقين، فإن مشاريع كل طرف رفضها الطرف الآخر، وما زالت الوحدات الشمالية والجنوبية منفصلة.

ومن المشاريع التي فشلت، دمج الوحدات مناصفة. لأن المؤتمر الشعبي (الشمالي) يرى ان عدد سكان الجنوب بين ٢.٥ و٣ ملايين لا يبرر حجم القوات التابعة للحزب الاشتراكي. وهو يرفض الدمج على هذا الأساس أيضاً لأنه يفتح المجال أمام امكانية نقل الصراع المسلح الى داخل الوحدات.

وفي حين طالب الحزب الاشتراكي باقالة القيادات العسكرية من أقارب شاغلي المناصب الرئيسية في الدولة (مثل أخوة الرئيس) رد المؤتمر الشعبي بطلب حل الوحدات المكونة من أغلبية تنتمي الى مديرية او محافظة واحدة.

وتخضع عملية توحيد القوات المسلحة للمساومة السياسية، لأن الحزب الاشتراكي يحتفظ بالقوات المسلحة التابعة له كورقة حتى تتم الاستجابة لمطالبه في تعديل نظام الدولة، وتحقيق الفصل بين رئاسة الدولة بشكلها الحالي والمؤسسة العسكرية. في حين يرى المؤتمر الشعبي في هذا الرفض نوعاً من التمرد الضمني.

٢ - المشكلة الأمنية: تعتبر أهم القضايا التي يراها الحزب الاشتراكي عائقاً أمام الاستقرار وعملية بناء الدولة الحديثة. لأنه تعرض قياداته لمحاولات الاغتيال يخرج بالموقف عن كونه مجرد بناء للدولة بشكل معين الى «قضية حياة أو موت». ولذلك انتقلت جميع قياداته الرئيسية من صنعاء الى عدن.

ومما يزيد من تعقيد هذه القضية. ان الحزب الاشتراكي يتهم قيادات في الدولة تنتمي الى الحزبين الآخرين في الائتلاف الحاكم (الشعبي والاصلاح) بحماية مقترفي أعمال الاغتيالات والخارجين على القانون وايوائهم، بهدف اعاقة متابعة مطالب الاشتراكي وتطويعه في اطار النظام الذي كان قائماً في الشمال قبل الوحدة.



اليمن: دماء ابين تلطخ العهد

عبد الله حموده

معارك عسكرية كادت تنشب قبل الانتخابات والاتفاق

- ألوية من ميليشيات الحزبين شاركت في القتال بملابس مدنية
- ظواهر تزوير العملة والاتجار بالمخدرات زادت في زمن الوحدة
- القتلى بالمئات والمصادر الرسمية تؤكد انهم بالعشرات



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

اثارت احداث محافظة ابين الاخيرة - في جنوب اليمن - تساؤلات عديدة حول الوحدة بين الشطرين. وتفرعت تلك التساؤلات بين ما طرحه المراقبون في الخارج، حول ما اذا كانت الوحدة اليمنية ستستمر او ستنتهي، وفي حالة انتهائها بالتشطير، ما هو شكل العلاقة بين الشطرين السابقين - وربما المستقبلين ايضا؟

اما اليمنيون انفسهم فانهم ما زالوا يتفادون طرح هذا السؤال، ويحصرون مناقشاتهم في ما يمكن ان تتمخض عنه بالنسبة الى شكل الدولة التي يحاولون بناءها.

ففي زنجبار - عاصمة المحافظة - ومودية ولودر حدثت مواجهات مسلحة بين قوات شمالية واخرى جنوبية تعددت الاسباب بشأنها حسب وجهات نظر الاطراف السياسية اليمنية على تعددها، وطرفي الصراع الرئيسيين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي) على وجه الخصوص.

تلك المواجهات تعتبر اخطر التطورات التي هددت الوحدة اليمنية حتى الان، منذ اعلانها رسميا في ٢٢ مايو (ايار) عام ١٩٩٠ وثالث مواجهة مسلحة بين قوات شمالية واخرى جنوبية خلال ٢٢ عاما.

اسباب الخطورة

ولكن هناك ٤ عوامل رئيسية تجعل المواجهة الاخيرة مختلفة عن الاثنتين اللتين سبقتاها في عامي ١٩٧٢ و١٩٧٩، وهي:

● انها المواجهة الاولى من نوعها التي تحدث في اطار دولة الوحدة، وان كانت الحشود التي تقف خلفها - على الجانبين - توضح مدى هشاشة المؤسسات التي تمثل هيكل هذه الدولة، وبالتالي تضعف من احتمالات مستقبلها اذا استمر الحال على النحو الحالي.

● انها تحدث في ظروف تولي محافظ جديد، هو محمد علي احمد - احد ابرز رجال الرئيس الجنوبي السابق علي ناصر محمد - وسط جدل خلافي حول شرعية «تعيينه»، بقرار من مجلس الرئاسة، او صحة «تكليفه» بالمهمة بقرار من رئيس الوزراء، تمهيدا لصدور قرار تعيينه - في ما بعد - من مجلس الرئاسة. ويقول البعض - خاصة في جانب الحزب الاشتراكي - انها كانت تستهدف اعاقة وصوله الى المحافظة لتسلم مهام منصبه.

● انها وقعت في محافظة ظلت - منذ احداث ١٣ يناير (كانون الثاني) عام ١٩٨٦ التي انهت حكم علي ناصر - في موقع المعارضة (الصامتة) من حكم الحزب الاشتراكي بتركيبته الحالية في جنوب اليمن، واستمر الحال على هذا النحو بعد الوحدة، بسبب استمرار نفوذ الحزب في الجنوب. وكانت النظرة اليها - من ناحية استراتيجية القوات الشمالية - انها تعتبر نقطة مهمة على طريق ضرب محاولة احياء النظام الجنوبي في عدن، لان السيطرة عليها توفر الحلقة المفقودة في سلسلة المواقع العسكرية لتطويق «العاصمة الاقتصادية والتجارية لدولة الوحدة»، من الشرق، ويسهل عزل محافظتي عدن ولحج في الغرب عن محافظات شبوة وحضرموت والمهرة، حيث توجد مصادر الثروة النفطية في الشرق.

ويتفرع عن هذه النقطة ايضا، ان تلك المواجهة - من وجهة نظر الشمال - كانت تستهدف منع المصالحة بين الحزب الاشتراكي (الجناح المشارك في الحكم حاليا وفي الوحدة)، وبين الجناح الذي انشق مع علي ناصر في احداث يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦، الذي تعتبر قاعدته الشعبية الاساسية في ابين وتصوير المعركة على انها بين ابناء ابين الذين ايدوا القوات الشمالية (لواء العمالقة)، ضد قوات الحزب الجنوبية التي تضم تشكيل ميليشيات الحزب المعروف باسم لواء مورم، واللواء الخامس مدرع، الذي جاء لدعمه من عدن.

وقد ساعد على ابراز نقطة «الثأر القديم»، ومحاولة استغلالها في تلك الفرصة، ان لواء الوحدة الذي شارك في المواجهة، بعد نقله من حضرموت الى ابين، كان هو الذي اعاد الموقف في المحافظة لصالح الجناح الرئيسي الحاكم في الحزب الاشتراكي حاليا بعد احداث يناير، وتتهمه عناصر محلية وشمالية باقتراف فظائع هائلة، في معرض ادائه للمهمة التي قام بها.

● العامل الرابع هو مشاركة عناصر من «الافغان العرب» المتمركزين في جبل المراقشة وقالت تقارير ان ما يقدر بـ٣ لواءات من ميليشيات التجمع اليمني للاصلاح - شاركت ايضا في الاشتباكات - بملابس مدنية - مع القوات الجنوبية في محاولة لتصوير المواجهة على انها بين المدنيين من ابناء المحافظة، و«بقايا النظام الشيوعي السابق في الجنوب، التي ترفض الاندماج في دولة الوحدة، وتحاول استعادة سيطرتها، ولو كان ذلك على حساب مستقبل الدولة الموحدة».

ويطرح بعض المراقبين خطورة الاعتماد على ميليشيات متطرفة ولا تتميز بالانضباط لحسم صراع سياسي في اطار دولة. ويشيرون الى خبرة ما حدث في مصر عندما شجع الرئيس السابق انور السادات مثل هذا التيار لاحتواء



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

العناصر الناصرية والماركسية، فانتهى الامر بمقتله على ايديهم من ناحية، ثم تفاقم مشكلة الجماعات الاسلامية المتطرفة في مصر حاليا من ناحية اخرى.

طريق وعر

وايا كانت خسائر احداث ابين، التي تصر بعض التقارير المحلية على انها تراوحت بين عشرات ومئات القتلى والجرحى، يتمسك السياسيون - من مختلف الاطراف اليمنية - بانها لم تزد على ٦ قتلى وعشرات الجرحى، على اعتبار ان «الاشتباكات كانت في اطار التقاليد اليمنية، التي تتبع نظام اطلاق النار في الهواء» الا انها تظل خطوة على الطريق الوعر للوحدة، وتسود المخاوف بشأن ما اذا كانت ستؤدي الى انتكاسة، او انها ستنتهي بـ «هروب الى الامام»، يؤجل اية مواجهة حقيقية للمشكلة، كما حدث في عامي ١٩٧٢ و١٩٧٩.

الشكلة هي ان الاشتباكات الاخيرة بدأت يوم ٢٠ فبراير (شباط) الماضي، وهو نفس تاريخ ما ظنه كثيرون «محاولة جدية» لحل الازمة اليمنية، تمثل في التوقيع على «وثيقة العهد والاتفاق» في العاصمة الاردنية عمان، بعد ان وقعت عليها لجنة حوار القوى السياسية، التي توصلت الى صيغتها واتفقت عليها بعد اكثر من شهرين من المشاورات وكانت قد وقعت عليها بالاحرف الاولى يوم ١٨ يناير (كانون الثاني) الماضي.

وكانت القوى السياسية اليمنية ترى في الوثيقة استكمالا لاتفاقات الوحدة، ولا تقل اهمية عنها، ولكن طريق الوحدة اليمنية مليء بالاتفاقات التي لم تنفذ، وانما استعملتها الاطراف الموقعة عليها منفذا للخروج من مأزق معين، كما حدث في الحالات السابقة على توحيد الشطرين ولكنه يبدو ان تناقض المصالح في ظل نظام واحد، هو سبب حالة التحفز والاستنفار في الوقت الحاضر، التي - اذا لم تحسم بشكل عقلاني - ستعصف بالدولة الوليدة.

اول صراع

اول صراع مسلح بين جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية بدأ في صيف عام ١٩٧٢ عن اللجوء الى مصالحة - تحت شعار الوحدة - تمثلت في اتفاقية القاهرة في ٢٨ اكتوبر (تشرين الاول) ثم بيان طرابلس في ٢٨ نوفمبر (تشرين الثاني) من نفس العام. ولكن بعد عام واحد عاد التوتر بين صنعاء وعدن، وتعطل العمل الوحدوي بسبب الصراعات الداخلية في الشطرين ايضا، حتى تولى المقدم ابراهيم الحمدي في ١٣ يونيو (حزيران) ١٩٧٤ رئاسة الشمال وبدأ الحوار من جديد بين الطرفين.

ولكن هذه المحاولة الجديدة للوحدة انتهت بمقتل الحمدي في ١١ اكتوبر (تشرين الاول) عام ١٩٧٧ عشية سفره لتوقيع اتفاقية الوحدة في عدن واستمرت العلاقات متوترة. تصاعدت المواجهة الاعلامية في عهد المقدم احمد حسين الغشمي، الذي تولى الرئاسة بعد الحمدي، حتى ادى اغتياله في حادث حقيبة المتفجرات الشهيرة في شهر يونيو (حزيران) عام ١٩٧٨، على يد الانتحاري الجنوبي الحاج تفاريش، مما ادى الى تصدعات عميقة في الحزب الاشتراكي، انتهت بالاطاحة بالرئيس سالم ربيع علي سالمين واعدامه.

ولم تهدأ الاوضاع الا بعقد قمة الكويت بين عبد الفتاح اسماعيل - الامين العام للحزب الاشتراكي في الجنوب - (العقيد حينئذ علي عبد الله صالح رئيس الشطر الشمالي في ٢٨ - ٣٠ مارس (آذار) ١٩٧٩، بعد اشتباكات مسلحة بين الطرفين بدأت في ٢٤ فبراير (شباط) من نفس العام.

وانتهت القمة بالاتفاق على اعادة الحوار من اجل الوحدة، وتشكيل لجنة للانتهاء من وضع دستور دولتها، ثم الاعداد لتشكيل لجنة وزارية للاستفتاء العام على الوحدة - كل ذلك في مدة اقصاها ٦ اشهر.

مشكلة الوعاء السياسي

يتضح من ذلك ان الوحدة التي كانت اساس الشرعية لكل من النظامين قبل تحقيقها اصبحت الآن مصدر الشرعية للاحزاب السياسية اليمنية جميعا بعدها، وتحولت القضية من الخلاف والاتفاق بين نظامين مختلفين، يتبنى كل منهما الشمولية على اساس مختلف (ماركسي اممي في الجنوب وعروبي قومي في الشمال)، الى عجز عن توفير اوعية سياسية متطورة في ظل دولة الوحدة، التي قررت تبني التعددية الحزبية نظاما له.

فما ان تحققت الوحدة في ٢٢ مايو (ايار) عام ١٩٩٠ حتى كان قرار فتح المجال امام حرية تشكيل الاحزاب والتنظيمات السياسية من اول ما اتخذه مجلس الرئاسة وعلى الفور نبت نحو ٤٥ حزبا وتنظيما سياسيا، كان



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

بعضها داخل مظلة الحزب الحاكم في الشمال (المؤتمر الشعبي العام) مثل التجمع اليمني للاصلاح وحزب البعث، وكانت اخرى معارضة في الخارج او في احد الشطرين، مثل حزب رابطة ابناء اليمن (رأي) وحزب التجمع الوحدوي اليمني ومجموعة الاحزاب الناصرية، وحزب الحق. ولكن احزابا اخرى ضئيلة الحجم وقليلة الاهمية نشأت ايضا، اطلق عليها اسم «احزاب التفريخ».

كانت هذه الاحزاب «المفرخة» في معظم الاحيان - اجنحة للحزبين الحاكمين الرئيسيين (المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي)، وتعتمد عليها في التمويل والدعم التنظيمي، لتضطلع بمهمات معينة على ساحة المناورة خلال مرحلة الضبابية التي سادت الفترة الانتقالية. وقد انكشفت هذه اللعبة حاليا، وعرفت كل الاحزاب وزنها الحقيقي بعد انتخابات ابريل (نيسان) الماضي، وان كانت بعض الاحزاب ذات التاريخ لم يكن لها حظ كاف، اما بسبب تشتت الاصوات، او بسبب مشاكل اجرائية في عملية الانتخابات. وكانت اتهامات بالتزوير ضد الاحزاب الثلاثة التي فازت باكثر من ٣ ارباع مقاعد مجلس النواب (٣٠١ مقعد) هي وحلفاؤها من المستقلين قد اثيرت بعد الانتخابات.

وتمثلت مشكلة الوعاء السياسي في صعوبة البحث عن تجمع للاحزاب اليمنية بعد الانتخابات، وادت المناورات الى نوع من الانقسام بينها، فكان هناك «المؤتمر الوطني للاحزاب والتنظيم السياسية» في مواجهة «مؤتمر الاحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية والنقابات المهنية والابداعية». الا ان بعض الاحزاب احتجت على سيطرة حزبي السلطة - في الفترة الانتقالية - (الشعبي والاشتراكي) على المؤتمر الوطني، وطالبت بتمثيل النقابات ايضا، على الرغم من الجدل حول صفتها السياسية، ودعى البعض الى ضرورة قصر مجال عملها على الجانب المهني ورعاية شؤون اعضائها.

وفي تلك الفترة ايضا تعرض المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي لانتقادات كثيرة بسبب اقتسامهما السلطة بعد الوحدة حتى على مستوى الوظائف الصغيرة مثل مدير الدائرة، وحرمان كثير من المواطنين من المشاركة في ادارة شؤون بلادهم في مرحلة مهمة من تاريخها، لان اعتبار الولاء لاحد الحزبين كان اهم في نظر قيادتيهما من الكفاءة والخبرة، وانعقدت الآمال على تحسين الوضع بعد الانتخابات.

الديموقراطية الغائبة

امتلأت الساحة اليمنية بانتقادات عديدة لتطبيق الديموقراطية، وقال كثيرون انها مجرد توازن بين الكبار، انطلاقا من مبدأ القسمة على اثنين - بين الاشتراكي والشعبي - خلال الفترة الانتقالية التي سبقت الانتخابات البرلمانية. وعادت نفس الانتقادات - خاصة على لسان احزاب المعارضة - بعد ان اشترك التجمع اليمني للاصلاح في الائتلاف الحاكم مع الحزبين الآخرين، على أساس ان المواطن لم يحصل على مشاركة في صنع القرارات المتعلقة بحياته ولكن حقيقة الأمر هي ان غيبة النظام الشمولي من اليمن الموحد افسح مجالا كبيراً من حرية التعبير للمواطن اليمني. اما غيبة المشاركة في القرار وحالة الشلل والعجز عن اتخاذ قرارات، فقد اصبحت ظاهرة واضحة في اليمن منذ الوحدة.

وقد افسح هذا الشلل ايضا المجال امام مراكز القوى - القريبة من الاحزاب الرئيسية - لكي تمارس دورها في المحافظة على النفوذ، وتحقيق مكاسب من ورائه، في غيبة هيبة نظام الدولة وتأثيره، واستخدام تلك الغيبة على حساب المصلحة العامة. مع الانفلات الامني، برزت ظواهر مثل تلك المعروفة باسم «عقلان الراشدي»، نسبة الى تاجر كبير ينتمي الى قبيلة حاشد، توجه اليه اتهامات - من جانب الحزب الاشتراكي بتزوير العملة والتهريب والاتجار في المخدرات والقتل وغيرها.

وهناك أيضا اتهامات لمسؤولين كبار من مختلف الاحزاب بأنهم يسخرون جهاز الدولة لمصلحتهم، وقادة عسكريون بانهم يحركون وحداتهم دون اوامر من وزارة الدفاع او رئاسة الاركان.

وقد نفى الرئيس علي عبد الله صالح علمه باعتراض قوات من الشرطة العسكرية لموكب المهندس حيدر ابو بكر العطاس - رئيس الوزراء - في طريق عودته من عدن لصنعاء، رغم ان العطاس اكد انه ابلغ جميع الجهات المختصة بتحركه وخط سير موكبه.

وتقول بعض احزاب المعارضة حاليا ان القسمة على اثنين في الفترة الانتقالية، تحولت الى قسمة على ٣ بعد الانتخابات البرلمانية في ٢٧ ابريل (نيسان) الماضي، بعد انضمام تجمع الاصلاح الى الائتلاف الحاكم.

ولكن مصادر مؤيدة للحزب الاشتراكي ما زالت ترى ان القسمة على اثنين قائمة، لانه على الرغم من خروج تجمع الاصلاح من تحت مظلة المؤتمر الشعبي، الا ان تقسيم الادوار في



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

بقي المواقف بينهما ما زال واضحا من اجل غايات واحدة ومحددة في مواجهة الحزب الاشتراكي والمعارضة المتحالفة معه.

احتمالات المواجهة

قبل وفاته كشف المرحوم محمد علي هيثم - اول رئيس وزراء في جنوب اليمن ووزير التامينات الاجتماعية السابق - لـ «المجلة» ان معارك عسكرية كادت تنشب بين القوات الشمالية والجنوبية قبيل الانتخابات، وانتقل الى رحمة الله قبل ٨ اشهر ومعه اسرارها. ولكن مراقبين سياسيين افادوا ان ممارسات انتخابية غير ديمقراطية كانت السبب واتهم معارضون الاحزاب الثلاثة الفائزة بمحاولة الخروج على اتفاقات كانت قد عقدتها من قبل لاقتسام الدوائر، ثم حاول بعضها خرق تلك الاتفاقات فكاد الصراع ان يتفجر، ولكن احزاب الائتلاف جميعا تصر على نفي ذلك.

ومن مواجهة لم تحدث في فترة الانتخابات، الى مواجهة وقعت يوم توقيع «وثيقة العهد والاتفاق» في عمان، لا يشعر المواطن اليمني بدرجة كبيرة من الثقة في بقاء دولة الوحدة، لدرجة ان كثيرين منهم بدأوا «يفتحون» خطوطا كانوا قد اغلقوها، خوفا مما قد تأتي به الاقدار، بعد ان اثبتت احداث ابين ان العهد والاتفاق ليس مكانهما سوى في رسم الوثيقة، التي تفجر الصراع بسببها، قبل ان يجف الحبر الذي وقع به عليها ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــــرام
القاهرة
التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

على سالم البيض «للأهرام» :

احذر من مشروع لنشر التطرف بالوطن العربى

العنف والقتال ليسا طريق الوحدة .. ويجب ألا نعرضها للمهاترات

حذر السيد على سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة باليمن من وجود مشروع يدبر ويخطط له ضد الامة العربية من اجل نشر الارهاب والتطرف للتاثير على طموحات الامة العربية والاسلامية وعزلها عن العالم .

وقال فى حديث «للاهرام» هذا المشروع الارهابى معالمه واضحة للجميع وشرارته ممتدة الى الجزائر وتونس ومصر والسودان واليمن وغيرها من الدول العربية .

ودعا البيض الى ضرورة مواجهة هذا المشروع بطرحه للنقاش والحوار على المستوى القومى لمواجهة هذه العقليات المتخلفة التى تريد ان تفرض سيطرتها على الامة العربية والاسلامية .ورحب البيض باى جهد عربى يسهم فى ابعاد اليمن الموحد عن شبح الحرب الاهلية ومواصلة المسيرة الديمقراطية والسلمية للوحدة والتمسك بوثيقة العهد والاتفاق .

وجدد نائب رئيس مجلس الرئاسة دعوته للرئيس مبارك وللشقيقة الكبرى مصر للقيام بدور مؤثر فيما يجرى على الساحة اليمنية حاليا بحكم علاقتها وماقدمته من تضحيات لليمن ومن اجل أن تلعب مصر دورها القومى لانه لا توجد امة عربية قوية بدون مصر وهو ما طرحناه على الرئيس حسنى مبارك فى اتصالاتنا وقال ان لقاءنا الاخير ... اشعرنا ... كبير لان مصر اولت كل الاهتمام بمشاكل اليمن

واكد اننا لايمكن ان نقبل ان يكون اليمن محطة لتصدير الارهاب ضد مصر لانه يمسنا ويمس وفاءنا لمصر وليس معقولا ان نقدم الارهاب بدلا من الوفاء .

حديث اجراه فى عدن :
امين محمد امين

العنف ليس طريق الوحدة

وحول الوضع اليمنى قال البيض رغم الاحداث فانه متفائل وسيظل متفائلا دائما بتحقيق المشروع الكبير لتحقيق الوحدة اليمنية التى كانت دائما شعارا للحرب بين الاشقاء وفى المواجهتين السابقتين فى عام ٧٢ ، ٧٩ كنا نقف بعد القتال وندعو للوحدة وفى عام ٨٩ دعونا للدخول لدولة الوحدة اليمنية بروح سلمية وعلى اسس ديمقراطية وبمنطق العصر الحديث ولكن بعد فترة من بدء مسيرة الوحدة واجهها التعثر فى بعض خطواتها وكان اهم شىء هو الا نصل الى مرحلة الاقتتال .. خاصة وان العنف والقتال ليسا طريق الوحدة .. لكنه طريق اخر تماما فالوحدة طريقها سلمى وديمقراطى وقناعة وهدف ويجب عدم تعريضها للمهازل والمهاترات .

واوضح انه مع الممارسة برز لنا ان هذا العمل الوحدوى فى اليمن لم تتوافر له الظروف ولا الوضع القيادى المناسب له والذى يمكن ان يستوعب طموحاته

ويمكن ان يحلق بشكل اخر لديه الرؤية الواحدة والتجاوب من اجل الوصول الى الهدف وقال البيض ان هذا التباين فى القيادتين فى اليمن وعدم طرح الموضوع بكل ابعاده السياسية للنقاش وعدم اثارة الغبار امام اخطائه وسلبياته ادى لتعريض مشروع الوحدة للمازق الذى وصلنا اليه رغم وجود اجماع شعبى حوله وعزم على تحقيقه من مختلف ابناء الشعب اليمنى والمخلصين واقول اننا خلال تجربتنا القصيرة اكتشفنا انه يبيت للامة العربية مشروع اخر للارهاب والتخلف يعيدنا الى القرون الوسطى وربما يخرجنا كعرب ومسلمين من التاريخ الحديث لان كل مايحاك من مؤامرات والتى ضد الامة العربية هو موجه اصلا ضد الامة الاسلامية .. وفى اليمن نعانى من اثار هذا المخطط الارهابى لمواجهة الوحدة ومن خلال الممارسة وجدنا ان هناك العديد من الاعمال الارهابية والاغتيالات هدفها التاثير على مسيرة الوحدة ... ولذلك كان لابد من وقفة مع الجهاد والارهاب ومن يدعمونهم لحماية الوحدة والتضامن للامة العربية والتفكير فى شىء من الصيغ المعقولة التى نبدا من خلالها خطوات مواجهة المخطط ..

المشروع القومى العربى

وقال الامين العام للحزب الاشتراكى اليمنى ان ازمة الخليج اثرت على وحدة اليمن من جانب أخر .

وتساءل عن اسباب نجاح بعض الدعاوى الاصولية والاعمال الارهابية وقال ان ذلك نتيجة لوجود قضايا اساسية فى بعض المجتمعات بلا حل واستغلتها هذه العناصر الارهابية كما استغلت الشباب الذى يعانى من الفراغ وعدم وجود مشروع قومى عربى يتمسك به .واوضح انه رغم ذلك فان الصيغة الاصولية التى تطرح بالارهاب تحت شعار الدين الاسلامى الحنيف وهو منها برىء لم تقدم نفسها ... والتجربة التى شهدتها افغانستان غير مقبولة للتطبيق فى الوطن العربى .

واكد ان اهم المشاكل التى تواجه دولة

الوحدة هو عدم استيعاب عدد من القيادات لهذا المشروع القومي الكبير .. ومن هنا جاءت الوثيقة منصبة على بناء دولة الوحدة والياتها ...

والبحث عن الدولة التي تستوعب التنافس والتطور في مختلف المجالات وهذا الوضع لم يتحقق بكل اسف خلال الفترة الانتقالية وتطور الوضع بدلا من الحوار الى الاغتيالات والانفجارات والمواجهة العسكرية .

وتطرق نائب الرئيس اليمني الى التطورات التي اعقبت توقيع وثيقة العهد والاتفاق في عدن ، واوضح انه بعد ساعات من التوقيع تفجرت الاشتباكات بين قوات الجيش اليمني وهي اول ظاهرة تحدث بهذا الحجم وبهذه الصورة ولاول مرة يتم اصدار اوامر بعد الوحدة بقتل جنود من الجيش اليمني لاشقائهم .ورغم ذلك اصدرت اوامري بعدم الرد بالقتال من اجل تجنب اهدار دماء يمنية بريئة اخرى لان المنتصر في هذه المعركة مهزوم ، والقتال يدخل الوحدة اليمنية في نفق اخر فالقتال ليس طريقنا لانه طريق يقضي على الوحدة

ولذلك نحن نتمسك بوثيقة العهد والاتفاق ولكن عندما طرحنا تنفيذ البند الاول فيها وجدنا الرد بالقتال من اجل اسكاتنا .

واكد البيض على ضرورة تقديم المتهمين بحوادث الاغتيالات التي شهدتها اليمن الى المحاكمة .. وقال ان علينا جميعا ان نعمل بجدية من اجل تنفيذ الاتفاقية والوثيقة التي تحظى باجماع وطني من مختلف ابناء الشعب .

وفي نفس الوقت نحن بحاجة الى جهد عربي الى جانب الجهد اليمني

طموحات كبيرة للوحدة

وقال البيض اننا بكل اسف وجدنا عقليات صغيرة لا تخرج شرحية صغيرة قاصرة التفكير حاولت ان تغلف المؤسسات ولم تكن على مستوى المشروع القومي الكبير للوحدة .

ضمانات امنية لحل الازمة

وحول المازق الذي تواجهه الوحدة اليمنية لتنفيذ وثيقة العهد نتيجة الخلاف بين الحزبين الاشتراكي الذي يطالب اولا بالقبض على المتهمين وتنفيذ البند الاول من الوثيقة والمؤتمر الشعبي الذي يصر على التئام مؤسسات الدولة قبل اى شيء

قال السيد علي سالم البيض ، ان البعض اعتقد ان توقيع الوثيقة انهى الازمة وهذا خطا والصحيح اننا بمجرد توقيعنا للوثيقة اعترفنا بالازمة ووضعنا الاسس كلها ومعالجتها والموقف يتطلب منا الانتقال للتنفيذ في ظروف ملائمة .

والبند السابع بالوثيقة ينص على بعض الضمانات الامنية والدستورية التي كان من المفروض ان تلحق بالوثيقة وعلى مدى شهر ويومين بعد التوصل للوثيقة بذل الاخ حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء مجهودا كبيرا ولم يقدم الاخوان في صنعاء شيئا من اجل التنفيذ او الضمانات وفي عمان قدمنا للحزب الاشتراكي ايضا ورقة تصورنا للتنفيذ من خلال تطبيع تدريجي وايضا تنفيذ تدريجي للوثيقة والاتفاق على تصور كامل من البداية والنهاية من اجل عدم اضعاف الجدية .

واوضح النائب اذا كنا نتغاضى عن القبض على المتهمين لماذا اوقعنا البلد في هذه الازمة طوال الفترة الماضية ولماذا خرجنا من صنعاء بلدنا «مجرمين معلن عنهم وجدنا من يحتضنهم في مؤسسات الدولة ولذلك نحن نشعر ان هناك علاقة لبعض المسئولين في قتلي وفي اهدار دمي كيف تطلب مني ان اكون امنا »..

واقولها بصراحة ان هناك موقفا من البعض ضد الوثيقة ولذلك كنت مترددا في التوقيع على الوثيقة لانني كنت متخوفا من التسرع بالتوقيع وايضا التسرع في تفجير الاوضاع الامنية وهو ما حدث .

تجنب الحرب الاهلية

وحول المخاوف القائمة من المواجهة العسكرية قال نائب رئيس مجلس الرئاسة ان المخاوف قائمة وان اللجنة العسكرية اذا لم تساعدها قوى عربية ونحن مع توسيع المشاركة العربية والتعاون لتقريب وجهات النظر وخاصة اخواننا في مصر من اكثر البلدان العربية قربا لنا ونعمل من اجل تجنب الحرب الاهلية ومواصلة المسيرة الديمقراطية اما ان جرنا الى صراع فانه سيجر اليمن الى دمار ونحن نطالب بسيادة القانون وندعو للتحقيق فيما حدث من حوادث اخيرة لنعرف من هو المخطيء ..

والان رغم ذلك في البيضا حشود لاربعة الوية من الشمال مقابل لواء من الجنوب .

وما يشجعنا ان هذا الطريق للقتال مرفوض لدى المواطنين ومن الصعب ان يسيطر احد على اليمن بالقتل والارهاب .وقد بدا الاعتصام والعصيان الشعبي والمدني في مختلف المناطق بعد دعوتي للمواطنين بالتمسك بالوثيقة واتوقع ان يزداد رد الفعل الشعبي المؤيد للمسيرة الديمقراطية وبناء دولة الوحدة .

ولذلك العصيان المدني عمل مشروع لان هناك مجاميع من اصحاب المصالح تستغل الدولة وتوجهها خطا ولهذا ليس امامنا الا اللجوء للشعب كاسلوب من اساليب النضال الديمقراطي والمهم عدم ارتفاع اصوات المدافع .

واكد ان معرفته بالنفط وحجمه في الجنوب هو الذي دفعه للاسراع في الوحدة وان الثروة يجب ان تكون اليمن الموحد وقدمنا كل شيء من اجل الوحدة وكان المقابل الاغتيال والتهديد

تشجيع الارهاب مرفوض

واختتم البيض حديثه للاهرام ان هناك عناصر من تنظيم الجهاد موجودة ويؤسفني وجود عناصر تتعامل وتشجع هؤلاء الارهابيين والتفاصيل ستظهر في وقتها وهذا التعاون لا يخدم قضيتنا ولا يشرفنا والمعسكر الرئيسي للارهاب موجود في منطقة صعدة بالشمال وفي الجنوب كانت هناك بدايات بتجمعهم لكن نحن كفيلون بمطاردة هذه الجيوب الارهابية واظهارها على حقيقتها ولكن ان يكون هناك اسناد لها من بعض عناصر السلطة وبعض وحدات من الجيش هذا مانرفضه .

ولذلك فان وجودها خارج هذا الاسناد السلطوي يسهل معه محاصرتها وتحجيمها والتخلص منها .



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات · التاريخ : ١٣ / ٣ / ١٩٩٤

«دعوة اخيرة» لانعقاد مجلس الوزراء اليمني

الشيخ زايد وصالح يركزان على تطبيق الاتفاق

عواصم - وكالات - «الاستقرار» الامني الحاصل في اليمن مع حلول عيد الفطر يترافق مع جهود سياسية ودبلوماسية لمنع العودة الى «اسلوب» التفجير والاستفزازات المتبادلة بعد انقضاء عطلة العيد.

وجدد رئيس الحكومة اليمنية المهندس حيدر ابو بكر العطاس القول انه سيوجه «دعوة اخيرة لمجلس الوزراء للاجتماع في عدن بعد اجازة عيد الفطر المبارك، وذلك «لبحث وسائل تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق».

الا انه ليس واضحا ما اذا كان حزب المؤتمر الشعبي سيقبل بالمشاركة في جلسة مجلس الوزراء اذا عقدت في عدن ولم يسبقها اجتماع لمجلس الرئاسة اليمني في صنعاء، او اذا لم يسبقها تعهد من نائب الرئيس علي سالم البيض بان يعيد اليمني الدستورية لتسلم مهام عمله رسميا في العاصمة صنعاء.

واوضح العطاس في حديث لصحيفة «الاهرام» المصرية ان انعقاد مجلس الوزراء سيبحث المواضيع المختلف عليها، وابدى تفاؤله بامكان حل الازمة في البلاد، واكد من جهة اخرى رفضه لاي عمل ارهابي ينطلق من اليمن ضد الشقيقة مصر.

ومن جهته، انهى الرئيس صالح زيارة خاطفة قام بها الى ابو ظبي حيث اجتمع برئيس دولة الامارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وكان الرأي متفقا على ضرورة ايجاد حل سياسي للازمة في اليمن.

وافادت وكالة انباء الامارات ان صالح اطلع الشيخ زايد في اجتماع مغلق ومطول، على الجهود المبذولة لانهاء الازمة في اليمن، معربا عن تقديره لجهود الشيخ زايد في دعم التقارب بين الاشقاء وتوحيد الصف العربي لتستعيد الامة العربية



المصدر القبس

التاريخ : ١٢ / ٣ / ١٩٩٤

مكانتها وقدرتها على مواجهة التحديات.

واضافت الوكالة ان الشيخ زايد اكد ان امن واستقرار اليمن هو من مصلحة المنطقة والامة العربية التي هي في حاجة ماسة في الظروف الراهنة الى التآزر ولم الشمل.

وقد رافق الرئيس اليمني في زيارته وزير الخارجية محمد سالم باسندوه ونائب رئيس الوزراء ووزيرا التخطيط والداخلية.

● اعتبرت اوساط سياسية في اليمن ان عودة قادة «التجمع اليمني» وفي مقدمتهم عبدالقوي مكاوي وعبدالله الاصنج، الى البلاد هي جزء من محاولة الحزب الاشتراكي لبناء جسور مع المعارضة السابقة للحكم «الجنوبي» في عدن

● توقعت مصادر اعلامية امس وصول بعثة امنية مصرية الى اليمن للبت بشكل نهائي في وضع «الافغان العرب» المتهمين باعمال تخريبية، والذين تعتقد السلطات المصرية ان لهم علاقة باعمال التوتر والقتل في مصر وقيل ان هذا الموضوع قد احتل جانبا اساسيا من محادثات الرئيس اليمني علي عبدالله صالح مع الرئيس حسني مبارك قبل ايام.



صالح يدعو اليمنيين لصيانة الوحدة

العطاس يدعو لجنة الحوار والحكومة للاجتماع في عدن

دعا الرئيس اليمني علي عبدالله صالح اليمنيين جميعا الى معارضة اي عمل موجه ضد وحدة البلاد وقال في رسالة تهنئة بمناسبة عيد الفطر المبارك: «علينا جميعا الا نتهاون ازاء اية محاولة لتمزيق عرى الوحدة او الزج ببلادنا في اتون الفتنة او الحرب».

واضاف «نكرر الدعوة لحل كافة الخلافات والتباينات بالحوار. ان الوحدة ملك للشعب ولن نعود الى الوراء. وقال «يخطىء من يتصور ان حل المشكلات ممكن عبر تقويض الوحدة او العودة باليمن الى ما قبل العام ١٩٩٠».

ودعا صالح اليمنيين الى التجرد من الانتماءات الضيقة والكف عن اثارة واذكاء النزاعات الشطرية والطائفية والقبلية وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الحزبية.

من جانبه قال رئيس مجلس الوزراء اليمني عضو الحزب الاشتراكي حيدر ابو بكر العطاس انه سيوجه عقب اجازة عيد الفطر دعوة اخيرة لمجلس الوزراء للاجتماع في عدن لايجاد مخرج للازمة الحالية، مشيرا الى ان هذا الاجتماع سيخصص لبحث وسائل تنفيذ وثيقة «العهد والاتفاق» التي تم التوقيع عليها الشهر الماضي في الاردن ولم يبدا تنفيذها بعد.

واضاف العطاس في حديث صحافي انه سيتم توجيه الدعوة للجنة الحوار الوطني للاجتماع في عدن عقب العيد لاستكمال الحوار الذي توقف بعد انسحاب عدد من اعضائها نتيجة تصاعد المهاترات والموقف الاعلامي والاشتباكات العسكرية بين القوات المسلحة التابعة للمؤتمر الشعبي العام في صنعاء وقوات الحزب الاشتراكي في المحافظات الحدودية في ابين.

وحمل العطاس حزب المؤتمر العام الذي يتزعمه الرئيس صالح مسؤولية تدهور الاوضاع في البلاد بسبب رفضه ورقة العمل التي تقدم بها الحزب الاشتراكي للجنة الحوار الوطني وقدم فيها تصوره لكيفية اعادة الاوضاع الى طبيعتها. لكن العطاس اعرب عن تفاؤله بامكانية حل الازمة وقال انه لابد من تعاون الجميع لتحقيق ذلك. [وكالات]



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام
القاهرة
التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

حتى لاتنهار دولة الوحدة

لانتفاءل كثيرا بشأن اتفاق المصالحة بين زعماء اليمن الذى وقع منذ ايام فى عمان وسط ضجيج اعلامى صاخب برعاية العاهل الاردنى الملك حسين. فعندما تاهب جميع الفرقاء: شركاء الحكم ودولة الوحدة لمغادرة صنعاء وعدن الى العاصمة الأردنية تساءل البعض: لماذا لايتم الاتفاق فوق الأرض اليمنية خاصة ان المشكلة بين شقيقين وشريكين فى ادارة شئون الحكم..؟

وعندما تمت مراسم التوقيع تساءل البعض: لماذا لم يبادر نائب الرئيس على سالم البيض بالعودة فى نفس الطائرة مع رئيس دولة الوحدة الى العاصمة صنعاء لمباشرة مهام ومسئوليات الحكم بدلا من ان يغادر عمان الى الرياض وبعدها الى جولة خليجية؟

إحسان بكر

واذا كانت هناك ضرورة لمثل هذه الاتصالات فلماذا لم تتم بين شركاء دولة الوحدة بعد المصالحة عبر وفود موحدة وليس عبر وفود بعضها يمثل الجنوب والاخر يمثل الشمال؟

وقبل أن يجف مداد «وثيقة العهد والاتفاق» انفجرت الأوضاع بين قوات الشمال والجنوب فى المناطق المحيطة بعدن واصبحت البلاد فى حالة حرب غير معلنة وتصاعدت المخاوف من انهيار اتفاق المصالحة واصبحنا نخشى ان يعود اليمن الواحد الى التشطير والى دولتين منفصلتين واحدة فى الشمال وعاصمتها صنعاء والأخرى فى الجنوب وعاصمتها عدن.

ورغم كل تحفظاتنا بشأن ماجرى ويجرى الان فمازال يحدونا الأمل فى انقاذ دولة الوحدة، فالمصالحة قد تحققت برعاية زعيم عربى وحضور الرئيس الفلسطينى والأمين العام لجامعة الدول العربية وكل زعماء اليمن

والاتفاق هذه المرة قد يكون الفرصة الاخيرة لانقاذ مايمكن انقاذه. فاذا كان السياسيون فى اليمن يعتقدون ان الوحدة قدر يجب السير فيه، فانهم فى حاجة الى الوضوح حتى يمكن تنفيذ المصالحة والمضى فى الشوط الطويل مهما كانت الصعاب.. فهل يعتبر التوقيع بمثابة حل للازمة اليمنية المستمرة منذ ٦ اشهر؟.. ثم هل فى استطاعة نائب الرئيس على سالم البيض وبقية قيادات الحزب الاشتراكى فى الشطر الجنوبى ان يعودوا الى صنعاء العاصمة لممارسة مهام أعمالهم ام انهم سيظلون فى عدن انتظارا ليوم يعتقدون فيه ان عودتهم الى عاصمة البلاد ستصبح ممكنة بل وامنة؟!

الذين حضروا مراسم توقيع «وثيقة العهد والاتفاق» فى قصر رغدان الملكى فى العاصمة الاردنية عمان، لاحظوا ان التردد قد ظهر على على سالم البيض فى مصافحة الرئيس على عبدالله صالح بعد التوقيع، حتى وضع الملك حسين يد احدهما فى يد الآخر ثم تعانقا بفتور بعد ذلك.

كذلك سجل المراقبون ان نائب الرئيس على سالم البيض قد حرص قبيل حضوره الى الاردن على ان يأتى الى القاهرة للاجتماع والرئيس مبارك تأكيدا للعلاقة التاريخية بين البلدين ثم توجه الى دمشق لمهمة مع الرئيس الاسد. كذلك فقد لوحظ ان البيض كان آخر السياسيين اليمنيين الذين وصلوا الى عمان فهو قد حضر قبيل توقيع الاتفاق بساعة واحدة. أما الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب اليمنى ورئيس التجمع اليمنى للاصلاح - وهو الطرف الثالث فى الائتلاف الحاكم - فقد وصل الى عمان قادما من السعودية وحرص على ابداء تحفظاته على الاتفاق إذ قال: «اننا جئنا للتوقيع فقط.. واذا لم يعد كل مسئول الى موقع عمله فلا معنى للوثيقة نفسها!»

والذين تابعوا شئون اليمن عن قرب وقبيل الوحدة يؤكدون ان الوحدة لم تكن مفروضة على احد سواء فى الشمال او فى الجنوب، بل انها انقذت اليمن من ويلات مؤكدة. ولكن هناك الان من يتحدث عن حذر متبادل بين المواطنين انفسهم، فابن الشمال يشعر بعدم الامان فى الجنوب، وابن الجنوب يشعر بنفس الشعور فى الشمال. والأزمة اليمنية ازمة متحركة بمعنى ان مايمكن ان يكون مقبولا اليوم من هذا الطرف او ذاك، قد لايكون مقبولا غدا. انها ليست ازمة ثقة فقط بين الرئيس ونائبه، بل بين أبناء الشطرين وهذه هى المشكلة.

مثل هذه الحالة عبر عنها نائب الرئيس على سالم البيض بعد التوقيع عندما قال: «إننا استبعدنا حوار العنف واحتكمنا الى الاجماع» فى اشارة الى القبول بنتائج عمل لجنة الحوار.. والرئيس اليمنى قال: «اننا سنطوى صفحات الماضى بكل ماسيها واشكالها، ونأمل بهذا التوقيع الانتهاء بالفعل من الأزمة والانتقال الى واقع التنفيذ الفعلى.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٤

لكن الملاحظة التى سجلها الكثيرون هى ان الرئيس اليمني على عبدالله صالح بعد ان وجه شكره الى الملك حسين والرئيس الفلسطينى ياسر عرفات، فانه وجه شكرا خاصا الى «الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية» على مابذلوه من جهد للمحافظة على اا وحدة اليمنية.. مما يدفعنا الى التساؤل عز. حقيقة الدور الامريكى للحفاظ على الوحدة ا:يمنية.. وهل الولايات المتحدة حريصة حقا على تحقيق الوحدة العربية وعشرات من الامثلة تتدافع وكلها تتساءل عن حقيقه الدور الامريكى والاوروبى فى اليمن واهدافه ودواعيه.

ولادة عسيرة لاتفاق بنوده تحتاج الى تفسير وخطط لوضعه موضع التنفيذ. بل ان مصادر دبلوماسية تداولت فى عمان روايات نسبت الى قادة الحزب الاشتراكى اليمنى الذى يتزعمه على سالم البيض، قالت هذه الروايات: «انهم لايريدون للأردن التورط فى ازمة لاتزال مفتوحة علي شتى الاحتمالات، وان اجراءات التوقيع على الوثيقة مالم ترافقه خطوات تنفيذية على الأرض خصوصا فى المجالات الامنية، فانه سيكون مجرد خطوة استعراضية لالزوم لها، خاصة وان السؤال الأساسى لم يتم التوصل الى اجابة محددة عنه وهو: ماهى الخطوة القادمة.. فما بين الحزب الاشتراكى بزعامة البيض من جهة، وكل من حزب المؤتمر الشعبى العام بزعامة الرئيس على عبدالله صالح وحزب التجمع اليمنى للاصلاح بزعامة عبدالله الاحمر من جهة اخرى، اكبر من أن ينتهى بالعناق فى عمان. فالقضايا المطروحة من الطرفين لاتتعلق بالموقف من الوحدة، بل بكيفية بناء هذه الوحدة؟..

وعلى حد قول على سالم البيض فانه ليس بينه وبين الرئيس على عبدالله صالح اية مشكلة شخصية، بل ان المشكلة تكمن فى أن «هناك من يريد اقامة دولة عصرية، دولة مؤسسات يمكن الدخول بها ابواب القرن ٢١ فى حين ان هناك من يصر على إبقاء الوضع الحالى بكل مساوئه وعيوبه. ثم ان لب الأزمة كلها لخصتها كلمة قالها نائب الرئيس الى العاهل الأردنى، وتداولتها المصادر الصحفية: «ان المشكلة تكمن في انه لايستطيع هو او رفاقه من قادة الحزب الاشتراكى الاقامة في صنعاء حتى ولو لليلة واحدة اذا لم يسبق ذلك تنفيذ كل البنود الامنية الواردة فى وثيقة الاتفاق».

ولادة عسيرة وصعبة، لكن التنفيذ والالتزام هو الامر الاصعب والقضية المشكوك فيها.. واذا كانت مراسم التوقيع قد تمت فان مرحلة التنفيذ على الأرض تتطلب سرعة وحسما لمواجهة اية احتمالات او انهيارات قادمة.. نحن نخشى على دولة الوحدة التى لم يمض على قيامها اكثر من عامين او ثلاثة. ونحن نحذر من أعداء الوحدة وهم موجودون داخل اليمن ووجودهم خارج البلاد. ثم نحن نامل الا يعود اليمن الواحد الى دولتين منفصلتين، والخوف كله في ان تعجز قيادات اليمن الواحد عن احتواء المشاكل وتتغلب القبلية على القومية وتعود رياح الانفصال لتهب من جديد. ان كل القوميين العرب مدعوون من هذه اللحظات للاسهام فى الحفاظ على دولة الوحدة التى قامت فى اليمن.. فهل يتحقق الأمل؟!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

الوحدة تدخل مأزق «الثوابت الوطنية» بسبب الصراع الشطري في نظام واحد

دعاوى «الخصوصية اليمنية» والمزايدات السياسية تهدد بحفظ وثيقة العهد في ثلاجة التاريخ

لندن: من عبد الله حموده

هناك تساؤلات حول جدية حل الازمة اليمنية خاصة بعد تأجيل مراسم التوقيع على «وثيقة العهد والاتفاق» من 6 فبراير (شباط) الماضي الى العشرين منه، وسط جدل عن امكانية تنفيذ ذلك في ضوء استمرار الجدل حول ترتيبات التوقيع والضمانات الامنية والدستورية والاجرائية، ثم تجدد الجدل مرة اخرى بعد التوقيع بسبب التفسيرات المختلفة لاطراف الصراع. فالحزب الاشتراكي يريد تنفيذ الشق الامني من الوثيقة في البداية، لتهيئة الظروف لعودة قياداته الى صنعاء، بدنما يصر المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح على العودة الفورية لقيادات الاشتراكي، حتى يتحقق «التئام الهيئات الدستورية للدولة» قبل الشروع في تنفيذ الوثيقة.

فعندما اقرت لجنة حوار القوى الوطنية اليمنية «وثيقة العهد والاتفاق» في عدن يوم 18 يناير (كانون الثاني) الماضي، اعتبرها الكثير من المراقبين والسياسيين على السواء انجازا لا يقل في اهميته عن انجاز الوحدة يوم 22 مايو (ايار) 1990، وعلقوا امالهم على ان تنفيذ الوثيقة «سيصلح ما افسدته الفترة الانتقالية» التي امتدت 3 سنوات الا 25 يوماً، وانتهت في 27 ابريل (نيسان) 1993 باول انتخابات برلمانية تعددية في تاريخ اليمن.

لكن انجاز الوثيقة عكس درجة من المرارة في النفوس، بسبب المناورات التي ظهرت اثناء الحوار في الاسابيع التالية، فتاخر التوقيع الرسمي.

وعلمت «الشرق الاوسط» من شاهد عيان كان داخل مقر اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام ان هناك اصرارا شديدا على عدم تنفيذ الوثيقة، فسر على انه نتاج لتضافر مجموعة من العوامل الشخصية - او الذاتية كما يحب اليمنيون ان يطلقوا عليها - والموضوعية، المرتبطة بواقع القوى والمصالح، وتوقع اطراف الائتلاف الحاكم لمدى الاستفادة التي يمكن ان تحققها او الضرر الذي يمكنه ان يصيبها، منذ توقيع الوثيقة والالتزام بتنفيذها.

وعلق مراقب على ذلك بما سماه «الجدلية اليمنية»، التي ليس هناك ما يفسرها - او يعكسها - مثل واحدة من أحدث اغنيات المطرب اليمني ابو بكر سالم بلفقيه، تقول كلماتها «كلما صفت غيمت».

ثم تضيف: «خايف من السيل ليجرف ارض وديار»، ومن ذلك جاءت حالة الترقب التي يعيشها اليمنيون حاليا، في الوقت الذي يستمع بعض قادتهم من الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي على السواء الى اغنية بلفقيه، في سياراتهم من نوع «تويوتا - لاندكروزر»، المعروفة شعبيا باسم «ليلى علوي».

فقد ارتفع مستوى الطموحات اليمنية عام 1990 بتحقيق الوحدة، في وقت كان اليمن عضوا في واحد من 3 تجمعات اقليمية عربية، هو مجلس التعاون العربي الذي ضم العراق ومصر والأردن واليمن، ولكن الرئيس العراقي صدام حسين قضى على هذا المجلس بعد 70 يوما من الوحدة اليمنية، ففي يوم الخميس 2 اغسطس (اب) احتل الكويت، وتسبب في عودة نحو مليون مغترب يمني من الخليج، اضافوا عبئا اقتصاديا واجتماعيا هائلا على اكتاف الدولة الجديدة، بعد ان كانوا رصيدا للتحويلات العملات الصعبة من قبل.

اسس الوحدة

وطالت الفترة بعد ذلك حتى اكتشف اليمنيون ان اسس قيام الوحدة لم تكن بسيطة كما ظنوا، وان فضل البعض تفسير ذلك في حدود «الاسس التعاقدية»، بدلاً من التطرق الى «المقومات الحقيقية»، او مناقشة اساليب «اقامة واقع وحدوي جديد، على اساس واقع شطري كان قائما على عناصر الصراع بدلا من عوامل التوفيق».

واذا كانت مناقشة «المقومات الحقيقية» تصطدم بمقولات عاطفية لدى الكثيرين، اصبحت تعتبر من بين «الثوابت الوطنية اليمنية»، فانه يبدو ان عدم التخلي عن الممارسات الشطرية، وبذل جهود حقيقية لبناء «واقع وحدوي جديد»، على اساس «عوامل توفيق»، انطلق من رغبة بعض الاطراف - التي «تعاقدت» لتحقيق الوحدة - في «المحافظة على مصالح معينة».

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: هل تتوفر لدى اليمنيين النية لاصلاح الاخطاء الماضية؟ واذا توفرت النية فهل هناك الارادة؟ ومشكلة الاجابة عن هذا السؤال تظهر داخل مبنى اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي من ناحية، وفي الرد الذي حصلت عليه «الشرق الاوسط» من بعض قيادات الحزب الاشتراكي، عندما طرحت عليهم سؤالا بشأن مدى تسرعهم في المطالبة باصلاحات.

فكانت الاجابة ان «حملة الاغتيالات السياسية جعلت الموقف قضية حياة او موت، واذا ما تاخر الاصلاح فستنتهي معه احتمالات الحياة».

تصفيات جسدية

فقد اعرب مسؤول في الحزب الاشتراكي عن احتمال اللجوء الى اساليب تدريجية، لكنه قال ان اسلوب التصفيات الجسدية حسم الامور، وجعل من الضروري ان تحدث وقفة «لمراجعة الاوضاع، وتحديد الطريق نحو المستقبل».

وهنا تظهر مشكلة جديدة، تتعلق بنقاط الضعف اليمنية، من حيث تحديدها وانتقادها، والاتفاق على اساليب معالجتها بشكل صحيح. ولعل نقطة الضعف الكبرى - في هذه الحالة - هي الرفض المطلق لتحديد نقاط الضعف، وكانها عملية من نوع «نكا الجرح» بدلا من تنظيفه وتضميده. فاذا جاءت الملاحظات والمبادرات من جانب حزب سياسي اخر، فسرت على انها نوع من المزايدة السياسية، مما يشير الى ان القيادات اليمنية دخلت نظام التعددية الحزبية، ولكنها احتفظت بعقلياتها الشمولية من الفترة السابقة. واذا كان مصدر الملاحظات مراقبين من الخارج، يثير البعض في صنعاء ما يسمونه «الخصوصية اليمنية»، وكانهم يطالبون الاخرين بالانصراف الى شؤونهم، وترك «اليمن لليمنيين» بما في ذلك «الازمة اليمنية».

وقد ادت هذه الظروف جميعا الى تعقيد المشكلة، فتحولت الى ازمة، ثم تفاقمت الازمة فاصبحت تتعلق بمستقبل الوحدة، وتمس الركن الاساسي من «الثوابت الوطنية»، بينما اليمنيون يتعمدون الانتقاء من بين المبادرات والملاحظات، حسب التقارب الشخصي بينهم وبين مصدر المبادرة من ناحية، أو المكانة الدولية والرابطة التاريخية مع هذا المصدر أو ذاك على الصعيدين الدولي والعربي.

ومن ثم استمرت المشكلة تتفاقم، واثبتت الاسابيع التالية على اقرار «وثيقة العهد والاتفاق» انها غير قادرة على ازالة سلبيات السنوات التي اعقبت الوحدة، وتنقية الاجواء الناتجة عنها، واستمرت جولات الداعية عبد المجيد الزنداني - عضو مجلس الرئاسة حاليا - على الوحدات العسكرية الشمالية، يحشد المعنويات ضد «الملحدين» المعادين للوحدة - كما يراها القادة الشماليون - بينما يروج لهذا الاتجاه الشيخ عمر احمد سيف، في خطب الجمعة التي يلقيها في مسجد في الحصبة (احد احياء صنعاء).

وفي مواجهة هذا الحشد الاصولي في اطار الازمة، القى الشيخ ابراهيم بن محمد الوزير زعيم حركة العمل والتوحيد الاسلامي خطبة الجمعة في مسجد العيدروس في عدن في منتصف شهر يناير الماضي، ايد فيها موقف الحزب الاشتراكي، المتمثل في «النقاط الـ 19» - التي طرحها امينه العام علي سالم البيض نائب الرئيس - وشدد على اهمية مفهوم العدالة الاجتماعية في الاسلام، بينما عبر قيادي في المؤتمر الشعبي العام عن تخوفه من دور كل من الزنداني وعمر احمد سيف في الازمة، واتفق مع راي قيادي اخر في الحزب الاشتراكي من «انهم يعدون راشد الغنوشي اليمني وراء الكواليس».

ويشير بعض المراقبين حاليا الى ان الحزب الاشتراكي يعاني من جراء خطا عشية الوحدة، عندما اقر الخيار الذي استقر عليه راي امينه العام علي سالم البيض (نائب الرئيس حاليا) في الوحدة الاندماجية، بينما كان معظم اعضاء وقيادات الحزب الاشتراكي يتفقون مع تصور القيادات الشمالية، لتحقيق وحدة فيدرالية على الاكثر، ان لم تكن كونفيدرالية، على اساس اكتشاف نوايا واساليب كل طرف للاخر تدريجيا، وعدم التورط في ما اصبح يعرف الآن بانه «اساس الثوابت الوطنية» التي يعتبر الخروج عليها خيانة.

هروب إلى الامام

ولكن البعض يردون على ذلك بان خيار الوحدة الاندماجية يتفق مع طبيعة الامور في اليمن. وينفي قيادي اشتراكي ان هذا التوجه كان هروبا الى الامام، في الوقت الذي تهاوت فيه الانظمة الاشتراكية في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي، ويؤكد الاستعداد للعمل من اجل التطوير من داخل نظام الدولة الموحدة.

اما الاخرون فيقولون انه بعد حوالي 4 سنوات من الوحدة، لا يوجد هناك نظام لدولة موحدة، فالتشريعات لم تكتمل، والديمقراطية مجرد توازن قوي بين الكتل الاساسية في الدولتين السابقتين، وكل ما حدث تحويل الصراع بين نظامي الشطرين الى صراع داخل نظام واحد، وان لم يكن موحداً بعد:

وتفسيرا لطرح بديل الفيدرالية لدولة الوحدة الحالية، اكد مسؤول اشتراكي ان «الاخوة هنا في الجنوب متمسكون بالوحدة»، بصرف النظر عن موقفهم من نوعها في البداية، ولكنهم يرفضون التذويب. انهم مصرون على ثمن مقابل الذوبان، وهذا الثمن هو تنفيذ حركة تطور شاملة في اليمن».

ثم يضيف «الاخوة في الشمال ينسون انهم طرحوا الفيدرالية بانفسهم، ويرفضون التخلي عن فرصة تجيير الظروف الحالية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

مصلحتهم».

ربما كانت المشكلة الاساسية في اليمن انه لم يعد هناك «ربان» واحد، بسبب الظروف الموضوعية التي جاءت بها الوحدة. كما ان ظروف الازمة زادت الحساسية بشأن «المزايدات السياسية»، اضافة الى انه في مثل هذه الظروف يزداد التخوف من التأثير الخارجي على «الخصوصية اليمنية».

وحتى يوم 20 فبراير (شباط) الماضي كان كثير من اليمنيين يضعون ايديهم على قلوبهم، ويتمنون ان يتم التوقيع في موعده، ويأملون ان تكون لدى الموقعين على «وثيقة العهد والاتفاق» نية جادة لتنفيذها، حتى لا تدخل «ثلاجة التاريخ»، ثم تنتقل في ما بعد الى «ملفاته» مثل وثائق كثيرة سبقتها.

ومر يوم التوقيع واكتملت ايام شهر رمضان المبارك، واليمنيون يترقبون ما يمكن ان يحدث بعد الشهر الحرام، بعد ان سالت الدماء في محافظة أبين الجنوبية، وفي شمال محافظة صنعاء ايضاً اثناء الصيام، وسط الجدل حول احتمالات تنفيذ وثيقة العهد، والتقارير التي تبشر وتحذر، وكان لسان حالهم يقول «كلما صفت غيمت».



سالم صالح محمد لـ «الوسط»:

رؤوسنا مطلوبة في صنعاء فكيف نذهب اليها؟

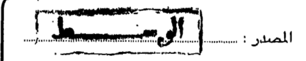
أبوظبي - «الوسط»

حذر السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمني الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي في حديث الى «الوسط» خلال توقفه في أبوظبي من أن خطر تشطير البلاد لا يزال قائماً، وتوقع ان تستمر الاطراف الاخرى وبينها «المؤتمر» و«الاصلاح» في محاولة تخريب وثيقة «العهد والاتفاق» وافراغها من مضمونها. كما توقع ان تستمر المحاولات العسكرية أو العمليات الترهيبية ضد الحزب الاشتراكي وكوادره ووحدات الجيش (الجنوبية)، نافياً أن يكون مجرد التوقيع على الوثيقة ضمانة بان كل شيء سيصبح على ما يرام، لان العبرة في التنفيذ «وهو الأمر الذي لا نزال نشك فيه».

ورفض انتقادات وزير الخارجية محمد سالم باسندوة لجولته ولتلك التي قام بها نائب الرئيس أمين عام الحزب الاشتراكي علي سالم البيض في بعض الدول العربية، وقال «اننا نحاول ترميم ما خربوه من علاقات مع هذه الدول، أما هم فيرسلون وفودهم الى السودان وايران والعراق وفرنسا «لكن سنواصل مساعينا وليسحبوا منا جوازاتنا الديبلوماسية». وقال ان علي سالم البيض لن يذهب الى صنعاء الا بعد تنفيذ الوثيقة وتساءل: «رؤوسنا مطلوبة فكيف نذهب الى صنعاء؟»

وهنا نص الحوار:



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٤

الوسط كيف تفسر اندلاع اشتباكات وحصول احداث أمنية فور توقيع وثيقة «العهد والاتفاق» مباشرة... وهل يعني ذلك ان خللاً كبيراً لا يزال موجوداً؟

- اولاً، أود ان اوضح في ايجاز سريع ان الصدام في اليمن لم يتوقف وما زال مستمراً وهو كما اصبح الجميع يعلم بين اتجاهين رئيسيين، اتجاه يقود نحو التحديث وبناء المؤسسات ودولة النظام والقانون وايجاد منظومة في العلاقات الداخلية والخارجية واساس هذا الاتجاه السياسي هو الديموقراطية الوليدة وافكارها التي تحتمل في الواقع واصبحت ظاهرة من ظواهر العصر وهذا الاتجاه الأول لديه الرغبة في التغيير وترك القرن العشرين والولوج في القرن القادم وتاسيس اوضاع جديدة للاجيال القادمة. اما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه المحافظ الذي يمثله «المؤتمر الشعبي» و«الاصلاح» وما لف لفهما، واصحاب هذا الاتجاه على استعداد لفعل اي شيء للمحافظة على الاوضاع الحالية والتركيبة القائمة وباختصار العودة الى ما كانت تمثله الاوضاع في الجمهورية العربية اليمنية السابقة، من هنا فان هذا الطرف ينظر الى التغيرات وعملية التطوير نظرة خوف وحذر. خوف من فقدان مصالح معينة يتمسك بها ويهيمن عليها بعدما استأثر بالمؤسسات القائمة حاليا وخصوصا المؤسسة القبلية والمؤسسة العسكرية، وبالتالي عدم السماح باي شكل من الاشكال بقيام مؤسسات مدنية وفق نظام ديموقراطي حديث...

عمليات ارهاب

● ما الذي أوصل الأمور الى حد المواجهة المسلحة في كثير من الاحيان والى فوضى أمنية في أحيان أخرى؟

- نعم لقد حصل ارهاب منظم ومدبّر. فقد تم التخطيط لعمليات ارهابية ونفذت عمليات اغتيالات وتفجيرات وقطع طرقات ونهب ممتلكات وهتك اعراض وتعديات والى ما هنالك من صنوف الارهاب... واكثر من ذلك فقد اتخذت هذه العمليات منحى خطيرا وبدات تطال الاستثمارات المحلية والاجنبية اضافة الى خطف الخبراء الاجانب وتهديد الشركات خصوصًا شركات البترول، وتهديد السياح والسفارات الاجنبية والهدف الرئيسي هو افشال مسيرة الوحدة واجهاض الديموقراطية ونسف كل محاولة للتغيير وذلك لابقاء سيطرتهم على البلاد واخضاع الجميع لهم...

● هل تعتقد أن توقيع الوثيقة هو الحل النهائي، ام ان البلاد ووحدتها لا تزالان في خطر؟

- لنكن صريحين.. الوثيقة ليست محل رضى اطراف داخل «المؤتمر الشعبي» و«الاصلاح»، وتوقيعهم عليها لا يعني ان كل شيء سيسير على ما يرام... فهناك اطراف لها نفوذ ترفض مضمون الوثيقة... وهذا ما يفسر استمرار حدوث مواجهات عسكرية ووقوع احداث امنية. فالاطراف هذه ستواصل محاولات تعكير الاجواء الامنية وافتعال المشاكل لالهاء الناس والتنصل من التنفيذ وتفويت هذه الفرصة وفي الوقت نفسه القاء اللوم علينا، واكبر دليل على عدم وجود رغبة او نية في التنفيذ لدى الطرف الآخر هو عدم تقديم المتهمين بالتفجيرات والاغتيالات للمحاكمة وعدم وجود رغبة في الاصلاح، ومواصلة القيام باستفزازات عسكرية.

● هناك من يقول ان عدم مجيء البيض الى صنعاء يعطي للطرف الآخر حجة بعدم تنفيذ مضمون الوثيقة؟

- اريد ان اسال... من يستطيع ان يعطي ضمانة بالمحافظة على حياة البيض اذا ذهب الى صنعاء، ومن يمكنه الذهاب الى صنعاء ولا يزال يشعر ان راسه مطلوب... نحن نقول ان عليهم تنفيذ كل ما ورد في الوثيقة ومن كل جوانبها قبل ذهاب البيض الى صنعاء... فالضمانة بتنفيذ كل البنود، خصوصاً انه لا تزال ماثلة امامنا عمليات الاغتيالات ونسف المنازل والمقرات وسلب الاموال وغيرها من ممارسات لا تقرها اعراف ولا قوانين على الاطلاق.

الاتفاق ليس وصفة طبية

● هل تعتبرون ان الاتفاق الموقع هو الضمانة الأكيدة لاستمرار الوحدة وازالة خطر التشطير، وما هي التأثيرات الخارجية على الوضع اليمني؟

- الاتفاق ليس وصفة طبية، ومجرد توقيعه لا يعني انه اصبح الضامن الوحيد لاستمرار الوحدة... فخطر التشطير لا يزال موجوداً ولم يتغير شيء بعد حتى وان كان الاتفاق قد وقع، فهذا الاتفاق هو عبارة عن خطوط عريضة وبرامج تتطلب ارادة سياسية لتنفيذها، كما تتطلب موازين قوى داخلية اولا ثم خارجية من حيث الدعم والمؤازرة، وهذا ما نحاول القيام به من خلال جولاتنا التي قمنا ونقوم بها، فنحن نريد حضورا لاشقائنا في دول الخليج العربية، وعلى سبيل المثال الدول المجاورة كالسعودية وسلطنة عمان، ثم دول مجلس التعاون الخليجي واريتريا ومصر وسورية ومن بعدها الجامعة العربية فالخارج مثل الولايات المتحدة وبعض الدول الاوروبية وحتى روسيا... فهذه الدول يمكنها دعم المسيرة السلمية للوحدة اليمنية لان لهذه الدول مصالح معنا ويجب ان نطمئن جيراننا بان مشروعنا لا يهددهم اذا ما استند على العقلانية وحسن الجوار والعلاقات الجيدة والتعاون... فلماذا لا تكون مثلا علاقاتنا ممتازة مع جيراننا (...) وليس من مصلحتنا معاداة احد... هذا ما نؤمن به نحن ونعمل من اجل ترسيخه ولذلك نقوم بجولاتنا ■

بحث مع علي صالح تطورات الأزمة

زايد : استقرار اليمن يخدم المنطقة

القاهرة - الوطن :
عدن - عبد الرحمن خبارة:
أبو ظبي - وكالات:

أفادت وكالة الأنباء الاماراتية أمس ان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان دعا خلال محادثات اجراها في أبوظبي مع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح الى ايجاد حل للأزمة السياسية في اليمن.

واضافت الوكالة ان الشيخ زايد «اشار الى ضرورة بذل الجهود [illegible] من اطار من الحكمة والحرص القومي لتعزيز الأمن والاستقرار والسلام وخدمة مصلحة الشعب اليمني الشقيق وخيره وتقدمه» معتبرا ان «أمن واستقرار اليمن هو من مصلحة المنطقة والأمة العربية كلها».

ولدى وصوله أمس الأول الى أبوظبي قال صالح ان بلاده بحاجة «لجهود» دولة الامارات العربية المتحدة والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لاحتواء الأزمة في بلاده.

وقالت الوكالة انه بالاضافة الى ذلك بحث الشيخ زايد وصالح العلاقات الثنائية بين البلدين والوضع في المنطقة.

وأشاد الرئيس اليمني الذي يقوم بأول زيارة له الى أبوظبي منذ بدء أزمة الخليج في أغسطس ١٩٩٠ بموقف دولة الامارات العربية المتحدة لدعم «التضامن بين الأشقاء وتوحيد الصف العربي» وهو كان يلمح الى النداء الذي اطلقه الشيخ زايد بهذا الخصوص في العام ١٩٩٣.

يذكر ان العلاقات بين البلدين تأثرت بأزمة الخليج بسبب موقف اليمن الذي اعتبر مؤيدا للعراق..

وعاد الرئيس اليمني الى بلاده فجر أمس. وقد ضم الوفد المرافق السيد صالح السادة عبدالكريم الارياني وزير التنمية ومحمد سالم باسندوه وزير الخارجية ويحيى المتوكل وزير الداخلية.. كما ضم الوفد الأمين العام لحزب التجمع اليمني للاصلاح السيد عبدالوهاب الانسي، الذي هو ايضا نائب رئيس الوزراء في حكومة الائتلاف الحاكم.

ومن المرتقب أن يعلن الرئيس مبارك خلال الأيام القليلة القادمة نتائج الوساطة التي بدأها بين أطراف الأزمة اليمنية.

جاء ذلك في تصريحات خاصة للسفير اليمني بالقاهرة عبدالجليل القيلاني وأضاف بأن أحد أهم نتائج الوساطة المصرية كان اعلان اللجنة العسكرية انسحاب قوات الجيش الى مواقعها ووقف المواجهة العسكرية.

البقية .... ص ١٩



وأشار الى ان الرئيسين مبارك وعلي عبدالله صالح توصلا لنتائج في غاية الأهمية لتصويب الوضع المتأزم في اليمن وتقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف اليمنية تمهيدا لأعمال وثيقة العهد والوفاق الموقعة في الشهر الماضي.

ومن ناحية ثانية أعلن المهندس حيدر أبوبكر العطاس رئيس مجلس الوزراء اليمني انه سيوجه دعوة أخيرة للمجلس للاجتماع في عدن عقب اجازة عيد الفطر المبارك وذلك لبحث وسائل تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق التي وقعت في الأردن ولم تبدأ في تنفيذها بعد.



اليمن

اليمن: «وثيقة الوفاق» تثير أزمة دستورية وأعضاء في لجنة الحوار يعلنون فشلهم

عبدالله حسين الأحمر لـ «الوسط»: مجلس النواب لم يؤيد ولم يرفض

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

الوسط في خطوة مفاجئة عكست عمق الأزمة، اعلن كل من الشيخ سنان ابو لحوم والعميد مجاهد ابو شوارب، عضوا لجنة حوار القوى السياسية، ان محاولاتهما لمنع الاتجاه نحو الانفصال باءت بالفشل. وقالا في بيان اذيع باسمهما: «لقد تاكد لنا ان المسار والمخطط له يسير في طريق الانفصال الذي لا يتم إلا بعد اقتتال مرير». وانهما قدما «جهودا من اجل الوصول الى الحد الادنى من التفاهم مع من يجرّون البلاد الى الخراب، فلم نجد مع الأسف والمرارة والحزن الا الاكاذيب، واصطدمنا بصخور جامدة لا ترى إلا مصالحها».

ولم يكن توقع الأوساط السياسية في صنعاء وعدن ان يشكل التوقيع على «وثيقة العهد والاتفاق»، بداية العد التنازلي للأزمة اليمنية قائما على التوقيع في حد ذاته، بل على ان يكون لقاء عمان، بين الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه السيد علي سالم البيض، برعاية الملك حسين، فرصة لتحقيق نوع من الوفاق بين الزعيمين، يسمح ببدء تنفيذ الوثيقة، على الاقل. اما الوفاق الذي يزيل اسباب الخلاف وينهي الازمة فطبيعي ان لا يكون متوقعا لدى اي من هذه الاوساط السياسية، على عكس ما كان متوقعا في اوساط الراي العام اليمني من ان التوقيع سيحقق نهاية للأزمة وبداية للوفاق وما ينعكس عنه من بوادر ايجابية امنية على واقع حياتهم المعيشية والامنية بالذات، وهو كان واضحا في اشاعتهم الفرح والاحتفالات واطلاق الالعاب النارية والزغاريد والرقصات الشعبية، في بعض المدن والأرياف! لكن النتائج جاءت عكسية ليعود القلق من جديد.

في إطار هذه التوقعات ونتائجها رات اطراف سياسية تحدثت الى «الوسط» انه يجب الاخذ في الاعتبار، حقائق انعقد في ظلها لقاء عمان، ومنها، اولا: انتقال الخلاف السياسي مع قادة الائتلاف الى عمان بكل ما فيه من تحفظ وحذر وانعدام متبادل للثقة.

ثانيا، لجاء التوقيع في قمة ما وصل اليه الخلاف، فكان مجرد تعبير عن الاستعداد للتوقيع.

وشكل لقاء عمان مرحلة من مراحل الخلاف اقتصر النقاش فيه، على بعض المسائل الاجرائية المتعلقة بتنفيذ الوثيقة كانت كافية لتاجيج الخلاف اكثر مما كان عليه، وابرزها بالذات، مسالتان:

١ - مطالبة المؤتمر بعودة جناح الاشتراكي في مؤسسات الدولة الى صنعاء، كاساس للبدء بتنفيذ الوثيقة.

٢ - الموقف العاكس للاشتراكي. وهو ان عودة مسؤوليه الى صنعاء تتوقف على اقتناعه بصدقية المؤتمر عن طريق البدء بتنفيذ خطوات عدة، اهمها القبض على الفارين ومحاكمة المتهمين في الاغتيالات والتفجيرات. وهاتان المسالتان افشلتا اللقاء. ويستفاد من مجمل التصريحات والاراء التي حصلت عليها «الوسط» ان هاتين المسالتين، بقدر ما عبرتا عن عمق الاختلاف، فان الجميع يقلل من خطرهما وتحدد هذه الاطراف رؤيتها للمسالتين، في اطارين عامين.

الأول، الانفجار العسكري، وحلبته محافظة ابين. وبصرف النظر عن التهم المتبادلة بين الجانبين عن اسبابه وابطاله فان هذه الاطراف تميل الى القول، بانه حدث عابر جاء ضمن التداعيات التي فرضتها التطورات السياسية للأزمة. وتدلل على رايها، بعناصر ومبررات، منها:

- ان الحدث ظل محصوراً في دائرة انفجاره، من دون ان يحدث اتساعا او تداعيات، في مواقع اخرى، خصوصا تلك المواقع التي تختلط او تتقابل فيها قوات من الجانبين.

- حسب ما تراه هذه المصادر فان هذا يؤكد اولا تمسك القادة العسكريين في الميدان بحيادهم من الصراع السياسي، وثانيا فان ما حدث، هو في بدايته على الاقل كان حالة عسكرية بحتة لم يتدخل فيها القرار السياسي. ومع احتمال ان القرار السياسي جاء لاحقا، وكان وراء التعزيزات التي تم الدفع بها الى ساحة الانفجار في محافظة ابين، فانه لقي معارضة داخلية حدت كثيرا من استمراره.

- بادرت اللجنة العسكرية الى التحرك الى المنطقة وظلت فيها. واستطاعت تهدئة الوضع.

- احساس عناصر من السياسيين القريبين من غرف العمليات بان كل التحركات العسكرية اصبحت مرصودة عبر الاقمار الصناعية. وان باستطاعة جهات الرصد ان تقدم تفاصيل كاملة عن الحدث.

- كان لوصول مبعوث الملك حسين الى صنعاء وعدن، الدكتور خالد الكركي، والفريقين العسكريين الاردني والعماني، اثر سريع في تهدئة الوضع، اذ لوحظ انخفاض الحملات الاعلامية المتبادلة الى حد كبير.

ويمثل موقف مجلس النواب من وثيقة الوفاق عائقا امام تنفيذها، كما تتوقع اوساط سياسية،



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/٢ / ١٩٩٤

عندما تصل عملية التنفيذ الى مسالة التعديلات الدستورية. لذلك وضعت اطراف في لجنة الحوار بدائل تضمن للوثيقة شرعية كافية لتنفيذها، منها اجراء استفتاء عليها، خصوصاً ان رئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله الأحمر كتب الى جانب توقيعه الوثيقة «على شرط نهاية الأزمة وعودة المسؤولين (الى صنعاء)» فما هي حقيقة موقف زعيم الحزب الثالث في الائتلاف.

عبدالله حسين الأحمر

«الوسط» طرحت هذا السؤال على الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، في حوار اجرته معه، فاجاب، «نعم... أنا كتبت هذا الشرط، إذ بدونه، ما هي ثمرة الوثيقة؟».

● **يحتج الآخرون، على عدم موافقة مجلس النواب على الوثيقة بانه لم يعلن تأييده لها، فما تعليقكم على هذا؟**

– نعم مجلس النواب لم يعلن تاييده للوثيقة، لكن هذا لا يعني أنه يرفضها. وعلى الآخرين ان يعرفوا ان مجلس النواب مجلس تشريعي منتخب من قبل الشعب وله كل الصلاحيات الدستورية، اي انه ليس نقابة مهمتها ان تؤيد ما يفعله غيرها، فليس لأي جهة ان تملي على نواب الشعب ما تريد، ثم تطالبهم بان يبصموا على شيء لم يناقشوه.

● **كيف يمكن لمجلس النواب ان يناقش الوثيقة ضمن عملية تنفيذها؟**

– الاساليب البرلمانية والسياسية معروفة في طرح اي مشروع على البرلمان يتبناه حزب او اكثر ويريد تمريره عبر كتلته النيابية.

واسلوب التفاهم معروف ونحن جربنا خلال الفترة الماضية كيف يمكن ان نقنع الكتل باي مشروع لكن ليس بالبصم على ما هو جاهز.

● **أذن كيف ترون أن مجلس النواب سيجري التعديلات الدستورية المترتبة على تنفيذ الوثيقة؟**

– فكرة التعديلات الدستورية قائمة وموجودة من قبل الانتخابات (النيابية) وهي فكرة لا خلاف عليها من حيث المبدأ.

● **لكن المقصود هنا هو التعديلات التي...**

– هناك مشروع التعديلات الدستورية الذي طرح على مجلس النواب فوافق عليه من حيث المبدأ على ان يناقشه بعد مرور شهرين، بحسب الدستور.

● **لكن توقف ولم يناقشه بعد مرور الشهرين؟**

– كان هناك حوالي ثلاثة موضوعات يدور خلاف عليها، ثم ان احزاب الائتلاف اتفقت على صيغة النهائية، ووقع عليها (عن الحزب الاشتراكي) الأخ سالم صالح (الأمين العام المساعد)، وعاد النائب (نائب رئيس مجلس الرئاسة علي سالم البيض)، ولم يوافق عليها.

● **لكن أليست التعديلات المطلوبة لوثيقة العهد والاتفاق، مختلفة عما تضمنه هذا المشروع؟**

– كل ما هو موجود في الوثيقة موجود في هذا المشروع من حيث الخطوط العريضة.

● **الا تعتقدون ان هناك مواضيع في الوثيقة غير موجودة في مشروع التعديلات، مثل نظام الحكم المحلي واللامركزية الادارية؟**

– ليست مشكلة، ففي المشروع المجالس المحلية ونظامها والاختلاف هو في مدى صلاحية الحكم المحلي واللامركزية الادارية، بهذا الشكل او ذاك، وكيف يمكن ان تطبق. اي في قضية التفاصيل.

● **واشتراطكم على توقيع الوثيقة، يعني أن لكم ملاحظات أو مقترحات عليها؟**

– ليست هناك اي ملاحظات او مقترحات على الوثيقة، بعد ان اكملتها واعلنت صيغتها لجنة الحوار. وأنا لم اذهب الى عمان الا للتوقيع، ولم اوقع الا على هذا الأساس، فإذا لم تنته الأزمة ونعود جميعاً الى صنعاء وتتحمل كل مؤسسات الدولة مسؤولياتها، فما ثمرة الوثيقة؟

● **هل صحيح انكم لم تكونوا تنوون الذهاب الى عمان لتوقيع الوثيقة؟**

– نعم كنت فوضت الأخ عبدالوهاب الآنسي (الأمين العام للتجمع اليمني للاصلاح) لأن الغرض من التوقيع سيتحقق من دون ان احضر. والوثيقة اتاحت للشخص الاول (في الحزب) ان يفوض عنه الشخص الثاني، لكن الرئيس صالح والملك حسين وبعض الاخوان... اكدوا عليّ لاحضر، فحضرت.

ملامح المستقبل

من خلال التطورات الأخيرة للأزمة تتضح الى حدّ ما الملامح العامة لصورة العمل على المدى المنظور مع الأخذ في الاعتبار ان الأزمة بعد التوقيع على الوثيقة دخلت مرحلة جديدة مميزة بخطوات ايجابية، لم تكن في بعضها، منظورة او مرتباً لها من قبل، وانما فرضتها التطورات الأخيرة، وبالتالي فإن ملامح هذه المرحلة، يمكن تشخيص ابرزها في العناصر الثلاثة العامة الآتية:



اولا، ان كل الجهود لمعالجه اسباب وتطورات الأزمة، بما فيها مشكلة الخلاف السياسي، اصبحت محصورة داخل وثيقة «العهد والاتفاق» من حيث التزام الطرفين الرئيسين وكل الاطراف الأخرى هذا الحصر الذي تعتبره القوى السياسية في لجنة الحوار، انجازاً في حد ذاته.

ثانياً، ان جهود المعالجة، عن طريق تنفيذ الوثيقة لم تعد يمنية بحتة، بل اصبحت في اطار اوسع، من حيث الأطراف المتعاونة على التنفيذ، سواء على المستوى العربي، عن طريق المشاركة المباشرة في تنفيذ الجانب العسكري من الوثيقة ممثلاً (الجانب العربي) في مشاركة الفريقين العسكريين الاردني والعماني. او بجهود اصدقاء اليمن من دول الاطلسي، ممثلة في مشاركة كل من الملحقين العسكريين في سفارتي اميركا وفرنسا في صنعاء، في اللجنة العسكرية ايضاً.

وتبدا مهمة اللجنة، حسب ورقة التفويض بإعادة كل الوحدات والقوات العسكرية التي تحركت اثناء الأزمة الى مواقعها التي كانت فيها يوم ١٩ آب (اغسطس) الماضي، (تاريخ بدء اعتكاف البيض في عدن) تلي هذه الخطوة عملية سحب المعسكرات من المدن. وبالفعل بدات اللجنة عملها بان عقدت اول اجتماعاتها في صنعاء وعدن، ثم في محافظة ابين منطقة الصدام العسكري. وشكلت لجنة فرعية من بين اعضائها، تظل في ابين لمتابعة تنفيذ قرارات الانسحاب ووقف أي تحركات عسكرية اخرى الا بموافقة اللجنة العسكرية المشتركة. وبدا الهدوء يعود، سواء على الصعيد العسكري، او صعيد الحملات الاعلامية، او في ما يخص سعر العملة المحلية امام الدولار. (انخفض سعر الدولار في السوق السوداء بين ٢٥ فبراير الى نهايته، من ٧٠ ريالا الى حوالي ٦٣ ريالا للدولار الواحد).

ثالثا، تبدا خطوات التنفيذ بثلاث رئيسية:

– يعقد مجلس الوزراء اجتماعاته في عدن ليبدا الترتيبات لعملية تنفيذ الوثيقة بوضع خطة زمنية عامة وخطط تفصيلية واصدار القرارات وتشكيل اللجان المحددة في الوثيقة

– الجانب الأمني بدءاً بالقبض على الفارين ومحاكمة المتهمين في احداث الاغتيالات والتفجيرات. وكان العميد يحيى المتوكل وزير الداخلية، اعلن ان وزارته اعدت الترتيبات لبدا التنفيذ.

– الجانب الدستوري والقانوني في الوثيقة. ويبدا بتشكيل لجنة من مختلف الاختصاصات لوضع مشروع التعديلات. وعلمت «الوسط» من مصادر نيابية ان اللجنة ستضم نواباً ربما لتفادي الاختلاف مع المجلس على التعديلات الدستورية وهي لا شك عملية طويلة. وبحسب مصادر مطلعة فإن اجراءات هذه الخطوة لن تبدا قبل الشهر المقبل والفترة المقررة للتعديلات الدستورية في الوثيقة، ما بين ٢ و٥ اشهر ولكن الأهم هو ان تستمر عملية التنفيذ ■



المصدر : الأهـــرام
القاهرة
التاريخ : ١٤ ... ١٩٩٤

«باسندوه» يرحب بوساطة مصر لحل الأزمة اليمنية

صنعـــاء - مندوب الاهرام ووكالات الانباء : رحب محمد سالم باسندوه وزير خارجية اليمن امس بقيام مصر بوساطة لحل الأزمة اليمنية نظرا لما تتمتع به مصر ورئيسها من تقدير واعزاز من قبل القيادة اليمنية.

جاءت تصريحات باسندوه تعقيبا على الانباء التى افادت بان النية تتجه الى عقد مؤتمر مصالحة يمنية جديد بالقاهرة، واكد ان هذا الاقتراح مطروح بالفعل . ومن ناحية اخرى تستعد اليمن لبث قناة فضائية تليفزيونية لبرامجها اوائل عام ١٩٩٦ ، وقد تم حجز قناة بالقمر الصناعي العربي عربسات لتليفزيون اليمن

الشيخ سنان أبو لحوم لـ «العربي»:

أخشى صوملة اليمن.. و«الأحمر» يدعو للفرقة

«الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر لا يتحدث عن الوحدة اليمنية بقدر ما يدعو الى الفرقة» ذلك ما اكده «للعربي» الشيخ سنان ابو لحوم عضو المجلس الاستشارى اليمنى واحد اثنين قادا عملية الوساطة التى اسفرت عن وثيقة العهد والاتفاق..

×× وفى حواره يؤكد ابو لحوم - الذى زار القاهرة الاسبوع الماضى هربا من جو الانقسام - انه يخشى فى حالة استمرار الاوضاع الراهنة ان «يتصومل اليمن» واذا حدث ذلك فان بلاده ستكون محرمة عليه، وانه اذا صلح العليان صلحت اليمن، اما الجيش فيقف مع الشعب ولكن مشكلته انه بنى على العصبيات والمحسوبيات.

● قلتم فى البيان الذى اصدرته مع العميد مجاهد ابو شوارب إن محاولات منع الاتجاه نحو الانفصال باءت بالفشل.. باعتقادك من هم الذين يريدون الانفصال ويقفون وراء هذا الفشل؟

□ لا اريد ان اسمى احدا.. فهم يعرفون انفسهم جيداً واكثر منى ومنك، ولكن اقول ان الكل مساهم فى هذا الفشل ولكن بدرجات متفاوتة..!

● وهل يتحمل على سالم البيض مسئولية خاصة حيث انه لايزال يرفض الذهاب إلى صنعاء؟

□ لا اخفى عليك هناك تناقضات حادة، ورفض «البيض» الذهاب الى صنعاء يرجع إلى عدم تنفيذ طلبه بالقبض على المتهمين بعمليات القتل والاغتيال، وعندما اقرت الوثيقة كان هذا الطلب موضوعاً فى البند الاول. وبالفعل ارسلنا مذكرة إلى وزارة الداخلية باسم «لجنة الحوار المصغرة» التى كنت اراسها مع عضوية العميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس مجلس الوزراء والدكتور عبد الكريم الإريانى عن حزب المؤتمر الشعبى العام، وجار الله عمر عن الحزب الاشتراكى وعبد الوهاب الانسى عن التجمع الوطنى للإصلاح، ووقعنا جميعا على ضرورة القاء القبض على هؤلاء المتهمين يوم ٩٤/١/٢٣ وأعطيناهم مهلة حتى يوم ٩٤/١/٢٧ ولكن لم يحدث شئ وحدثت عرقلة، وظلت الامور معلقة حتى اجتماع «عمان» والذى كان بسبب هذه النقطة التى لم تنفذ.

حوار : محمد فكرى

● وماذا حدث بعد ذلك؟

□ اصر الاشتراكيون «مجموعة على سالم البيض» على ضرورة تنفيذ هذا البند، باعتبار انه يعطى انطباعا بتوفير حالة من الامن، وتم الاتفاق على ان يتراس «ابو شوارب» لجنة لوضع الترتيبات الامنية حتى يستطيع على سالم وعبد الله صالح التنقل بحرية بين عدن وصنعاء واتفقنا على تعيين وزير الدفاع هيثم قاسم ووزير الداخلية العميد يحيى المتوكل فى هذه اللجنة.. لكن الإخوان في الجنوب اعتذروا عن الحضور ايضا.. فاتصلت بعلى سالم البيض وقلت له ارجوكم ساعدونا.. بعدما اعتذر المتوكل احتجاجا على احتجاز الفرنسيين.. ومن ثم لم تكن هناك جدية فى المواقف مما حدا «بابو شوارب» الى استنكار الموقف واصدر البيان.

● إذن عدم ذهاب البيض لصنعاء يعطى حجة بل ويؤكد انه يعرقل عملية التنفيذ؟

□ ما قلته فى السؤال السابق يجيب على ما تحاول الحصول عليه.

● ما هو ردكم على اتهامات عبد الله بن حسين الاحمر زعيم التجمع اليمنى للإصلاح حيث وصفكم بانكم متسرعون وحمقى؟

□ «الأحمر» اعزه وبيننا قرابة، لكنه تصرف بشكل لا يليق - فالاحمق ابن عم المجنون، وهذا ما نرفضه - فلسنا مجانين - وإلا ما كانوا وكلونا باصلاح ذات البين، وماكنا اكفاء لهذه المهمة الثقيلة! ودعنى اكون صريحا معك «فالاحمر» سبق ان طلب مشاركتنا فى التوقيع على البيان المعروف قبيل اصداره ولكننا رفضنا بشدة حيث انه طرف فى الائتلاف الحاكم.. وزاد «إننا نتهم الاحمر بالانحياز وإتخاذ مواقف مسبقة وعدم الايجابية وبعدم الصراحة والوضوح فهو لا يتكلم عن الوحدة بقدر ما [يد]عو إلى الفرقة»..



● الأحمر يقول إن مجلس النواب الذى يراسه لم يوافق ولم يرفض «وثيقة العهد» ولكن يزيد «ان ممثلى الشعب لا يمكن ان يبصموا على اى شيء» فماذا يعني ذلك؟

□ فى البداية اطلب من عبد الله الأحمر وعلى عبد الله صالح اللذين يتهماننا بالحماقة والتسرع ألا يكونوا مثلنا وان يحرصوا على اليمن لانهما يمثلون الاغلبية. واذا كان الأحمر يزعم ان البرلمان لا يعلم شيئا، فنحن نذكره بأنه منذ اليوم الاول لبدء اعمال لجنة الحوار قد اتفقنا على ان تكون هذه اللجنة هى الحكم فى القضية، وان ما يتم التوصل اليه والاتفاق عليه يعتبر نافذا وملزما، ولدينا وثائق بخط يده يطلب منا سرعة انهاء العمل فى لجنة الحوار بغض النظر عن راى المسئولين يؤكد ان اليمن هو الباقى وماعدا ذلك إلا فناء.

● إذن ما هو الخلل الذى ترونه يحول دون تنفيذ الوثيقة؟

□ الخلل يكمن فى عدم الوفاء وعدم الالتزام من قبل الرئيس ونائبه لانهما سبقا وان وافقا على ما سوف تتوصل اليه لجنة الحوار ثم انهما وقعا على الوثيقة.. فلماذا إذن عدم التنفيذ؟.

● وبماذا تفسرون اندلاع الاشتباكات عقب توقيع وثيقة العهد؟

□ هناك أياد لها مصلحة فى عدم توحيد اليمن، ويريدون تمزيقها، لان الوحدة قد تكون عامل ضاغط عليهم، ولايزال لدينا امل نعيش عليه فى ان يعود للمسئولين صوابهم ورشدهم ويدركون أن قوة اليمن فى وحدته لا فى انفصاله وتمزقه وان الخاسر الوحيد فى هذا كله هو الشعب اليمنى الذى طالت معاناته ويعيش ظروفا غاية فى الصعوبة.

● هل تؤيدون طلب على سالم البيض إرسال قوات عربية للفصل بين الشمال والجنوب؟

□إذا كانت للمراقبة ـ فقط ـ فهذا قد يكون مطلوباً، اما اذا كانت لشئ اخر فإن هذا شئ مخيف ومرعب، واصارحك القول بإن الجيش عندنا بنى على الحسوبيات والعصبيات وهناك تاثير لبعض الضباط على الجنود والافراد، وهذا هو التخوف الكبير ورغم ذلك فإننى اعتقد ان الجيش يقف مع الشعب.

– هل تعتقد ان الأنفصال بات هو لخيار الوحيد لحل الأزمة؟؟

□ اعتقد انهم اذا اصروا على ذلك خاصة ان هناك اصواتا تنادى بعدم استطاعتها الحكم إلا من خلال تقسيم اليمن فان المشكلة سوف تكون كبيرة وربما تمزق اليمن الى اشلاء، ولا ابالغ إذا قلت ان اليمن ستصومل (اى تصبح مثل الصومال) ومن ثم تشتعل النار والحرب الاهلية من جديد ولو تم الإنفصال سوف احرم اليمن!

● باعتقادك لماذا لم تنجح الوساطة التى قام بها العاهل الأردنى؟

□ لقد بذل جهدا كبيرا، ونحن نشعر بالخجل من انه تعرض لمتاعب وصعوبات غير لائقة من الجميع، لانه بصراحة كل واحد منهم يقصد (الرئيس ونائبه) حاول ان يشد الحبل بكل قوة من جانبه ولم يحترموا اليمن، ولا الأردن الذى نزلوا عليه ضيوفاً.

● هل صحيح ان هناك بعض الدول المجاورة لليمن تحاول اذكاء نار الفرقة؟

□ اقول من يفكر فى هذا عقوبته على الله، ونحن لا نتهم الآخرين ولكننا نتهم انفسنا، واذا صلحت ضمائرنا وخلصت نوايانا، فإنه مهما يفعل الآخرون لن يصيبونا بأذى ومن ثم نحن الذين نعطى الفرصة لهؤلاء الذين لا يريدون لليمن ان يكون موحداً، والعرب دائما يحاولون تحميل مشاكلهم للآخرين، وقلت منذ عام او يزيد :إننى اشم رائحة التمزيق واتخوف ان نصبح لبنانًا اخر..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : شرق الأوسط

التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٤

ابن الوزير

في مثل هذا اليوم قبل 46 سنة، أي في 14 اذار (مارس) سنة 1948، اعدم في اليمن عبد الله بن احمد بن الوزير الذي كان من مستشاري امام اليمن يحيى حميد الدين ومن ثقاته الذين يعتمد على ولائهم، وقد قربه الامام يحيى وجعله بمثابة رئيس وزرائه، ومع ذلك فقد تآمر عليه ابن الوزير، ودبر مقتله، وحاول ان ينصب نفسه اماما بعده.

ولد عبد الله بن احمد بن الوزير في سنة 1302هـ (1885م) وهو من اهل صنعاء ينتمي لاسرة علوية النسب هاشمية، تلي البيت المالك في البلاد اليمانية مباشرة، وكان يعد من دهاة اليمن واعيانها وشجعانها، ومن علماء الزيدية.

في سنة 1343هـ (1924م) ارسله الامام يحيى على راس جيش لاخضاع جموع من العصاة في (شرقي اليمن) فنجح في حملته.

ارسل الامام يحيى ابن الوزير بعد ذلك سفيرا لدى الملك عبد العزيز ال سعود. فعاد «بمعاهدة الطائف» المشهورة. وذهب في سنة 1935 لاداء فريضة الحج (ذو القعدة 1353هـ).

عاد ابن الوزير الى صنعاء، ثم الى الحديدة، وكانت له امارتها، فاستمر بضع سنوات، واستقدمه الامام يحيى الى صنعاء فجعله بمكانة «رئيس الوزراء» ـ ولم يكن في اليمن مثل هذا المنصب في ذلك الوقت. فاتسع نفوذ ابن الوزير بين زعماء اليمن، من العلماء والقواد والامراء والقضاة. ولكنه كان يضمر حقدا على ولي العهد سيف الاسلام احمد ابن الامام يحيى. وصادف ان مرض الامام يحيى وولي العهد غائب عن صنعاء، فطمع ابن الوزير بالملك، واتصل ببعض الناقمين، فدبر مؤامرة لقتل الامام، وارسل اليه من اغتاله في ظاهر صنعاء في سنة 1948، وابرق الى ملوك العرب ورؤساء جمهورياتهم يخبرهم بأن الامام يحيى قد «مات» وان الامامة عرضت عليه فاعتذر، ثم اضطره ضغط «الامة» الى قبولها، وانه «نصب اماما شرعيا وملكا دستوريا» (كذا) في 8 ربيع الآخر 1367 (18 شباط/فبراير 1948).

وارتاب ملوك العرب، وفي مقدمتهم الملك عبد العزيز ال سعود، في الامر، فآثروا التريث في اجابته والاعتراف به حتى ينجلي الامر. وظهر على الاثر ان الامام يحيى مات مقتولا، وان ابن الوزير هو الذي دبر مقتله.

وكان ابن الوزير قد تمكن من عقد البيعة لنفسه في قصر غمدان في صنعاء، وتلقب بالامام «الهادي الى الله»، والف مجلسا للشورى من ستين فقيهاً وجعل سيف الحق «ابراهيم بن يحيى» رئيسا له قبل وصوله من عدن الى صنعاء ـ على طائرة بريطانية ـ وارسل ابن الوزير الى سيف الاسلام احمد، كبير ابناء الامام يحيى وولي عهده، يدعوه الى البيعة ويهدده ان تخلف. وكان سيف الاسلام احمد في «حجة» يومئذ فلم يجب ابن الوزير، ودعا الناس الى مبايعته هو، والى الثأر لابيه.

وعجز ابن الوزير عن احكام امره، فزحفت القبائل على صنعاء تسلب وتنهب واعتصم هو بقصر «غمدان»، وانتشرت الفوضى في البلاد فأبرق الى ملوك العرب ورؤسائهم يستنصرهم. وارسل وفدا الى الملك عبد العزيز ال سعود الى الرياض يشرح له خطر «الغوغاء» في صنعاء. وما هي الا اربعة وعشرون يوما (وهي مدة ابن الوزير في الامارة والملك) حتى كان انصار الامام الشرعي «احمد بن يحيى» في قصر غمدان، فاعتقلوا ابن الوزير ومن حوله، وحملوهم الى «حجة» وهناك امر الامام احمد بقتل ابن الوزير وقتل وزير خارجيته «حسين بن محمد الكبسي» رميا بالرصاص، فقتلا معا على مشهد من الناس في مثل هذا اليوم من سنة 1948، وكان ابن الوزير عند اعدامه في الثالثة والستين من عمره، وباعدامه انتهت صفحة دامية من تاريخ اليمن الحديث الحافل بالاحداث لحاها الله على هذا القطر العربي الذي كان يطلق عليه، منذ عهود بعيدة، اسم «اليمن السعيدة».

موضوعات السنوات الماضية في مثل هذا اليوم

- موت كارل ماركس (1883)
- درويش المقدادي (1961)
- حسين رشدي باشا - رئيس وزراء مصر (1928)



أكد وجود مخطط لنشر الإرهاب والتطرف بالمنطقة

البيض: اليمن إلى دمار.. والإنقاذ في قوات عربية

■صنعاء - القاهرة - الوكالات:

رحب علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة باليمن بأي جهد عربي يسهم في ابعاد اليمن عن شبح الحرب الاهلية ومواصلة المسيرة الديمقراطية السلمية للوحدة والتمسك بوثيقة العهد والاتفاق.

واوضح البيض في حديث صحفي امس ان التباين في القيادتين في اليمن وعدم طرح موضوع الازمة بكل ابعاده السياسية للنقاش وعدم لثارة الغبار امام اخطائه وسلبياته ادى لتعريض مشروع الوحدة للمازق الذى وصلنا اليه رغم وجود اجماع شعبي حوله وعزم على تحقيقه من مختلف ابناء الشعب اليمني. وقال ان من اهم المشاكل التي تواجه دولة الوحدة هو عدم استيعاب عدد من القيادات لهذا المشروع القومي الكبير ومن هنا جاءت وثيقة العهد والاتفاق منصبة على بناء دولة الوحدة وآليتها والبحث عن الدولة التى تستوعب التنافس والتطور في مختلف المجالات. واكد البيض في حديثه على ضرورة تقديم المتهمين بحوادث الاغتيالات التي شهدتها اليمن الى المحاكمة وتنفيذ البند الاول من الوثيقة حتى يتم تجاوز المازق الذى تواجهه الوحدة.

وحول المخاوف من المواجهة العسكرية قال البيض ان المخاوف قائمة وان اللجنة العسكرية اذا لم تساعدها قوة عربية لتقريب وجهات النظر فانه ستجر اليمن الى دمار.. مشيرا الى ان هناك في البيضا حشوداً لاربعة ألوية عسكرية من الشمال مقابل لواء من الجنوب.

واضاف انه دعا المواطنين الى الاعتصام والعصيان الشعبي والمدني في مختلف المناطق من اجل التمسك بالوثيقة.. وحذر البيض من وجود مشروع يدبر ويخطط له ضد الامة العربية من اجل نشر الارهاب والتطرف.. وقال ان هذا المشروع معالمه واضحة للجميع وشرارته ممتدة الى الجزائر وتونس ومصر والسودان واليمن وغيرها من الدول العربية.



البيض يؤكد تمسكه باتفاق المصالحة ويحذر من حرب اهلية في اليمن

القاهرة عونا:

حذر نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمنى علي سالم البيض من احتمال نشوب حرب اهليه تؤدي باليمن الى الخراب والدمار فيما اشار الى وجود ما وصفه بمشروع شامل يدبر ضد الامة العربية جمعاء انشر الارهاب والتطرف.

ودعا الى التصدى لهذا المشروع بطرحه للنقاش على المستوى القومي لمواجهة هذه العقليات المتخلفة (على حد تعبيره) والتى تريد فرض سيطرتها على الامة العربيه ومقرراتها).

واضاف ان هناك عناصر من تنظيم الجهاد موجودة حاليا بمنطقة (صعدة) في شمال اليمن وقال ان هذه العناصر تجد مساندة وتاييدا من بعض قيادات السلطة هناك.

وحول الوضع في اليمن قال علي سالم البيض في تصريح نشرته صحيفة الاهرام ان اهم المشاكل التي تواجه دولة الوحدة هي عدم استيعاب عدد من القيادات لهذا المشروع القومي الكبير الذى لم تتحقق الامال المعقودة عليه حيث تطورت الاوضاع من الحوار الى المواجهة العسكرية والاغتيالات.

واكد تمسكه بوثيقة العهد والاتفاق وضرورة تنفيذ ما تضمنته باعتبارها الاطار الذي وافقت عليه كل الاطراف



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٤

بين الاعتصام والحشود العسكرية والأزمة الاقتصادية

الرموز اليمنية تهجر المدن إلى الريف لتوثيق العلاقات القبلية استعداداً للمجهول

صنعاء: من حمود منصر

شهدت العاصمة اليمنية صنعاء خلال الايام القليلة الماضية رحيل العشرات من المسؤولين والقادة السياسيين والشيوخ والرموز القبلية، في ظاهرة الفرق بينها وبين السنوات الماضية، هي ان هؤلاء بدوا هذا العام اكثر حرصا على الرجوع الى مهابط رؤوسهم في القرى والارياف، لقضاء اجازة العيد مع ابناء قبائلهم وعشائرهم وذويهم، كنوع من التواصل الاجتماعي، الذي بدأ - في السنوات القليلة الماضية - بتراجع ملحوظ.

ويلاحظ ان هذا الاهتمام بمغادرة المدينة لقضاء عطلة العيد هذا العام في القرى والارياف بالنسبة لغالبية الرموز-القبلية والسياسية له دلالات يفصح عنها ذوو الشان في ظروف الازمة التي تمر بها البلاد، وحالة التاهب القصوى لمواجهة المجهول الذي ينتظر اليمن، من جراء الازمة التي امتدت وتصاعدت حدتها، وتعددت اوجهها وتشابكت اطرافها، حتى تلك الاطراف القبلية التي توشك على ان تصبح اساسية فيها، نتيجة عملية الفرز السياسي في الظروف الحالية، التي تتنافى مع «وثيقة العهد والاتفاق».

فالعيد هذا العام في اليمن - رغم مظاهر الحياة العادية - يشهد حالة من الحشد، والعودة الى المرجعيات الاجتماعية والقبلية لمعظم الرموز السياسية والقبلية، التي نالها قدر من ملامح الحياة المدنية، وعاشت بعض السنوات في معزل عن انصارها واتباعها، لكنها - هذا العام - مضطرة الى ترك المدينة مكرهة، لتعود الى قواعدها التقليدية في المناطق والارياف.. هذه العودة بحماسة وحرص ناتج عن تلك الدرجة العالية من التاهب والاستعداد لمواجهة كافة الاحتمالات المجهولة وغير المطمئنة، نظرا لاستمرار حالة الشك المتبادل بين الاطراف الرئيسية للازمة السياسية، وعدم الوضوح في رؤية مسار الاحداث، ومستقبل الحلول المطروحة لها.

بهجة لم تكتمل

يرى كثير من اليمنيين ان العيد هذا العام هو «عيد الازمة» فرحة الافطار لم تكتمل، وبهجة العيد - وان بدت على وجوه الاطفال - الا انها لم تكتمل ايضا لدى الكثيرين منهم، خاصة ابناء العسكريين الذين يعيشون حالة استنفار قصوى في معسكراتهم، او في المواقع المتقدمة لمواجهة اية مفاجآت قد تطرا على الموقف. كما انها لم تكتمل ايضا لدى شريحة واسعة من ابناء ذوي الدخل المحدود، نتيجة الغلاء الفاحش الذي حال بينهم وبين مستلزمات العيد وبهجته، التي تتجسد لدى الاطفال بالملابس الجديدة، وبالالعاب والرحلات الترفيهية.

بعض الآباء لم يحصلوا على مستحقاتهم الشهرية، بسبب ازمة السيولة النقدية التي عانتها البنوك خلال الاسابيع الاخيرة، الامر الذي جعلهم عاجزين على مواجهة متطلبات العيد. وللسيولة قصص عديدة - ابرز مسبباتها - هذه المرة - كما يرويها المطلعون، ان النظام المصرفي فقد قيمته الائتمانية لدى الناس، لاسباب ذاتية واخرى موضوعية، ابرزها حالة الخوف لدى الناس من ايداع نقودهم في البنوك، في ظل الازمة الراهنة، وحالة التاهب والاستعداد للمواجهة بين قوات المؤتمر الشعبي العام (الشمالية) والحزب الاشتراكي اليمني (الجنوبية) في اطار الصراع



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٤

الدائر بينهما.

وتشير بعض الدوائر الاقتصادية والمالية الى ان حالة العجز في الميزانية تتزايد باستمرار، وليست هناك قدرة على مواجهتها سوى بطباعة المزيد من الاوراق النقدية دون غطاء، وادخالها الى البلاد، ثم الى سوق التداول عبر مراكز القوى والنفوذ في الدولة، دون المرور بحسابات البنك المركزي، اضافة الى تزايد معدلات الانفاق الترفي لدى فئات القادة والرموز العسكرية والسياسية والقبلية، وهذا المسلك البذخي لدى فئة محدودة خلق هوة بين الشريحة الواسعة من الموظفين في الدولة، والقاعدة القبلية التي تعول عليها الرموز في مواجهة التحديات المستقبلية، يحاولون انهاءها من خلال العودة الى المناطق والقرى والارياف في هذه المناسبة، لتلطيف الشعور بالفارق الذي اتسع خلال السنوات الماضية، واشعار رجال القبائل بالقرب منهم والالتحام بهم.

أوعية متعددة

هكذا اذن تبدو المعادلات السياسية والاجتماعية في اليمن متعددة الاوعية والاساليب، ولعل العيد هذا العام يكشف عن بعض جوانبها بوضوح، نظرا لظروف الازمة التي تمر بها البلاد، وحالة التاهب لمواجهة كافة الاحتمالات، بما فيها احتمال الحرب بين الشمال والجنوب، خاصة بعد ان تاكد ان الانسحابات العسكرية التي اعلن عنها من مناطق الاطراف بين شطري البلاد «قبل العهد» اضحت عملية تكتيكية من الطرفين، لم تسفر إلا عن تحريك بعض القوات التي احتشدت خلال الاسابيع الماضية الى الخلف لعدة كيلومترات، وليس اعادتها الى مواقعها السابقة والدائمة بشكل دقيق وواضح.

وهكذا فالجيش في المواقع والثكنات في حالة استنفار، منعت عنه الاجازات في هذا العيد، وشيوخ القبائل عادوا الى قبائلهم في المناطق والقرى والارياف، ومحدودو الدخل يعانون معضلة محدودية الرواتب الشهرية، وتزايد الاسعار بصورة هائلة يصعب عليهم تغطيتها، لتوفير متطلبات العيد لاطفالهم، والنخبة من اساتذة الجامعة والمثقفين والاطباء والمهندسين يواصلون الاعتصام مع اطفالهم في المقرات الرئيسية للاعتصام في جامعتي صنعاء وعدن ونقابة الاطباء في تعز، ولا عيد الا مواجهة تطورات الازمة والاحتمالات المجهولة والمخيفة التي يتاهب معظم اليمنيين لمواجهتها

وحالة الغموض مستمرة، تكتنف الخط السياسي للازمة على الصعيد الداخلي بين الاطراف الرئيسية المؤتلفة في الحكومة المتصارعة في الواقع، وعلى صعيد الخارجي في سباق محموم لفتح خطوط التواصل على الصعيد العربي وخاصة مع دول مجلس التعاون الخليجي.

الاعتصام والاقتصاد

وقد لوحظ تراجع الخطر على الوحدة واحتمالات الانفصال بشكل ملحوظ خلال الايام الثلاثة الاخيرة بعد تصريحات عدد من كبار مسؤولي الحزب الاشتراكي، واطمأن الناس على الوحدة وبقائها حتى بصيغة الفيدرالية، ولكن خطر الصراع واستمرار الازمة لم يتراجع، لان شيئا لم يلح في الافق بشأن مستقبل «وثيقة العهد والاتفاق» التي تشهد تاييدا شعبيا كبيرا ومتواصلا، الا ان هذا التاييد لم يبلغ بعد درجة الفعل والتاثير على القوى السياسية المتصارعة في البلاد.

ويبدو ان الرهانات تتجه - في كنف العيد - على تصعيد حملة الاعتصامات الشعبية في المدن والقرى والارياف، وقد عقد المجلس التنفيذي للاعتصامات الشعبية اجتماعا مساء اول من امس في صنعاء، قرر في ختامه مواصلة حملة الاعتصامات في مختلف مناطق البلاد، تحت الشعارات التي رفعها المعتصمون منذ اللحظة الاولى، ثم «تحريم الاقتتال وتجريم الانفصال، والالتزام بتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق» على اساس تصعيد العمل الشعبي والانتقال الى الاضرابات الجزئية، ورفع درجة الاحتجاج الشعبي خلال الاسابيع المقبلة، للضغط على الاطراف المتنازعة للتقارب، وتقديم التنازلات المتبادلة بما يحقق استقرار الاوضاع وتطبيعها.

وفي عشية العيد بدت الاسواق اليمنية في حركة طبيعية وعرضت السلع والمنتجات، ولكن غلاء الاسعار حرم الكثيرين من اقتناء ما يرغبون شراءه لأطفالهم واسرهم، فاسعار الملابس فوق المعقول، اذ ان الفي ريال يمني لا تكفي لشراء بدلة لطفل في السادسة من العمر، صحيح ان كل الاشياء متوفرة في الاسواق، ولكن بدت وكانها للفرجة فقط، نظرا للتدني الكبير في مستوى الدخل، وكثيرون من محدودي الدخل لم يسافروا الى قراهم ومناطقهم هذا العيد، كعادتهم في الاعياد السابقة لانهم غير قادرين على مواجهة نفقات السفر والعودة، ومن ثم فضلوا البقاء في المدينة.

فقط الرموز القبلية والسياسيون والمعنيون بالحشد في الصراع الدائر في اليمن هم الذين غادروا المدن الى القرى والارياف، ليس من اجل العيد وقضاء الاجازة مع رجالاتهم، وانما لتنمية الشعور لدى الانصار بالقرب والاهتمام، نظرا للحاجة الماسة اليهم في ظل الظروف الراهنة. ولو ان بعض هذه الرموز قد تنكر لقبيلته في مرحلة سابقة.



الخلافات مرشحة للتفاقم والوصول الى مجلس النواب

اليمن: آخر الحلول... عصيان مدني

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

الوسط منذ توقيع "وثيقة العهد والاتفاق" دخلت الأزمة السياسية مرحلة جديدة، بدت تاريخية اكثر منها سياسية، نظراً الى كونها بدات مشدودة الى المرحلة الماضية، اكثر من انفراجها على مستقبل مرحلة جديدة. وظهر الخلاف والاختلاف لتعطيل الحوار وتاجيل البت في المسائل المطروحة، خصوصاً ان غالبية الأطراف قدمت مبررات للانصراف عن الحوار الى ما بعد عيد الفطر، فيما قال قيادي في المعارضة لـ "الوسط" "ان اكثر التعقيدات، صادر عن توتر عصبي وظروف نفسية. لذلك فان التخلص من هذه الظروف الذاتية يساعد على تطبيع الظروف الموضوعية بكل ما فيها من خلافات وتعقيدات". وفي الوقت نفسه لاحت بوادر تحركات شعبية بدءاً بالاعتصام، مطالبة بسرعة تنفيذ الوثيقة وابعاد شبح خطر الانفصال والاقتتال.

عوائق الخطوة الأولى

وانسحب الخلاف او الاختلاف، كما يفضل بعض المتحاورين ان يسميه، على ابرز الخطوات الاولى لعملية تنفيذ الوثيقة. وعلى رغم اختلاط وتداخل مواضيع الاختلاف، سواء بين طرفي الخلاف الرئيسيين، او بين احزاب الائتلاف ولجنة الحوار او بين اعضاء لجنة الحوار انفسهم، فان الاختلاف في معظمه يتركز في جانبين هامين هما، الرسمي ممثلاً في هيئات الدولة، والسياسي ممثلاً في اطراف لجنة الحوار.

وتتفق كل الأطراف السياسية، بما فيها احزاب الائتلاف، على ان هيئات الدولة (المشكلة من الاحزاب المؤتلفة)، هي المسؤولة عن عملية التنفيذ، بوصف هذا الأمر من ابرز اسس الوثيقة. الا ان هذا الاتفاق لم يعصم احزاب الائتلاف الثلاثة من الاختلاف على خطوات التنفيذ، بدءاً من التئام هيئات الدولة، وبالذات مجلس الوزراء الذي تنطلق منه اولى الخطوات ويتحمل معظم اعبائها. ويتركز الاختلاف، في اين ومتى يجتمع مجلس الوزراء؟ فالاشتراكي، امتداداً لموقفه السابق، يصر على ان يتم اجتماع مجلس الوزراء في عدن، متمسكاً بالمبرر الأمني نفسه من ناحية، ومن ناحية اخرى بطرحه الذي يؤيده فيه معظم اعضاء لجنة الحوار، من غير الائتلاف، وهو تحويل مدينة عدن الى عاصمة شتوية.

وكان قياديون من لجنة الحوار ابلغوا "الوسط" موافقة المؤتمر الشعبي العام على الاجتماع في عدن، الا انه عاد فطرح رأياً آخر يبدو منه انه رد على اصرار الاشتراكي اكثر منه رفضاً للاجتماع في عدن. وخلاصة ما طرحه المؤتمر ان الحالة الامنية ليست مبرراً لانها طبيعية في صنعاء كما هي في عدن. واكد رايه بان معظم وزراء الاشتراكي في الحكومة موجودون في صنعاء حيث يمارسون اعمالهم بشكل طبيعي حتى الآن، الى جانب ان الهيئات القيادية للدولة هي في صنعاء.

المكان ليس مشكلة

لكن هل يؤدي تعارض الرايين الى افشال اجتماع مجلس الوزراء قريباً؟ ثم ما مدى تمسك كل طرف برايه؟

يقول الدكتور حسن مكي النائب الأول رئيس الوزراء (المؤتمر)، "ليست القضية" ان احدا يدعو احداً الى الاجتماع، لكن يجب ان يدعونا جميعاً واجب العمل في الحكومة. اما المكان فصنعاء وعدن، واي مدينة يمنية اخرى كلها بلادنا ويمكن ان نجتمع في أي منها. وليس المكان مشكلة على الاطلاق". واضاف في حديثه الى "الوسط"، "هناك وثيقة (وثيقة العهد والاتفاق) يفترض ان نسترشد بها، وكلنا نتفق على ما جاء فيها (عن هذا الموضوع) لانه نص صريح". وقال ان على الجميع ان يجنبوا الحكومة اية مسائل خلافية، "لاننا فيها هيئة تنفيذية قبل اي صفة اخرى. كما علينا ان لا نتدخل في المسائل السياسية الخلافية، وندعها للقادة لأن الحكومة هنا حكومة ائتلاف وليست حكومة حزب واحد".

وبالنسبة الى لجنة الحوار بدا الخلاف يهدد وحدة القرار في داخلها، وقال اعضاء في اللجنة لـ "الوسط" ان ما حدث ينحصر اهمه، في الآتي:

– ان اجتماعاتها الأخيرة في عدن انفضت من دون احراز تقدم في ما يتعلق ببرنامج عملها للفترة المقبلة.

– اعلان كل من العميد مجاهد ابو شوارب والشيخ سنان ابو لحوم (عضوا اللجنة)، ان الوضع يسير الى الانفصال، مسبوقاً باقتتال محتمل، شكّل موقفاً مستقلاً عن اللجنة وبمثابة اعلان عن انسحابهما منها.

تطورات متوقعة

ومع ان لجنة الحوار حاولت عقد اجتماع لها في صنعاء وستواصل اجتماعاتها بعد اجازة عيد الفطر، وان اللجنة العسكرية المشتركة (من اليمنيين والأردنيين والعمانيين والملحقين العسكريين الاميركي والفرنسي) تمارس مهمتها وان كان ببطء وحذر، الا ان الاجواء توحي بتطورات على صعيد تنفيذ الوثيقة. وتتوقع اوساط سياسية ادخال تعديلات على اعضاء لجنة الحوار. وتتوقع مصادر من اللجنة، ان باضافة عدد من الشخصيات والقوى السياسية والاكاديميين في اللجان الفرعية لمواكبة مهمات اللجنة في المتابعة والاشراف على عملية التنفيذ، كذلك اضافة عسكريين الى اللجنة العسكرية المشتركة، لتتمكن من تغطية المهمات الميدانية عن طريق اللجان الفرعية، وتوسيع المشاركة العربية المباشرة في تهدئة الخلاف.



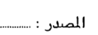
المصدر : الوسط
التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وظهرت بوضوح بوادر الدفع بالتحركات الشعبية للاحتجاج علي مخاطر الوضع العسكري والتصعيد الاعلامي، والمطالبة بالغائها والعمل السريع لتنفيذ الوثيقة. وتمثلت هذه المبادرات في اعلان الاعتصام الموقت والمفتوح والمستمر، بداها طلاب في كلية العلوم فى جامعة صنعاء وتبعهم زملاؤهم في كلية الطب في جامعة عدن. ثم نقابة الاطباء في تعز. وينتظر ان تتكثف مبادرات الاعتصام فى فترات الاعتصام وعدد المعتصمين. وتضمنت اعلانات الاعتصامات المطالبة بسحب القوات عن خطوط المواجهة الى مواقعها السابقة، وانهاء التصعيد الاعلامي والاسراع بتنفيذ وثيقة الوفاق، ودعوة القادة العسكريين الى عدم الانجرار في الصراع السياسي.

وفي الوقت الذي لم يعلن المؤتمر الشعبي العام معارضته لمبادرات الاعتصام، الا انه كما يبدو لا يريدها «لما يقترن بها من محاذير تخرجها عن اطار الممارسة المشروعة وعن اهدافها »، كما قال لـ «الوسط» قيادي فى المؤتمر، بينما يظهر الحزب الاشتراكي مؤيدا، بل ومحرضا عليها معتبرا انها «الأسلوب الذي يعبر به الشعب عن رايه في الدفاع عن الوحدة والديموقراطية وابعاد شبح العنف، والدفع بالوثيقة نحو التنفيذ...»، حسب مصادره كما يرى الاشتراكي ان هذه الأهداف، لن تتحقق من دون تحرك شعبي يستطيع الضغط على احزاب الائتلاف. وكان الأمين العام للحزب الاشتراكي على سالم البيض دعا المواطنين الى ممارسة كل وسائل الضغط على احزاب الائتلاف لتنفيذ الوثيقة والحيلولة دون انفجار عسكري، بما فى ذلك الاضرابات والتظاهرات والاعتصام، وحتى العصيان المدني، اذا لم تستجب احزاب السلطة لمطالبهم.

واخيرا فان التوقعات باخفاق حكومة الائتلاف في تنفيذ الخطوات الأولى من الوثيقة في ظل هذه الظروف اصبحت راجحة لمصلحة البدء في الاختلاف على تشكيل حكومة جديدة. كما ان مجلس النواب اصبح مرشحا لانفجار الخلاف في داخله، اعتبارا من دورته المقبلة في حوالي ٢٠ من الشهر الجاري، لانه مطالب بتحديد موقفه من وثيقة الوفاق ■



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

الازمة اليمنية في جانبها الصنعائي (١ من ٢)

ثلاثية الجمهورية والقبلية والشرعية العددية

□ باريس - من فيصل جلول:

■ عاشت صنعاء منذ العام ١٩٦٢ وحتى العام ١٩٧٩ فترة سياسية شديدة الاضطراب. كان خلالها الشطر الشمالي من اليمن يبذل جهوداً حثيثة لارساء دعائم نظام جمهوري هو الاول من نوعه في تاريخ البلاد. تعاقب على الحكم عسكريون وقضاة وسادة، وتتالت الانقلابات والانقلابات المضادة التي شغلت الحيز الاكبر من الحركة السياسية في البلاد. ولم تنبثق في تلك الفترة كتلة محورية في الدولة تتجمع من حولها العناصر الفاعلة في هذا البلد وتعطل مفاعيل انفجارها بوجه بعضها البعض بصورة دورية: القبائل ضد القضاء والعسكريون ضد التجار والتيارات الحزبية الممثلة في الشارع ضد هؤلاء جميعاً.

كان لا بد من وضع حد للتضارب هذه القوى التي ساندت فئات من بينها المشير عبدالله السلال والقاضي عبدالرحمن الارياني والفريق حسن العمري ثم العقيد ابراهيم الحمدي ثم المقدم احمد الغشمي. ولعل المثال الابرز لتنازع القوى المذكورة تم التعبير عنه بصراحة فجة في عهد القاضي عبدالرحمن الارياني رئيس المجلس الجمهوري اذ تعذرت سيطرة قوة على قوة اخرى وظهر استقطاب حاد بين الارياني من جهة ورئيس مجلس الشورى الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر من جهة اخرى، فتدخل العقيد الحمدي ليلتقط سلطة كانت في حينه قد اصبحت ناضجة ولتبدا معه مرحلة جديدة من تنازع القوى لم يفلح في الاعتماد على اي منها ولم يتمكن من ضربها ببعضها البعض فقلبته لصالح المقدم الغشمي الذي لم يمارس الحكم سوى اشهراً معدودة قبل ان تنفجر فيه عبوة ناسفة مع مبعوث جاء اليه من جنوب البلاد حاملاً رسالة خاصة من رئيسها سالم ربيع علي او على الاقل هذا ما اذيع في حينه.

عندما تسلّم الرئيس علي عبدالله صالح الحكم في صنعاء كانت البلاد ما زالت تعيش مرحلة انتقالية بين النظام الامامي الذي انتهى مبدئياً في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٢ والنظام الجمهوري الذي لم يستقر بعد. وكان الجيش مصدراً لأحلام انقلابية ومسرحاً لنفوذ قبلي وغير قبلي، وكان القضاة والسادة النافذون في المجتمع الاهلي غير قادرين على بلورة حكم مركزي جامع، اما التجار فكانوا يضيقون ذرعاً بحكام وحكومات لا توفر لهم الاستقرار السياسي والامني وهو الشرط البديهي لازدهار اعمالهم.

في موازاة الاضطراب السياسي الذي تواصل في اجهزة الدولة وفالس الانقلابات والانقلابات المضادة، كانت الشؤون العامة تحتل هامشاً محدوداً في اهتمامات الحكام المشغولين في الدفاع عن سلطاتهم اكثر من اي شيء اخر. لذا من العبث الاشارة الى تقدم ملحوظ على الصعيد التربوي او الاداري او الثقافي او الاقتصادي... الخ. اما في مجال السياسة الخارجية فان علاقات اليمن العربية والدولية والعلاقات بين شطري البلاد السابقين كانت تتصف بنوع من الحركة البهلوانية التي تتراوح بين الخضوع احياناً لهذا الطرف او ذاك والدخول في حرب مع طرف ثالث وادارة الظهر لطرف رابع... الخ.

منذ العام ١٩٧٩، تاريخ تسلمه الحكم وحتى اللحظة الراهنة تكون ١٥ سنة قد مرت على صنعاء من دون انقلابات عسكرية بوتيرة متسارعة ويكون الرئيس علي عبدالله صالح الاكثر حظاً في اقناع الكتل المؤثرة في اليمن بالالتفاف حول حكمه. اما وسائله في الحكم فهي نفسها تقريباً التي استخدمت في جمهوريات عربية حكمها عسكريون مع استثناءات قليلة. ومعروف هنا ان الانظمة الجمهورية في العالم العربي استندت وما زالت الى الجيوش التي تولت الحكم مباشرة او من خلال واجهة مدنية. ومعروف ايضاً ان ضبط الجيوش كان وما زال يتم بواسطة تعيين قيادات عسكرية مخلصة وموثوقة من راس الدولة ولعل هذه القاعدة معمول بها في كل انحاء العالم مع فارق كبير في نوع العلاقات الاجتماعية السائدة. ففي الدول التي تسود فيها علاقات قرابة متينة وحاسمة في تحديد مواقف وانتماءات الناس، كان الاقارب يتسلمون مناصب رفيعة في الجيش وفي الدول الديموقراطية غالباً ما يعهد بمنصب رئيس الاركان او قائد الجيش لشخصية مقربة من راس الدولة وتتغير كلما تغير راس الدولة بواسطة الانتخابات.

خلال الـ ١٥ سنة الماضية جرى ضبط صراعات القوى في الدولة اليمنية واعيد بناء الجيش بطريقة تسمح بضبطه وباستخدامه في خطط الحكم ومشاريعه وجرى تزويده بالاسلحة الضرورية (٨٠ في المئة اسلحة سوفياتية و٢٠ في المئة غربية) وبالتالي تحييده عن مراكز القوى بنسبة كبيرة فشكل ذلك ضمانة رادعة لمسلسل الانقلابات العسكرية ولم يستخدم الجيش لقهر فئة من الفئات الفاعلة ولم يقفل بوجهها كامل ابوابه.

كل ذلك ادى الى نتائج حاسمة بالنسبة لمصير الحكم واستقراره فصارت الفئات الفاعلة في المجتمع تبحث عن دور لها من خلال القنوات التي فتحها الحكم ومن خلال اللعبة السياسية الداخلية التي أرسى اسسها وليس عبر الخروج عنها ومحاولة ضربها وهذا امر مهم بالنسبة لبلد كان عليه ان يلتقط انفاسه بعد عقد ونصف العقد من الصراعات على الدولة وداخل الدولة.

في هذا السياق شكلت صنعاء اطاراً امناً ومضموناً للحكم وصارت مرافقها تعمل في ظل حالة مستقرة والامر نفسه بالنسبة لبعض المدن الكبيرة كالحديدة وتعز وإب وحجة... الخ. وفي هذا السياق ايضاً صار بالامكان البحث في تحقيق مشاريع عامة شان انتاج النفط من حقول مارب او صيانة وترميم احياء صنعاء القديمة. والذين زاروا العاصمة اليمنية في اوقات مختلفة خلال الفترة السابقة ربما لاحظوا توسع المدينة الكبير وتحولها الى عاصمة حقيقية.

ما خلا استثناءات قليلة لم يتعامل الحكم مع خصومه او مع المسؤولين السابقين بعقلية ثارية وفي حالات كثيرة اعاد دمج مسؤولين بارزين في حكومات سابقة، في الحكومة الحالية. تكفي هنا الاشارة الى وزراء وشخصيات سياسية من الصف الاول: العميد مجاهد ابو شوارب، الدكتور عبدالكريم الارياني، الوزير يحيى المتوكل، الدكتور عبدالعزيز عبدالغني وغيرهم كثيرون ممن لعبوا في السابق ادواراً سياسية بارزة واعيد دمجهم في الحكم ولم تسجل سوى حالات استبعاد ضئيلة.

بالمقابل وفر الحكم الشروط الامنية اللازمة لعودة رؤساء ومسؤولين سابقين من الخارج الى صنعاء وكان يتاح لهم حضور الاحتفالات العامة بوصفهم مسؤولين سابقين وعلى راس هؤلاء المشير عبدالله السلال رئيس اول جمهورية في اليمن. وسجل بذلك المبادرة الاولى من نوعها ذلك ان الحكام السابقين في العالم العربي كان مصيرهم دائماً: السجن او الموت.

لم تنشأ في صنعاء صحافة حرة خلال هذه الفترة ولم يتم العمل بنظام التعددية الحزبية ولم تُطلق ليبيرالية واسعة في السوق كان يطالب بها كبار التجار. لكن اطلاق الحريات العامة على نطاق واسع والسماح بتعددية حزبية، لم يكن من الامور التي تداعب مخيلة حكومات شبيهة بالحكومة في صنعاء فتلك كانت وما زالت حال سورية والعراق وليبيا وحتى الامس القريب حال الجزائر وتونس هذا اذا اردنا استبعاد القياس الى دول كالصومال وموريتانيا والجنوب اليمني سابقاً.

على الصعيد الخارجي ارست حكومة صنعاء علاقات خارجية شبه متوازنة قبل الوحدة وقبل حرب الخليج الثانية. هكذا اشترك خبراء عسكريون من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في تاهيل الجيش اليمني، وباستثناء الاشتباكات الحدودية التي وقعت في العام ١٩٧٩ عرفت العلاقات اليمنية - اليمنية فترة طويلة من الهدوء الامني. واستطاع اليمن ان يلعب دوراً مهماً

في الحياة السياسية العربية وفتح نوافذ عديدة باتجاه تطوير علاقاته مع مجموعات دولية شان الجماعة الاوروبية... الخ.

يمكن القول باختصار ان الحكم اليمني استطاع خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٧٩ وحتى اعلان الوحدة الاندماجية في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ ان يحقق النتائج الاتية:

١ - تحقيق انفراج داخلي تمثل في التعايش السياسي بين الاطراف القبلية والتجار والقضاة والسادة في اطار الدولة وقنواتها وهيئاتها التمثيلية المختلفة.

٢ - تحقيق انفراج خارجي افادت منه اليمن واتاح لها لعب دور مهم في السياسة العربية.

٣ خلق ديناميكية داخلية اتاحت تحريك مشاريع عامة وادخال البلاد في مجال انتاج النفط وفي سياق هذه الدينامية شهدت اليمن حركة مدهشة في التعليم اذ ارتفع عدد طلاب جامعة صنعاء (لم تكن موجودة قبل السبعينات) من ٥ الاف طالب الى مئات الآلاف. وباتت كلياتها غير قادرة على استيعاب المرشحين للانتساب اليها سنوياً والمقدرين بعشرات الآلاف. ولعل هذا الامر مهم للغاية في بلد ترتفع فيه نسبة الامية الى اكثر من ٧٠ في المئة وعاصمته لم تكن تضم قبل العام ١٩٦٢ سوى مدرسة ثانوية واحدة.

٤ - عطّل الحكم بنسبة كبيرة، المؤثرات السلبية للتدخل القبلي في الشؤون العامة وساعد على تكوين نخبة مؤهلة من كادرات الدولة وفي الوقت نفسه ساعد القبائل على الانخراط في مشاريع انتاجية خصوصاً في حقول النفط. ونصح الشركات النفطية بتشغيل ابناء القبائل كيد عاملة محلية وكانت الدولة تتدخل في كل مرة يطغى عليها السلوك القبلي السلبي على حسن سير المشاريع العامة. باختصار لم تقع الدولة في فخ الحروب القبلية، لكن في الوقت نفسه لم تستسلم للسلطة القبلية بل ربما احسنت استخدامها ودمجها في الحياة السياسية العامة في البلاد.

٥ - استطاع الحكم ان يوفر ضمانات جدية لاستمرار الدولة وشكل محوراً من القوى التي صار بوسعها ان تضمن تعاقب الحكام من دون اعادة النظر دورياً باسس الدولة نفسها كما كان يحصل من قبل مع كل تغير او انقلاب. ويروي بعض اهالي صنعاء طرفة في هذا المجال تقول ان احد الحكام تخيل ذات يوم ان بوسعه نقل العاصمة من صنعاء الى حيث تسكن عائلته في احدى الضواحي القريبة.

٦ - مع قيام الوحدة الاندماجية اطلق الحكم اليمني الوحدوي حرية الصحافة والتعبير والتعددية الحزبية. وبدأ بتركيز اسس شرعية جديدة من خلال برلمان منتخب وهيئات دستورية وجرى انتخاب مجلس للرئاسة من قبل البرلمان، وجرى استفتاء عام على الدستور الوحدوي وكان مقدراً ان تستكمل خطوات التوحيد الاخرى ومن بينها توحيد الجيش فجاء اعتكاف نائب الرئيس علي سالم البيض في عدن منذ ١٩ اب (اغسطس) ليقطع السيرورة السياسية المذكورة وليضع البلاد امام احتمالات من نوع مختلف.

لم يكن الحكم في صنعاء وهو يمثل اكثرية اليمنيين (١٤ مليوناً) مستعداً بهيئاته وقنواته المبنية حديثاً لدمج دولة ثانية في اطاره وهي دولة لها حساسياتها وطرق عملها المختلفة. ولم تكن لديه الوسائل الكافية لتحقيق هذا الهدف. وكان الحكم في صنعاء يموّل دولته بالكاد فاذا به يواجه الحاجة لتمويل دولتين باعتبار ان دولة عدن كانت على حافة الافلاس عشية الوحدة بسبب الصراعات الدموية المؤسفة على السلطة منذ العام ١٩٨٦ وبسبب الادارة الاشتراكية السيئة، والمديونية المرتفعة. الخ. وهذا ما يسمح بتفسير موقف المؤتمر الشعبي العام الذي كان يطالب بوحدة متدرجة في اندماجها وليست فورية.

ولعل من سوء حظ الطرفين الوحدويين ان حرب الخليج بدأت بعد

اشهر معدودة على الوحدة وكان من اثارها المعروفة حرمان الحكم اليمني من المساعدات المالية العربية ومن اموال المهاجرين الى الخليج ما اضاف الى شحة الوسائل الموجودة اصلاً نقصاً جديداً كان لا بد ان ينعكس على الدولة الوحدوية بصورة سلبية.

كان يمكن للاحاسيس الوطنية وللوعي الوحدوي الراسخ ان يلعب دوراً في تجاوز الصعوبات التي تعترض الاندماج وبالتالي في تغليب وترجيح المستقبل على الحاضر، لكن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد شكلت ضغوطاً رهيبة على الطرفين، فمن جهة كان الحكم في صنعاء غير قادر على الوفاء بكامل حاجات الاداريين والهيئات التي تشكل قاعدته ومن جهة ثانية اصيب الاداريون الاشتراكيون الوافدون من عدن بـ «صدمة» ازاء الراسمالية الشمالية. فهم الذين ضاقوا ذرعاً لسنوات طويلة «بالشح» الاشتراكي وكانوا يتطلعون برغبة جامحة الى الافادة من حسنات الراسمالية الصنعائية، فاذا بهم يطالبون بالتريث وبمراعاة الظروف الصعبة. وهنا كان على قيادتهم ان تجد تفسيراً لهم فاختارت تفسيرات اخرى بعيدة تماماً عن الأزمة الاقتصادية.

لم تثن الأزمة الاقتصادية الحكم في صنعاء عن السير بالبرنامج الوحدوي بحسب المراحل المرسومة في وثائق الفترة الانتقالية، واستطاع ان يخوض سباقاً محموماً مع الوقت، فجرى الاقتراع على الدستور الوحدوي وانتخب برلمان واحد ومجلس رئاسي، لكن هذه الانتخابات ترافقت مع تشديد الضغوط الاشتراكية على السلطة وطرح شعارات ثورية لنقل الازمة الى الدولة نفسها.

حاول الاشتراكيون دفع الرئاسة ليمنية الى خوض مواجهة مع قاعدة الحكم نفسه وطالبوا باعادة بناء جذرية للدولة سعياً لتحقيق اهداف «حداثية» يتطلب تحقيقها عشرات السنين. كانوا يريدونها فورية او هذا على الاقل ما بدا من خلال طروحاتهم الملحة، وكان هذا الالحاح وسيلة للحفاظ على تماسك قواعدهم التي بدات تشهد تململاً وتشتتاً.

كان رد الحكم على هذه المحاولة يذهب باتجاهين: الاول يتضمن الاصرار على الشرعية الوحدوية وبالتالي التطبيق الحرفي للاتفاقات الوحدوية، والثاني بتضمن التعامل مع الاشتراكيين على اساس تناقضاتهم وفرقهم وليس بوصفهم طرفاً موحداً اي الرد على الاشتراكيين بوسائلهم نفسها.

وفي سياق الرد والرد المضاد وقعت حوادث الاغتيال ومحاولات التصفية التي استخدمت من قبل الطرفين وان كانت اطراف ثالثة قد دخلت على الخط فان طرفاً كان الاكثر قدرة على الحاق الأذى من طرف اخر، كان يعيش بعيداً عن قواعده الطبيعية.

في هذا الوقت طرح موضوع التعديلات الدستورية بعدما فشلت محاولات دمج الحزبين الحاكمين، وفي هذا الوقت طرح موضوع صلاحيات نائب الرئيس وطريقة اختياره. لكن هذا الوقت كان وقت ازمة طاحنة بين الطرفين احدهما نزل الى الشارع وتخلص بين ليلة وضحاها من شراكته في الحكم وبدا يمارس معارضة مكشوفة غير عابئ بالاتفاقات والوثائق الموقعة. ودفع معارضته مسافات الى الامام من خلال استمرار اعتكاف نائب الرئيس في عدن. في حين واصل الطرف الثاني تمسكه بالشرعية الوحدوية وهي خياره الوحيد القوي الذي لا يشكل في الوقت نفسه الرد الذي يرغب بسماعه الطرف الأخر.

عندما بلغت الازمة بين الطرفين حدودها القصوى بدأ الحزب الاشتراكي يمارس القصف السياسي بمدفعية ثقيلة تارة يهدد بالفيديرالية وتارة بالتقسيم وتوازن المصالح ومرة ثالثة بالمارونية السياسية «ما يعني انه كان يتوقع قصفاً مضاداً من صنعاء لم يتم حتى الان وما يعني ايضاً ان الازمة باتت عصية على الحل من دون تنازلات وتنازلات مضادرة يتبادلها الطرفان والا فلا سبيل امامهما غير الحرب التي لن تكون الا استمراراً لسياسة تدميرية اشار اليها الوسيطان مجاهد ابو شوارب وسنان ابو لحوم في بيان مشترك.

من الصعب القول ان الحزب الاشتراكي يتحمل مسؤولية الازمة كلها في اليمن ومن الصعب القول ان المؤتمر الشعبي بريء من هذه الازمة. ولعل هذا النوع من الكلام يفيد في تعبئة مناضلين وحزبيين لكنه لا يقدم تفسيراً موضوعياً لما حصل ولاسبابه العميقة والفرعية لان الوقت لم يستنفد كله بعد. وما زال بالامكان استيعاب الازمة على المدى الطويل. فما هو دور المؤتمر الشعبي في الازمة وما هو التفسير المحتمل للمواقف والمبادرات التي اتخذها؟

للاجابة عن هذا السؤال لا بد من المرور على طريقة المؤتمر ايضاً، بعدد من النقاط:

١ – لقد خلق المؤتمر ديناميية داخلية في صنعاء قبل الوحدة لكنه لم يتمكن من استيعاب نتائج هذه الدينامية فظل موقع النخبة الصنعانية واليمنية التي تكونت خلال السنوات الجمهورية هامشياً ومحدوداً بالقياس الى مواقع ودور الأطراف الأخرى التي يبنى عليها الحكم. وعليه يمكن القول انه لا يسع الحكم ان يوفر الشروط اللازمة لانبثاق نخبة حديثة وان يكتفي باعطاء هذه النخبة دوراً محدوداً وهامشياً في الحياة السياسية خصوصاً انه تجاوز مرحلة بناء هياكل النظام وضمن الجيش وصارت الحروب القبلية شاناً ينتمي الى الماضي، فما الذي يمنع الحكم من توسيع قاعدته واشراك النخب الحديثة في هيئاته على نطاق واسع.

ان فتح أبواب الدولة والادارات امام النخب الحديثة لا يشكل خطراً على الحكم بل يساعده في تجاوز مخاطر واجهت دولاً اخرى في العالم العربي شان الجزائر التي تواجه الان بواسطة القوة العسكرية ما بنته خلال ٣٠ سنة من جيل من الشبان ظلت ابواب الدولة مقفلة امامه وسوق العمل موصدة بوجهه.

ان فتح ابواب الدولة واسعة امام النخب الجديدة من شانه ان يوفر شرطاً مهماً من شروط الاندماج الاجتماعي في اليمن ويتيح تفادي المواجهة مع هذه النخب من جهة او استغلالها من طرف جهات اخرى.

٢ – لقد وفر الحكم في صنعاء قدراً كبيراً من الامن والاستقرار وارسى دعائم قوية للدولة واطلق عدداً من المشاريع. لكن ذلك لا يمكن ان يشكل غاية بحد ذاتها ما يعني انه لا بد من الانطلاق في وجهة اصلاحية جدية وشاملة يمكن من خلالها توظيف الاستقرار والامن في اطار مشروع يمني عام ينهض بالبلاد كلها خارج صنعاء وصولاً الى كل اطراف اليمن.

٣ – ما الذي يحول من دون تجنيد طاقات الحكم في مشروع عام لمحو الامية ووضع حسابات دقيقة لمستقبل التعليم ودوره في نمو البلاد؟

٤ - لقد تعاملت بعض اطراف «المؤتمر» والحكم مع الحزب الاشتراكي وقياداته، بوصفه حزباً شريكاً في الحكم الوحدوي لكنه «شمولي» و«دموي» ويضم «سفاحين» ولم تزض ببعض رسائل الغفران التي اذاعها الحزب. فما الحكمة من القبول بالشراكة الوحدوية وبكل ما يقلق الشركاء من أوصاف واعتبارات بغض النظر عن صحتها وعدم صحتها!

٥ - لقد تم التعامل مع قيادات رفيعة في الحزب الاشتراكي بطريقة لا تليق بهم وبنظرتهم لانفسهم ولموقعهم السابق ونظرتهم لدورهم في النظام الوحدوي فما الحكمة من اقفال الابواب امام مسؤول حزبي رفيع بعدما فتحت على مصراعيها لشهور طويلة؟

٦ - طرح الحزب الاشتراكي شعاراً يقول بالافادة من حسنات وفضائل النظامين السابقين على الوحدة. الم يكن بالامكان العثور على فضيلة واحدة في النظام السابق في الجنوب اليمني وهل يعقل ان يغيب حسن النية لدرجة اعتبار الدولة في عدن صالحة فقط لسلة المهملات.

٧ - طالب المؤتمر الشعبي بالتحقيق مع المحرضين والذين وقفوا وراء اعمال النهب التي جرت يومي ٩ و١٠ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٩٢. وتقديم من يثبت تورطه سواء بالفعل أو بالتحريض الى المحاكمة. ان مطلباً من هذا النوع كان سيبدو منطقياً للغاية لو امكن اعتقال متهمين بمحاولات اغتيال تعرض لها اعضاء وقادة في الحزب الاشتراكي.

٨ - شكت المنظمات الدولية المدافعة عن حقوق الانسان وطالب الحزب الاشتراكي بوضع حد لاعتقال السجين منصور راجح. كان المؤتمر يقول ان راجح متهم بجريمة قتل عادية ويقول خصومه العكس، وتقوم الهيئات الدولية الانسانية بحملة واسعة ضد اليمن بسبب هذا السجين، فما الحكمة من تحويل هذه القضية الى موضوع خلافي داخلي والى سبب لهجوم دولي على اليمن وهي قضية صغيرة جداً ولا تستحق اثارة الضجة حولها الم يكن بالامكان صدور عفو رئاسي عن هذا السجين وانهاء قضية صغيرة للغاية؟

٩ - طالب المؤتمر الشعبي بالتزام إرادة الشعب ممثلة في نتائج الانتخابات النيابية الحرة في ٢٧ نيسان (ابريل) والخروج عنها مخالفة للنهج الديموقراطي والسلوك الحضاري لشعبنا.

جاءت نتيجة الانتخابات النيابية لصالح المؤتمر الشعبي العام وترافقت مع مبادرة اطلقها المؤتمر لاجراء تعديلات دستورية. وفي الحالتين كان الامر يعني رسم حدود واضحة المعالم لدور الحزب الاشتراكي في البلاد اي تصنيفه في المرتبة الثالثة بين القوى السياسية مع ما يترتب على ذلك من تراجع اكيد في موقع الحزب ليس فقط في عموم اليمن وانما ايضا في مناطقه التقليدية فما الحكمة من دفع هذا الحزب الى الهامش خلال اشهر معدودة بعدما اعتبر شريكاً في السلطة على قدر مساو للمؤتمر، الم يكن بالامكان تاجيل استخدام الحق الشرعي المطلق حتى تستعيد البلاد كامل وحدتها.

إن البلدان التي تتمتع فيها الاكثريات البرلمانية بشرعية مطلقة تراعي في مجالسها النيابية حقوق الاقليات وغالباً ما تخشى الاكثريات المطلقة من فيض سلطاتها لان مثل هذا الفيض يلحق الضرر باللعبة الديموقراطية. بكلام اخر كان على المؤتمر الشعبي ان يظهر احتراما اكثر للاقلية البرلمانية الشعبية وان لا يدفعها نحو عدن.

١٠ - طالب المؤتمر الشعبي باحترام الشرعية الدستورية وهو محق بذلك لكن الشرعيات الدستورية في كل انحاء العالم هي محصلة لتفاهم الاطراف المتعاقدة اكثر من اي شيء اخر ولا لمعنى لهذه الشرعية من دون التفاهم المقصود.. فإذا ما اضفنا الى الخلل القائم في التفاهم الثنائي خللاً اخر يكمن في عدم استكمال توحيد مؤسسات الطرفين، ساعتئذ يصبح التمسك بالشرعية الدستورية وسيلة سياسية اكثر منه قناعة دستورية مبدئية. ان الشرعيات تبنى اصلاً في عقول البشر وليس في النصوص.

قصارى القول انه لا يسع «المؤتمر الشعبي العام» ان يغسل يديه من الازمة وان يعتبرها ازمة متناسلة داخل الحزب الاشتراكي لان منطقاً من هذا النوع يبتغي السهولة والحفاظ على تماسك الذات في مواجهة الخصم في حين ان تجربة الحكم السابق في صنعاء قدمت درساً غنياً في المرونة والتعاطي المفتوح مع الحقائق الصارخة والقاهرة على الأرض.

لقد تحول الحكم في صنعاء، شئنا ام ابينا الى ممثل للسلطة الوحدوية وتحول الحزب الاشتراكى الى معارض وحدوي للسلطة الوحدوية اقله في البيانات العلنية المذاعة.

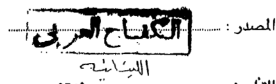
في العلاقات المعروفة بين السلطة والمعارضة تسوى الأزمات الطاحنة بوسيلتين. الوسيلة الأولى تتضمن الاستعداد المتبادل للتراجع خطوات الى الوراء في سبيل التقدم خطوات الى الأمام والوسيلة الثانية تتضمن استخدام المدافع.

في اليمن لا يمكن ان تكون المدافع بلا هوية فاذا ما انطلقت فستكون باتجاه التشطير او التشظي أو ما شابه ذلك ما يعني ان اليمنيين محكوم عليهم بالاتفاق حتى لا ينقرضوا كالديناصير على حد تعبير احد ابرز حكمائهم السياسيين.

غداً. الأزمة في جانبها العدني.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :  الكفاح العربي

اللبنانية

التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٤

جرح اليمن

سد مأرب وقبائل للانفصال

احداث اليمن تنذر بالانفصال الدامي الذي كان البعض قد لمح شبحه الأسود في منطقة « شبوة »

■ ٤ سنوات «وحدة اندماجية» بين شطري «اليمن السعيد»، بعدها تتداعى الاحداث التي لا تنذر بالانفصال وحسب بل بالانفصال الدامي الذي كان البعض قد لمح شبحه الاسود في منطقة «شبوة» النفطية الحدودية المتنازع عليها فقال: ذلك هو شبح «الصوملة» في ارض البخور واللبان.

هل يعني ذلك ان السر في ما يحدث اليوم وما قد ينجر اليه «الشطران» غداً هو في اللوحة الغامضة التي ترسمها عروق الذهب الاسود في «شبوة»؟

هذا بالتاكيد سبب او احتمال. وهناك ايضاً اسباب اخرى مثلما عجلت قبل ٤ سنوات في اعلان «الوحدة الاندماجية» عادت واثارت الاسئلة والشكوك، ثم التذمر والارتياب هنا وهناك، وكلها مهدت لوقوع احداث بدت متفرقة لكنها كانت ذات مغزى في ذر قرن الخلاف بل والاحتكام الى السلاح في بلاد، السلاح فيها «زينة الرجل». ودخل اليها ٣٠٠ مليون قطعة سلاح في ٣٠ سنة والدولة لا تكاد تكون موجودة الا في المدن الكبرى، بينما الارياف والاطراف تحكمها التقاليد والتوازنات القبلية الضاربة الجذور.

في أيار (مايو) ١٩٩٠ كانت الدوافع الضاغطة والملحة على الشطرين لاعلان الوحدة بينهما كثيرة: كانت عدن عاصمة «الشطر الجنوبي» بمرفئها القديم المستهلك الذي لا زال برج ساعة صغيرة عمره اكثر من ١٠٠ عام واسمه «ليتل بن» تمييزاً عن «بيج بن» يطل من فوق اعلى صخرة بركانية عليه ويذكر بالاحتلال البريطاني وكانت عدن قد فقدت، في هذه الفترة، جانباً كبيراً من الدعم الذي كان يتاتى عن طريق «المعسكر الاشتراكي» وخصوصاً الاتحاد السوفياتي. والسبب هو ان الاخير كان قد دخل عملياً مرحلة التفكك والانهيار تحت تاثير «البيروسترويكا» و«الغلاسنوست» متخلياً عن الكثير من التزاماته الخارجية. وهكذا بدا الخبراء التشيكوسلوفاكيون والالمان الشرقيون يتركون عدن، والسوفيات يفككون منشآتهم ويهجرون قواعدهم الا تلك التي تتعلق بالتنقيب عن النفط. باختصار كان للتطورات في العاصمة موسكو وعواصم اوروبا الشرقية اثر حاسم في دفع الحزب الحاكم في عدن لمقاربة مخارج من الازمة الاقتصادية تملي تغييراً في المواقف السياسية وبالتالي تلمساً جدياً للوحدة مع الشطر الشمالي. ومن هنا نشات فكرة «البيروسترويكا» في عدن ايضاً التي بدت مصممة على تكييف اوضاعها وفقاً لمتطلبات العاصفة التي هبت من موسكو: الليبرالية والتعددية واقتصاد السوق فلا تنوء وتنفجر تحت ثقل العزلة. وكان ثمة في افق مشروع الوحدة المطروح دائماً اغراءات جدية: اولا الثقل الجغرافي – السكاني لدولة الوحدة الذي لا يضاهيه ثقل مشابه في الجزيرة العربية. اعني ١٣ مليون نسمة تقريبا على مساحة ٥٣٦٨٦٦ كلم٢ وجيش من ٨٠ الف رجل، وتتحكم بطرق التجارة الدولية بين شبه القارة الهندية وافريقيا الشرقية والخليج وتحتوي على امكانات اقتصادية وثروات معدنية مهمة. ثانياً تقسيم جديد للعمل بين عدن وصنعاء بحيث تكون الاولى العاصمة التجارية والمالية والثانية العاصمة السياسية والادارية. وكانت عدن خصوصاً تتطلع الى هذا الهدف بحماسة. صحيح ان طرد الانكليز منها عام ١٩٦٧ كان حدثاً تاريخياً اكسب الجنوب الاستقلال بعد قرن وربع القرن تقريباً من الاحتلال، لكن الصحيح ايضاً ان تطور العملية السياسية والانتقال الى النظام الاشتراكي القائم على اولوية القطاع العام في كل المجالات ترك الكثير من الثقوب في الوضع الاقتصادي، ومن هنا برزت الحاجة الى الاصلاح الاقتصادي على موازاة الاصلاح السياسي وكلاهما يبدآن من العاصمة عدن اي بتجديد الحياة الاقتصادية والسياسية فيها او بالاحرى استعادة دورها عندما كانت، في الماضي، ثاني اكبر مرفأ في العالم من حيث عدد البواخر التي كانت ترسو في مينائها. اما عشية الوحدة في ايار (مايو) ١٩٩٠ فكانت عدن لوحة من المفارقات المحزنة. كانت بصمات المناضلين في وجه الاحتلال ماثلة في الاسماء التي تحفل بها المحلات التجارية. مثلاً «خياط ١٤ اكتوبر / تشرين الاول» او «مكتبة العاشر من ديسمبر / كانون الاول»، او على طول الطريق الرئيسي في حي المعلا حيث كان يقيم الضباط البريطانيون من خلال اللافتات والشعارات التي تذكر بالثورة وانتصاراتها على الاحتلال. وهذا كله في اطار من الكآبة الناجمة عن ضعف المردود وقصوره، كذلك عن الصراعات الداخلية التي لم تنقطع مثلما حدث عام ١٩٨٦ عندما احتدم القتال داخل الحزب الواحد فاسفر في ١٠ ايام عن ١٠ آلاف قتيل ودمار وخراب واسعين في العاصمة، كذلك عن مقتل ١٣ من اعضاء اللجنة المركزية للحزب بينهم الامين العام عبد الفتاح اسماعيل. وثالثاً ان الاصلاح بالصورة التي اشرنا اليها كان لا بد ان يجذب الى الجنوب اولئك اليمنيين الاثرياء العاملين في السعودية والخليج الذين سبق وفروا منه بسبب «الاشتراكية» وقيودها على الراسمال الخاص. وهؤلاء كانوا ياملون بفرصة العودة للاستثمار اذا ضمنوا شروطاً معينة بدت ممكنة على قاعدة الوحدة او على قاعدة تكييف اقتصاد الجنوب الموجه مع اقتصاد السوق في الشمال.

من ناحية صنعاء لم تكن قضية الوحدة اقل الحاحاً خصوصاً وهي شعار القوم الاول والأهم منذ ترسيم الحدود بين الشطرين من قبل لجنة انكليزية – تركية عام ١٩٠٥. وهذه القضية التي كانت دائماً في عمق الوجدان الاجتماعي كانت ايضاً الدافع الرئيسي او على الأقل احد ابرز الدوافع التي ادت الى سلسلة طويلة من الانقلابات العسكرية والانقلابات المضادة في الشمال.

عام ١٩٦٢ دق لاول مرة جرس الانقلابات في الشمال. كان الامام البدر حاكماً مطلق الصلاحيات ولو انه تلمس

شيئا من الانفتاح على العصر بعقد صفقة سلاح مع موسكو وتكلف احد ابرز المتهمين بتدبير انقلاب على والده الامام يحيى وهو عبد الله السلال بقيادة القوات المسلحة. لكن المرحوم السلال هو نفسه الذي عاد واقتحم قصر البدر ودكه بالمدفعية معلنا موته واقامة «الجمهورية». والحقيقة ان البدر لم يمت. لقد فر باتجاه القبائل الزيدية التي حشدت صفوفها وراءه لتقع اطول حرب اهلية بين «الامامة» و«الجمهورية» شاركت فيها مصر جمال عبد الناصر التي دعمت الجمهوريين في وجه الاماميين المدعومين من السعودية. وفي عام ١٩٦٧ استنفدت الحرب الاهلية اغراضها ووضعت اوزارها بتسوية بين الطرفين. لكن هذه التسوية كانت الباب المفتوح على انقلابات لاحقة في الادوار والمعادلات وصولا الى الاستقرار الذي ترافق فعلا مع الرئيس علي عبد الله صالح الذي كان اول هواجسه الوحدة او بالاحرى اعادة توحيد اليمن بشطريه اللذين لا يمكن لاحدهما ضمان استقرار حقيقي ودائم بمعزل عن الآخر.

هذه النقطة كانت في اساس اعلان الوحدة من جانب الشمال. وكان الى جانبها ملف طويل وحافل بالاتفاقات والاخفاق. ومرتان على الاقل عام ١٩٧٢ و١٩٧٩ كان الاخفاق السياسي يؤدي الى معارك عسكرية حدودية ومحاولات هذا وذاك للتدخل بالشؤون الداخلية مع ما يعنيه ذلك من توتر وعداء وبقدر ما جعلا قبضة الحزب الواحد تقوى وتشتد في الجنوب بقدر ما افسحا في المجال، في الشمال، لمواصلة لعبة الانقلابات العسكرية. وهذه قائمة مختصرة بالاتفاقات الوحدوية التي انهارت تباعا:

□ في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٢ اعلن عن «اتفاقية القاهرة» بين علي ناصر محمد (الجنوب) ومحسن العيني (الشمال) التي بموجبها اقرت مبادىء الوحدة بين الشطرين ونصت على ان «تذوب الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد وقيام دولة يمنية واحدة». وهذه بالطبع قفزة واحدة ونهائية من هذه الضفة الى تلك. وربما لهذا السبب سرعان ما نشبت الخلافات حول سبل التطبيق والتفاصيل التطبيقية التي كان الشيطان يكمن فيها دائماً. وهذه قاعدة في كل الاتفاقات التالية.

□ بعد ذلك في العام نفسه جاء «بيان طرابلس» برعاية العقيد القذافي حيث التقى الرئيسان سالم ربيع علي (الجنوب) وعبد الرحمن الارياني (الشمال) واتفقا على الاسس الكفيلة بانطلاق عملية التطبيق المتفق عليها اصلا. ومرة ثانية انهار الاتفاق الذي اعقبه سلسلة لقاءات ومحاولات لرأب الصدع دون نتيجة. من هذه اللقاءات لقاء تعز الحديدة، ولقاء «قعطبة» وكلها جاءت في سياق التوتر بين الشطرين.

□ في ١٩٧٩ استضافت الكويت هذه المرة محادثات الوحدة اليمنية بوجود المقدم علي عبد الله صالح (الشمال) والامين العام للحزب الاشتراكي عبد الفتاح اسماعيل (الجنوب). وبالطبع فقد صيغت النصوص من جديد واتفق على برنامج زمني للتطبيق لينتهي الامر بالفشل وبالتالي بالمساعي الحميدة واللقاءات التي كان منها لقاء صنعاء ثم عدن في ١٩٨٠ و١٩٨١ وهذا كله دون نتيجة.

□ في عام ١٩٨٦ نشب القتال والنزاع على السلطة في عدن كما سبقت الاشارة. وغابت وجوه وطلت وجوه جديدة على المسرح الذي بقي سنتين بعد ذلك غارقاً في ذيول وعواقب ذلك الحدث الدموي المكلف جدا. وفي عام ١٩٨٨ كانت عدن قد اصبحت مهياة للعودة الى طاولة الوحدة. وهكذا جاء لقاء تعز بين الرئيسين علي عبد الله صالح وعلى سالم البيض (الجنوب) ثم لقاء صنعاء في ١٩٨٩ الذي اعتبر تاريخيا لان فيه تمت المصادقة ولاول مرة على بطاقة الهوية الواحدة. كانت هذه بمثابة خرق للحالة الانفصالية او للحدود والتخوم المصطنعة واضاءة على دستور الوحدة الذي تبلور نهائياً للتصديق عليه في ايار (مايو) ١٩٩٠. وعند هذا الحد بدا وكان عهدا من التمزق قد انتهى. كانت الوحدة قد اعلنت وسط حماسة عربية شاملة وعارمة وبيانات دعم دولية ايضاً وكان الرئيس علي عبد الله صالح قد سمي رئيساً للجمهورية الواحدة والرئيس علي سالم البيض نائباً له، ورئيس الحكومة في الجنوب ابو بكر العطاس رئيساً لحكومة الوحدة. وهذا كله فوق «جرح» لم يمكن ابداً لامه وهو نفسه «الجرح» الذي نكاه «الشيطان» الكامن في التفاصيل التطبيقية كما كان الحال دائماً. والسؤال ما هو هذا «الجرح»؟

باختصار هو في التطور المتفاوت للشطرين الذي اتخذ طريقين متعاكسين تماماً خصوصاً منذ اواخر الستينات. كان الجنوب ماركسياً، اشتراكياً، علمانياً، وكان الشمال محافظاً، تقليدياً، ترعاه قيم سلفية قبلية عموماً. ومن هنا كان مفهوم الوحدة ملتبساً دائماً وهو ما لا يظهر الا عند الشروع في التطبيق او في كسر قوالب معينة وتثبيت قوالب اخرى.

في ظل سنوات الوحدة الاربع الماضية كان الاحساس بالاحباط اقوى في الجنوب منه في الشمال. ببساطة اكتشف الجنوب ان لا حلول فورية لمشاكله الاقتصادية التي ازدادت تعقيدا مع رفع الدعم عن بعض السلع الحيوية. لقد ارتفع سعر الخبز مثلا من ٣٠ الى ٥٠ فلسا وعلبة الحليب بيعت بـ ١٣٠ ريالا او ١٠ دولارات. وعلق ديبلوماسي في عدن على الوضع العام فقال: كسب الجنوب الليبرالية والتعددية في ظل الوحدة لكنه وقع في كارثة اقتصادية ضاعف من نتائجها كون الشمال يملك الى حد كبير مفتاح العملية الاقتصادية وادارتها ايضاً. والى ذلك يضاف كون الرهان على تحويل عدن الى عاصمة تجارية ومالية يحتاج الى وقت ومال، بل الى علاقات وطيدة مع السعودية هذه التي لم تكن بعيدة في اي وقت عن المسرح سواء في حالة الانفصال والتوتر او في حالة الوحدة. وفي الشمال يتحدثون عن دور للسعودية في تقويض الوحدة المعلنة قبل ٤ سنوات لاعتبارات جغرافية - سياسية تتعلق بتوزيع الادوار في الجزيرة العربية والخليج. وعلى اي حال يمكن ان نجد الكثير من الحجج هنا والكثير من الحجج هناك التي يتذرع بها هذا الطرف او ذاك لتغطية مواقف معينة او الافصاح عن اخرى. لكن هذا كله لا يحجب الحقيقة المأسوية التي تجعل اليمن، بشطريه القريبين اليوم من «الصوملة» او «اللبننة» لا فرق، اسير النزوع الطبيعي والمشروع لإعادة ترميم صورته التي مزقها الانكليز اصلاً من جهة ومن جهة ثانية اسير وقائع الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الناجمة عن عقود من التطور المتفاوت.

وهذه صورة مختصرة عن هذا «الجرح» الفاغر في جسد اليمنين: في عدن منح «قانون الاوضاع الشخصية» المرأة حقوقاً مساوية للرجل وحريات كاملة. مع الوحدة، مس الشمال الجنوب بقيمه وتقاليده المحافظة بحيث عاد لبس الحجاب الى عدن التي كانت النسوة فيها قد تركته منذ زمن بعيد. وتقول احداهن: لا. لست مقتنعة به، لكن لبس الحجاب يجنبنا اعتراض الشرطة.

اجل الشرطة لأن للوحدة ثمناً. ولعل الاخفاق نجم دائماً نتيجة البحث عن وحدة بلا ثمن، او عن وحدة ينحصر ثمنها هنا فقط او هناك فقط بينما كان المطلوب توزيع الثمن ودفعه ايضاً. ■■

كامل فاعور


المصدر : الكفاح العربي اللبنانية
التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرئيس اليمني الأسبق علي ناصر محمد

جيش اليمن يمكنه المساهمة في تجنب الحرب الأهلية

■ دمشق – «الكفاح العربي»:

– اليمن...

تلك الحالة المعلقة في سقف الأهوال، ولا ندري متى ستتساقط في الدم أو متى تخرج منه.

– وكانت ذات يوم تلك الجغرافية المفجوعة بانهيار سد «مأرب»، حيث أخذ الطوفان الخراف والحصاد، ولم يتبق غير «القات» ممزوجا بأحلام ذابلة لرجال يعلقون الخناجر في أوساطهم، ربما لحماية أوساطهم، وربما لاختراع سد آخر يقف في الجغرافية الأخرى، حيث اليمني، هو سليل التراجيديات الكبرى في التاريخ.

– ألم يكن «بنو هلال»، أصحاب (قضية) وصلت في (قضاياها) حتى شمال غرب افريقيا حتى بات الصحراويون يتباهون بأنهم عرب، لأنهم سليلو هجرات يمنية حيث الدم اليمني لا يخالط إلا الدم اليمني، حتى ولو بذبح اليمني لليمني.

– وها هي اليمن اليوم، تلك الجغرافية المربوطة بانهيار المأرب.. لا بانهيار مأرب، فالوحدة المأمولة تأكلها احتياطات النفط، وأخوة السلاح يرفعون سلاحهم في صدور بعضهم بعضا، وليس ثمة ما يلوح في هذا العراء سوى اندثار الأحلام لتكون اليمن الفصيل الآخر بعد الفصائل الصومالية، ولتدخل الخوذات الزرقاء لاقتحام شتات (الأخوة).

وهل سنتذكر بعدها أيهما شماليا وأيهما جنوبيا عندما ستضيع الجهات.

وعند الرئيس اليمني الأسبق علي ناصر محمد رئيس جمهورية ما كان يسمى «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» – عدن – سابقا كنا نسأل، وأسئلتنا هي باختصار: من يفجر الأزمات؟! وما هو كنه الأزمات، وفي ذهننا المسبق أن خلاصات الحوار ستطرح فوق الورق تفاصيل ما يحدث، وأحداث ما يتوقع، وتحدث الينا الرئيس علي ناصر محمد، فأبقى (ولحسابات ما) الكثير مما يعرف في رأسه دون أن ينقلها الينا. فكيف تشكلت الأزمة وتحولت الى مأزق، ومن هم رموز وضحايا الحالة، ومن هي القبضة ومن هو القفاز؟

أسئلة كثيرة ما زالت أجوبتها معلقة وليس ثمة شك في أن الرئيس اليمني علي ناصر محمد يعرف أكثر مما قال، ولا ثمة شك في أنه قال ما يرغب أن تكون عليه اليمن.

نقاسمه الرغبة، ونسعى لالتقاط براثن الأزمة، وهذا نص الحوار:

□ كيف تنظرون الى الأزمة السياسية في اليمن وما نجم عنها من تداعيات أدت الى سفك دماء عدد من اليمنيين. هل تشكل هذه الأزمة استمرارا للأزمات السياسية التي عاشها اليمن في الماضي، والتي شهدها عهدكم ايضا في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦.

■ دعني أولا أجيب على الشق الثاني من السؤال. شهد اليمن أزمات سياسية كثيرة في السابق، من ضمنها الأزمة السياسية التي عاشها ما كان يسمى بالشطر الجنوبي والتي نجم عنها أحداث ١٣ كانون الثاني (يناير) المأسوية. وقلت في أكثر من مناسبة عن هذه الأزمة وهذه الأحداث، اننا كقيادة سياسية في ما كان يسمى باليمن الديمقراطي نتحمل جميعا مسؤولية حدوث هذه الأزمة، وهذه الأحداث المأسوية. كما قلت أيضا إن أحد أسباب هذه الأزمة هو انعدام الديمقراطية في ذلك الوقت. وان التشطير وطموحنا الى تجاوزه بتحقيق الوحدة بالوسائل السلمية كان من ضمن العوامل المساعدة على اندلاع أحداث ١٣ كانون الثاني (يناير)، وعلاوة على ذلك أشرت في أكثر من مقابلة صحافية الى أن هذه الأزمة قد علمتنا أن المرء ينبغي أن لا يلجأ الى لغة السلاح لحل الأزمات، لا سيما الأزمات السياسية، لما يترتب على ذلك من نتائج مدمرة للوطن والمجتمع. أما الأزمة السياسية التي يعيشها اليمن حاليا فانها قد نشأت في ظل الديمقراطية، وفي ظل انعدام التشطير بقيام الجمهورية اليمنية، أي في ظل قيام دولة الوحدة التي عملنا على انشائها. لقد كان لي شرف التوقيع على اتفاق القاهرة عام ١٩٧٢ الذي نص على قيام دولة الوحدة وعلى اقرار مشروع دستور دولة الوحدة وعلى قيام المجلس اليمني الأعلى، وغير ذلك من الاتفاقات التي مهدت الطريق لقيام دولة الوحدة على أسس سلمية وديمقراطية.

ولهذا فانني أنظر الى الأزمة السياسية التي تعيشها اليمن حاليا على أنها تختلف في طابعها عن الأزمات التي عاشها اليمن في السابق، فهي لا تشكل استمرارا للأزمات السياسية السابقة، وانما هي أزمة ناشئة عن تراكمات من الأخطاء



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ١٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ارتكبتها القيادة السياسية الحالية لليمن عند انشاء دولة الوحدة، وخلال السنوات الثلاث الماضية المسماة بالفترة الانتقالية. ولقد اشرت الى هذه الأخطاء في أكثر من مقابلة صحافية. كما قمت بإسداء النصح للقيادة السياسية لتصحيح هذه الأخطاء التي تمثلت في أسلوب التقاسم الذي تم به انشاء دولة الوحدة، ومن عدم اعطاء الوحدة الوطنية وتعميقها الاهتمام الكافي من قبل القيادة السياسية، ومن عدم الالتزام، عند تأسيس دولة الوحدة، بما نصت عليه الاتفاقات الوحدوية وبما ورد في الدستور من مواد تنظم الأمور المتعلقة بالفترة الانتقالية، وغير ذلك من الأخطاء التي ارتكبت من القيادة السياسية، سواء على صعيد السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية، وعلى الأخص في ما يتعلق بسياسة اليمن تجاه جيرانها في الجزيرة والخليج.

□ هناك من ينظر الى الأزمة السياسية التي يعيشها اليمن على انها من صنع أياد خارجية، أي أنها ناجمة عن مؤامرات تحاك في الخارج؟ هل هي أفعال المؤامرة أم مستلزمات تراكمات الداخل.

■ مع عدم الانكار لدور العامل الخارجي في الأزمات السياسية التي يعيشها هذا البلد أو ذاك من بلدان العالم، وبدور هذا العامل في حلها أيضا، ومنها اليمن، فنحن نتأثر كما هو الحال في البلدان الأخرى، بالعامل الخارجي، وهذا طبيعي، إلا أنني أود التأكيد على أن الأزمة السياسية التي تعيشها اليمن حاليا ناشئة من حيث الأساس والجوهر بفعل عوامل داخلية، عن تراكمات من الأخطاء التي ارتكبتها القيادة السياسية والتي أشرت اليها في جوابي على السؤال الأول.

□ هل نحدد تلك العوامل الداخلية التي ادت الى نشوء هذه الأزمة؟

■ لقد أشرت الى الأخطاء التي ارتكبتها القيادة السياسية في اثناء قيام دولة الوحدة وخلال الفترة الانتقالية. وهذه الأخطاء هي عوامل داخلية أو ممارسات وأفعال سياسية من صنع قادة سياسيين يمنيين. وهذه الأخطاء التي تراكمت ولدت بدورها ردود أفعال وافرازات نجد لها جذورا في ما كان سائدا في أثناء التشطير من أوضاع سياسية واقتصادية في شطري اليمن. فالأزمة السياسية التي يعيشها اليمن هي وليدة هذه الأخطاء وهذه الممارسات وما ترتب عليها من ردود أفعال وافرازات ناجمة من الأوضاع السياسية والاجتماعية التي سادت اليمن في أثناء التشطير.

□ كما تعلمون سبق نشوء الأزمة السياسية في اليمن اندلاع حرب الخليج، فهل لهذه الحرب انعكاسات على الأزمة السياسية التي تعيشها اليمن حاليا، وما هو الترابط بينهما.

■ بكل تأكيد أزمة الخليج أو حرب الخليج كان لها انعكاسات سلبية على أوضاع اليمن الاقتصادية والسياسية. فالانعكاسات السلبية على الوضع الاقتصادي واضحة للعيان بعودة مئات الآلاف من المواطنين اليمنيين من السعودية وبلدان الخليج الأخرى، وبما نجم عن هذه العودة من فقدان الدولة اليمنية الموحدة الناشئة لموارد كبيرة من العملة الصعبة، وتحمل دولة الوحدة أعباء مالية من جراء عودة هؤلاء المواطنين. وقد رافق ذلك تدهور مستمر للوضع الاقتصادي لدولة الوحدة عبر عن نفسه في التدهير السريع والمستمر لقيمة الريال اليمني تجاه العملات الأجنبية، الأمر الذي ينعكس سلبا على الوضع السياسي في دولة الوحدة. ومن ناحية أخرى فإن الموقف اليمني تجاه أزمة الخليج الذي اتسم بهذه الدرجة أو تلك بالتعاطف مع العراق قد أظهر اليمن الموحد وكأنه يؤيد احتلال العراق للكويت، مما خلق الانطباع لدى جيراننا في الجزيرة والخليج بأن اليمن الموحد لن يكون، بموقفه المتعاطف مع العراق، عامل أمن واستقرار في المنطقة، وقد انعكس ذلك سلبا على الوضع السياسي لليمن في المنطقة وذلك على الرغم من الجهود التي بذلتها القيادة السياسية لتحسين علاقات اليمن بدول المنطقة عموما وبجيرانها على وجه الخصوص، تلك الجهود التي توجت في عملية تطبيع العلاقات مع سلطنة عمان التي بدأناها عندما كنا على رأس السلطة في ما كان يسمى باليمن الجنوبي، وبرسم

● المازق اليمني نتاج الداخل... وليس المؤامرة

● لم أعد أفكر بالعودة الى السلطة

الحدود مع شقيقتنا سلطنة عمان.

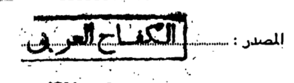
□ ما هو موقع المملكة العربية السعودية وموقفها في الظروف السياسية التي يعيشها اليمن حاليا. كيف يأخذ هذا الدور شكله وتأثيره، خصوصا ان آراء وتحليلات كثيرة تختلف حول هذا الدور.

■ لقد أشرت الى أن العوامل الخارجية ليست لها الدور الحاسم في نشوء الأزمات السياسية التي تظهر في هذا البلد أو ذاك من بلدان العالم. فالأزمة السياسية التي يعيشها اليمن حاليا نشأت من حيث الأساس والجوهر بفعل عوامل داخلية، وليس بفعل عوامل خارجية، أي أنها لم تنشأ بفعل الدور السعودي أو السياسة السعودية في اليمن؛ وبالطبع فان للمملكة العربية السعودية - كدولة شقيقة - وجارة كبرى لليمن، تأثيرا على اليمن، كما ان لليمن تأثيرا على السعودية. فلا يوجد حاجز أو سور سياسي يفصل السعودية عن اليمن. ونحن نرى ان لجيراننا في المملكة السعودية دورا ولليمن دورا ينبغي أن نلعبه جميعا بخلق علاقات الثقة والأخوة وحسن الجوار بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

□ اين يقع دور المؤسسة العسكرية في اليمن، وهل بوسع هذه المؤسسة أن تلعب دورا حاسما في ايقاف التداعيات العسكرية للأزمة ومن ثم تجنب الحرب الأهلية؟

■ اشير اولا الى أن المؤسسة العسكرية في اليمن نشأت في كلا شطري





اليمن كمؤسسة وطنية. فالجيش اليمني في ما كان يسمى بشمال الوطن ساهم في الاطاحة بالنظام الامامي الاستبدادي المتخلف، وفي الدفاع عن الجمهورية، كما ان الجيش في ما كان يسمى بجنوب الوطن ساهم ايضا في النضال من اجل تحرير ما كان يسمى بالشطر الجنوبي من اليمن من نير الحكم الاستعماري البريطاني، وفي الدفاع عن السيادة الوطنية لهذا الشطر. فالمؤسسة العسكرية في اليمن هي مؤسسة وطنية بامكانها أن تساهم في ايقاف التداعيات العسكرية لهذه الأزمة، وفي تجنب الحرب الاهلية. ولكني ارى في الوقت نفسه أن ايقاف التداعيات العسكرية لهذه الأزمة وتجنب الاقتتال وصون الوحدة اليمنية والحفاظ عليها هو مهمة كل الوطنيين اليمنيين، عسكريين ومدنيين على السواء، وعلينا جميعا أن نلعب دورا في ايقاف هذه التداعيات وتجنب الحرب والاقتتال وصون الوحدة وحمايتها. فالوطنيون اليمنيون جميعا، كل في موقعه، عليهم أن يلعبوا هذا الدور، وهو دور يشرفنا جميعاً أن نلعبه مدنيين كنا أم عسكريين.

□ أنتم احد الرموز السياسية البارزة في اليمن، الرموز غير المشاركة في السلطة، هل كنتم تتوقعون حدوث هذه الأزمة وان يصل اليمن الى ما وصل اليه.

■ أن أردت أن أكون أمينا وصادقا مع نفسي فانني كنت اتوقع حدوث أزمة سياسية في اليمن، ولانني كنت أتوقع حدوث هذه الأزمة عملت على اسداء النصح للقيادة السياسية كي تعمل على تجنب الأخطاء التي ذكرتها سابقا وكي تتجنب بالتالي حدوثها. أما أن يصل اليمن الى ما وصل اليه، فانني بالطبع، لم أكن أتصور، أو بتعبير أدق، لم اكن أريد أن أتصور أن يصل وطني الى ما وصل اليه.

□ لو عدتم الى رأس السلطة السياسية في اليمن كما كنتم عليه، ماذا ستصنعون للخروج من هذه الأزمة التي يعيشها اليمن.

■ انا لم اعد أفكر في المشاركة أو العودة الى السلطة أو أن أكون على رأس هذه السلطة في اليمن. وقد مارست السلطة وكنت على رأسها لفترة ليست بالقصيرة، فالسلطة ليست من صلب اهتمامي، وما هو في صلب اهتمامي الآن هو المشاركة أو المساهمة مع كل الوطنيين اليمنيين في اخراج البلاد من الأزمة السياسية التي تعيشها الآن، وفي الحفاظ على الوحدة اليمنية وصيانتها. وقد وضع الوطنيون اليمنيون وثيقة العهد والاتفاق للخروج باليمن من الأزمة التي تعيشها وللحفاظ على دولة الوحدة، ومهمتنا الآن هي المساهمة في العمل على تنفيذها وتنفيذ هذه الوثيقة يحتاج الى تضافر جهود كل المخلصين من أبناء اليمن.

□ بصفتكم احد الرموز السياسية التي لها تأثير على مجريات الحياة السياسية في اليمن، هناك انصار لكم مدنيين وعسكريين، كما ان لكم تأثيرا على الراي العام اليمني. ما الذي يمكن قوله لانصاركم ومؤيديكم عسكريين كانوا أم مدنيين في هذه اللحظات العصيبة التي يمر بها اليمن.

■ كان موقفي قبل وإبان نشوء الأزمة السياسية المحافظة على الوحدة الوطنية وتعميقها والعمل على الحفاظ على دولة الوحدة. وقد كنت دائما أدعو الى الوحدة الوطنية وتجنب أي عمل من شأنه أن يؤدي الى تصدع هذه الوحدة بالانحياز الى هذا الطرف أو ذاك من أطراف الأزمة. ولا زلت عند هذا الرأي، وأدعو كل أنصاري، خصوصا العسكريين منهم، كما أدعو كل الوطنيين اليمنيين الى العمل والحفاظ على الوحدة الوطنية وتجنب أي عمل يثير النعرات المناطقية أو الطائفية أو السلالية أو الشطرية. فنحن في أمس الحاجة الى الوقوف أمام هذه النعرات ومحاربتها، كما انهم مدعوون جميعا الى تجنب سفك الدماء لا سيما في المؤسسات والألوية العسكرية، وان يعي الأخوة رفاق السلاح مسؤ ولياتهم الوطنية كاملة. ■

حاوره: نبيل الملحم

حرب الردة.. عارنا في اليمن

■ البلد العربي القريب الى قلوب العرب وحكاياتهم وأشعارهم. أرض البركة الطيبة والغلال الخضراء، من واحاته سكّوا صورة «عدن» الجنان، ومن «يُمنه» نسجوا تفاؤلهم، فإذا اقبل فوقهم طائر من صوب اليمين قالوا إنه الفأل الحسن (ويعودون حتى الآن على «الطائر الميمون») واذا اختاروا هناء لقطر او سعادة لبلد اعطوها لأرض بلقيس وسبأ: اليمن السعيد.

لكن كم شقاء اليوم نقيض صورة الأمس.

فما خرج اليمن منذ قرن وربع قرن من الاحتلال مع طرد الانكليز عام ٦٧، وبدا لأهله وللعرب واثقاً من نفسه قوياً في ذاته، حتى غُلب ثانية على امره، في أعرابية قبلية مظلمة، لم تتسلل من نوافذها نسمات نهضة العرب، ولم يطل وجه الأمل في شمعة تضاء وسط ظلام القرون، مع دبابات عبد الله السلال تدك قلاع التخلف، في زمن جاءت اليه ثورة عبد الناصر انوارا للحرية وسلاحا بيدها وعقلا في قلبها، حتى عاد سحر «القات السياسي» يلعب في عقول الأطراف اليمنية تتصارع من جديد، مروراً بالمجابهات العسكرية في السبعينات والسياسية في الثمانينات، وكأن كل شيء بات مقبولاً ومطلوباً ومرغوباً، إلا وحدة اليمن ونهضة الانسان اليمني.

البلد الذي شاءه أبرهة الحبشي منطلقا عربياً لتدمير بيت حرام العرب، فانقلب هو على اعقابه مدمّراً، اكتشف من يومها وهو الرابض على شبه القارة الهندية وافريقيا الشرقية وخليج العرب، أن جغرافيته قدره وتاريخه قضاؤه، يفتح الآن في اجواء الاقتتال النفطي والجهالة القبلية، ابواب الكارثة في احتمالات «حرب الردة» ضد وحدته الميساء الفتية في عمرها الرابع، بقدر ما يفتح ابواب الجحيم على أرضه العربية شمالاً وشرقاً وجنوباً.

فأي حديث عن وحدة العرب اذا كان اليمن الواحد واحدين.

وأي حديث عن قومية العرب اذا كان قطر عربي واحد مؤلف من ١٢ مليون يمني عشائر وقبائل، فكيف بتعداد أمة العرب الواحدة من المحيط الى الخليج يخطو عتبة الـ ٣٥٠ مليون نسمة في نهاية هذا القرن.

وأي حديث عن تضامن عربي يفك أسر يسراه في فلسطين من القيد البربري، اذا وقعت «يمناه» المتحررة أسيرة الانفصام والانفصال.

***

ومع ذلك هناك أمل.

إنه الوحدة نفسها تطعّم نفسها وتحصّن وتحمي نفسها من المجتهدين فيها والخائفين منها.

ووحدة اليمن ليست ملكهم.

حتى الجيش اليمني الذي يمكن ان يتحرك ليفرض واقعاً لا يجد قوته وحيداً إلا بالآلة المدنية العريضة والالتحام بجماهير الشعب التي يصبح من دونها ومن دون إصرارها على الوحدة، مجرد قشر بلا قلب.

ووحدة اليمن ليست حتى مُلك اليمن وحدها. إنها درس بارز في الكتاب العربي الجديد، حيث لا قطرية تقدر ان تطمح الى بناء اعشاشها الهزيلة فتقع في مرمى صيادي المنطقة، وهم فيها وحولها كثُر في الداخل والخارج، فمبدأ وحدة الوطن والاتحاد في الأمة لم يعد نظرية او خطاباً، بل لحماً ودماً وأرضاً وانساناً.

ألم تروا ذات يوم الى لبنان! ■■

«الكفاح العربي»

المصدر : الحياة والتربية
التاريخ : ١٤ آذار ١٩٩٤
المدوسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لجنة الحوار تجتمع الخميس في عدن

علي صالح: لم نفقد الأمل بانفراج قريب للأزمة

☐ صنعاء، عدن، القاهرة «الحياة»:

■ قالت مصادر سياسية لـ «الحياة» امس انه ظهرت بوادر انفراج على صعيد الازمة اليمنية وذلك للمرة الأولى منذ توقيع وثيقة العهد والاتفاق في ٢٠ شباط (فبراير) الماضي في عمان وما تلاها من تداعيات على الصعيد العسكري خصوصاً في محافظة ابين.

واوضحت هذه المصادر ان الخطوة الاولى على طريق الحلحلة تتمثل في حصول اتفاق على انعقاد لجنة الحوار للقوى السياسية في عدن الخميس المقبل على ان يعقد الاجتماع لجلسة يعقدها مجلس الوزراء في عدن برئاسة رئيس الوزراء السيد حيدر ابو بكر العطاس تمهيداً لاستئناف المجلس جلساته.

علي صالح

وكان الرئيس علي عبدالله صالح وجه كلمة الى المواطنين في مناسبة حلول عيد الفطر المبارك جاء فيها: «كم كنا نود ان يهل علينا هذا العيد وبلادنا قد اجتازت الأزمة حتى تكتمل فرحتنا سيما بعد التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق يوم العاشر من شهر رمضان المبارك في العاصمة الاردنية عمان برعاية جلالة الملك الحسين، لكننا مع هذا لم نفقد الامل في انفراج الأزمة قريباً باذن الله حتى تعود المؤسسات الى الالتئام والعمل وفق الائتلاف الحكومي من اجل تطبيق الوثيقة».

واكد «التزام الثوابت الوطنية التي لا مجال للمساس او التفريط بها، في طليعتها الوحدة والديموقراطية. فالوحدة هي مصدر قوة الشعب وضمانة الاستقرار والتقدم والازدهار للوطن. وفي هذه المناسبة نكرر الدعوة لحل كل الخلافات والتباينات والمشاكل بالحوار الديموقراطي والموضوعي الهادئ وبالعقل والحكمة. فالوطن ليس ملكاً لفرد او حزب او جماعة، وليس من حق احد ادعاء الوصاية على الوحدة او الشعب او اي جزء من الوطن. فالوحدة هي ملك الشعب ولن يفرط فيها مهما كان الثمن ويخطئ من يتصور ان الحل للمشاكل يكمن في تقويض الوحدة او العودة بالوطن الى ما قبل ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠. فلقد دارت عجلة التاريخ ولن تعود للوراء وانما يكمن الحل في تقويم السلوكيات وتصحيح الاخطاء والتصدي بحزم لكل مظاهر الفساد والعبث بالمال العام وتطبيق القانون ومحاسبة المسيء وتغليب المصلحة العامة للوطن على المصلحة الذاتية او الحزبية والتجرد من الانتماءات الضيقة والكف عن اثارة النزعات الشطرية والطائفية والمناطقية والقبلية وغيرها. فالايمان بوحدة الوطن معياره الحقيقي العمل على تعزيز وحدة الشعب. اذ لا يمكن لوطن ان يبقى موحداً اذا لم يكن ابناؤه موحدي الارادة يدينون له بالولاء اكثر من ولائهم لاحزابهم او مناطقهم».

واضاف: «لقد جاءت زيارتنا خلال الاسبوع الاخير من شهر رمضان المبارك لكل من القاهرة وابو ظبي لتتيح لنا فرصة اللقاء بفخامة الاخ الرئيس حسني مبارك وسمو الاخ الشيخ زايد بن سلطان. وكانت لهاتين الزيارتين نتائج ايجابية ومفيدة سواء على صعيد العلاقات الثنائية او على صعيد العمل القومي المشترك. واكد لنا الاشقاء في كل من القطرين الشقيقين تاييدهما المطلق للوحدة وحرصهما الشديد على امن اليمن وسلامته. ولا نملك ازاء كل ذلك الا نعرب لهما ولغيرهما من الاشقاء عن تقديرنا الكبير لمواقفهم الاخوية الصادقة وتفاعلهم مع قضايا بلادنا وهموم شعبنا (...)».



المصدر : [illegible]

التاريخ : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد كشف الاشتراكي عن اعتقال جمال النهدي

قضية الفارين من سجن عدن تعود موضع اهتمام أمني

□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

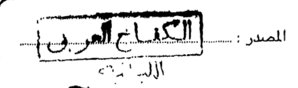
■ عادت قضية الفارين من سجن عدن منذ ١٨ تموز (يوليو) الماضي موضع اهتمام لدى اجهزة الامن في محافظة عدن بعد سبعة اشهر من الفشل في القبض عليهم ومحاكمتهم بتهمة «احداث تفجيرات واغتيالات في المدينة» أواخر العام ١٩٩٢.

وذكرت مصادر أمنية مسؤولة امس ان قضية الهاربين الستة من عناصر تنظيم «الجهاد الارهابي» من سجن عدن التي شغلت الرأي العام اليمني عادت موضع [illegible] الرئيسي في اعمال الارهاب التي شهدتها عدن اواخر عام ٩٢. وكان النهدي اعتقل «ادى محاولته العودة الى عدن لتنفيذ مهمات ارهابية جديدة» حسب «معلومات مصادر امنية مسؤولة. واشارت المصادر نفسها الى ان جمال نجيب محمد النهدي (٢٣ عاماً) كان احد الهاربين الستة من سجن عدن وظل في صنعاء حتى أواخر كانون الثاني (يناير) الماضي حين قبض عليه وهو يحاول التسلل الى محافظة ابين التي تبعد ٥٠ كيلومتراً تقريباً شرق عدن في طريقه الى جبل المراقشة ومنه الى عدن.

وقالت هذه المصادر ان: «المتهم النهدي اعترف لدى التحقيق معه بانه لم يغادر الاراضي اليمنية منذ فراره من سجن عدن بل ظل مع بقية الهاربين في حماية بعض المشائخ في محافظة البيضاء وذمار ثم أستقر في صنعاء وان لا علم له بمكان وجود الفارين الآخرين وسمع فقط بأن عادل محمد حسين شندق (٢٧ عاماً) توجه الى السودان». وأضافت ان «اعترافات النهدي كشفت بعض الاسرار الخطيرة التي لا يمكن الافصاح عنها الآن ولان كشف هذه الاسرار سيؤدي الى تغيير في تعامل القيادات الجنوبية مع القيادات الشمالية في المرحلة المقبلة الى جانب انها ستزيد من تداعيات الأزمة الراهنة». واوضحت هذه المصادر التي طلبت عدم ذكر اسمها ان «النهدي الذي فقد يده اليسرى عند محاولته إحداث تفجير في فندق عدن لحظة تفجير الطبقة الرابعة من فندق غولد مور في مدينة التواهي مساء ٢٩ كانون الاول (ديسمبر) ٩٢ اعترف بانه تلقى تعليمات بالعودة سراً الى عدن وترتيب محاولة اغتيال بعض قيادات الاشتراكي باي ثمن كان».

واكدت المصادر الأمنية المنتمية الى الحزب الاشتراكي ان «النهدي سيحاكم علناً بعد استكمال الاجراءات القانونية والتشاور مع قيادة الاشتراكي بشأن الاسرار الخطيرة التي كشفها امام سلطات التحقيق».



المصدر : 

التاريخ : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محنة اليمن

هل تشتد لتنفرج

■ هل بدأ اليمن يدخل، عمليا، في دائرة التقاتل العسكري بين «جيشين» لم توحدهما الوحدة؟

الوقائع على الارض، في مناطق الاطراف حيث الحدود السابقة لشطري اليمن، تقدم أدلة كافية على أن الازمة السياسية تنجرف بسرعة وتسرع نحو اشتباكات عسكرية بين لواء «العمالقة» في الشمال ولواء «الوحدة» في الجنوب، اللذين يتمركزان في مواجهة بعضهما بعضا، وكأنهما ينتظران لحظة إصدار الاوامر لطي ملفات التسوية السياسية وفتح صفحة المواجهة العسكرية. خصوصا ان الجيشين يعززان قواتهما ويكثفان انتشارهما ويجلبان معدات عسكرية من خارج اليمن، استنادا إلى شهود عيان قالوا إن طائرات نقل عسكرية تفرغ بشكل منتظم معدات في مطارات صنعاء وعدن، بدون ان يتسنى معرفة طبيعة هذه الشحنات أو مصدرها.

لكن الاهم من ذلك، على خطورته، يبقى السؤال الذي يطرحه المعنيون والمراقبون للأزمة اليمنية: لماذا تبادل اللواءان (العمالقة والوحدة) القصف المدفعي بينما الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض يوقعان وثيقة «العهد والاخاء» في عمان (؟) معلنين مسبقا ان لا حظوظ لوضع الوثيقة موضع التنفيذ، وستبقى حبرا على ورق، من دون ان يفصح العسكريون من الطرفين عن الاسباب التي أدت إلى نهج المواجهة العسكرية.

في بعض التفسيرات المتداولة في العاصمتين (صنعاء العاصمة السياسية، وعدن العاصمة التجارية) ان الادارة السياسية، او بالاحرى الحزبين الحاكمين، يفتقران إلى قوة النفوذ والقرار على المؤسسة العسكرية التي تعد حوالى ٥٠ الفا في المحافظتين الشمالية والجنوبية، في حين يتهم الحزب الاشتراكي الذي يتزعمه نائب الرئيس، قائد لواء «العمالقة» العقيد علي الجايفي، الاخ غير الشقيق للرئيس علي عبد الله صالح، بانه من معارضي الوحدة، وهو يسعى إلى تقويضها من خلال «استفزازات عسكرية» ضد لواء «الوحدة». غير ان الجايفي ينفي هذه التهمة بتهمة مضادة متهما «الاشتراكي» بالسعي إلى الانفصال بمحاولات عسكرية قام بها لطرد «العمالقة» من قاعدته الجنوبية «لانه اصبح عقبة امام تحقيق نية الحزب الاشتراكي لإعلان الانفصال عن الوحدة اليمنية».

التصعيد العسكري بين الجانبين تجاوز حد احتمالات المواجهة العسكرية، النظامية والقبائلية، ليصل إلى بدء الحديث عمن ستكون له «اليد العليا»، أو الغلبة في حال بدء التقاتل.

كيف اندفعت المواقف إلى هذا الحد؟

في آب/اغسطس الماضي اعلن نائب الرئيس علي سالم البيض اعتكافا طويلا في عدن، رافضا حضور اجتماعات المجلس الرئاسي في صنعاء بعدما تقدم إلى المجلس بمقترحات لتعديل الدستور، وهي التي تضمنتها وثيقة «العهد والاتفاق»، إضافة إلى إجراءات اقتصادية وسياسية «تحقق توازنا بين الشطرين» بعدما كان الحزب الاشتراكي وجه اتهامات إلى حزب المؤتمر بانه عمل على «ضم» الجنوب إلى الشمال، وتهما اخرى من نوع أن الشماليين يحاولون الهيمنة على أهل الجنوب، وهذا لا يتماشى مع الوحدة الاندماجية التي جرى الاتفاق بشانها في أيار/مايو ١٩٩١، حسب ما قال قادة الاشتراكي. غير ان حزب المؤتمر، الشريك القوي في الائتلاف الحاكم، وجه انتقادات قاسية لنائب الرئيس متهما إياه بالعمل على الانفصال بعد انتشار انباء عن اكتشافات نفطية هامة في المحافظات الجنوبية، «والنفط يغري بالانفصال» كما قال رئيس الدائرة السياسية والعلاقات الخارجية في حزب المؤتمر عبد الله منصور.

التوتر السياسي تحول عمليات عنف واغتيالات بين الحزبين راح ضحيتها العشرات من المسؤولين السياسيين والحزبيين والعسكريين من الجانبين، مما استدعى تشكيل لجنة حوار وطني تولت صوغ وثيقة «العهد والاتفاق» التي أشرف العاهل الاردني الملك حسين على ترتيب توقيعها بين الرئيس ونائبه، بحضور كبار المسؤولين وقادة الاحزاب اليمنية.

ومنذ آب/ اغسطس الماضي بدأ اليمن يندفع باتجاه التصعيد على كل المستويات. فعندما تشتد الازمة السياسية تتجه البلاد إلى مزيد من عنف الاغتيال، الذي يضاعف بدوره من حدة الازمة السياسية، بعدما شملت أعمال العنف أقارب وعائلة علي سالم البيض الذي أمعن عنادا في اعتكافه مبررا ذلك بتدهور الوضع الأمني والاقتصادي من دون ان يشير إلى مطالب سابقة تتصل بإحداث إصلاحات دستورية.

ما وصف بـ«القنبلة السياسية»، التي فجرها، اقتراح تقدم به «الاشتراكي»، اثار غضب «المؤتمر». إثر اقتراح تقدم به مساعد البيض، صالح محمد سالم بحل الازمة السياسية عن طريق إقامة كونفدرالية بين الشمال والجنوب عوضا عن الوحدة الاندماجية. ردود الفعل الغاضبة في صنعاء وصفت الدعوة بأنها مقدمة لتفكيك الوحدة، في حين رد الاشتراكي بأن تدهور الوضعين الاقتصادي والأمني هما من الاسباب الأبرز التي تؤدي إلى إعادة التشطير.

وفي محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه جرى تشكيل لجنة الحوار، من زعماء قبائل واحزاب سياسية ومسؤولين سياسيين وعسكريين، نجحت بعد مناقشات مضنية في التوصل إلى إعداد الوثيقة الشهيرة التي لم تنفذ. مما زاد من احتمالات زج المؤسسة العسكرية في الخلافات السياسية، التي يقول بعض اليمنيين ان دخولها الازمة قد يؤدي باليمن إما إلى حالة شبيهة بحالة الصومال، أو بحالة أخرى أشبه بحالة أفغانستان، حيث المجاعة والاقتتال الأهلي في الأول، والتقاتل على السلطة في الثانية.

على كل حال، اليمنيون لم يعودوا يتحدثون عن الانفصال، «لانه أمر واقع» كما يقولون، بل باتوا يتحدثون عن الحرب بين «الجيشين»، «لأن القناعات السياسية مختكمة إلى السلاح»، مما أضعف، أو ابطل، دور لجنة الحوار التي انسحب منها اثنان من ابرز أعضائها هما الشيخ سنان ابو لحوم عضو المجلس الاستشاري اليمني والعميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء، الذي حذر من تحول اليمن إلى صومال جديد، وفي الوقت ذاته وصف ابو لحوم ما يجري بانه «ضرب من الجنون وكابوس مخيف».

المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٤



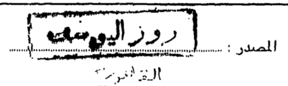
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الوساطة العربية لم تنجح في تجميد الازمة وكبح الاندفاع نحو المواجهة العسكرية، بعدما أعلنت لجنة عسكرية يمنية - أردنية - عمانية عن عجزها في إقناع اللواءين (العمالقة والوحدة) بسحب قواتهما إلى مناطق الاطراف، حيث «الحدود» السابقة بين الشطرين.

الذين يودون التفاؤل يقولون ان الضغط الشعبي على الحزبين قد يوقف تدهور الوضع ويحد من احتمالات مجابهة عسكرية، يقال إنها باتت وشيكة. فالاعتصامات السلمية شملت معظم المدن اليمنية، من ضمنها صنعاء وعدن، ضمن محاولة «لممارسة ديمقراطية للضغط الايجابى من أجل تنفيذ وثيقة «العهد والاتفاق»، ورفض جر الشعب اليمنى إلى ساحات الاقتتال» كما قال مؤسسون لحركة شعبية واسعة في اليمن هدفها الحفاظ على الوحدة، توصلت، حسب مصادر يمنية، إلى تمهيد أجواء ايجابية لعقد اجتماع لمجلس الوزراء في عدن، استجابة لطلب رئيس الحكومة حيدر أبو بكر العطاس، للبحث في تطبيق بنود وثيقة «العهد والاخاء». ■■

يوسف صلاح





المصدر : روز اليوسف

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يوسف الشريف

نبوءة السلال!

لكان القدر اختار موعد رحيل المشير عبد الله السلال اول رئيس للجمهورية في اليمن، احتجاجا على الانتكاسة السياسية لوثيقة العهد والاتفاق التى شارك في حفل توقيعها الشهر الماضى في عمان إيذانا بإسدال الستار على الازمة الدامية التى اوشكت على ان تدفع دولة الوحدة اليمنية إلى هاوية الانفصال والتشطير!

ورغم معايشتي لأوضاع اليمن منذ اندلاع الثورة التى ازاحت حكم الائمة الطغاة في ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢، لا اكاد اعرف من بين رجالاته واعلامه من عاش الظروف القاسية والتجارب المريرة التى مر بها المشير السلال. فهو قد ادركه الوعى بطفولته فقيراً بلا عائل في «دار الايتام» لكنه تجاوز محنته بالصبر والدهاء وخفة الظل والإصرار على النبوغ، حتى تفوق على اقرانه من ابناء القادرين والموسرين في الدراسة الابتدائية والثانوية، وفرض على الإمام يحيى ان يختاره ضمن البعثة العسكرية إلى العراق عام ١٩٣٧ حيث تخرج من كليتها الحربية، وعاد إلى صنعاء ليعمل مدربا لحرس الإمام الذى كان يسمى «العكفة» ليبدا خطوته الأولى مع زملائه من خريجي بعثة بغداد في بث الوعى في عقول الجنود بالعالم الخارجى الذى يعيشه غيرهم من خلق

والقصة باتت معروفة الآن بكل تفاصيلها واسرارها، فكم من المرات التى تعرض فيها السلال للسجن والتعذيب والتشريد، وكم افلت من الإعدام بضربة من سياف الإمام تقصف براسه من فوق جسده.. وكم كان نجاحه اشبه بالمعجزة في استعادة ثقة ائمة بيت حميد الدين بلباقته ودهائه وخفة ظله، حتى استطاع في النهاية ان يفوز بمنصب قائد حرس الإمام، وعبر هذا المنصب نجح السلال في إنقاذ الثورة من مازقها وفي زعامتها وإعلانه للعالم قيام اول نظام جمهورى في اليمن!

في زيارتى الاخيرة لليمن خلال شهر سبتمبر الماضى توجهت كعادتى إلى بيته للقائه والتعرف على رؤاه في الازمة السياسية التى لاحت بوادرها إثر اعتكاف السيد على سالم البيض نائب الرئيس في عدن، لكن الحارس قال لى انه سافر إلى تعز، واتصلت به هناك وقال لى إن صحته متوعكة والاطباء نصحوه بالاستشفاء في تعز...

وقال إن نذر المؤامرة الكبرى على الوحدة اليمنية نالها الفشل.. سوف تستمر لفترة عصيبة وخطيرة.. وربما ادت إلى ما يشبه حالة الحرب الاهلية التى اندلعت عام ١٩٧٢ بين شطرى اليمن.. لكننى على إيمان قاطع بان اليمن سوف يخرج من هذه المحنة اقوى واكثر استقرارا وعقلانية.. وعندما سالته عن اسباب تفاؤله ورهانه على المستقبل جاءنى صوته واضحا وحاسما: الشعب اليمنى هو ضمانه الوحدة.. وحكمة اليمنيين سوف تنتصر في النهاية كما انتصرت مرارا في احلك المحن على مر التاريخ.

ويبدو والله اعلم ان نبوءة السلال على وشك ان تتحقق. إن رحيله كان مؤشرا على عودة الوعى لدى اطراف الصراع السياسى المحتدم في اليمن.. واستعادة الشعب اليمنى حكمته المأثورة.. فقد توقفت المعارك العسكرية بين جيش الشطرين سابقا.

وتوقفت تلقائيا الحملات الإعلامية الضارية بين عدن وصنعاء، وبادر الشعب إلى تشكيل لجان في كل ربوع اليمن للدفاع عن الوحدة ■



المصدر : الشرق الأوسط
اللندنية

التاريخ : ٥/٢/١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عدن تبدأ خطوات الانفصال الاقتصادي

3 مصادر لتمويل دولة الجنوب اليمني

لندن: من عبد الله حموده
صنعاء: من حمود منصر

تكررت في المحافظات الجنوبية والشرقية اليمنية بعض مظاهر تؤكد أن عدن تتخذ من الاجراءات ما يوحي بانها تسير نحو الاستقلال الاقتصادي. وتمثلت هذه المظاهر في حصولها على واردات من المواد الغذائية والسلع الاساسية، اعتمادا على تسهيلات خاصة من فرع البنك المركزي اليمني في عدن، دون الرجوع الى وزارة التجارة في صنعاء.

ومن هذه الواردات صفقة من الاغنام الحية استوردتها المؤسسة العامة للحوم في النصف الثاني من شهر رمضان، ادت الى تخفيض سعر الراس من ١٠ الاف ريال يمني - كما هو الحال في المحافظات الشمالية - الى الفي ريال فقط.

ورداً على سؤال بشان مصادر تمويل صفقة اللحوم الحية بالعملات الصعبة، بعد تخصيص مبلغ 38 مليون دولار لواردات شركة التجارة الجنوبية من السلع الاساسية الاخرى، قال مصدر اقتصادي في عدن - لـ«الشرق الاوسط» عبر الهاتف - ان التكهنات تشير الى 3 مصادر:

● الاول: هو ان شركة كنديان اوكسي ربما كانت تدفع عائدات بيع نصيب الحكومة من نفط حقل مسيلة في حضرموت الى السلطات المحلية الجنوبية، او انها تقرضها بضمان النفط حتى تحل الازمة وتنفرج الامور، او تدفع اتاوات مقابل توفير الحماية للعاملين بها.

● الثاني: يتعلق بتوجه لدى التجار الحضارمة بتمويل المحافظات التي يسيطر عليها الحزب الاشتراكي، بهدف تنمية السوق فيها مستقبلاً، ولضمان توجهات الحزب الجديدة نحو الحرية الاقتصادية والتنمية الراسمالية.

● اما المصدر الثالث: فربما يكون من معونات دولية عربية واجنبية، لدعم الاستقرار في المحافظات الجنوبية، والتخفيف من اثر الحرمان المفروض عليها من الشمال، على امل ان يسهم ذلك في التخفيف من آثار الازمة السياسية في اليمن ويدفع بها نحو حل يحقق الاستقرار.

وتكهن المصدر بان شركات النفط ربما كانت تدفع نصيب الحكومة اليمنية من عائدات نفط حضرموت الى السلطات المحلية في عدن، وعائدات نفط حقل جنة بمحافظة مارب لصنعاء، بعد ان اصبح انتاج المحافظتين متساويا تقريبا.

وقال ان انتاج مارب يقدر بنحو 140 الف برميل يوميا، بينما يصل انتاج حضرموت الى 145 الفا، في الوقت الذي تجمدت فيه اعمال التنقيب والحفر في محافظة شبوة - التي تقع على الحدود الشطرية السابقة - بسبب التخوف من احتمالات المواجهة العسكرية بين القوات العسكرية للشمال والجنوب.

وعلى صعيد آخر تشهد عدن اليوم لقاء موسعا لمنسقي حركة الاعتصامات الشعبية في جميع المحافظات اليمنية، التي بدأت منذ اسبوعين احتجاجا على التوتر العسكري، والعراقيل أمام تنفيذ «وثيقة العهد والاتفاق». وقال المحامي محمد ناجي علاو - عضو مجلس النواب والمنسق العام للاعتصام في جامعة صنعاء - أن اللقاء سيبحث عدة اقتراحات لتاسيس مجلس وطني عام للاعتصامات، ووضع برنامج لتنشيط حركتها في كافة المحافظات، وحمايتها من محاولات تجييرها

التتمة............................ص 4



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٤

3 مصادر

لمصلحة اي طرف من اطراف الصراع.

وقال، في تصريح خاص لـ«الشرق الاوسط»، ان 3 من منسقي مراكز الاعتصامات عن كل محافظة سيشاركون في اعلان المجلس الجديد، ثم ينتقل الجميع الى الاعتصام يوما كاملا في محافظة ابين، التي شهدت اشتباكات بين قوات شمالية وجنوبية قبل نحو 10 اسابيع، قبل بدء جولة في عدد من المحافظات، تتضمن يوما في كل منها.

واضاف ان المجلس الجديد سينشئ مركزا للاشراف الاعلامي، واخر تنفيذيا لمتابعة تنظيم الاعتصامات وادان عادل محاولات بعض الاحزاب السياسية استقطاب المعتصمين، وقال: «بالرغم من ان شعارات المعتصمين محايدة، وتتجنب القضايا المختلف عليها، فإن ذلك لم يمنع بعض الاطراف من محاولة تسخير الاعتصامات لمصلحتها، ورفع شعاراتها عليها».

واكد ان الهدف هو «الدعوة للمحافظة على الوحدة والسلام، والمطالبة بتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق، وتفادي التحول الى طرف في الازمة، او اداة لتأجيجها، وجر البلاد الى الحرب والاقتتال وربما الانفصال».

وكان وفد التجمع القومي المعارض ـ الذي يتزعمه عبد القوي مكاوي، ويتخذ من القاهرة مقرا له ـ قد التقى علي سالم البيض ـ الامين العام للحزب الاشتراكي ونائب الرئيس اليمني ـ امس، وبحث معه قضية اعادة ترتيب الاوضاع في اليمن، وتحقيق المصالحة بين اطراف الازمة السياسية.

وقال سيف العزيبي ـ نائب رئيس الهيئة التنفيذية للتجمع القومي ـ في تصريحات خاصة لـ«الشرق الاوسط»، انه «لقي تفهما كاملا من قيادة الحزب الاشتراكي للقضايا التي طرحها، وخاصة ما يتعلق بمعالجة الثارات، والمستلكات المؤممة، والمشاركة السياسية».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط، لندن

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٤

استمرار الأزمة اليمنية رغم عودة الزعماء السياسيين يؤكد أهمية التدخل الدولي لتفادي الاشتباكات

صنعاء تتحدث عن مبادرة مصرية لجمع صالح والبيض



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٤

صنعاء ـ لندن:
«الشرق الأوسط»

اكدت مصادر مطلعة في العاصمة اليمنية ان الرئيس علي عبد الله صالح ـ الامين العام للمؤتمر الشعبي العام ـ وافق على لقاء يجمعه بنائبه علي سالم البيض ـ الامين العام للحزب الاشتراكي ـ في القاهرة، بناء على دعوة من الرئيس المصري محمد حسني مبارك، في محاولة جديدة لحل الأزمة السياسية في اليمن، ولكن مصادر الحزب الاشتراكي في عدن اكدت انها لم تتلق دعوة من القاهرة، واصرت ـ على الرغم من ترحيبها باي جهد من جانب مصر ـ على توفر نوايا جدية لدى صنعاء اولا للتوصل الى حل.

وكانت مصادر صنعاء قد اشارت الى ان الرئيس صالح الذي زار القاهرة الاسبوع الماضي، والتقى بالرئيس مبارك، قد طلب الاعداد للقاء بشكل جيد، وان يتم الاتفاق على ما سيتم فيه، وما سيحدث بعده، اذا اريد له ان يكون ناجحا، وان يؤتي ثماره، بخلاف ما حدث في العاصمة الاردنية عمّان.

ولكن المراقبين يخشون استغلال مثل هذه الخطوة الجديدة للالتفاف على وثيقة العهد والاتفاق بدلا من العمل على تنفيذها.

وقالت المصادر ان الدعوة المصرية جاءت تاكيدا للاتجاه الذي يتبناه الرئيس مبارك لحل الازمة اليمنية، والذي يؤكد انه لا بد من منع المواجهة العسكرية واللجوء للعنف، حتى لو ادى ذلك الى ترتيب عدة لقاءات لتهيئة الظروف الملائمة لاستعادة الثقة بين اطراف القيادة اليمنية، للبدء عمليا في تنفيذ ما تضمنته «وثيقة العهد والاتفاق».

ولم تستبعد هذه المصادر تشكيل لجنة مصرية ـ يمنية مشتركة مهمتها الاعداد للقاء القاهرة، يشارك فيها خبراء مصريون الى جانب الاطراف المعنية في اليمن، بما فيها لجنة حوار القوى السياسية، التي تضم المعارضة، بحيث يتسنى فعلا الوصول الى نتائج ترضي جميع الاطراف من اللقاء المرتقب.

وتطرقت المصادر الى الدعوة التي وجهها المهندس حيدر العطاس ـ رئيس الوزراء ـ لعقد اجتماع للحكومة في عدن عقب عطلة العيد، واكدت ان هذا الاجتماع لن يتم الا في حالة الاتفاق على مسالة التئام السلطات القائمة ـ كمجلس النواب ومجلس الرئاسة اضافة الى مجلس الوزراء ـ اما ان تصر قيادة الحزب الاشتراكي على المضي في مشروعها التي ارادت ان يكون «الملحق رقم ١» لوثيقة العهد والاتفاق، دون الاستجابة لما يطرحه المؤتمر والتجمع اليمني للاصلاح، فان ذلك قد يؤدي الى استمرار الازمة، وعدم الوصول الى حل.

وربطت هذه المصادر بين مسالة اجتماع الحكومة، وما سيترتب على الدعوة المصرية الاخيرة، واعتبرت ان اي تقدم يتحقق نحو اعادة الثقة بين الرئيس والنائب، ودفعهما لاستئناف الحوار المباشر والتعاون سيؤدي بالتالي الى حل جميع المشاكل الاخرى المتعلقة بعمل الحكومة، او بتنفيذ ما جاء في وثيقة العهد والاتفاق، ومن ثم تيسير اقناع اطراف لجنة الحوار المتشددين بقبول الامر الواقع.

وكن مسؤولون يمنيون قد اعربوا عن تفاؤلهم بشان عودة زمام امور ادارة الازمة الى ايدي السياسيين مرة اخرى، بعد تراجع الخط الذي كان يلوح بالحل العسكري، ولكنهم عبروا عن القلق من استمرار الرئيس اليمني في تصريحاته التي شددت على عزمه على المحافظة على الوحدة باي ثمن، واشارت الى انه لم يستبعد الخيار العسكري، لضرب من اسماهم «اعداء الوحدة».

وحذر هؤلاء المسؤولون من ان القيادات العسكرية ـ خاصة في الشمال ـ تمثل جماعة ضغط قوية داخل النظام، كما ان الرئيس نفسه يمثل احد رموز المؤسسة العسكرية التي تحكم بالفعل في صنعاء، وذلك بعد ان فشل الحل العسكري في اعقاب التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق مباشرة، عندما بدات اشتباكات محافظة ابين الجنوبية في 20 فبراير (شباط) الماضي، ثم تبعتها بعد 6 ايام عملية ضرب اللواء الخامس ـ التابع للرئيس (الجنوبي) السابق علي ناصر محمد في حرف سفيان.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٤

ونفى هؤلاء المسؤولون ان تعني عودة زمام الامور الى يد السياسيين انفراجا حقيقيا في الازمة، وقالوا انه مجرد تهدئة مؤقتة، تنتقل بها الى مرحلة جديدة، ربما كانت اكثر تعقيدا، اذا ما فشل السياسيون هذه المرة في التوصل الى حل جدي، وخاصة في ضوء الجدل الدائر حاليا حول احتمال نجاح او فشل عقد اجتماع للحكومة في عدن بعد عطلة عيد الفطر المبارك مباشرة.

واشارت المصادر الى ان تعقيد الازمة في المرحلة الراهنة يرجع الى ان القوى المتضررة من وثيقة العهد والاتفاق بدات تشعر بقرب ضياع مصالحها التقليدية، بعد ان بدا الخناق يضيق حول عنقها، ومن ثم توقعت ان يكون الهدوء الذي يسود في عطلة العيد الحالية مجرد «هدوء يسبق العاصفة» حين تدخل تلك القوى معركة حاسمة.

وشددت المصادر على اهمية الجهود العربية والدولية في هذه المرحلة، كضمان لعدم تفاقم الموقف العسكري مرة اخرى، بعد ان كانت عاملا مهما - الى جانب التوازن في القوات المحتشدة على الحدود الشطرية السابقة - في احباط اية محاولة لاستخدام القوة، لاجهاض «وثيقة العهد والاتفاق» سواء بعد التوقيع عليها بالاحرف الاولى في 18 يناير (كانون الثاني) الماضي في عدن، او التوقيع الرسمي بواسطة قادة الاحزاب اليمنية واعضاء لجنة حوار القوى السياسية في العاصمة الاردنية عمان يوم 20 فبراير (شباط) الماضي.

وقالت ان اهمية التدخل في المرحلة المقبلة ربما ترجع الى ضرورته لتفادي احتمال التشطير، لانه الخيار الآخر المطروح اذا ما فشلت عملية تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق، الذي تعترضه صعوبات بالغة حاليا.

واوضحت انه قد يطرح خيار اخر بدلا من التشطير، وهو اللجوء الى نظام الفيدرالية او الكونفيدرالية لانقاذ الوحدة.

وذكر مراقب سياسي يمني ان مثل هذا الحل ربما يكون مقبولا في النهاية من جميع الاطراف بحكم «واقعيته»، وتمشيا مع السلوك اليمني في ترحيل المشاكل الى مرحلة مقبلة، على امل ان يكون تطور الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية قد اوجد مناخا سياسيا مواتيا للتوفيق بين الاطراف السياسية المختلفة، على الرغم من الاتهامات التي يوجهها الشماليون الى الحزب الاشتراكي بانه هو الذي يضع اليمنيين امام خياري التشطير او الفيدرالية.

وتؤكد المؤشرات ان اللجوء الى الحل العسكري سيؤدي الى تفجير الاوضاع في اليمن، بصورة يستحيل معها توقع شكل الظروف التي ستنشا بعد ذلك، وربما تتفتت البلاد الى مشيخات على النحو الذي كان عليه الحال في الجنوب العربي المحتل تحت الاستعمار البريطاني، ويخسر الجميع بعودة اليمن عشرات السنين الى الوراء.

المصدر : الشرق الأوسط
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٥ . ١ . مارس ١٩٩٤

استمرار الاحتجاج ضد شلل الدولة وعرقلة تنفيذ وثيقة العهد

الاحتفال بالعيد يقلل عدد المعتصمين والنقابات اليمنية توسع الاضرابات المحلية

صنعاء: من حمود منصر

خيم جو من الهدوء والترقب على اليمن خلال عطلة عيد الفطر المبارك، وانحسرت ظاهرة الجدل السياسي والاعلامي بين الاطراف المتنازعة مؤقتاً، بانتظار عودة لجنة حوار القوى السياسية للاجتماع يوم السبت المقبل في صنعاء لاستئناف بحث مشاريع وثائق وبرامج عمل ونشاط اللجان الفرعية المنبثقة عنها بشان تنفيذ «وثيقة العهد والاتفاق» غير انه ترافق مع هذا الهدوء استمرار الاعتصامات الشعبية في عدد من محافظات البلاد.

وبينما انتقل المعتصمون اول من امس الى ميدان التحرير في وسط المدينة من المقر الرئيسي الذي يزداد اعتصامهم به في الجامعة، لوحظ تراجع عدد الحضور امس الى حد كبير، فلم يشارك سوى بضعة اشخاص مع اطفالهم، ورفعوا في وسط الميدان لافتة تحمل شعار «لا يحتاج تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق لحرب او القتال».

وتخللت ساعات الاعتصام مناقشات بين المعتصمين من مختلف الاتجاهات السياسية والحزبية، تناولت القضية التمسك بالوحدة والدفاع عنها، والحفاظ على الامن والسلام الاجتماعي، وتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق. ولوحظ ان الجميع حريصون على السلام وعدم الانجرار الى الحرب، كما ظهر حرصهم على حماية الوحدة وبلورة وثيقة العهد والاتفاق، غير انهم يرون ان آلية التنفيذ - المنصوص عليها في الوثيقة - تعد محل شك كبير لدى الراي العام اليمني، وايضاً لدى بعض الاطراف المشاركة في الائتلاف والتي هي جزء من آلية التنفيذ، وبالتالي يذهب الاعتقاد الى ضرورة ايجاد آلية وفاق وطني، من اشخاص مشهود لهم بالكفاءة والخبرة والنزاهة، والاخلاص في اعمالهم ووطنيتهم.

وكذلك يتعين ان تشكل هذه الآلية الجديدة بمشاركة وقبول كافة الاطراف السياسية المعنية بالوثيقة. واذا تعذر ذلك ستظل الازمة قائمة، وستبقى الوثيقة مجرد حبر على ورق، على اعتبار ان الآلية الحالية لا تملك القدرة على التنفيذ، نتيجة استمرار الخلافات بين الاطراف المشاركة فيه، واتساع هوة عدم الثقة بينها، وتفاقم الكيد السياسي والاعلامي داخل هيئات الحكم، وخاصة بين كبار اعضاء الحكومة الحالية من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني.

وعلى الرغم من حالة الياس السائدة من القدرة على الانتقال بوثيقة العهد والاتفاق الى مرحلة التنفيذ، على ايدي احزاب الائتلاف الحاكم، وفي ظل تعطل - شبه كلي - لمعظم هيئات الدولة العليا، فإن الاعتصامات تواصلت خلال ايام العيد في كل من صنعاء وعدن وتعز وحضرموت، وامتدت في محافظة تعز لتشمل اغلب المديريات والمناطق الريفية، منها مديريات ماوية والمخاء والمصراخ وسامع وحدنان، وذلك بهدف مناشدة قيادات طرفي النزاع الرئيسيين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي عدم جر البلاد الى الحرب او الاقتتال، وتجنب العودة الى التشطير، وضرورة تحكيم العقل ومنطق الحوار، لتجاوز المشكلات التي تعترض الانتقال بوثيقة العهد والاتفاق الى مرحلة التنفيذ العملي. وتميزت مظاهر الاعتصام التي شهدها مقر نقابة الاطباء في تعز خلال ايام العيد بتوافد جموع كبيرة من المواطنين - وهم يصطحبون اطفالهم - منذ الثامنة صباحاً، حاملين شارات بيضاء كتب عليها شعارات تعبر عن رفض الاقتتال والانفصال والحرب، والتاييد المطلق لوثيقة العهد والاتفاق، والمطالبة بتنفيذها.

وتخللت ساعات الاعتصام مناقشات لمعوقات تنفيذ الوثيقة، وتلقى المعتصمون برقيات من المهاجرين اليمنيين في الولايات المتحدة الاميركية، اعلنوا فيها تاييدهم لاستمرار الاعتصام من اجل السلام، ومن اجل تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق.

وفي مدينة المخاء الساحلية - الواقعة في جنوب غرب اليمن - استمر الاعتصام في مقر نقابة عمال الشحن والتفريغ طوال اول وثاني ايام العيد - اول من امس وامس.

وجدير بالذكر ان عدداً من مديريات محافظة تعز تعد ابتداء من اليوم لاعتصامات محلية بها، وقد لوحظ تزايد حجم التجاوب الشعبي في تعز مع حركة الاعتصام بشكل لافت للانتباه، اذا ما قورن بالتجاوب الشعبي في المدن والمحافظات اليمنية الاخرى، وقد ساعد على ذلك قيام «لجنة 18 يناير» التي تشكلت بعد التوصل الى وثيقة العهد



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والاتفاق من اجل دعم الوثيقة، وخلق وعي شعبي بها يساعد على الضغط لتنفيذها، ومن ثم تنشر اللجنة الشعارات، وتوزع الشارات البيضاء على المواطنين في احياء المدينة، وتحثهم فيها على المشاركة في الاعتصام، ودعم وثيقة العهد، والمطالبة بتنفيذها. وتشارك «لجنة 18 يناير» في هذه العملية بنقابة السائقين في المحافظة.

وفي محافظتي عدن وحضرموت تواصل الاعتصام صورة طبيعية خلال ايام العيد، وتحولت مقرات الاعتصام الى ملتقيات للحوارات والنقاش حول الوثيقة وسبل تنفيذها، بينما لوحظ ان ملتقى الاعتصام في تعز وصنعاء عكس - خلال الايام القليلة الماضية - بعداً تقليدياً لظاهرة اللقاءات الاجتماعية والأمسيات الرمضانية في اليمن، وكان معظم المعتصمين يتعاطون «القات» في مقرات الاعتصام، الامر الذي فسره بعض المراقبين على أنه «اسلوب يقلل من اهمية الاعتصام، ويؤثر عليه سلباً، كان يوصف بانه مجرد لقاءات للنخبة، او لفئات معينة بهدف تعاطي القات، وادارة بعض النقاشات كعادة اليمنيين في ملتقياتهم اليومية او الاسبوعية في ما يعرف بـ «دواوين القات - او المقيل».

وبدأ البعض يحذر من هذا الاسلوب، خشية أن تتحول حركة الاعتصامات الى مجرد لقاءات محصورة في اطر ضيقة، تقضي على بعده الشعبي، الذي شهد نشاطا مكثفا قبيل العيد، وتراجع اثناء ايام العطلة، خاصة انه يجري التحضير حاليا في العديد من القيادات النقابية والمهنية لتنظيم حركة اعتصامات واضرابات جزئية في مواقع متعددة خلال الايام المقبلة، لتحقيق مزيد من الضغط على القيادات السياسية المتنازعة في البلاد، لمنعها من تفجير الاوضاع او جر البلاد الى الحرب.

وعلمت «الشرق الاوسط» أن المجالس الطلابية في المدارس وعلى مستوى المحافظات تهيئ لتنفيذ اضراب شامل عن الدراسة يوم 25 مارس (اذار) الجاري والاعتصام في فناء المدارس والكليات والمعاهد للمطالبة بتنفيذ «وثيقة العهد والاتفاق» ومنع وقوع الحرب، وتجريم الاقتتال، وتحريم الانفصال، والحفاظ على وحدة البلاد، والاحتكام للحلول السياسية السلمية من خلال الشروع بتنفيذ «وثيقة العهد والاتفاق».

المصدر : الأهرام
الأهرام

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٤



اليمن بين الاستمرار فى الوحدة والعودة إلى الانقسام

مخاوف من انفجار الموقف... وعودة لتدخل القادة العرب

لاتزال وثيقة العهد والاتفاق التى وقعتها مضطرة القيادة اليمنية بالاردن تثير الجدل والخلاف بين الرئيس اليمنى ونائبه حول اسلوب تنفيذها وتهدد بتفجير الموقف بين لحظة واخرى، والعودة الى تشطير اليمن لاكثر من قطاع، او سرعة تدخل القيادات العربية من أجل انقاذ وحدة الشعب الواحد والتى يمكن ان يؤثر فشلها على مسيرة العمل العربى المشترك ويقضي على امال وطموحات تحقيق اية وحدة عربية مستقبلية

الزائر لليمن يتابع الازمة وانعكاساتها من اللحظة الاولى رغم فرحة العيد التى لم تكتمل لدى الشعب اليمنى الذى مازال يواصل مسيرة اعتصامه ورفضه الصامت لما يجرى من احداث وخلافات اثرت على مستوى معيشة حياته وتحولت مجالس «القات يومياً» بشمال وجنوب اليمن الى برلمانات مصغرة لطرح جميع الاراء فيما يحدث بحرية تامة ولكنها لم تخرج بعد الى حيز التعبير

الخلاف شخصى

[illegible] مجالس القات الشهيرة باليمن يؤكدون ان الخلاف شخصى بين الرئيس ونائبه وبين حزب المؤتمر الشعبى العام بالشمال والحزب الاشتراكى بالجنوب وان مايجرى هو صراع مصالح بين العاملين والحزبين

ولكن الواقع يشير الى ان هناك خلافات جذرية وعميقة لم تحسمها دولة الوحدة منذ قيامها فى ٢٢ مايو عام ١٩٩٠ واستمرت الخلافات وتصاعدت على مدى السنوات الثلاث الماضية الى ان تفجرت الازمة بصورة مخففة عقب نتائج الانتخابات البرلمانية فى ابريل الماضى وتصاعدت باعتصام السيد على سالم البيض بعدن فى ١٩ أغسطس الماضى

الخلافات بدات بعدم تحديد هوية دولة الوحدة الجديدة خاصة امام تحالف الاشتراكى بمفهومة ومعتقداته وتنظيمه مع حزب الإصلاح الاسلامى المؤتمر الشعبى الذى يمثل الى حدما التيار الراسمالي وفى نفس الوقت لم تبدأ الدولة منذ قيامها على دمج اهم عناصر خلافاتها فى الماضي ومعاركها من اجل الوحدة وهو توحيد القوات المسلحة التى مازال يحتفظ بها حزب المؤتمر فى الشمال والحزب الاشتراكي فى الجنوب وخاصة تمركزها فى نقاط الاطراف الحدودية بين الشمال والجنوب وكانت مواجهتها فى محافظة «ابين» بعد ساعات من توقيع وثيقة العهد والاتفاق خير دليل على ضرورة توحيدها وإبعادها عن المدن الرئيسية الى مناطق الحدود للمحافظة على دولة الوحدة خارجياً وليس داخلياً

تاثير الازمة

على الجانب الاخر فإن عدم تكامل مؤسسات دولة الوحدة خلال الفترة الماضية واقتسام المناصب القيادية فقط بين حزبى المؤتمر والاشتراكى خلق ازمة وحساسية ادت الى اوقاف الكثير من مصالح الجماهير، وانعكاس ذلك علي الانخفاض المستمر فى مستويات المعيشة والارتفاع الجنونى لقيمة الدولار الامريكي مقابل الريال فى الشمال والدينار بالجنوب والذى وصل به الى ارقام فلكية. «الدولار ٧٠ ريالا يمنيا بالشمال» وكان قبل الوحدة ١٢ ريالا ولذلك اصبح الارتفاع والانخفاض فى قيمة تحويل الدولار للريال علامة على سير الازمة يرتفع وينخفض مع الاحزاب والمواطن اليمنى خاصة فى الجنوب تاثر بدرجة كبيرة مع رفع الدعم عن بعض السلع والتعليم والصحة ولذلك فان مطلب إلغاء عملتى الشمال والجنوب وإصدار الدرهم اليمنى لدولة الوحدة لم يتحقق وهو عنصر استقرار اقتصادى هام





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٤

رسالة اليمن:

أمين محمد أمين

حوادث الاغتيالات

في نفس الوقت شهدت الفترة الانتقالية مع فرحة الوحدة عددا من حوادث الاغتيالات والتهديد بالقتل والاختطاف لعدد من القيادات الحزبية والسياسية في الجنوب والشمال ايضا مما جعل الفريقين يرددان بأن صنعاء غير آمنة لقادة الاشتراكي وايضا عدن غير امنة لقادة المؤتمر واصبحت قضية القبض على المتهمين في حوادث الاغتيالات التي راح ضحيتها ١٥١ من قيادات الحزب الاشتراكي أول مطلب في وثيقة العهد والإتفاق يتمسك بتنفيذها الحزب الاشتراكي ويرفضها المؤتمر كمبدأ أول ويطالب اولا بعودة النائب الى صنعاء لاداء اليمين الدستورية التي مازال هناك جدل قانوني حول سقوط مدتها القانونية او استمرارها، وفي نفس الوقت سرعة التئام المؤسسات من أجل القبض على المتهمين كشركاء في الحكم ويرفض المؤتمر ان يقوم بمفرده بمهمة القبض على المتهمين ولكن حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء يؤكد ان هناك تواطؤا من المؤتمر بأنه اصدر منذ عام ١٩٩٢ اوامر بالقبض على المتهمين في حوادث الاغتيالات ولم تنفذ الى الآن و ان رفض المؤتمر القبض عليهم يشير الى تورط عدد من المسئولين واوكيربى يمنية جديدة.

ومع اجراء الانتخابات ونتائجها برزت جذور الازمة والاختلاف على مشاركة القوات المسلحة في الانتخابات التي اثرت على نتائجها التي ادت الى حصول المؤتمر على ٥١٪ و[illegible] الاصلاح الاسلامي ٢٥٪ والاشتراكي على ٢٤٪ وهي النسبة التي يرفضها ويؤكد انه حصل على المركز الثاني وليس الثالث في الانتخابات لانضمام عدد من المستقلين اليه ورغم ذلك تم اقتسام المناصب في مجلس الرئاسة ٢ من المؤتمر و٢ من الاشتراكي وعضو من الاصلاح وهكذا..

ولكن رغم ذلك استمرت الخلافات وتصاعدت بين مطالب الاشتراكي وسيطرة المؤتمر ودخول حزب الاصلاح الى المشاركة في السلطة .. وتفجرت الازمة باعتصام نائب الرئيس بعد عودته من امريكا بعدن منذ اغسطس الماضي وتشكيل لجنة الحوار والتوصل الى وثيقة العهد والاتفاق التي ماتزال رغم الاجماع الشعبي على التمسك بها والاصرار على الاستمرار في مسيرة الوحدة من جميع الاطراف حزبية وسياسية وشعبية الا ان الواقع السياسي يشير الى عكس ذلك نتيجة احتفاظ كلا الجانبين بمقومات التشطير الشمالي يحتفظ بمؤسساته وقواته المسلحة وعلاقاته الخارجية والجنوب ايضا له قواته المسلحة وشركة طيرانه وعملته واخيرا علاقاته الدولية والعربية وفي نفس الوقت فان تسلح الشعب اليمني باكثر من ٥٠ مليون قطعة سلاح شخصي الى جانب الجانبية «الخنجر» في الشمال كما قال وزير الداخلية العميد يحيى المتوكل ووجود اسلحة ثقيلة لدى بعض القبائل واتجاه بعضها مؤخرا لعمليات اختطاف الاجانب للحصول على مطالب من الحكومة الى جانب قضايا الثأر القديمة نتيجة الخلافات الحزبية وغيرها يجعل الموقف الامني متوترا ويزيد من توتره وجود تنظيم الجهاد والافغان العرب على ارض اليمن وانعكاس الموقف السياسي المتوتر على [illegible] هذه الاوضاع [illegible] اليمن نعيش شهر رمضان والعيد في حالة من القلق والتوتر والتهديد بقيام حرب اهلية خاصة وان الارضية مهيأه لاشتعالها بين لحظة واخرى [illegible] الى [illegible] جديدة في الواقع [illegible] ومن اجل ذلك انطلق الاعتصام الشعبي من جامعة صنعاء الى عدن الى مقر واعلان العصيان المدني والمطالبة بتنحية الجيش عن الصراعات واعلان قادته العصيان ضد أوامر الانتقال بين ابناء الشعب الواحد والمطالبة بعقد مؤتمر وطني عام للمصالحة الوطنية والقضاء على الثأر وذلك في اطار التمسك بالوحدة وبوثيقة العهد وسرعة تنفيذها من خلال تشكيل حكومة انقاذ وطني من اعضاء لجنة الحوار لاخراج البلاد من أزمتها الحالية.



وجّهها ياسين سعيد نعمان أحد ابرز وجوه الاشتراكي

برقية تهنئة الى علي صالح تعكس تطوراً بين الحزبين

□ عدن   من اقبال علي عبدالله:

■ طرا تطور ايجابي امس على العلاقة بين الحزبين الرئيسيين في اليمن المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني اذ وجّه الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس هيئة سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي برقية تهنئة الى الفريق علي عبدالله صالح الامين العام للمؤتمر الشعبي رئيس مجلس الرئاسة في مناسبة عيد الفطر المبارك. وشكلت برقية المسؤول الاشتراكي وهي الاولى من نوعها منذ بدء الازمة السياسية بين قيادتي الحزبين في ١٩ اب (اغسطس) الماضي حدثاً بارزاً على صعيد إمكان إعادة الحوار السياسي بين الجانبين.

مبادرة

ووصف السياسيون في عدن برقية نعمان وهو الرئيس السابق لمجلس النواب بانها «مبادرة من الاشتراكي لإعادة الحوار المقطوع مع المؤتمر الشعبي ولجس النبض ومعرفة امكانية بدء حوار بين القيادتين على اساس وثيقة العهد والاتفاق وتجاوز حال عدم الثقة التي ترسخت بينهما خلال الازمة التي وصلت الى صدام عسكري بين القوات التابعة للحزبين في ٢١ شباط (فبراير) الماضي بعد يوم واحد من توقيع وثيقة العهد في عمان».

وكان الدكتور ياسين نعمان قال في حديث له ادلى به في عدن قبل يومين من توجيه برقية الى الرئيس علي صالح انه: «لا توجد حالياً اية حوارات بين الاشتراكي والمؤتمر بشكل مباشر او غير مباشر وهو امر اعتبره شخصياً غير مبرر ويمكن ان تكون هناك حوارات بينهما». وعبرت تهنئة نعمان للرئيس علي صالح عن «التمنيات بالصحة والسعادة» للرئيس و«ضرورة تجاوز اية خلافات تكون الوحدة هي الخاسر الوحيد فيها».

وجاء اول رد من المؤتمر الشعبي على برقية نعمان في تصريح ادلى به امس الى «الحياة» السيد عبدالسلام العنسي عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) رئيس الدائرة السياسية للمؤتمر اذ قال: «ان برقية الدكتور نعمان الى الامين العام كذلك الى اعضاء اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي بادرة طيبة فيها نوع من الانفراج والحلحلة للوضع الراهن الذي يشهده الحزبان نتيجة الازمة السياسية التي بدات تداعياتها في ١٩ اب الماضي».

واضاف ان «قيادة المؤتمر الشعبي تامل بان تتطور هذه المبادرة الى الاتصال المباشر بين الحزبين بدل ان تكون عبر الصحف» مؤكداً ان «صدر المؤتمر مفتوح للجميع وليس لديه اية تحفظات عن اي اتصال مع اي حزب كان».

العنسي

وعن تنفيذ وثيقة العهد قال العنسي: «لا اتوقع تنفيذها على طريقة التخاطب من بعيد، فلا بد من التئام المؤسسات الدستورية (مجالس الرئاسة والوزراء والنواب) التي اوكلت اليها الوثيقة تنفيذ بنودها ومن دون هذا الالتئام لن ترى الوثيقة النجاح».

ورفض السيد العنسي «ما طرحه الاشتراكي اخيراً لجهة الاخذ بنظام الكونفيديرالية» مؤكداً ان «المؤتمر الشعبي يرفض ذلك رفضاً كاملاً لانها تعني الانفصال الحقيقي وتعني دولتين بشخصيتين دوليتين. ونحن متمسكون بصيغة الوحدة البسيطة التي اكدتها وثيقة العهد والاتفاق».

من جهة اخرى استمر اعتصام اعضاء النقابات المهنية والنوادي الرياضية في عدن فيما واصلت اعداد كبيرة من النساء اعتصامهن في مدينة خور مكسر احتجاجاً على «استمرار التداعيات العسكرية والسياسية للازمة الراهنة التي تشهدها البلاد ورفض تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق».

وللمرة الأولى منذ بدء الاعتصام الجماهيري الواسع في عدن الاسبوع الماضي رفعت الرايات البيض على سطوح المنازل وفوق سيارات المواطنين وعلى صدور الناس بعدما كتبت عليها عبارة «الاعتصام الجماهيري».

وكانت اللجنة العليا للاعتصام دعت الى «رفع الرايات البيض احتجاجاً على الوضع الخطير الذي تعيشه البلاد من جراء الازمة وتداعياتها، كما دعت الى الاستعداد للبدء في العصيان المدني بعد اجازة عيد الفطر اذا استمر الوضع على ما هو».

على صعيد آخر اكدت مصادر سياسية ان لجنة الحوار للقوى السياسية ستجتمع الخميس المقبل في عدن في محاولة جديدة لاستئناف الحوار السياسي بين اطراف النزاع السياسي في اليمن. واوضحت هذه المصادر ان اللجنة ستدرس آلية لتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق تاخذ في الاعتبار موقف الحزب الاشتراكي الداعي الى البدء في القاء القبض على المتهمين بمحاولات الاغتيال والتخريب من جهة وموقف المؤتمر الشعبي العام الداعي الى التئام الهيئات المسؤولة من جهة اخرى. وقالت ان الخطوة الأولى في هذا الاتجاه يمكن ان تتمثل في انعقاد مجلس الوزراء في عدن برئاسة رئيس الوزراء المهندس حيدر ابو بكر العطاس على ان يبقى الوزراء في العاصمة الاقتصادية والتجارية لليمن اياماً عدة ثم ينتقلون الى صنعاء.



المصدر : الحيـــاة / اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ ـ ١ ـ مارس ـ ١٩٩٤

الأزمة اليمنية في جانبها العدني (٢ من ٢)

ثلاثية الماركسية والوحدة والفيدرالية

□ باريس من فيصل جلول:

■ لا يُمثل الحزب الاشتراكي في اليمن اقلية اثنية مختلفة عن محيطها لغة وثقافة وعادات وتقاليد وبالتالي ترغب في المساواة. فهو لا ينطق باسم الاكراد او البربر او التركمان او الارمن أو الشيشان، لان هذه الاقليات لا وجود لها في اليمن. واليمنيون في مختلف المحافظات عرب يتحدثون لغة واحدة وينتمون الى الدين الاسلامي باستثناء مئات قليلة من اليمنيين اليهود الذين ربما يكونون قد غادروا البلاد.

ولا ينطق الحزب الاشتراكي اليمني باسم جماعة لغوية أو ثقافية متناقضة مع محيطها وتبحث عن ثقافة غير الثقافة العربية. وهو بهذا المعنى ليس حزبا فرنكوفونيا او انكلوساكسونيا، وتتيح وثائق الحزب التاكد من ايمانه بضرورة رفع شان اللغة العربية والثقافة العربية، وهو بهذا المعنى ايضاً لا يتوق الى الانعزال الثقافي عن محيطه او الانفصال عنه. لم يعد الحزب الاشتراكي يمثل اقلية ايديولوجية في اليمن. كان في السابق ماركسياً ومع بداية انهيار الحرب الباردة اختار الاشتراكية العلمية وبعدها بقليل اختار الاشتراكية من دون اية اضافات اخرى الى ان اكد قادته انهم لا يطرحون الاشتراكية في اليمن الان. وطالب بعضهم بتغيير اسم الحزب وشددوا جميعاً على مفهوم العدالة الاجتماعية وهو مفهوم لا يبرر وحده نشوء احزاب في اليمن وغيرها من الدول، باعتبار ان العدالة الاجتماعية شعار يرفعه المتدينون والحداثيون على اختلاف مشاربهم، وهو امر اتت على ذكره كل الايديولوجيات والاديان.

وترغب قيادة الحزب الاندماج في محيطها بعيداً عن ماضيها الشيوعي. فالامين العام نائب الرئيس علي سالم البيض ادى مناسك العمرة حديثاً، وثمة معلومات متواترة تؤكد ان الحزب يعيد الاعتبار في سلوكه للروابط المحلية «السابقة على الراسمالية» بحسب مصطلحاته المستخدمة من قبل، ما يعني هنا ايضاً انه يشبه غيره من الاحزاب التي تهتم بالعلاقات التقليدية.

لم يبلور الحزب حتى الان بديلاً عن مواقفه النافية لموقعه التمثيلي السابق. وما يلوح من خلال تصريحات زعمائه هو تعابير سياسية او ايديولوجية غامضة من نوع: الحداثة والتحديث او المشروع الحضاري. وفي غياب اي تحديد حزبي رسمي لهذه التعابير، يمكن القول ان اشتراكيي اليمن يتوقون الى تبني نوع غامض من الليبيرالية المعتدلة او الانخراط في التقاليد التي ارستها «الحضارة الغربية» او شيء من هذا القبيل. ولعل هذا الغموض يعفي خصوم الحزب من التعامل معه بهذه الصفة ويحررهم من النقاش معه على اساس ايديولوجي. ويناهض الحزب الاصولية السياسية وفقاً لبعض المواقف الصادرة عنه وهو لا يعتبر نفسه بطبيعة الحال ممثلاً لتيار في الاسلام السياسي. ولعل انصار هذا التيار يصنفون الحزب الاشتراكي في خانة خصومهم ان لم نرغب في استخدام صفة اقوى واشد عنفاً.

ويرفض الحزب في مواقفه المعروفة اي تمثيل طائفي ويشدد على الوحدة التي تتنافى مع الطائفية، وتفترض تغليب التمثيل العام على التمثيل المحلي الطائفي الضيق. واذا كانت احاديث واقوال ومواقف غير رسمية ولا يجاهر بها الحزب، تشير الى الجانب الطائفي في حالته، فان التطورات الاخيرة التي شهدتها اليمن خلال الازمة المستمرة تؤكد انه لا الحزب الاشتراكي ولا اي من منافسيه اثبت تمثيله لطائفة من دون اخرى. ولعل من حسن الحظ ان اليمن لم تشهد انبثاق الطوائف المؤسسات ذات الخصائص الدستورية على الطريقة اللبنانية.

خلاصة القول ان الحزب الاشتراكي اليمني ليس حزباً اثنياً وليس طائفياً ولم يعد ماركسياً ويرغب بعض قادته في التخلص من صفة «الاشتراكية» في اسم الحزب. وهو ليس حزباً فرنكوفونياً او انكلوساكسونياً ولا اصولياً، باختصار شديد انه حزب كغيره من الاحزاب اليمنية اذا ما اخذنا مواقفه وموقعه كوسائل للقياس، فما الذي يحمل هذا الحزب الان على المطالبة بالفيديرالية والتلويح الضمني بالرجوع الى ما قبل الوحدة وباعادة النظر بكل ما تحقق حتى الان من مكاسب وحدوية؟

هل يمكن ان نتخيل حزباً سياسياً كالاتحاد الاشتراكي المغربي - مثلاً - يطالب بالفيديرالية في داخل الكيان المغربي؟ وهل يمكن ان نتخيل حزب التجمع في مصر يطالب بالكانتونات، او جبهة التحرير الوطني الجزائرية تدعو للكونفيديرالية، او الحزب الاتحادي السوداني يطالب باعادة النظر بالكيان الوحدوي... الخ؟ ان مثل هذا التخيل سيكون ضرباً من ضروب العبث ومدعاة للدهشة. لان هذا النوع من المطالب تعودت على رفعه تيارات سياسية اقلوية تمثل مجموعات ومصالح اثنية او طائفية مختلفة عن محيطها وتخوض صراعا مديداً من اجل فرض نظام حماية ذاتي. وهذا شان الاكراد في العراق والقبائل في الجزائر وحركة جون قرنق في جنوب السودان واقليات التكارير والولوف والسوننكي في موريتانيا الخ.

ان المنطق السياسي الحديث والمعاصر يستدعي اجتهاد الاحزاب والتجمعات السياسية الوطنية داخل كيان واحد متجانس في العمل من اجل احداث تغييرات في وسائل



وانظمة الحكم والدفاع عن مصالح الفئات التي تمثلها من خلال لعبة سياسية هي موضوع اتفاق عام بين الاطراف الفاعلة في البلاد. وقلما عرفنا حالات يتوسل فيها طرف سياسي داخلي اعادة النظر بكيان البلاد لبلوغ اهداف سياسية كتلك التي يسعى لبلوغها الحزب الاشتراكي اليمني.

قبل الحديث عن اهداف ووسائل الحزب الاشتراكي السياسية لا بد من الاشارة الى انه يحتفظ بفارق وحيد عن غيره من الأحزاب اليمنية الاخرى. نعني بذلك انتمائه الى دولة سابقة، كان يحرص قبل غيره على وصفها بـ «الشطر» ولم يعترف يوماً بها بوصفها كيانا نهائيا. وعندما اصر على الوحدة الاندماجية مع حزب المؤتمر الشعبي العام الذي كان يطالب بالتروي وتحقيق الاندماج على مراحل، كان دعاة القومية العربية يؤكدون على موقفه هذا بوصفه «فضيلة» يستدعي الانحناء احتراماً. هكذا دخل نائب الرئيس علي سالم البيض قاعة القمة العربية في بغداد (١٩٨٩) كبطل حقيقي، مما يعني ان الاعتبارات «التشطيرية» لا وزن لها في حياة الحزب وفي مواقف امينه العام السيد البيض، او فلنقل ان هذه الاعتبارات لم يكن لها وزن لدى الاشتراكي قبل الأزمة الاخيرة. فما الذي تغير حتى ينقلب الحزب من اقصى الاندماج الى اقصى الفيديرالية والكونفيديرالية؟ للاجابة عن هذا السؤال لا بد من المرور على وثيقة الاشتراكي بـ ١٨ نقطة تشكل باعتقادنا الرد الممكن وسبيع عرض الأزمة اليمنية بطريقة مختلفة.

١ - يعترض الحزب على اسلوب الرئيس علي عبدالله صالح في الحكم ويقول البيض ان الرئيس اليمني يمارس الحكم بواسطة التلفون وليس بواسطة القيادة الجماعية والمكاتب والاوراق... الخ.

لا يمكن لنائب الرئيس ان يكون اخر من يعلم بطرق ووسائل الحكم في صنعاء، ولا يمكنه ان يقنع احدا بانه تعرف على الرئيس علي عبدالله صالح للمرة الأولى عندما شاركا معا في صنع الوحدة. كان نائب الرئيس يعرف الرئيس اكثر من غيره وكان على علم بطرق ووسائل الحكم في صنعاء، تماما كما كان الرئيس على علم بطرق ووسائل الحكم في عدن. ويبدو بديهيا ان يكون اندماج الطرفين في المشروع الوحدوي قد تم على اسس معلومة وليس مجهولة، ما يعني ان الاعتراض هنا يستند الى حجة ضعيفة.

اما التلفون فهو وسيلة اتصال حديثة يفرط في استخدامها رؤساء الدول العربية وغير العربية، ومن بين هؤلاء الرئيس الاميركي ونائبه آل غور. ولعل الشكوى لا تكمن في استخدام التلفون وانما في التوجيهات التي تصدر عبر الهاتف. ومن حسن حظ اليمن ان يتمتع بشبكة هاتف تعمل بانتظام. لكن المشكلة تبقى في مؤسسات واجهزة الحكم التي تمر في مرحلة تاسيسية ولم تكتمل بعد حتى يستعاض عن الهاتف بها، وحتى تتولى بنفسها مسؤولية القرارات والتوجيهات بطريقة هرمية كما هي الحال في الدول التي قطعت شوطا كبيراً في هذا الاتجاه.

٢ - يؤكد الحزب الاشتراكي على عدم قابلية الحالة اليمنية الوحدوية للحداثة وتوحي حركته السياسية الأخيرة انه يعتقد ان الحداثة ممكنة في الجنوب وليس في الشمال. من هنا يمكن فهم اصراره على الفيديرالية وعلى اضعاف سلطة الرئاسة في مناطق نفوذه.

هذا الطرح خطير للغاية لانه يفترض ان سكان الجنوب (حوالى مليوني مليون نسمة) يستحقون الحداثة وان سكان الشمال (١١ - ١٢ مليون نسمة) لا يستحقونها. بهذا المعنى تصبح عدن وحضرموت وردفان وسوقطرة والضالع، مناطق ذات افضلية مطلقة على مارب وتعز وصنعاء وحجة وإب وصعدة في الشمال. الاولى يمكن تحديثها والثانية لا يمكن تحديثها. اذن فلتدبر راسها مع اصحابها ولتدفع ثمن انتمائها لهم ولتبقى على حالها. كيف يمكن للحزب الاشتراكي ان يخاطب المناطق الشمالية بمثل هذا المنطق الاستثنائي والاستبعادي، وان يكون في الوقت نفسه منسجما مع تاكيداته المثبتة في وثائقه وبرامجه التي تنص كلها على العمل في اطار وطني عام ومن اجل كل اليمنيين وليس فئة منهم؟ يبقى ان الحداثة التي يدعو لها الحزب تثير الحيرة والتساؤل. فهو من جهة لا يحدد معناها ولا يشرح خصائصها، ومن جهة ثانية يضع خصومه في موقع المناهض لحداثة غامضة.

ان تجارب الدول الحديثة في العالم تفيد ان الشرط الاول والضروري لنشوء وطن حديث يكمن قبل كل شيء في الانطلاق من الانسجام الاجتماعي، اي من مجتمعات استطاعت ان تحقق وحدتها الداخلية في اطار ثابت وكيان واضح المعالم. ولم تتحقق الحداثة ولم تبن دول حديثة في مجتمعات قائمة على الحروب الداخلية والصراعات السياسية التي تتضمن اعادة نظر دورية بالكيان الواحد. ان هذا الشرط لا يلوح في طرح الحزب الاشتراكي للحداثة ولا يلوح في تجاربه السابقة على الوحدة. ذلك ان التجربة السياسية الاشتراكية في جنوب اليمن تميزت بالقدر الاكبر من الصراعات المؤسفة والقاتلة على الدولة وفي الدولة، وافضت الى نتائج شديدة السلبية على الحزب الاشتراكي نفسه وعلى ثروة الجنوب اليمني في الكادرات المؤهلة. وهنا تكفي الاشارة الى ان اي مسؤول يمني اشتراكي لم يمت على فراشه، والمسؤول الاشتراكي الوحيد الذي نجا من السيف (بعدما افرط في استخدام السيف) موجود الآن في عزلة سياسية في دمشق.

كنا نتمنى ان نسلم بقول الحزب ان ما حصل من قبل ينتمي الى الماضي الذي راجعه وانتقده الاشتراكيون، لكن المشكلة تكمن في ان هذا الماضي عمره اقل من خمس سنوات وان الحزب الذي انتقد نفسه لم ير ضرورة لإحداث اي تغيير مهم في بنيته وهياكله ونظرته للعمل السياسي. اما الحداثة في اليمن فإنها تفترض تجنيد البلاد في مشروع ضخم لمحو الأمية (٧٠ في المئة) ولا يمكن لاي طرف سياسي ان يبني دولة حديثة ومجتمع حديث بهذا القدر من الاميين. والحداثة تفترض توفير عشرات البلايين من الدولارات لإقامة بنية تحتية وربط مناطق اليمن بشبكة من الطرقات ووسائل النقل، واقامة شبكة معتبرة من العلاقات الخارجية المرتكزة الى التعاون المشترك وتبادل المصالح ومحاربة الفساد وتوفير ضمانات اجتماعية داخلية للقوى العاملة واحترام الخصائص المحلية للمجتمع اليمني. في هذا الاطار الذي يتطلب في حده الأدنى ربع قرن من الزمن يمكن ان تنشأ دولة النظام والقانون وليس قبل ذلك. في كل الحالات لا تفرض دولة النظام والقانون بواسطة الجيش والقوة العسكرية كما يتمنى بعض قادة الحزب.

٣ - يشكو الحزب من الاغتيالات التي تعرض لها عدد من اعضائه ومن محاولات الاغتيال التي استهدفت عددا من قادته، هذه الشكوى مشروعة للغاية ولا يمكن لاي ديموقراطي ان يدافع عن جرائم القتل السياسي من اية جهة اتت.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٤

٤ – يرفض الحزب معادلة الاكثرية (العددية) والاقلية في البرلمان ويعتبر ان هذه المعادلة لا تعني تصويت الشمال ضد الجنوب. والحزب محق في رفضه لمعادلة برلمانية يتحول من خلالها البرلمان الى وسيلة للاقتراع الفئوي. لكن المشكلة تكمن ايضاً في رفض الحزب لشرعية البرلمان وتقديم مقترحات لإضعاف سلطته لانه يقوم على قاعدة تمثيلية ليست لمصلحته.

هنا ايضاً تبرز فئوية حزبية لا يمكن الدفاع عنها.

هل يمكن تصور مشروع حداثي وديموقراطي بلا سلطة برلمانية؟ وهل يمكن لأي برلمان في العالم ان يعمل بمعزل عن معادلة الاكثرية والاقلية؟ الجواب عن هذا السؤال يذهب بالضرورة في اتجاه مخالف لحجج الحزب الاشتراكي.

٥ – يرفض الحزب الاشتراكي القبلية السياسية ويأخذ على السلطة في صنعاء استنادها الى الاخوة والاقارب او الى منطقة سنحان.

ما يأخذه الحزب على خصومه، يرتسم في علاقاته ومرتكزات سلطته. فالامين العام للحزب ونائب الرئيس ورئيس الوزراء ووزير النفط (صهر الامين العام) ومحافظ عدن والآخرون اقل أهمية، كلهم حضارمة، و«السادة» الحضارمة يحتلون اعلى مناصبين في الدولة. اما الجيش فقائده من ردفان ومعظم قياداته تنتمي الى منطقتين فقط. ويحل الامين العام هو الشخصية الاولى في المباحث. ما يعني انه لا بد من توخي الحذر في اعتماد هذا النوع من الحجج الاعتراضية. اما القول بان قبائل ومناطق غير ممثلة في السلطة في صنعاء فانه قول يصح ايضاً على السلطة في عدن التي تخلو من اي مسؤول مهم من محافظة المهرة او من سوقطرة... الخ.

٦ – يرفض الامين العام للحزب «المارونية» في اليمن، وهو يعني بذلك السلطة في صنعاء، ويستخدم مصطلحات لبنانية شاعت خلال الحرب المأسوية اللبنانية التي يعمل اللبنانيون على نسيانها ويتمنون ان ينساها اخوانهم العرب.

لا يصمد هذا الاعتراض بمواجهة امثلة عملية من بينها رفض الحزب استكمال مشروع الاحصاء السكاني الذي كان من شأنه ان يكشف النقاب عن حجم السكان، وهو بالمناسبة عنصر لا غنى عنه في التحديث والتنمية من جهة، ومن جهة ثانية يمكن للاحصاء وحده ان يكشف نسب توزيع السكان على المناطق اليمنية المختلفة (شمال جنوب) وعلى الدوائر المحلية التي تتقارب افقهيا حتى التشابه.

هنا تجدر الاشارة الى ان بعض القيادات السياسية المارونية في لبنان كانت ترفض الاحصاء السكاني لانه يتيح اظهار حجم الطوائف وكشف معادلة الاقلية والاكثرية الطائفية التي كان يقوم عليها الحكم في لبنان.

في الحال اليمنية يأتي الرفض من الطرف الشاكي وليس المشكو منه، وهو امر يضعف حجة الامين العام وشكواه غير المباشرة من هيمنة اقلية طائفية على اكثرية طائفية.

٧ – يعترض الحزب على عدم تطبيق الاتفاقات الوحدوية. لقد نصت هذه الاتفاقات على مرحلة انتقالية تتم خلالها انتخابات برلمانية وعرض الدستور على استفتاء شعبي ثم توحيد مؤسسة الجيش والمؤسسات الاخرى.

التزم الحزب الاشتراكي بقسم من هذه الاتفاقات الى ان اعتكف نائب الرئيس في ١٩ آب (اغسطس) الماضي وحال دون استكمال توحيد الجيش والمؤسسات الاخرى. ما يعني ان الاتفاقات الموقعة كانت في طريقها الى التنفيذ. اما الاتفاقات غير الموقعة وبالتالي غير المعلومة، لم يفصح عنها الحزب وهذا امر لا يسهل النظر في كل اسباب الأزمة اليمنية من وجهة نظر اشتراكية.

٨ – مارس الحزب خلال المرحلة الانتقالية حقه في الحكم وفي المعارضة في آن معاً. فهو كان يدير نصف الوزارات ويدعم التظاهرات ويشارك في تنظيمها ضد الحكومة، الأمر الذي اربك الدولة وجعلها تبدو وكأنها تنتمي الى الشمال فقط وظهر ان المعارضة جنوبية والحكم شمالي في دولة الوحدة. وهذا امر لم يسهل ترسيخ الثقة بين الطرفين الحاكمين.

٩ – مارس الحزب الدفاع السلبي في مواجهة مبادرات شريكه في السلطة. فقد قبل قسم من الحزب مشروع الاندماج بين الاشتراكي والمؤتمر ورفض قسم آخر، ثم رضي قسم من الحزب باجراء تعديلات دستورية تتعلق بصلاحيات مجلس الرئاسة ورفضها قسم آخر. وهنا ايضاً بدا ان اللعبة السياسية الداخلية تشكو من الاداء السياسي المرتبك للحزب الاشتراكي.

١٠ – شكا الحزب من سعي شريكه في السلطة الى جعل منصب نائب الرئيس خاضعاً لاختيار الرئيس وليس للتقليد المعمول به خلال المرحلة الانتقالية. ولا تخلو هذه الشكوى من مشروعية تفترضها اعراف التعامل بين الطرفين وليس الاتفاقات الرسمية العلنية.

١١ – يعترض الحزب على «المركزية» التي تتمثل في السلطة القائمة في صنعاء وهو يدعو الى اللامركزية الواسعة التي قد تصل الى حد الفيديرالية. وقد حصل الحزب في وثيقة العهد والاتفاق على مطلبه هذا من خلال بند في الوثيقة ينص على انشاء «مخاليف» تتضمن توزيعاً ادارياً محلياً يشبه المحافظات التي تتمتع بصلاحيات واسعة.

يطرح هذا الاعتراض مشكلة ذات شقين، الشق الاول يتصل بمطلب الحزب انشاء دولة تفرض النظام والقانون ما يوحي انه يميل الى نوع من المركزية الأمنية الرادعة التي تسمح باحترام القوانين والانظمة، ولعل هذا المطلب يتناقض مع الاعتراض على المركزية التي يشكو منها الحزب.

الشق الثاني يتصل بالمركزية نفسها. الذين يعرفون اليمن عن قرب يدركون ان الدولة اليمنية تتراجع تدريجياً كلما ابتعدنا عن العاصمة صنعاء حتى تكاد تتلاشى في المناطق الطرفية. ويروي مسؤولون صنعائيون انهم جربوا اللامركزية في الستينات وبداية السبعينات وافضت التجربة الى استقلال محافظات بذاتها ورفضها الخضوع لتوجيهات الحكومة ورفض اقالة المحافظين، الخ. فما هي الحكمة من اعادة التجربة؟ قد تكون اللامركزية مفيدة عندما يصبح بالامكان وصل مناطق البلاد ببعضها البعض وربطها بشبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية والتربوية المتينة ومراقبة الحدود بفعالية. اما اليوم فإن تطبيق اللامركزية الادارية الواسعة يشكل مغامرة حقيقية غير محسوبة النتائج.

١٢ – يعترض الحزب على عدم التكافؤ في المصالح بين الطرفين ويدعو الى «توازن المصالح». فما الذي يعنيه هذا الطرح؟ هل يعني توزيع ثروات البلاد مناصفة بين الشمال والجنوب؟ اي بين اكثر من ١١ مليون يمني في الشمال وحوالى مليوني يمني في الجنوب؟ ثم لماذا الحديث اصلاً عن «توازن المصالح» بين الشمال والجنوب؟ اليس من المفترض ان تكون المصالح عامة في مختلف انحاء البلاد؟ الا يعبر هذا المطلب عن تمييز داخلي؟ لا تحمل في داخله شعوراً



بالاجدية الوحدة التي ارادها الحزب قبل غيره اندماجية دفعة واحدة.

١٣ - يعترض الحزب على الفساد الموجود في الحكم في صنعاء، فهل يمكن ان ينفي علمه بتفشي ظاهرة الفساد في المناطق الخاضعة لسيطرته؟ وهل يمكنه تقديم ادلة على عدم وجود هذه الظاهرة في المناطق الجنوبية؟ الا ينبغي محاربة الفساد في كل مناطق البلاد وليس فقط في منطقة واحدة؟

١٤ - يطالب الحزب باحترام القواعد الديموقراطية ما يعني انها غير مطبقة كما يجب ان تطبق في البلاد. فهل يعطي الحزب صورة ذاتية عن نموذج التطبيق؟ الا ينبغي ان تنتشر التعددية في عدن كما هي منتشرة في صنعاء؟ الا ينبغي ان تنتشر الصحف في عدن كما تنتشر في صنعاء؟ نقول ذلك من دون ان نسلم بان صنعاء هي النموذج الارقى للديموقراطية.

١٥ يشكل مجمل هذه الاعتراضات وغيرها مبرراً للمطالبة بالفيديرالية. فهل يمكن ان يستوي هذا المطلب مع اعتراضات من النوع الذي نشهده غالباً لدى احزاب المعارضة العربية؟ وهل تستدعي المشاكل الناجمة عن ممارسة الحكم والسلطة بمعناها اليومي اجراء فيديرالياً غالباً ما تطالب به جماعات تريد ابقاء مسافات سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية كبيرة مع محيطها.

١٦ وقع الحزب الاشتراكي «وثيقة العهد والاتفاق»، فهل يعتبر الاشتراكيون ان تطبيق هذه الوثيقة بكل حروفها حرفاً حرفاً، هو المدخل العملي لحل الخلافات القائمة، وهل يعتقدون ان الوثيقة تشكل فرصة حقيقية للتغيير الجذري في اليمن؟

ان الحزبيين المخلصين من كلا الطرفين يعرفون في قرارة انفسهم ان الوثيقة لن تحل شيئاً ما لم تنته الخلافات السرية بين اطراف الحكم وهي خلافات يتكتم الجميع حولها. ويعرف الحزبيون المخلصون من كلا الطرفين ان التغيير الجدي في اليمن رهن -- اذا ما خلصت النيات - بوضع حد لحرب البيانات والوثائق والاتهامات العبثية المتبادلة بين قيادات الحكم.

١٧ - يعتبر الحزب الاشتراكي - ضمناً على الاقل - ان تطبيق وثيقة «العهد والاتفاق» يحول دون الغاء طرف لطرف اخر وهو ما كان يخشاه الحزب قبل توقيع الوثيقة. والراجح ان ضمان عدم الغاء الاحزاب والاطراف السياسية في اليمن يقوم على نوع تمثيلها الوحدوي ونوع الرهانات التي تعقدها وقدرتها على توجيه خطاب واحد لكل اليمنيين، واستيعاب غيرها من القوى الفاعلة في البلاد واحترام القواعد العامة للعبة السياسية في اليمن، وامتلاك الجرأة على مواجهة الذات والخصم من دون ازدواج في المعايير.

١٨ - يعتبر الحزب واصدقاؤه ان وثيقة «العهد والاتفاق» هي الوحدة بحد ذاتها وان الوحدة اليمنية لم تتحقق من قبل ولم تكن ناجزة كما بدا للجميع قبل توقيع الوثيقة.

يتضمن هذا الاعتقاد نظرة عجيبة للوحدات التلقائية بين ابناء بلد واحد لا شيء يميز بينهم ولا يعترفون باية فوارق من اي نوع مهم بين بعضهم بعضاً. ويتضمن خطراً اكيداً على مستقبل الوحدة، لان مثل هذا الاعتقاد يربطها باتفاق اجرائي، فتعريف الوحدة بتفاصيل اجرائية يجعلها مسالة متحركة وقابلة للنقض من اطراف متضررة من هذه التفاصيل وبالتالي اعتبار اتفاقات اخرى هي الوحدة وليس اتفاق «العهد»... الخ.

ان هذا النوع من التسرع في التعامل مع الوحدة اليمنية يلحق اذى اكيداً بمستقبل العلاقات بين الاطراف الحاكمة. ولعل افضل خدمة يقدمها اليمنيون واصدقاؤهم لليمن الموحد تكمن في العمل على تحرير الوحدة من الخلافات السياسية التفصيلية والتعامل معها بوصفها ارثاً عاماً للجميع وغير خاضعة لإعادة نظر دورية. عندما تكون الكيانات وصيغها السياسية ارثاً وطنياً عاماً يصبح التعرض لها في حالات الصراع الداخلي كالتعرض للاشارات الضوئية اثناء تظاهرة مطلبية، مع فارق حاسم انه في الحال الثانية يمكن اصلاح الخطا اما في الحال الاولى فإن اصلاح الخطا قد يستغرق سنوات او عقوداً من الزمن، هذا اذا كان الخطا قابلاً للاصلاح.



اغتيال محافظ عدن .. ونهب القنصليات الأجنبية

٢٢ ألف قتيل وجريح بالحرب والجنوب يشكل حكومة المنفى

عواصم - وكالات: دعت المملكة العربية السعودية قمة الدول الصناعية السبع المنعقدة في نابولي الى توجيه رسالة واضحة لحكومة صنعاء بضرورة تقيدها بقراري مجلس الامن والشرعية الدولية في المعاملة الانسانية واجراء حوار بين الشمال والجنوب في اليمن، وقال مسؤولون بريطانيون مشاركون في القمة ان الامير بندر بن سلطان سفير السعودية لدى واشنطن وصل الى نابولي لنقل هذه الدعوة الى زعماء القمة.

وقال احد مساعدي جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا ان ميجور الذي التقى الامير بندر بحث الموقف في اليمن مع الرئيس الاميركي بيل كلينتون، واضاف المسؤول البريطاني انه من المهم بمكان ان تصدر القمة اشارات بناءة وواضحة بشان هذه المشكلة الخطيرة، واضاف ان ميجور وكلينتون اتفقا على الحاجة الى آلية سياسية لتسوية الخلافات اليمنية الداخلية وان تظهر صنعاء حسن الجوار.

من جهة ثانية ذكر في صنعاء امس ان الحكومة اليمنية تجري مشاورات لتشكيل حكومة وحدة وطنية ، ونسب الى وزير التخطيط عبد الكريم الارياني المرشح لتولي الحكومة الجديدة تقديره خسائر الحرب البشرية بـ ٧ الاف قتيل و ١٥ الف جريح في صفوف العسكريين والمدنيين، وعلى الجانب الآخر قال حيدر ابو بكر العطاس رئيس وزراء دولة جنوب اليمن المعلنة ان قادة الجنوب يعملون على تشكيل حكومة منفى لمواصلة المعركة ضد الاحتلال الشمالي.

وكشف نائب الرئيس الجنوبي عبد الرحمن الجفري عن اجتماع عقده زعماء الجنوب لوضع خطط مواصلة القتال ضد الشمال داخل اليمن، واشار الى ان نائب رئيس الوزراء محسن فريد ووزير الدفاع هيثم طاهر وعضو مجلس الرئاسة سالم صالح محمد كانوا بين المشاركين في الاجتماع، وقال الجفري ستكون هناك حرب عصابات ضد جيش الاحتلال الشمالي ولدينا خبرة في هذا المجال ولنا حلفاء في كل قرية باليمن. وكانت التقارير قد اشارت امس الى ان القوات الشمالية لم تنجح بعد في الامساك بزمام الامور في عدن وان الفوضى والنهب الذي امتد الى القنصليات الاجنبية يعمان المدينة فيما كشف العطاس ان القوات الشمالية اقدمت على اغتيال محافظ عدن الجنوبي صالح السيلي الذي بقي بالمدينة ولم يغادرها.

اتفاق على تنشيط اللجنة المصرية ـ اليمنية العليا المشتركة

القاهرة: «الشرق الاوسط»

قالت مصادر سياسية مطلعة في القاهرة ان مباحثات الرئيس اليمني علي عبد الله صالح مع الرئيس حسني مبارك ـ خلال زيارة صالح الاخيرة الى مصر ـ قد اسفرت عن اتفاق بشأن تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات، على اساس ان انسحاب مصر من مجلس التعاون العربي، الذي كان يضم مصر واليمن والاردن والعراق، لن يؤثر على مستوى العلاقات بين صنعاء والقاهرة.

وقالت المصادر انه اتفق على استئناف اعمال اجتماعات اللجنة العليا المصرية اليمنية المشتركة برئاسة رئيسي البلدين. واضافت انه سيتم تحديد توقيت انعقاد الدورة الجديدة للجنة، في اعقاب عودة الاستقرار الكامل لليمن بشطريه الشمالي والجنوبي، ومن خلال الاتصالات المكثفة التي ستجري بين الجانبين في هذه المرحلة.

واشارت المصادر الى ان محمد سالم باسندوة ـ وزير الخارجية اليمني ـ الذي سيعود الى القاهرة الاسبوع المقبل لرئاسة وفد اليمن الى اجتماعات الدورة الجديدة لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية سيعقد مع وزير الخارجية المصري عمرو موسى جولة جديدة من المباحثات المصرية ـ اليمنية، حول تطورات الازمة اليمنية، اضافة الى الاتفاق على ترجمة اتفاق الرئيس مبارك وصالح الى خطط عملية في المرحلة المقبلة، والموضوعات التي ستعرض على الدورة الجديدة لاجتماعات اللجنة العليا المشتركة، وكذلك استعراض موقف المشروعات المشتركة القائمة بينهما داخل او خارج نطاق مجلس التعاون العربي. وكانت المصادر اليمنية اقتنعت بوجهة النظر المصرية، التي دعت القاهرة الى الانسحاب من اتفاق مجلس التعاون العربي.



المصدر : الحياة / النرشيف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩٤

البيض مستعد بشروط للقاء علي صالح في القاهرة

□ عدن-من إقبال علي عبدالله:

■ اكد مصدر قيادي في الحزب الاشتراكي اليمني أمس «استعداد الحزب لاجراء حوار مفتوح مع المؤتمر الشعبي العام على اساس وثيقة العهد والاتفاق».

وقال المصدر في تصريح الى «الحياة» ان «الحزب الاشتراكي لم يكن سبب قطع الحوارات مع المؤتمر بل سعى الاخير الى ذلك من خلال حملاته الاعلامية على قيادة الحزب وكوادره».

وقال القيادي الاشتراكي ان «استمرار الجمود في العلاقات بين الحزبين الرئيسيين في السلطة وصانعي الوحدة يضر بالبلاد ووحدتها قبل الضرر بالحزبين» مشيراً الى «إقدام الحزب على مبادرة لاعادة الحوار مع المؤتمر وذلك من خلال برقية التهنئة التي وجهها الدكتور ياسين سعيد نعمان عضو المكتب السياسي رئيس هيئة سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الى الفريق علي عبدالله صالح الامين العام للمؤتمر الشعبي رئيس مجلس الرئاسة والى اعضاء اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر في مناسبة عيد الفطر المبارك».

واضاف ان السيد علي سالم البيض الامين العام للحزب الاشتراكي نائب رئيس مجلس الرئاسة «على استعداد للقاء الرئيس علي صالح في القاهرة بناء على دعوة الرئيس حسني مبارك». واوضح: «ان هذا اللقاء الذي ترحب به قيادة الاشتراكي يجب ان يرتبط بضمانات الطرف الاخر في البدء بتنفيذ وثيقة العهد التي جرى التوقيع النهائي عليها من قبل زعماء احزاب الائتلاف والمعارضة في ٢٠ شباط (فبراير) الماضي في عمان».

واكد المسؤول الاشتراكي ان «الوضع الراهن الذي تعيشه البلاد يشبه الهدوء الذي يسبق العاصفة» موضحاً ان «رفض بعض اطراف الائتلاف (اشارة الى حزبي المؤتمر والاصلاح) بدء التنفيذ الفعلي لبنود الوثيقة رغم مرور اكثر من عشرين يوماً على التوقيع عليها يشير الى نيتها استمرار الازمة وتصعيد تداعياتها السياسية والعسكرية بشكل خطير يقود الى الهاوية».

وفي الدوحة (ق ن ا) تلقى الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني امير قطر اتصالاً هاتفياً مساء امس من الرئيس علي عبدالله صالح تبادلا خلاله التهنئة في مناسبة عيدالفطر المبارك. وعلمت «وكالة الانباء القطرية» ان الحديث «تناول اخر المستجدات المتعلقة بالاوضاع في اليمن والجهود المبذولة لتجاوز الازمة وتحقيق الوفاق الوطني بوضع وثيقة العهد والاتفاق موضع التنفيذ».

واكد الشيخ خليفة مجدداً «موقف دولة قطر الحريص على استمرار مسيرة الوحدة في اليمن الشقيق لتحقيق خير الشعب اليمني والامة العربية ومصلحتهما».

الإشتراكى اليمنى يؤكد تمسكه بالوحدة

اكد الحزب الإشتراكى اليمنى مجدداً انه «يتمسك بالوحدة اليمنية تمسكه بالحياة نفسها» وقد صرح د ياسين نعمان رئيس هيئة اللجنة المركزية للحزب انه «لا يمكن التحدث عن بقاء الحزب الإشتراكى إلا وهو مدافع عن الوحدة ومشروعها الوطنى» المتمثل فى الإستقرار والمشاركة الشعبية الواسعة

جنرالات موسكو يرفضون خفض الميزانية العسكرية

ابدى كثير من جنرالات الجيش الروسى تخوفاتهم من ان يؤدى خفض الميزانية العسكرية إلى إضعاف القدرات الدفاعية وإثارة الاضطرابات الإجتماعية نتيجة تسريح اعداد كبيرة من الجنود



المصدر: الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ١٠٦ مارس ١٩٩٤

فشل محاولة تدبير مواجهة شعبية لتأييد قوات العمالقة

المؤتمر الشعبي يورط أحد نوابه في يافع واتهامات بدفع شيخ يمني سابق لإثارة القلاقل

لندن: من عبد الله حموده

احبط ابناء مديرية خنفر في محافظة ابين في جنوب اليمن محاولة شمالية لاثارة القلاقل في المنطقة اواخر الشهر الماضي، تزامنت مع الاشتباكات المسلحة التي شهدتها مدن جعار ومودية ولودر في المحافظة، بين قوات العمالقة الشمالية، ولواء ميليشيات مدرم الجنوبي، الذي وصلت الى نجدته الكتيبة 10 من اللواء 30 الجنوبي من شبوة، اضافة الى عدد من الدبابات، تابعة للواء الخامس مدرع في عدن.

وكانت مصادر في المؤتمر الشعبي العام قد ابلغت «الشرق الأوسط» ان اشتباكات حدثت في اواخر فبراير (شباط) واوائل مارس (آذار) الحالي في يافع، بين انصار المؤتمر والتجمع اليمني للاصلاح من ناحية، والمؤيدين للحزب الاشتراكي من ناحية اخرى.

وقالت مصادر المؤتمر ان الاشتباكات حدثت في الدائرة الانتخابية رقم 79، التي يمثلها في مجلس النواب اليمنى القاضي يحيى عبد الله قحطان، وذكرت انه رشح للانتخابات على قائمة الحزب الاشتراكي، ثم انضم بعد فوزه الى الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام، مما اثار حساسيات سياسية في المنطقة. واشارت الى ان قبائل بني بكر - التي تقيم هناك - كانت من المعارضة التقليدية للحزب الاشتراكي، واكثر ابنائها يؤيدون حاليا المؤتمر الشعبى وتجمع الاصلاح.

وفي حين قالت مصادر المؤتمر ان 3 من انصار الحزب الاشتراكي قتلوا في المواجهة، اضافة الى احد مؤيدي المؤتمر، و4 جرحى، تحرت «الشرق الاوسط» الواقعة، وتحدثت الى كل من محمد احمد سلمان - وزير الاسكان اليمني السابق وعضو مجلس النواب عن دائرة ليعوس - ويحيى قحطان في عدن، وتبين انه لم تحدث مواجهات على الاطلاق في تلك المنطقة، التي تعرف باسم يافع العليا، او يافع بني رصد، في محافظة لحج.

مواجهة محدودة

واشارت المعلومات - التي حصلت عليها «الشرق الاوسط» - الى حدوث مواجهة محدودة في مديرية خنفر في محافظة ابين، على حدود محافظة البيضاء، قادها محمد الخضر امشقي - عضو اللجنة الدائمة (المركزية) في المؤتمر الشعبي العام. وقالت مصادر الحزب الاشتراكي انه احد المشايخ السابقين في المنطقة، وقد هرب الى القاهرة ثم الى صنعاء في عام 1967 بعد استقلال الجنوب عن الاستعمار البريطاني.

واضافت مصادر الاشتراكي ان امشقي - الذي ينتمي الى المنطقة التي تحمل اسم اسرته في محافظة ابين حاليا - حصل على «اسلحة وامكانيات وسيارات» من القيادة في صنعاء، لكي يعود الى المنطقة، ويتسبب في احداث مشاغبات، تتزامن مع اشتباكات العمالقة، بهدف اثارة القلاقل للاشتراكي في محافظة ابين، واحكام سيطرة المؤتمر الشعبي عليها، لاهميتها الاستراتيجية في عزل عدن ولحج غربا، عن حضرموت وشبوة والمهرة شرقا.



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٦ . ١ مارس ١٩٩٤

وتطرق مصدر الاشتراكي الى ان عدد الضحايا في احداث خنفر لم يزد على قتيل واحد من رجال الشرطة الذين حاولوا فض المواجهة، وجريح واحد ايضا، وذكر ان امشقي اضطر الى العودة الى البيضاء، بعد ان فشلت محاولته في السيطرة على منطقة المثلث الواقع بين مكيراس والحد والبيضاء.

واضاف انه لم يستطع دخول «يافع بني رصد» في محافظة لحج، التي تقع فيها دائرة ليعوس (التي يمثلها محمد سلمان) والدائرة 79 (التي يمثلها يحيى قحطان).

ثار قديم

وقال محمد احمد سلمان ان «المسالة محدودة بثار قديم يرجع الى عهد الاستقلال»، في منطقة «يافع بني مالك» في محافظة ابين، لانه (اي محمد الخضر امشقي) كان يتصور انها منطقة يسهل الاستيلاء عليها، ولكن لم يحدث اي شيء في ليعوس». واكد ان اعضاء المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح في ليعوس اعدوا مذكرة ادانوا فيها الحادث، وذكر انه «ربما كانت هناك نوايا لعمل شيء، ولكنه لم يحدث»، لان اهل امشقي انفسهم عارضوه.

واشار سلمان الى ان الشيخ يحيى قحطان - الذي ينتمي الى منطقة المفلحي من يافع العليا - دخل الانتخابات مرشحا مستقلا، وقال «لقد رشحناه - في الحزب الاشتراكي - ضمن قائمة المستقلين، لانه رجل قضاء، وقد شاركت شخصيا في الدعاية الانتخابية له، وساعدت في فوزه، وقد زارني للتهنئة بعيد الفطر المبارك».

وقال سلمان ان حديثه مع يحيى قحطان تطرق الى «التنافس الشريف بين الاحزاب»، واتفاقهما على «رفض اي وجود مسلح» في منطقتهما، على الرغم من انضمام قحطان الى المؤتمر الشعبي، الذي عين النواب التابعين له في مجلس النواب اعضاء في اللجنة الدائمة (المركزية). وفي هذا اللقاء قال قحطان لسلمان «اذا عرفت انني وزعت قطعة سلاح واحدة فاحكم علي بما تريد»، وعرض تنظيم لقاءات مشتركة مع المواطنين من ابناء المنطقة.

دعاة سلام

وفي مقابلة صحافية - على الهاتف من منزله في عدن - قال القاضي يحيى قحطان لـ«الشرق الاوسط» نحن من علماء الدين في اليمن، ودعاة سلام ومحبة، وكما قال الرسول عليه الصلاة والسلام «اذا التقى المسلمان بسيفيهما، فالقاتل والمقتول في النار، لا اسمح لنفسي بقتل اهلي».

وردا على سؤال بشان ظروف ترشيحه لمجلس النواب، ثم انضمامه للمؤتمر الشعبي بعد فوزه، قال «رشحت في الدائرة 79 في يافع المفلحي كمستقل، ثم انضممت بعد شهر من فوزي الى الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي» ولم يتطرق الى الانباء التي قالت ان الرئيس علي عبد الله صالح استقطبه لعضوية المؤتمر الشعبي، او الى ما يقوله بعض اعضاء الحزب الاشتراكي، بشان احساسهم بالاسف من ترشيح وتاييد رجل مثله، انقلب عليهم بعد فوزه.

ولكن قحطان ادان الخبر الذي تردد بشان قيادته مواجهة مسلحة في دائرته، وقال «هناك جهات دست هذا الخبر الكاذب، ولها مقاصد خبيثة لجر منطقة يافع الى معترك الفتنة والصراعات الحزبية».

واضاف «باعتباري في كتلة المؤتمر الشعبي ساتبين حقيقة ذلك، واعرف لماذا يقحمون اسمي في هذا الامر». ثم قال «الكل يعرفني انني داعية خير وسلام، وفي مؤتمرات بالمنطقة قلت انه يتعين على جميع الاحزاب ان لا تدخل في صراع مع بعضها البعض».

وعاد قحطان يقول ان «يافع تعيش في امن وسلام، ويسودها احترام متبادل قائم على التعايش السلمي، والتنافس الحزبي الشريف، انطلاقا من التراث الذي اجمع عليه شعبنا اليمني في تداول السلطة سلميا».

محاولات الاستقطاب

وتردد قحطان بعض الشيء عندما سالته «الشرق الاوسط» عن ظروف دخوله معترك السياسة، وما اذا كان ذلك حدث بتشجيع وتاييد الحزب الاشتراكي، وقال «رشحت مستقلا، ولكنني اكتشفت ان المؤتمر الشعبي العام وضعني على قائمته، وحصلت على دعم من الشعبي والاشتراكي في نفس الوقت».

وفي اجابة عن سؤال بشان ظروف انضمامه الى المؤتمر قال «جاء ذلك في الوقت الذي كان فيه حديث عن توحيد المؤتمر والحزب في كتلة برلمانية تاريخية، ولكنني وجدت ان المؤتمر هو المكان الانسب لي، لاننا كمستقلين ليس لنا دور، بحكم وجودنا خارج احزاب السلطة»، ثم اضاف ان ذلك يخدم القضية الوطنية بوجه عام «لاننا لنا موقف قديم ضد الحزبية».

وربما كان ذلك يعبر عن عدم رضاء ضمني لدى النائب قحطان عن مواقف وسياسات الحزب الاشتراكي في المرحلة السابقة قبل الوحدة، رغم انه قال «اشتركت في الثورة الوطنية، ثورة اكتوبر»، لكنه اضاف «نحن ضد الحزبية في العمل الوطني».

وعلق بعض اعضاء الحزب الاشتراكي على ذلك بانهم عارضوا ترشيح عناصر مثل قحطان لمجلس النواب، كما تحفظوا من قبل على مشاركتها في العمل السياسي من خلال الحزب، اما على اعتبار انها كانت تمثل نواة للمعارضة في عهد حكم الحزب الواحد، او انه يمكن استقطابها للانضمام الى الاحزاب الاخرى على النحو الذي حدث في هذه الحالة.

وجدير بالذكر ان محمد الخضر امشقي - عضو اللجنة الدائمة في المؤتمر الشعبي حاليا - كان احد الاعضاء البارزين في جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل قبل الاستقلال، وجاء هروبه الى القاهرة ثم الى الشمال عقب المواجهة مع الجبهة في عدن بعد الاستقلال، وقالت مصادر انه رد على تاييد مصر لجبهة التحرير بالمشاركة في فك حصار صنعاء، والحصار الذي كان مفروضا على القوات المصرية من القوات الملكية في منطقة نقيل يسلح ايضا.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

جعجع استقبل الخازن ونقيب الأطباء وشخصيات

تخفيف الاجراءات الأمنية في غدراس و"القوات" اعتبرتها "ضغطاً سياسياً"

□ بيروت - «الحياة»:

■ خففت الوحدات التابعة للجيش اللبناني وقوى الامن والأجهزة الامنية إجراءاتها في معظم المناطق اللبنانية، التي كانت اتخذتها اخيراً، خصوصاً في كسروان، وتحديداً قرب مقر قائد «القوات اللبنانية» الدكتور سمير جعجع في بلدة غدراس.

وتمكن مندوبو وسائل الإعلام من تغطية اخبار جعجع وادخال الكاميرات وآلات التسجيل الى مقره مع استمرار التدقيق في هوياتهم وتفتيش سياراتهم.

ونقلت «اذاعة لبنان الحر» التابعة لـ «القوات» عن «مصادر غدراس» وصفها الواقع العام «بالصعب جداً». ودعت الى «العمل بروية واتخاذ موقف واضح وثابت من كل ما يحدث وسلسلة الاحداث المتتالية». وطالبت «بالتمسك بالدستور اللبناني وسلاح الموقف».

ورات المصادر ان «الإجراءات المحيطة بغدراس قضية سياسية في الأساس للضغط على موقف القوات من المسار العام على كل الصعد. وهي قضية قائمة في ذاتها ترتبط بالحريات السياسية التي تعني جميع اللبنانيين ولا تتعلق بإجراءات امنية من هنا واجراءات امنية من هناك، لأن التوازن توازن سياسي قبل اي شيء آخر، ولان النيل من الحريات السياسية يبقى هو نفسه، وان اختلف المكان والزمان».

واضافت «المطلوب اليوم، خصوصاً مع تصاعد ردود الفعل السياسية والشعبية على ما يحصل في غدراس وما رافقه من ممارسات، العودة الى التعاطي السليم والصحيح مع «القوات اللبنانية» والمسيحيين وكل الافرقاء، اياً كان انتماؤهم، وفق معايير الديموقراطية الصحيحة». ورات «ان اي اجراءات تتخذ في اماكن بعيدة من السيطرة المباشرة للدولة تبقى مطلوبة على الا تكون مبرراً لاستمرار الضغط في مكان اخر، لأن الحرية والديموقراطية والعدالة قيم وحقوق لا تخضع للأخذ والرد والمقارنة».

واشارت الى ان «حركة الزوار من رسميين وفاعليات ووفود شعبية، مستمرة الى غدراس على رغم طول الإنتظار عند نقاط التفتيش الامنية». ونقلت عن هؤلاء «تاكيدهم ضرورة ان تتحمل الدولة مسؤوليتها كاملة لجهة وقف ما يتعرض له المواطنون من حملات اعتقال منافية للقوانين وانهاء الإجراءات التي تنفذ قبل ايام حول مقر قيادة القوات».

والتقى الدكتور جعجع امس النائب بيار حلو والنائب الياس الخازن الذي كان زار قبلاً رئيس الجمهورية الياس الهراوي في قصر بعبدا، ووفداً من هيئة الإنقاذ الكتائبية، ونقيب الاطباء الدكتور فؤاد البستاني ووفداً من المحامين ووفوداً شعبية من بعض المناطق اللبنانية.

وقال النائب الخازن «جميعكم سمع ما قاله الدكتور جعجع عبر التلفزيون، انه مع القانون وان القانون فوق الجميع، وعندما يطلب منه شيء سيكون مستعداً لتلبيته». وتمنى «ان يسري القانون على الجميع لا على فريق». ولماذا في رايه هذه التفرقة في تطبيق القانون؟ اجاب «حطني في الحكم، ومن ثم اخبرك».

واستنكر وفد شوفي برئاسة الشدياق جان الخوري «كل ما حدث من جانب الدولة خصوصاً على المسيحيين في لبنان». ونقل عن بكركي التي زارها امس «رفضها المطلق لكل ما يحصل في لبنان الآن عموماً».

ونقل وفد بلدة بقاعكفرا برئاسة الأب يوسف مخلوف الى جعجع «مخاوفنا من كل ما ينفذ من اجراءات في حق المواطنين والمدنيين الابرياء».

وتلقى جعجع اتصالات هاتفية من الوزير السابق فؤاد بطرس والرئيس السابق لحزب الكتائب الدكتور ايلي كرامة ورئيس الرابطة المارونية المحامي ارنست كرم.

ولاحظ رئيس «حزب التضامن» المحامي اميل رحمة، بعد زيارته بكركي امس ان «تعابير كنا نسيناها قد عادت». واضاف «ان مجلس الوزراء يحاول احياء قانون اعدام القاتل، فيما آخرون سبقوه فاحيوه ونفذوه، وان المجلس يجوب كل دول العالم ليأتي بمساعدات للجيش الوطني اللبناني، فيما تستعرض ميليشيا جيشها الخاص في وضح النهار». وتابع «امام كل هذا نرى ان الخطر المحدق بلبنان قد عاد، واصبح اشد خطورة مما كان عليه ايام الحرب، واشد ايلاماً».

وقال «ان المأساة الحقيقية ان نرى المسيحيين يدفعون الفدية مرتين: مرة عندما انفجرت كنيستهم، ومرة عندما اريد الكشف عن مرتكبي جريمة الكنيسة». وطالب قيادة الجيش اللبناني «بسحب الحواجز من غدراس، لأن المسألة حملت ابعاداً سياسية اكثر مما حملت ابعاداً امنية». وتوجه «في صدق الى قائد الجيش العماد اميل لحود الذي نعول عليه الكثير، لما يتمتع به من شيم واخلاق، ان يعمم امراً فوراً على الوحدات المولجة قضايا استحضار المشتبه فيهم، يمنع فيه عصب الاعين ووضع المشتبه فيهم، اياً كانوا، في صناديق السيارات. فهذا ضد القانون اللبناني، وضد حرمة الجيش».

اعتصام في بشري

وافادت وسائل اعلام «القوات» ان اعتصاماً اقيم بعد ظهر امس في كنيسة السيدة في بشري تضامناً مع الدكتور جعجع، واستنكاراً لما يحدث في غدراس، وللصلاة من اجل المحبة والإنسان وحريته».



المصدر : الشرق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات .التاريخ : ١٦/٢/١٩٩٤

تبادلا خلاله التهنئة بمناسبة عيد الفطر المبارك

سمو الأمير المفدى يتلقى اتصالاً هاتفياً من الرئيس اليمني

سموه يؤكد مجدداً حرص قطر على استمرار الوحدة في اليمن



(ق.ن.أ) لقي حضرة صاحب ـمو الشيخ خليفة بن حمد آل ي امير البلاد المفدى اتصالا ـا مساء امس من اخيه فخامة ـن علي عبدالله صالح رئيس ـ الرئاسة في الجمهورية ـة الشقيقة تبادلا خلاله ـة بمناسبة عيد الفطر المبارك.

وعلمت وكالة الانباء القطرية ان الحديث خلال الاتصال تناول اخر المستجدات المتعلقة بالاوضاع في اليمن والجهود المبذولة لتجاوز الازمة وتحقيق الوفاق الوطني بوضع وثيقة العهد والاتفاق موضع التنفيذ.

وقد اكد سمو الامير المفدى مجددا موقف دولة قطر الحريص على استمرار مسيرة الوحدة في اليمن الشقيق لتحقيق خير ومصلحة الشعب اليمني والامة العربية.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٤/٣/١٦

لجنة الحوار اليمنية تجتمع غدا في عدن لبحث عقد اجتماع مجلس الوزراء في الجنوب

عدن ـ ا ف ب:

تجتمع لجنة الحوار المكلفة حل الازمة التى تعصف منذ سبعة اشهر بين الجنوبيين والشماليين في اليمن غدا الخميس في عدن وفق ما اعلن مصدر مقرب منها امس الثلاثاء.

واضاف المصدر ان لجنة الحوار ستحاول عقد اجتماع لمجلس الوزراء في عدن حيث يعتكف رئيس الوزراء حيدر ابوبكر العطاس «جنوبي».

واوضح المصدر نفسه ان «الوزراء الذين يشكلون التحالف الحكومي موافقون من حيث المبدأ على الاجتماع في عدن» مضيفا ان لجنة الحوار ستبحث توجيه الدعوة لعقد هذا الاجتماع.

يذكر ان نشاطات الحكومة مجمدة منذ نهاية العام 1993. وفي مطلع مارس ظهر الانقسام الحكومي جليا عندما دعا العطاس الى عقد اجتماع للحكومة في عدن في حين دعا نائبه حسن محمد مكي «شمالي» لعقد اجتماع استثنائي في صنعاء.

وقد حال استمرار الخلافات بين الشماليين والجنوبيين حول ادارة شئون اليمن التي توحدت في مايو 1990 دون تطبيق وثيقة «العهد والاتفاق» التي وقعت في 20 فبراير بعمان برعاية العاهل الاردني الملك حسين.

وستبحث لجنة الحوار المؤلفة من ممثلين عن التنظيمات السياسية الرئيسية في البلاد كيفية تطبيق اتفاق عمان الذي ينص على اجراء اصلاحات سياسية واقتصادية وكذلك على ترتيبات امنية.

ويقول الحزب الاشتراكي اليمنى ان تطبيق الاتفاق يجب ان يبدأ بالقاء القبض على الذين ارتكبوا اعمالا ارهابية في اليمن خلال السنوات الاربع الماضية وتقديمهم للقضاء لا سيما انه قضى نتيجة هذه الاعمال كما قال اكثر من 150 من كوادره.

بين تحركات إعادة الأزمة للهيئات أو طرحها للتدويل

لجنة الحوار اليمنية تخضع لاختبار الاستمرار رغم الاتفاق على صيغ آليات تنفيذ الوثيقة

صنعاء: من حـ.ـود منصر

تدخل لجنة حوار القوى السياسية اليمنية خلال الايام القليلة المقبلة - مرحلة اختبار البقاء او الانقراض، وكذلك الامر بالنسبة الى «وثيقة العهد والاتفاق» وحكومة الائتلاف، لان التحديات التي كشفت عنها الايام اللاحقة لتاريخ التوقيع على الوثيقة غدت كثيرة، وخاصة في مواجهة تنفيذ الوثيقة من ناحية وفي مواجهة امكانية استمرار حكومة الائتلاف ولجنة الحوار في ان واحد.

وقد تعرضت لجنة الحوار لمحاولات افشال منذ وقت مبكر، ولكنها مع ذلك استطاعت ان تقطع خطوات كبيرة، واجتازت الكثير من العقبات والصعوبات حتى توصلت الى وضع وثيقة العهد والاتفاق. ولو عدنا وتذكرنا كيف نشات لجنة الحوار لاتضح ان بعض الاطراف الرئيسية في الازمة خاصة المؤتمر الشعبي العام وتجمع الاصلاح قبلوا بها كاطار يسمح باعادة الاشتراكي الى الحلبة، اما قصة اشراك المعارضة في الحوار فلم تكن سوى مجرد تشجيع للاشتراكى على العودة.

ووصف اكثر من قيادي في المؤتمر والاصلاح المعارضة حينها وبعد ذلك الوقت بـ«الراسبين» اي الفاشلين في الانتخابات، والذين لا اساس لهم فى القاعدة الشعبية.

وعندما بدا يظهر نوع من التقارب والالتقاء بين الحزب الاشتراكي والمعارضة على مستوى الطرح في لجنة الحوار، والمناقشات والآراء والنتائج، لم يتردد الدكتور عبد الكريم الارياني احد قادة المؤتمر الشعبي العام وعضو لجنة الحوار - عن وصف المعارضة بانها «محلل» للاشتراكي، بينما اصر عبد الوهاب الانسي على ان تعتذر المعارضة عن بيان اصدرته كانت قد دعت لجنة الحوار فيه للاجتماع، واقترحت جدول اعمال لانقاذ الموقف، وتجاوز الصعوبات التي اعترضت اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الحوار لوضع ترتيبات عقد لقاء التوقيع، وتحديد الضمانات الامنية والقانونية لتنفيذ الوثيقة.

محاولات الاحباط

في ضوء تلك الظواهر، كان الراي العام اليمني يدرك الصعوبات التي تواجهها لجنة الحوار في كل خطوة، وكان يعي ان ثمة محاولات حثيثة لاسقاط هذه اللجنة، بهدف منع تشخيص الواقع الراهن الذي تعيشه اليمن، وحصر الازمة في نطاق قوى الائتلاف الحكومي، لكن الحزب الاشتراكي ظل على وعي بمحاولات اسقاط لجنة الحوار، وانها تستهدفه في المقام الاول اما اعادته مرة اخرى الى حلبة الائتلاف، حتى تسهل محاصرته بواسطة المؤتمر الشعبي العام وتجمع الاصلاح، وبالتالي استكمال تنفيذ خطة ضربه واسقاطه كقوة سياسية وشريك اساسي في الحكم، او دفعه الى اتخاذ ردود افعال تقود الى الانفصال، او اتخاذ مواقف يسهل معها وصفه بالمتمرد، والخارج على الشرعية، وبالتالي يمكن ضربه بسهولة، وبمبررات مقنعة.

وربما ساعد على ذلك ان كلا من المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح احتفظا بورقة الاغلبية والشرعية الدستورية، ولم يستخدماها حتى الان، لكن الحزب الاشتراكي حسب ابعاد هذه الورقة منذ الايام الاولى، حرص على اخراج القضية من كونها مجرد ازمة لسلطة او ازمة شركاء، الى نطاقها الاوسع وطرحها كاملة كازمة دولة ومجتمع في ان واحد، وبالتالي اشترط مشاركة كل القوى في اي مناقشة للازمة، ومن ثم كانت لجنة الحوار، هي الاطار الامثل، ووفرت له مساحة واسعة للمناورة وتحقيق مطالبه ومطالب قوى المعارضة.

ادى ذلك الى صياغة تحالف غير معلن، وفرز جديد للقوى السياسية بدات تتضح معالمه في المجتمع اليمني، خاصة في اعقاب انجاز «وثيقة العهد والاتفاق» ولعل اهم عوامل استمرار لجنة الحوار هي انها قوبلت بدعم

شعبي وخارجي، لم تحظ به اي لجنة اخرى او محاولة لحل الازمة، فقد استطاعت اللجنة ان تصل الى بر الامان، وهي ترفع وثيقة العهد والاتفاق كانجاز حقيقي لانقاذ الوحدة والديمقراطية وتصحيح مسار حياة الشعب اليمني، ومع ذلك استمرت محاولات اسقاط لجنة الحوار بعد التوقيع على الوثيقة.

ضغوط المعارضة

وقد تجسد ذلك في الجدل الذي شهدته اجتماعات اللجنة في عدن اخيرا، وقادت القوى السياسية والاجتماعية خارج الائتلاف الى اعلان انسحابها من تلك الاجتماعات. وتوجيه الاتهام الى كل من المؤتمر الشعبي العام وتجمع الاصلاح بالمماطلة واهدار الوقت، وادخال اللجنة في متاهات. واشارت في بيان اصدرته حينها الى أن ثمة محاولات تستهدف افشال اللجنة، وبدات بوضوح اثناء لقاء التوقيع في عمان، ثم تواصلت من خلال الجدل حول اختصاصات لجنة الحوار وشرعيتها القانونية، واختصاصات اللجان الفرعية المنبثقة عنها، خاصة اللجنتين الامنية، والاعلامية اللتين ما زالت برامج عملهما محل بحث واسع في لجنة الحوار ذاتها، ولم تتمكنا حتى الان من وضع التصورات الاولية لعملهما بسبب الخلافات الحادة والمستمرة بين الاطراف المتحاورة فيها.

ومن ثم اصبحت لجنة الحوار في محك اختبار البقاء وما زالت تنتظرها الكثير من التحديات، اما منفردة، او مع الاشتراكي مع حكومة الائتلاف، التي لم يبق منها حتى الان الا الاسم. ومن ابرز التحديات التي تقف امام اللجنة، تلك التي تتعلق بهويتها القانونية والشرعية كهيئة متابعة مشرفة على تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق، وكمؤسسة قيادية تملك قدرة على الحركة وتادية المهام الموكلة اليها حسب وثيقة العهد والاتفاق، ثم ان هناك قائمة طويلة بالتحديات اللاحقة على الصعيد السياسي والعسكري والامني.

ولعل الجدل الذي شهدته اجتماعات اللجنة في صنعاء وعدن وابين حول التصورات المتعلقة ببرنامج عملها ومشروعيتها، واستمرار تمسك كل من الحزب الاشتراكي، والمؤتمر الشعبي بمواقفهما من القضايا الخلافية الخاصة بمباشرة تنفيذ الوثيقة، وبالتئام هيئات الدولة الدستورية، قد اكد مجددا - بما لا يدع مجالا للشك - ان اللجنة معرضة للخطر، وقد خرج كل من العميد مجاهد ابو شوارب، والشيخ سنان ابو لحوم - وهما أشجع عضوين فيها عن صمتهما وأعلنا رسميا للشعب اليمني عن طبيعة سير الامور على صعيد لجنة الحوار، وعلى الصعيد العام في البلاد، كما اعلنا ايضا براءتهما مما يحاك تحت غطاء لجنة الحوار ضد وحدة البلاد وامنها واستقرارها، الا انهما رغم ذلك لم يدينا اطرافا محددة في لجنة الحوار، واكتفيا بالكشف عن حقيقة الوضع، والتحذير من مخاطر المخطط المرسوم.

تدويل الازمة

استشاط بعض اطراف الائتلاف غضبا من بيان الشيخ سنان والعميد مجاهد، ووصفوه بالحماقة ثم استمروا في مسارهم بينما الوضع العسكري يشهد ارتفاعا كبيرا في درجة التوتر، ويتردد الان أن اللجنة العسكرية المشتركة استطاعت تهدئة ذلك الوضع، ولكن تظل وثيقة التفويض التي وقع عليها الرئيس علي عبد الله صالح الامين العام للمؤتمر الشعبي العام - ونائبه علي سالم البيض - الامين العام للحزب الاشتراكي محل تساؤلات واسعة في الاوساط اليمنية، حتى ان بعض اطراف الحوار الوطني اعتبرتها انتقاصا من السيادة الوطنية لان اللجنة العسكرية التي تم تفويضها «تفويضا كاملا شاملا نافذا من توقيعها» تضم اعضاء عسكريين اساسيين من خارج اليمن (اي الخبراء العمانيين والاردنيين) واجانب (الملحق العسكري الاميركي والملحق العسكري الفرنسي) وقد راى قطاع واسع من اليمنيين ان ذلك نوعا من انتقاص السيادة الوطنية، وافق عليه الرئيس ونائبه خارج اطار لجنة الحوار، وخارج اطار وثيقة العهد والاتفاق. وبالتالي بدات مخاوف تدويل الازمة اليمنية تتصاعد، اذ ان التدويل النهائي يعني نهاية لجنة الحوار الوطني

ويعني ايضا فرض الحلول من الخارج على الاطراف المتنازعة، في الوقت الذي ما زالت فيه مواقف ونوايا الخارج بالنسبة للمواطن اليمني مجهولة تجاه الوحدة والديمقراطية والاستقرار في اليمن

ومع ذلك لوحظ ان كثيرا من اطراف النزاع تدفع بقوة او بصورة ضمنية نحو تدويل الازمة، لانها تراهن على العوامل الخارجية، ويستشف ذلك من الرحلات المكوكية التي قام بها قادة الاشتراكي الى دول المنطقة عقب التوقيع على «وثيقة العهد والاتفاق» في عمان وتلتها بعض زيارات للرئيس علي عبد الله صالح، والشيخ عبد الله الاحمر، وعدد من المسؤولين الشماليين.

بدائل غامضة

ان التوجه الواضح للبحث

عن الدعم والمساندة الخارجية - بعد التوقيع - يعد واحدا من التحديات التي تواجهها لجنة حوار القوى السياسية، ووثيقة العهد والاتفاق، لان تفعيل هذه العوامل سيكون بكل تاكيد - على حساب لجنة الحوار ذاتها، وهكذا نجد ان لجنة الحوار تقف في مفترق طريق خطير يترتب عليه العودة لحصر المشكلة بين طرفين اساسيين، هما الحزب الاشتراكي ممثلا للجنوب، والمؤتمر الشعبي ومعه الاصلاح ممثلين للشمال، لان الخارج لا يعرف كيف يتعامل الا مع معادلة من هذا النوع اذا لم تتحرك قوى المعارضة، وتحشد ضغطا شعبيا قادرا على صد اية محاولة من شانها سحب البساط من تحت اقدام الحوار، سواء باعادة القضية الى هيئات الائتلاف، التي يصر الحزب الاشتراكي على عدم الخضوع لها، او باخراجها الى الاطار الدولي او حتى العربي، الذي لا يرى التعامل الا مع الصيغة القديمة، «شمال - جنوب»، وبالتالي تظل لجنة الحوار الصيغة المثلى التي تتحقق بها الوحدة الوطنية، وتضمن للجميع تكافؤ الفرص.

وحتى وان بقيت الية التنفيذ نقطة خلاف، فانه يمكن حلها من خلال الحوار داخل اللجنة، ولعل مشاريع برامج التنفيذ المقدمة حتى الآن لا تختلف كثيرا حول تشكيل هيئة المتابعة والاشراف على تنفيذ الوثيقة، ولكنها تحاول الانتقاص من قيمة واهمية لجنة الحوار، وهذه المشروعات تمثل معتركا مهما امام اللجنة، تفرض عليها خوضه بجدارة، كما خاضت معترك الازمة ومشكلاتها، وتوصلت الى وثيقة العهد والاتفاق.



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　التاريخ : [illegible]

إحتمال توجيه الدعوة لعقد إجتماع لمجلس الوزراء

لجنـــة الحوار تجتمع غـــداً في عـــدن لبحث كيفيــــة تطبيق اتفــــاق عمان

عدن (اليس) ـ ا.ف.ب ـ ستجتمع لجنة الحوار المكلفة حل الأزمة التي تعصف باليمن منذ سبعة اشهر يوم غد الخميس في عدن وفق ما أعلن مصدر مقرب منها أمس.

واضاف المصدر ان لجنة الحوار ستحاول عقد اجتماع لمجلس الوزراء في عدن حيث يعتكف رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس.

واوضح المصدر نفسه ان الوزراء الذين يشكلون التحالف الحكومي موافقون من حيث المبدأ على الاجتماع في عدن «مضيفا ان لجنة الحوار ستبحث توجيه الدعوة لعقد هذا الاجتماع.

يذكر ان نشاطات الحكومة مجمدة منذ نهاية العام ١٩٩٣. وفي مطلع مارس ظهر الانقسام الحكومي جليا عندما دعا العطاس الى عقد اجتماع للحكومة في عدن في حين دعا نائبه حسن محمد مكي لعقد اجتماع استثنائي في صنعاء

ويتالف الائتلاف الحكومي من المؤتمر الشعبي العام (شمالي) الذي يراسه رئيس الدولة علي عبدالله صالح ومن الحزب الاشتراكي اليمني (جنوبي) الذي يراسه نائب الرئيس علي سالم البيض ومن حركة الاصلاح الاسلامية المقربة من حزب رئيس الدولة والتي يراسها الشيخ عبدالله الاحمر رئيس البرلمان.

وقد حال استمرار الخلافات بين الرئيس اليمني ونائبه حول إدارة شؤون اليمن التي توحدت في مايو ١٩٩٠ دون تطبيق وثيقة «العهد والاتفاق» التي وقعت في ٢٠ فبراير بعمان برعاية العاهل الأردني الملك حسين.

وستبحث لجنة الحوار المؤلفة من ممثلين عن التنظيمات السياسية الرئيسية في البلاد كيفية تطبيق اتفاق عمان الذي ينص على اجراء اصلاحات سياسية واقتصادية وكذلك على ترتيبات أمنية.

ويقول الحزب الاشتراكي اليمني ان تطبيق الاتفاق يجب ان يبدأ بالقاء القبض على الذين ارتكبوا أعمال عنف في اليمن خلال السنوات الاربع الماضية وتقديمهم للقضاء لا سيما انه قضى نتيجة هذه الأعمال كما قال أكثر من ١٥٠ من كوادره.



مبارك يتلقى اتصالين من صالح والبيض

■ القاهرة - «الحياة» - تلقى الرئيس حسني مبارك مساء الاثنين اتصالاً هاتفياً من كل من الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض اللذين اطلعا الرئيس المصري على تطورات الوضع في اليمن.

ويأتي الاتصالان في اطار دور مصر للتوسط بين الرئيس اليمني ونائبه، والحفاظ على وحدة اليمن. ولم يستبعد مصدر ديبلوماسي مصري في تصريحات الى «الحياة» ان تستضيف القاهرة اجتماعات بين صالح والبيض في حضور الرئيس المصري، وأن يصدر في القاهرة اعلان تصالح استكمالاً لوثيقة العهد والاتفاق التي وقعت في العاصمة الاردنية الشهر الماضي.

واضاف المصدر أن مصر اكدت لصالح والبيض «ضرورة تجاوز الخلافات والابتعاد عن العنف او التحركات العسكرية الضارة، والعمل لما فيه مصلحة الشعب اليمني. وحذرت من تفاقم الخلافات لأن العالم العربي في غنى عن صومال جديد».

في إطار تداعيات معركة «حرف سفيان»

نجاة ابن الأحمر من محاولة اغتيال في كمين قرب صنعاء

صنعاء: من حمود منصر

نجا الشيخ حسين عبد الله الاحمر - نجل الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب اليمني، ورئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح، وشيخ قبائل حاشد - من محاولة اغتيال تعرض لها في الساعة التاسعة من صباح امس، واصيب فيها احد افراد حراسته فقط، اثناء عودته الى صنعاء من منطقة خمر الشمالية، التي تعتبر المركز الرئيسي لقبائل حاشد.

واكد مصدر مقرب من الشيخ الاحمر - في تصريح لـ«الشرق الاوسط» - ان المحاولة تضمنت نصب كمين على طريق الشمال خارج مدينة عمران، على مسافة (١٠) كيلومترا من صنعاء، حيث اعترضت سيارة تابعة لمجموعة مسلحة من رجال القبائل سيارة المقدمة في موكب الشيخ الاحمر، واصطدمت بها، مع ان سيارة المقدمة تجاوزتها.

وبينما استمر الموكب في السير، وسيارة الشيخ بين اثنتين من سيارات الحراسة لحمايتها، تدفق على الموكب وابل من الرصاص من على جانبي الطريق، فتبادل الحراس النيران مع مصدر الطلقات، ورغم تركيز المهاجمين على السيارة المرسيدس التي كان يستقلها الشيخ، فانها لم تصب على الاطلاق، ولاذ المهاجمون بعد ذلك بالفرار.

ويبدو ان المحاولة لا تحمل اي دلالات سياسية، ولا تمت الى الازمة اليمنية الحالية بصلة، وإن كانت هناك تكهنات تشير الى احتمال ارتباطها بخلافات قبلية، فقد ذكر المصدر انه جرى التعرف على افراد المجموعة المهاجمة، وجميعهم من ابناء القبائل، ولكنه لم يحدد القبائل التي ينتمون اليها، وقال انهم جميعا ليسوا من ابناء المنطقة التي وقع فيها الحادث، وانما ينتمون الى مناطق مختلفة.

وقلل المصدر من الابعاد المحتملة للحادث، واشار الى انه «مجرد حادث من تلك التي تقع غالبا بين القبائل، والتحريات جارية في الموضوع مع قبائل المنطقة». وجدير بالذكر ان

التتمة .... ص 4

التتمة .... ص 4



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

نجاة ابن الاحمر

الشيخ حسين الاحمر كان متوجها الى صنعاء، ومعه عدد من مشايخ قبائل العصيمات، التي تنتمي الى حاشد، لتهنئة والده الشيخ عبد الله بعيد الفطر المبارك.

وجدير بالذكر ان الشيخ صادق الاحمر ـ الابن الاكبر للشيخ عبد الله وهو اخ غير شقيق للشيخ حسين وعضو في مجلس النواب ـ كان قد تعرض في العام قبل الماضي لمحاولة اغتيال مماثلة على نفس الطريق، في منطقة بين خمر وصنعاء، في كمين نصبته مجموعة من رجال القبائل.

ويربط مراقبون في العاصمة اليمنية بين محاولة اغتيال ابن الشيخ الاحمر امس والحساسيات التي بدأت تتزايد بين قبائل حاشد ـ التي يتزعمها الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ـ وقبائل بكيل في الفترة الاخيرة، ولم يستبعدوا ان تكون المحاولة من بين نتائج الواجهات التي حدثت بين رجال القبيلتين في منطقة حرف سفيان.

وكان نحو 4 الاف مقاتل من حاشد قد ساندوا قوات الفرقة الاولى المدرعة واللواء الثاني عروبة في الهجوم على اللواء الخامس مشاة (التابع للرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد)، في حين دعمت قبائل من بكيل هذه الوحدة ـ الجنوبية الاصل ـ في مواجهة الهجوم، وساعدوهم في الخروج من مواقعهم الى اماكن آمنة، ثم نقلوهم الى محافظة حضرموت، بعد ان دمرت كل سياراتهم ومعداتهم.



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٢ ... ١٩٩٤

الأزمة الشطرية تدخل مرحلة جديدة من المواجهة العسكرية

8 ألوية يمنية جنوبية تحتشد في شبوة لإحباط أي محاولة شمالية للهجوم من أبين



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

صنعاء: من حمود منصر
وناجي الحرازي

تفاقم الوضع العسكري في محافظة شبوة اليمنية الجنوبية امس، اثر الانذار الذي وجهه قائد المحور الاوسط العقيد عوض السنيدي، ومعه سكرتير اول منظمة الحزب الاشتراكي، في المحافظة، وعدد من مشايخ القبائل، يتقدمهم رجل الاعمال احمد فريد بن صريمة الذي يقيم في دولة خليجية الى العقيد درهم عبده نعمان محافظ شبوة (الشمالي الاصل)، والعضو القيادي في المؤتمر الشعبي العام، بمغادرة المحافظة فورا، هو والعقيد احمد علي محسن مدير الامن ومساعيد احمد حسين عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام ايضا. واكد مصدر مقرب من رئاسة الدولة في صنعاء لـ«الشرق الاوسط» ان مبنى المحافظة ومديرية الامن حوصرا يوم امس بالدبابات لان المحافظ ومدير الامن لم يغادرا، بهدف ممارسة الضغوط عليهما واكراههما على المغادرة ولو بالقوة. وفسرت المصادر هذا الاجراء بانه جزء من مخطط الحزب الاشتراكي لفرض سيطرته على المحافظات الجنوبية، في خطوة تالية بعد اصدار المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء قرارا بتعيين محمد علي احمد محافظا لابين، بدلا من المحافظ السابق العقيد يحيى الراعي الذي كان الرئيس علي عبد الله صالح قد عينه في منصبه.

واوضح قيادي في المؤتمر الشعبي العام لـ«الشرق الاوسط» ان ما يقرب من 8 الوية عسكرية موالية للحزب الاشتراكي تحتشد الان في شبوة، مما ينذر بتفجر الوضع العسكري نتيجة التصعيد الجديد، وطرد مسؤولي الدولة الرسميين من اعمالهم، واكراه اعضاء قياديين من المؤتمر الشعبي، ينتمون الى شبوة، كمساعد احمد حسين احد رجالات علي ناصر محمد الذين انضموا بعد الوحدة الى المؤتمر الشعبي العام، على مغادرة مناطقهم.

وبينما اشارت مصادر سياسية محايدة ووثيقة الاطلاع في عدن لـ«الشرق الاوسط» الى ان العقيد درهم عبده نعمان محافظ شبوة حجز مقاعد على الطائرة له ولافراد عائلته للمغادرة امس الى صنعاء، قال مصدر مسؤول في المؤتمر الشعبي ان درهم نعمان متمسك بالبقاء في عمله، حتى يتم عزله رسميا بمرسوم رئاسي، وانه ثابت في موقع عمله في شبوة، رفضا لاوامر الجهات التي تطلب منه ذلك خارج الاطار الرسمي المتعارف عليه.

واضاف المصدر ان اللجنة العسكرية برئاسة العقيد علي محمد صلاح ـ نائب رئيس هيئة الاركان العامة ـ توجهت بعد ظهر امس الى عتق، (عاصمة محافظة شبوة) لمنع التوتر العسكري، واعادة القوات التي تطوق مبنى المحافظة، ومديرية الامن، ومدينة عتق كلها الى مواقعها. وبحث الموضوع مع المعنيين في المحافظة لتهدئة الموقف، وتفادي مخاطر الانفجار العسكري.

وافادت مصادر محايدة في عدن «الشرق الاوسط» ان رجل الاعمال احمد بن فريد صريمة كان قد توجه امس على راس 8 اطقم عسكرية الى منطقة وادي بيحان، في اطار التحركات التي يقوم بها لمساندة عملية اخراج قيادات المؤتمر الشعبي العام من المحافظة، حيث تمركز في منطقة نصاب، بالقرب من قرية احمد مساعد حسين

والمح المصدر الى ان هذه التحركات ـ التي تشهدها شبوة ـ تندرج في نطاق تصفية الحسابات بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي الجارية في مناطق الاطراف عند الحدود الشطرية السابقة.

وقال ان العقيد حسين علي هيثم ـ مدير امن محافظة ابين الذي ينتمي الى المؤتمر الشعبي ـ استولى ثاني ايام عيد الفطر المبارك على منطقة بانيس في ابين، والتي ينتمي اليها مدير امن ابين السابق، ووصف الوضع العسكري في ابين بانه لصالح المؤتمر الشعبي العام، بعد انتشار قوات العمالقة واستمرارها في إحكام السيطرة على مدينتي زنجبار ومودية، والطرقات التي تربط بين ابين، وكل من محافظات عدن، وحضرموت وشبوة.

غير ان الوضع العسكري في محافظة شبوة النفطية ـ المجاورة لمحافظة مارب الشمالية، وهي منطقة نفطية ايضا ـ يميل لمصلحة الحزب الاشتراكي، نظرا لوجود 8 الوية عسكرية تابعة له هناك، بالاضافة الى خطوط الامداد المفتوحة بين شبوة المحور الشرقي، الذي يقع مركزه في حضرموت، والاتصال بميناء المكلا، اذ اقتضى الامر الحصول على امدادات من خارج المحافظتين، سواء من عدن، او من خارج اليمن بشكل عام. كما ان هناك ايضا مطار الريان في حضرموت، والذي ترددت انباء خلال الفترة الماضية عن استقباله عشرات الطائرات المحملة بشحنات الاسلحة، قادمة من مصادر عدة في الخارج.

ونشرت مصادر سياسية التحرك الجديد للحزب الاشتراكي في شبوة بانه يهدف الى القضاء على الاختراقات الحاصلة فيها بواسطة انصار المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح، وتلافي الخطأ الذي وقع في محافظة ابين، اضافة الى تعزيز موقفه العسكري في شبوة وحضرموت، لتضييق الخناق على المؤتمر والاصلاح في ابين، التي تشكل ـ حتى الان ـ خاصرة قاتلة للاشتراكي، اذا ما تقوى النفوذ العسكري للمؤتمر الشعبي العام هناك.

وجدير بالذكر ان المؤتمر الشعبي يستطيع من خلال إحكام السيطرة العسكرية على ابين، فصل محافظتي لحج وعدن عن محافظات شبوة وحضرموت والمهرة، ومن ثم يعمل الحزب الاشتراكي على الاستعداد الكامل في شبوة، بما يؤهله للرد القوي والمباشر في حالة مهاجمة القوات التابعة للمؤتمر الشعبي العام محافظتي عدن ولحج، حيث سيكون بمقدور قوات الاشتراكي صد اي هجوم عبر ابين باتجاه عدن، وفي نفس الوقت مهاجمة

مناطق النفط في مارب، والتقدم نحو مهاجمة صنعاء.

ومن المؤكد ان تحركات قوات الطرفين في ابين وشبوة، وفي المحور الجنوبي الغربي (على امتداد مناطق باب المندب، وتعز، ولحج، وعدن، والبيضاء وإب) تاتي ضمن خطط عسكرية مرسومة مسبقا، وفقا لعدة احتمالات، في حالة فشل الخيارات السياسية للخروج من الازمة الراهنة.

وتتضمن هذه الخطط، من خلال ما كشفت عنه تحركات الطرفين خلال الاسابيع الاخيرة، شقين اساسيين بكل من المؤتمر والاشتراكي: ●

● خطة المؤتمر: شق هجومي ساحته المحور الجنوبي الغربي، انطلاقا من تعز، واب والبيضاء لتطويق عدن، وربما الوصول للاستيلاء عليهما. وشق دفاعي لصد اي هجوم عبر شبوة، باتجاه مارب وصنعاء.

● خطة الحزب الإشتراكي: تتضمن شقا دفاعيا لصد هجوم المؤتمر عند المحور الجنوبي الغربي، ويشمل بعض العمليات الهجومية في العمق داخل مناطق، تعز، واب والبيضاء. وشق هجومي شامل انطلاقا من شبوة باتجاه مارب وصنعاء، تسانده بعض التحركات والاضطرابات في العمق داخل المناطق الشمالية والشمالية الشرقية.

ووصف بعض المراقبين في صنعاء ما حدث في عتق بانه تطور جديد للازمة اليمنية، قد يعوق الجهود المبذولة لاحتوائها سلميا، وقد يؤدي الى تصعيد الامور.

وفي الوقت نفسه اكدت مصادر مطلعة ان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح سيقوم بزيارة قصيرة الى احدى الدول الخليجية التي لم يزرها منذ بضع سنوات؛ في اطار الجهود التي يبذلها مع مصر ودول الخليج العربية، لاقناعها بان تلعب دورا مهما في حل الازمة اليمنية، وتفادي تصعيد الموقف عسكريا. واضافت المصادر ان الرئيس اليمني سيسعى للعمل على تحسين العلاقات اليمنية مع كافة الدول المجاورة، والدفع بها نحو افاق افضل، وحل المشاكل المعلقة معها.

وتطرقت المصادر الى ما رددته الانباء في الايام الاخيرة بشان لقاء متوقع بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض في القاهرة، فذكرت انه من المتوقع ان تشارك فيه شخصيات عربية خليجية، لم تكن مؤيدة تماما للجهود الاردنية وللقاء عمان، الذي تم في العاشر من رمضان الماضي، الموافق 20 فبراير (شباط الماضي).

ومن جهة اخرى عبر دبلوماسي غربي في صنعاء عن امله في ان يتم الوصول الى حل للازمة اليمنية في اقرب وقت ممكن بالطرق السلمية، حتى تتوقف معاناة الشعب اليمني اليومية الناتجة عن الشلل الذي اصاب مؤسسات الدولة الرئيسية خاصة في مجال الخدمات.

واعتبر الدبلوماسي - الذي تحتفظ «الشرق الأوسط» باسمه - «ان عدم الوصول الى حل للازمة، التي تتواصل للشهر الثامن على التوالي، يعني ان تتفاقم الامور في اليمن، وتتعطل مصالح الناس، ويتعطل التعاون اليمني مع العالم الخارجي».

وايد الدبلوماسي الغربي مطالب صنعاء الداعية الى التئام السلطات واحترام الشرعية الدستورية، معتبرا انها الوسيلة المثلى لتنفيذ ما جاء في وثيقة العهد والاتفاق، وقال انه يتفق مع الراي القائل انه من الصعوبة بمكان ان يبقى القرار اليمني منقسما على نفسه، في الوقت الذي يطالب البعض بتنفيذ الوثيقة بشكل مجزأ، لان هذا التنفيذ «يحتاج الى ادارة مشتركة».

واعترف الدبلوماسي الغربي الذي يعمل في صنعاء منذ اكثر من عام انه يشعر بان الثقة المتبادلة وحسن النوايا قد انعدمت بين الرئيس اليمني ونائبه، لكنه استطرد ان الرجلين يجب ان يقدرا جيدا انهما يتصرفان في امور شعب ودولة، وان عليهما ان يتجاهلا الخلاف الشخصي، ويهتما بمصلحة البلاد العليا.



المصدر : الأهـــرام

القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ مارس ١٩٩٤

الزندانى عضو مجلس الرئاسة اليمنى «للأهرام»:

الحزب الاشتراكى يسعى لتدويل الأزمة اليمنية

لا نصدر الارهاب لمصر وندعو لوقف الثأر

اكد الشيخ عبد المجيد الزندانى عضو مجلس الرئاسة باليمن عن حزب الاصلاح الاسلامى باليمن ان حزبه يسعى لإزالة الخلافات القائمة بين حزبى المؤتمر الشعبى العام بالشمال والحزب الاشتراكى بالجنوب، وان حزبه لا يسعى لاستغلال الخلافات القائمة بين الحزبين فى القفز على السلطة.



عبد المجيد الزندانى

حديث أجراه بصنعاء:

أمين محمد أمين

وقال الشيخ الزندانى فى حديث «للأهرام» اجرى بمقر اقامته بصنعاء ان الحزب الاشتراكى يعمل من اجل تدويل الأزمة اليمنية وخروجها من اطار الأسرة اليمنية ومجلس النواب الى المجتمع الخارجى. وأوضح ان حزب الاصلاح الشريك الثالث فى الحكم يسعى لأن تظل القضية اليمنية فى يد أبنائها ولا تخرج عن الدائرة العربية لحلها.

وأشار عضو مجلس الرئاسة اننا نؤكد على قول كلمة الحق التى لا ترضى الطرفين المتنازعين ونطالب باحترام كلمة الشعب وارادته فى التمسك بوثيقة العهد والاتفاق والوحدة وندعو لوضع جميع قضايانا امام مجلس النواب المنتخب لمناقشتها واصدار القرارات الملزمة للجميع.

نؤيد المؤتمر

وحول الخلاف بين المؤتمر والحزب الاشتراكى فى اسلوب تنفيذ الوثيقة حيث يطالب الحزب الاشتراكى بالقبض على المتهمين فى حوادث الاغتيالات .. أولا .. قال:إننا نؤيد وجهة نظر المؤتمر فى ضرورة العمل على التئام المؤسسات بالدولة من اجل القبض على المتهمين خاصة ان الحكم ائتلافى بين الاحزاب الثلاثة.

وردا على سؤال حول الدور الذى يمكن ان يؤديه حزب الاصلاح فى القبض على المتهمين بالاغتيالات قال نحن نقف مع الحق دائما ولا نتهم احدا ونطالب بمحاكمة عادلة والا تخضع القضايا لترددات سياسية.. وأكد ان الطريق الى السلطة لن يكون إلا عن طريق صناديق الاقتراع.

وحول الاتهامات الموجهة بتبنى حزب الاصلاح الاسلامى باليمن للارهاب قال: اننى احد الذين تعرضوا للاغتيال والارهاب قبل الانتخابات البرلمانية، ولكن الصراع الحالى دعا بعض الأطراف وخاصة الحزب الاشتراكى لاستغلال قضية الارهاب خاصة مع بعض الدول العربية التى لا تعرف حقائق الخلافات المطروحة على الساحة اليمنية. حقيقة ما يحدث هو وجود صراعات سياسية وقبلية ووجود حالة من الثأر بين الحزب الاشتراكى بالجنوب وعدد من المواطنين الذين قتل أبناؤهم واخوتهم وذووهم، ولذلك فإن مشكلة الثأر ستظل قنبلة موقوتة فى حياة اليمن ان لم تعالج بحكمة.

وأشار الى ان حزب الاصلاح قدم اقتراحا لحل مشكلة الثأر فى اليمن بعقد اتفاق واصدار بيان لحقن دماء اليمنيين وتحديد يوم للعفو العام عما سبق وان ما جرى قبل هذا اليوم من احداث للثأر تطوى صفحاتها ولابد من تاييد المصلحة الوطنية لليمن.

وما يحدث بعد ذلك من احداث قتل وثأر يطبق عليها القصاص والشريعة الإسلامية.

لا نرعى الارهاب

ونفى الشيخ عبد المجيد الزندانى الاتهامات الموجهة اليه شخصيا بانه راع للارهاب وانه يرأس الجناح العسكرى فى حزب الاصلاح الاسلامى وقال انه كان هناك بعض الشباب المتحمس بيننا ممن وجدوا بعض التصرفات فى عدن لا تتناسب مع الدين مثل وجود مصنع للخمور بعدن وقتل الشرطة للمتظاهرين فى مسجد الرحمن بعدن.. وامام ذلك اتجه بعض هؤلاء الشباب للعنف، ورغم ذلك نصحناهم كحزب اصلاح باتباع الأساليب السلمية للوصول الى الحق ومعالجة الاوضاع وقد استجاب بعضهم لدعوتنا وعادوا الى طريق الحق.

وقال ان اسامة بن لادن له مجموعة مرتبطة به قاموا ببعض الأعمال الارهابية، ولكن بعضهم عاد الى صوابه وتراجع عما قام به من اعمال.

وأوضح ان الأمة الاسلامية تتنازعها ثقافتان، الأولى ثقافة عهد الانحدار التى شوهت الاسلام. والثانية ثقافة عهد الاستعمار التى شككت فى الإسلام، ولذلك يجب علينا ان نعمل جميعا للدفاع عن الهجمة الشرسة التى توجه للاسلام.

وأكد عضو مجلس الرئاسة عدم وجود تنظيم مسلح لحزب الاصلاح يرعاه وقال ان الشعب اليمنى مسلح أساسا، ولكننا لا ندعو للاصلاح بالسلاح والقتل ولكن بالحكمة والموعظة الحسنة.

وحول حوادث الارهاب التى تحدث فى مصر واتهامه بانه مؤيد لها ويحتضن بعض هذه العناصر الارهابية المصرية باليمن، قال الشيخ عبد المجيد الزندانى اننى احب مصر وعشت فيها فترة من عمرى، ولذلك لا يمكن ان اقوم بالارهاب ضدها، وان ما يضر مصر يضرنا ونتمنى لها كل الخير وعلى استعداد كامل للتعاون معها من أجل القضاء على الارهاب المتستر تحت لواء الدين الاسلامى الحنيف بكل صوره.

وأوضح أن حجم اليمن اقل بكثير من أن يكون مصدرا لتصدير الارهاب لمصر الشقيقة.

وحول وجود معسكر للارهاب يرعاه بمنطقة صعدة بالشمال بإشراف الشيخ مقبل قال عضو مجلس الرئاسة.. الشيخ مقبل انه لا يأمر بحمل السلاح ويحارب العنف والارهاب ولدينا أشرطة مسجلة للشيخ مقبل يندد فيها بالارهاب وقد ابلغت السفير عطاء هارون سفير مصر باليمن باننا على استعداد لزيارة اى مسئول مصرى لمقر اقامة الشيخ مقبل بصعدة للتعرف على مدرسته لتعليم القرآن والدين الحنيف والتى تضم راغبى العلم من مختلف الجنسيات وانها ليست معسكرا لتصدير الارهاب.

واختتم الشيخ عبد المجيد الزندانى حديثه بقوله: اننا لا نوافق على مبدأ التغيير بالقوة واستعمال العنف والارهاب وفى نفس الوقت لا نسمح أن تكون أرض اليمن منطلقا للاساءة لمصر.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٤

اليمن .. بين دعم الوحدة أو الكونفدرالية أو الانفصال

■ سفير. صلاح بسيونى ■

عندما يصل الامر بنائب رئيس دولة اليمن الموحد. "سيد على سالم البيض وهو الرئيس السابق لليمن الجنوبى (الجمهورية الديمقراطية الشعبية) اى ان يعلن هو ورفاقه ابو بكر العطاس رئيس الوزراء أو غيره من القادة الجنوبيين، أنهم يخشون على حياتهم اذا ماوجدوا فى العاصمة صنعاء فان الامر يصبح فى غاية الخطورة ويعنى ان هناك شرخا خطيرا فى العلاقة الوحدوية بين الشمال والجنوب وان الاوضاع باتت معقدة الى درجة تنذر بعواقب وخيمة، وهناك مؤشرات فعلية على أن الامور ربما تتجه الى مواجهة عسكرية بين القوات الشمالية والجنوبية وان التوتر فى تصاعد على الحدود (رغم انه من المفترض انه ليست هناك حدود فى دولة الوحدة!)

واصبح الهم الاكبر الان هو العمل على تفادى الحرب بين ابناء اليمن ثم البحث فى أسباب عدم الثقة الذى بلغ مداه بين الطرفين وبحيث أصبح التلويح بورقة الانفصال ودخول اليمن فى حرب اهلية من الامور المتوقعة بين يوم وآخر.

ووسط هذه المأساة تظهر المساعى العربية التى هالها أن تتطور الامور على هذا النحو المؤسف وكان على رأسها المساعى من جانب السلطان قابوس ثم الجهود التى يبذلها الملك حسين من اجل وقف التدهور فى الموقف خاصة بعد ان تم توقيع وثيقة العهد والاتفاق من جانب الرئيس على عبد الله صالح وعلى سالم البيض فى عمان ثم أعقبها مباشرة تمسك كل من الجانبين بموقفه وتأكيد البيض على انه مالم تتوافر الثقة فانه من الصعب تنفيذ هذه الوثيقة. على انه ازاء خطورة الموقف العسكرى. نجحت اللجنة الاردنية - العمانية اليمنية العسكرية المشتركة والتى انضم اليها الملحقان العسكريان لامريكا وفرنسا فى ان توقف تدهور الموقف العسكرى ووقف التداعيات العسكرية والتى يبدو انها بدأت بتحرشات من جانب القوات الشمالية والتى تسمى لواء العمالقة والتى تضم اعدادا من الافغان العرب المسئولين طبقا لاتهام المصادر الامنية فى عدن عن النشاط الارهابى فى المحافظات الجنوبية والشرقية والترتيب لاغتيال عدد من قيادات الحزب الاشتراكى إذا اصرت على عدم العودة الى صنعاء ومنها على سالم البيض نفسه والامين العام للحزب وابو بكر العطاس رئيس الوزراء.

ونتيجة لهذه الاوضاع المؤسفة اصبحت اليمن فى حالة انفصال فعلى فالجنوب الان تحت السيطرة السياسية والعسكرية للحزب الاشتراكى وليس للحكومة المركزية فى صنعاء اى سلطة عليه واصبح المطلوب وله اسبقية الان هو المحافظة على الوضع كما هو عليه وبحيث لاتحدث مواجهة عسكرية مرة أخرى وذلك الى حين الوصول الى الوسائل التى تضمن تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق. ولعل هذا الموقف هو الذى دفع شخصيتين من أهم اعضاء لجنة الحوار القومى وهما الشيخ سنان ابو لحوم والعميد مجاهد ابو شوارب لاعلان ان المسار والمخطط له هو الانفصال وانهما رغم جهودهما للوصول الى الحد الادنى من التفاهم. لم يجدا تجاوبا مع هذه الجهود ويعتبر هذا البيان وثيقة اتهام بأن هناك قوى يمنية تسعى الى الانفصال خدمة لمصالحها الخاصة.

والسؤال الذى يطرح نفسه بإلحاح امام هذه الازمة التى لاتجد لها حلا حتى الآن. يدور حول الجبهة أو الجبهات التى لها مصلحة فى استمرارها.. واوضح ان اصابع الاتهام موجهة بصفة رئيسية الى عناصر فى الشمال تسعى الى استمرار هذا التوتر فى العلاقة مع الجنوب.. وهى مؤامرة لها ابعاد واهداف لاتخدم ولاتدعم من موقف الرئيس على عبد الله صالح بقدر ماتحقق مصالح خاصة واهداف المتآمرين على الوحدة



اليمنية فالرئيس اليمنى كان دوره حاسما فى اقرار الوحدة وكانت سياسته فى اجراء انتخابات حرة محل تقدير دولى . وبالتالى فانه من غير المتصور ان تكون له سياسة اليوم على طرف نقيض مع كل ما حققه حتى الأن. يعنى ذلك انه عندما يطالب الحزب الاشتراكى بالقبض ومحاكمة المتهمين فى الاغتيالات والتفجيرات. فان ذلك يشكل مطلبا مشروعا واساسيا فى عودة الثقة الى قيادات الجنوب لتستطيع ممارسة الحكم من العاصمة صنعاء. ولو تم تنفيذ هذا المطلب الاساسى والذى تضمنته وثيقة العهد والاتفاق فانه سيعتبر خطوة ايجابية مهمة فى عودة الثقة الى كل أطراف الحكم فى اليمن.

وفى ضوء التوتر ثم الصدام العسكرى الذى حدث فان احتواء اى احتمال لتكرار ما وقع من اشتباك عسكرى. والعمل على تجميد القوات المسلحة وابعادها عن الخلاف السياسى من الامور التى تسمح بمعالجة سياسية هادئة وموضوعية بعيدا عن مثل هذه التهديدات الخطيرة للوحدة. ويبدو ان اللجنة المشاركة نجحت فى احتواء نسبى للموقف وان كانت لم تتمكن من تنفيذ الانسحاب الكامل.

ولانه من المفترض ـــ طبقاً للوثيقة ـ ان يتم اقرارها من مجلس النواب وبحيث تتم تعديلات دستورية تحقق الاستقرار السياسى والاقتصادى لليمن فان دور السلطة التشريعية فى تاييد الوثيقة وبدء العمل من اجل تعديل الدستور يصبح من الامور المطلوبة بإلحاح للخروج من المازق الحالى.

هل من الممكن ان تتحقق هذه الخطوات من اجل المحافظة على وحدة اليمن والابتعاد بهذا القطر الشقيق عن احتمالات صراع وحرب اهلية؟ لايبدو وضوح تحقق مثل هذا الاحتمال فى الامد القريب لانه رغم ان كل الاطراف تؤكد استعدادها للتغلب على الازمة. إلا ان المواقف مازالت بعيدة فعليا عن تحقيق ذلك. فكلا من الرئيس على عبد الله صالح والسيد على سالم البيض يؤكد ضرورة المحافظة على الوحدة والتمسك بها ولكن كلا منهما مازال يتهم الآخر بانه لايعمل من اجل الوحدة (ولعل فى الخطوة التى اتخذها الحزب الاشتراكى بوقف الحملات الاعلامية اعتبارا من الاثنين قبل الماضى يشكل مبادرة طيبة لفتح باب الحوار الجاد من اجل تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق، ومن المفترض ان يقابلها موقف مماثل من حزب المؤتمر الشعبى العام من صنعاء وهو مايسمح بتهدئة الجو السياسى ودفع الامور فى اتجاه المصالحة والوفاق. ومع ذلك فان الفيصل فى بدء تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق وماتتضمنه من مبادىء ومطالب يرتبط اولا واخيرا بمدى صدق النوايا السياسية لدى كل جانب والعمل على حصار القوى الداخلية التى لها مصلحة فى ان يزداد تدهور الموقف وتزداد الازمة سخونة. وهى قوى لها مصلحة فى اضعاف كل من القوتين الرئيسيتين فى اليمن من اجل اهدافها واطماعهما فى الحكم ولايهم هذه القوى ان تتحول اليمن الى دولتين او الى نظام كونفيدرالى طالما ان مثل هذا التطور يخدم هذه الاهداف الخاصة سواء فى الشمال او الجنوب.



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

٣ الوية جنوبية باتت موجودة في أبين

محافظ شبوه تلقى تهديداً بضرورة مغادرتها مع مسؤول الأمن

☐ صنعاء من فيصل مكرم:
☐ عدن من اقبال علي عبدالله:

■ افادت معلومات من محافظة شبوه اليمنية ان العقيد درهم عبده نعمان محافظ شبوه وكذلك العقيد احمد علي محسن مدير امن المحافظة تلقيا مساء الثلاثاء الماضي انذارا صريحا بوجوب مغادرة المحافظة فورا وجهه اليهما سكرتير منظمة الحزب الاشتراكي في المحافظة وقائد المحور العسكري الشرقي. واكدت هذه المعلومات انه طلب من المحافظ ومدير الامن تنفيذ قرار ابعادهما عن المحافظة بصورة سريعة ودون تردد، واذا لم يفعلا، فان اخراجهما سيتم بالقوة العسكرية.

ومعروف ان السيد نعمان من مواطني المحافظات الشمالية وهو عضو اللجنة العامة في المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح. اما العقيد احمد علي محسن مدير امن المحافظة فهو من ابنائها لكنه عضو قيادي في المؤتمر الشعبي.

وكان الحزب الاشتراكي اليمني دعا منظماته في محافظتي لحج وحضرموت الى العمل على ابعاد محافظ لحج السيد صالح الاعجم والعقيد صالح عياد الخولاني محافظ حضرموت وهما عضوان في اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام. وتم بالفعل ابعادهما قبل نحو اربعة شهور فيما اصدر المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي في وقت سابق قرارا بتكليف السيد محمد علي احمد مهمة محافظ ابين خلفا للعقيد يحيى الراعي عضو اللجنة الدائمة في المؤتمر الشعبي. وما يزال القرار ساريا رغم انه الغي بقرار من مجلس الرئاسة في صنعاء بحجة انه غير دستوري.

ويرى المراقبون السياسيون ان لهذه التطورات تبعات خطيرة تنبئ بمواجهة ساخنة بين السلطات في العاصمة صنعاء وقيادة الحزب الاشتراكي في عدن. ولا يستبعد هؤلاء المراقبون تجدد التداعيات العسكرية وحدوث اشتباكات عسكرية جديدة بعدما كانت اللجنة العسكرية العليا المشتركة اوقفت الاشتباكات التي وقعت في محافظة ابين وهدات من التداعيات العسكرية وامرت بسحب القوات من مناطق الاطراف بين

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الأسبوع العربي

التاريخ : ١٧ ابريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محافظ شبوه تلقى تهديداً

تتمة الصفحة الاولى

محافظتي شبوه ومارب. وبعد الانباء التي وردت من شبوه ابدى عدد من اعضاء لجنة الحوار للقوى السياسية المعنية بايقاف الازمة الراهنة قلقاً كبيراً بسبب محاولة طرد محافظ شبوه ومدير الامن فيها بطريقة تثير تساؤلات في شأن تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق.

ومعروف ان شبوه هي احدى المحافظات الست التي كانت تتكون منها جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية سابقاً والتي يحاول الحزب في ضوء الازمة الراهنة فرض قبضته عليها كما انها المحافظة الثانية بعد ابين التي تتكون منها التشكيلات القيادية التابعة للرئيس اليمني السابق السيد علي ناصر محمد والتي غادرت الجنوب الى المحافظات الشمالية وبعض الدول العربية عقب الاحداث الدموية التي شهدتها اليمن الجنوبية سابقاً بين اجنحة الحزب الاشتراكي في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦.

وفي عدن كشفت معلومات عسكرية في محافظة ابين عن وجود ثلاثة الوية عسكرية جنوبية تتمركز حالياً في المحافظة هي الوية «الوحدة» و«المدفعية» و«الدبابات» وقوامها ١٣٠٠ جندي وضابط.

واشارت الى ان «هذه القوات تابعة للحزب الاشتراكي اليمني ومستعدة لتنفيذ اي مهمات تسند اليها من قيادة الحزب في الحفاظ على المحافظة ومواجهة القوات الشمالية فيها التابعة للواء العمالقة».

وشهدت ابين منتصف شباط (فبراير) الماضي اشتباكات بين القوات الجنوبية والشمالية ادت الى مقتل ما يزيد على عشرين جندياً من الجانبين واصابة العشرات بجروح. واكدت المعلومات ان «القوات الجنوبية والشمالية عادت الى التمركز من جديد في بعض مدن ابين بعد انسحابها منها اثر تدخل اللجنة العسكرية التي يشارك فيها فريق عسكري من الاردن وسلطنة عمان». واضافت ان «الاجواء في المحافظة توترت مجدداً منذ اول من امس الا انه لم تقع اية اشتباكات حتى مساء امس».

ويتوقع عدد من القادة العسكريين في عدن «تداعيات عسكرية في بعض النقاط الحدودية السابقة» مشيرين الى ان «الوضع السياسي الراهن في البلاد يوحي رغم توقيع وثيقة العهد والاتفاق بعودة التداعيات العسكرية».

الى ذلك ذكرت امس مصادر عسكرية موثوق بها ان «فريقاً من الخبراء العسكريين المصريين قد يصل الى عدن للانضمام الى اللجنة العسكرية المشتركة وذلك بناء على طلب وجهه السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب الاشتراكي الى الرئيس حسني مبارك بهدف تدخل مصر لفض النزاعات العسكرية بين الوحدات الشمالية والجنوبية.



المصدر : الكفاح العربي
اللبنانية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧

وحدة حتى الموت

● موت المشير عبد الله السلال في هذا الوقت هو صرخة تقول : اليمن باقية اما الساسة فالى زوال

■ في الوقت الذي يتجه التحالف الهش في اليمن نحو «التبرؤ» من وحدة البلاد مات عبد الله السلال، وكان موته إعلان استنكار لهذا العبث المجنون بحقائق التاريخ والجغرافيا بل ببديهياتها، او كان الرجل بموته «الموقوت» اراد ان يصرخ في الحلف اللدود: اليمن باقية اما الساسة فإلى زوال.

عن ٧٤ عاما اسلم عبد الله السلال الروح في صنعاء عاصمة اليمن الذي كان سعيدا ذات يوم.

عبد الله السلال اسم يحفر عميقا في الذاكرة الجماعية للعرب. فعلى يديه انتقلت اليمن من الامامة إلى الجمهورية. اسم رافق جمال عبد الناصر في «طفرة» الستينات القومية حين راح الزعيم العربي يستنهض اليمن السعيد وذاكرة العرب من الماء إلى الماء:«إرفع راسك يا أخي...»

ووقفة عبد الله السلال لم تكن وقفة ضابط تسلّق السلطة فجأة وركب الموجة القومية في عزّ صعودها. فتاريخه الشخصي هو جزء من الحلم القومي العام الذي راوده مبكرا وقت كانت بلاده غارقة في مجاهل التخلف والماضوية الحادة.

كانت حياته مليئة بالاحباطات الكبيرة والانجازات الصغيرة تماما كما هو واقع حال الامة التي ينتمي إليها والتي أعاد ربط بلاده اليمن بها في مطلع الستينات، مستفيدا من حالة المدّ القومي التي ارستها ظاهرة جمال عبد الناصر في تلك المرحلة التي شكّلت تحولا هو الابرز في تاريخ العرب الحديث وإن لم يكتب له ان يعيش طويلا وان يؤكد دعوته الوحدوية بفعل تحالف خصوم الداخل والخارج على اغتيال الحلم القومي في مهده.

يقول السلال في حديث صحافي قبل ٧ سنوات عما حققته الثورة التي قادها والتي نقلت اليمن من نظام الامامة المنغلق على نفسه وعلى العصر إلى النظام الجمهوري بكل تطلعاته القومية:«لقد تحقق الكثير والكثير جدا. ولا يمكن ان يقيّم ذلك إلا من عرف اليمن قبل الثورة ثم رآها بعد الثورة. وإذا كان بعض الاخوان العرب الذين عرفت بلدانهم مظاهر التقدم قبل ١٠٠ عام يعتبرون ما تحقق بعد الثورة بسيطا او قليلا، فهم لا يعرفون في الحقيقة ما كان عليه الوضع في اليمن».

ويضيف السلال:«نعم ما تحقق كبير وكبير جدا، لان اليمن عند قيام الثورة كانت عبارة عن خرائب واطلال، ولم يترك الائمة فيه اي شيء يُذكرون فيه بالخير».

هل كان من قبيل المصادفة ان ينتهي حكم عبد الله السلال عقب هزيمة ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧؟

بالطبع لا مصادفة في الامر، لان حرب إسرائيل في ٥ حزيران (يونيو) كانت حربا لاغتيال الحلم الذي جسّده المدّ القومي الذي اطلقته ثورة يوليو (تموز) في مصر وكان عبد الله السلال الشخص والرمز جزءا من هذا الحلم.

***

ولد عبد الله السلال في صنعاء عام ١٩١٧، تخرّج من الكلية الحربية في صنعاء وهو في مطلع العشرينات ضابطا. وعندما تقرر إنشاء جيش غير قبلي في اليمن أرسل إلى بغداد عام ١٩٣٧ لمتابعة دورة عسكرية استمرت عامين. اعتقل بعد عودته من بغداد بسبب آرائه السياسية المناهضة لسياسة عزل اليمن عن محيطه العربي التي كان يقودها نظام الامامة. في عام ١٩٤٠ افرج عنه والتحق مجددا بالجيش حتى عام ١٩٤٨ عندما شارك في محاولة انقلابية ضد الامام يحيى حميد الدين فحكم عليه بالسجن لمدة ٨ سنوات نفذ ٧ سنوات منها ثم افرج عنه عام ١٩٥٥ وعيّن رئيسا للحرس الخاص للامام البدر.

في عام ١٩٦١ اعتقلت السلطات اليمنية مرة أخرى عبد الله السلال لنشاطه الواسع في صفوف الضباط اليمنيين ضد حكم الامامة، وفي عام ١٩٦٢ خرج من السجن ليعيّن رئيسا لأركان حرب الجيش اليمني. وفي ٢٦ ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٦٢ قاد بنجاح الحركة الانقلابية ضد الامام البدر ليصبح رئيسا لمجلس قيادة الثورة في اليمن التي تحولت بين ليلة وضحاها جمهورية عربية يمنية خرجت من عزلة الداخل اليمني إلى فضاء الانفتاح على المحيط العربي الواسع لا سيما مصر التي كانت تشهد صعود الحالة القومية.

في السنوات القليلة نسبيا التي حكم فيها اليمن (من ايلول / سبتمبر ١٩٦٢ حتى ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧) شهدت اليمن طفرة نهضوية لم تشهدها من قبل. فرئيس اليمن لم يكن صاحب شعارات بل كان صاحب مشروع وطني كبير ذي افق قومي واسع.

لكن الحرب الأهلية التي اشعلها اعداء الثورة اليمنية الوليدة والنكسة التي اطاحت الحكم الوحدوي في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وضعت حدّا للتجربة الفذة التي قادها ذات يوم رجل اسمه عبد الله السلال وأراد لليمن الذي كان سعيدا ذات يوم أن يعود إلى سيرته الأولى.. ولكن.■■



المصدر : الخليج الظبيانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ١٨/٣/١٩٩٤

حزب معارض يقترح حكومة انقاذ وطني

البيض يحذر من مخاطر انهيار الوحدة

المؤتمر يؤكد والاشتراكي ينفي احتلال عاصمة شبوة

حذر نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض من مخاطر استمرار الازمة السياسية في اليمن واعرب عن خشيته من ان يؤدي عدم تطبيق وثيقة العهد والاتفاق الى تقسيم البلاد مجددا وقال البيض انه «لا يمكنه الانتظار الى ما لا نهاية في مواجهة وضع من الشك والفوضى يعيق تطور البلاد مشددا على ضرورة الاسراع بتطبيق شامل لوثيقة العهد».

واتهم البيض «عناصر محافظة في الشمال وخصوصا من الاصوليين وانصار العنف» بالوقوف وراء موجه العنف السياسي في اليمن التي قال انها حصدت اكثر من ١٥٠ من كوادر حزبه الاشتراكي. واشار الى ان وثيقة العهد تنص على ملاحقة مرتكبي الجرائم واعمال العنف امام القضاء».

وحذر البيض في رد على سؤال صحافي من ان يؤدي اي هجوم عسكري شمالي على المناطق الجنوبية الى تقسيم البلاد. وقال ان «احداث العنف زعزعت قناعة شعبنا بالوحدة» وان «اي ا ستفتاء يجري في جنوب البلاد وشرقها الآن سيظهر ان غالبية السكان يؤيدون العودة الى الوضع السابق في جنوب اليمن».

جاء ذلك في حديث صحافي نشرته صحيفة «جلف نيوز» الصادرة باللغة الانجليزية. وقال البيض فيه: «لقد سئم شعبنا ومل من العنف الذي جلبته الوحدة وسئم من الفوضى الادارية والاقتصادية التي اعقبت ذلك. ورغم ذلك فانه مازال يؤيد الوحدة التي حذر من ان انهيارها قد يؤدي الى وضع مماثل للوضع في الصومال».

وقال البيض ان الزعماء الشماليين مسؤولون عن الفشل في دمج الشطرين السابقين بالكامل وقال انهم «مستعدون للجوء للعنف لتحقيق مطامحهم السياسية».

واضاف ان «عناصر رجعية في زعامة اليمن الشمالي تعوق تطور روح قومية من شانها ان تخلق مناخا اجتماعيا وسياسيا مواتيا لقيام شعب واحد».

واستطرد قائلا ان اي محاولة من الشمال للحفاظ على الوحدة بالقوة العسكرية «ستكون هي العمل الذي يحطم الوحدة. ولن نكون البادئين بمثل هذا العمل».

وقال البيض انه كان يحبذ اتحادا فضفاضا او كونفدراليا عندما بدات محادثات الوحدة عام ١٩٨٩ «لكننا كنا ملتزمين بتحقيق هدفنا اقامة بلد واحد وفي مثل هذا الظرف ربما كنت شديد الحماس».

من جهة اخرى نفى الحزب الاشتراكي اليمني امس ان تكون القوات الجنوبية احتلت عاصمة محافظة شبوة وحاولت طرد



محافظها. ووصف متحدث باسم الحزب التقارير التي ذكرت ان الدبابات والقوات التابعة له انتشرت امس الاول داخل وحول عتق عاصمة محافظة شبوة المنتجة للنفط بانها من اختلاق حزب المؤتمر الشعبي العام الشمالي المنافس.

وكان متحدث باسم المؤتمر الشعبي العام اكد ان الحزب الاشتراكي انذر محافظ شبوة بمغادرة مقر عمله بهدف التخلص من المسؤولين الشماليين في المحافظات الشرقية والجنوبية.

واكد المتحدث الذي نقلت عنه وكالة الانباء اليمنية «سبأ» ان العقيد درهم عبده نعمان محافظ شبوة والعقيد احمد علي محسن مدير امن المحافظة انذرا «بسرعة مغادرة مقر اعمالهما في المحافظة والعودة الى صنعاء باعتبار ذلك قرارا من الحزب» (اي الحزب الاشتراكي اليمني) وانهما تلقيا هذا الانذار من قائد المحور الاوسط في شبوة ومعه سكرتير اول منظمة الحزب.

واضاف المتحدث انه بعض رفض المسؤولين الاذعان لهذا الانذار «فوجيء اهالي مدينة عتق عاصمة المحافظة برتل من الدبابات والمدرعات التابعة للقوات الواقعة تحت سيطرة قوى الردة والانفصال في الحزب الاشتراكي اليمني تحاصر المحافظة ودائرة الامن ومداخل المدينة ومخارجها» للضغط على المسؤولين. ودعا المؤتمر الشعبي العام الى انهاء هذا الحصار محذرا قيادات الحزب الاشتراكي اليمني «من مغبة استمرارها في استفزازاتها وتصعيداتها».

وقال المتحدث باسم الحزب الاشتراكي «هذا غير صحيح ومزاعم مختلقة لتبرير ما حدث في ابين» مشيرا الى محافظة ابين التي قال الحزب الاشتراكي ان القوات الشمالية تحركت فيها ضد محافظها الجنوبي.

وقال المتحدث ان لواء العمالقة الشمالي منع محافظ ابين الجديد من دخول المحافظة واقام نقاط تفتيش غير مشروعة وحاصر المنشآت الرسمية الرئيسية في المنطقة.

ومن جانب آخر اقترح التجمع الوحدوي اليمني، احد احزاب المعارضة الرئيسية وعضو لجنة الحوار السياسية، تشكيل حكومة انقاذ وطني لتجاوز الازمة السياسية في اليمن والحفاظ على وحدة البلاد التي اعلنت في ايار (مايو) ١٩٩٠.

وورد الاقتراح في وثيقة قدمها الامين العام للتجمع عمر الجاوي خلال ندوة عقدها في مقر الحزب في عدن مساء امس الاول وتناولت مسألة تطبيق اتفاق المصالحة الوطنية الموقع في العشرين من شباط (فبراير) في عمان.

وقال الجاوي ان «السلطة الائتلافية الحالية غير مؤهلة لتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق (..) ومن الضروري تشكيل حكومة انقاذ وطني لمنع انفراط الوحدة».

واكد ان تنظيمه «سيلجأ الى التحرك الشعبي والاعتصامات وحتى الى العصيان المدني اذا اقتضى الامر لتشكل مثل هذه الحكومة» مضيفا ان التجمع سيعرض اقتراحه على احزاب المعارضة الاخرى ثم على لجنة الحوار.

وعلى صعيد آخر ذكرت صحيفة «الوطن» الكويتية نقلا عن مصادر يمنية وصفتها بانها مطلعة ان فريقا من كبار الضباط المصريين وصل الى عدن امس الاول. وقالت ان وصول الفريق ياتي بعد زيارة الرئيس اليمني مؤخرا الى القاهرة لتوسيطها في حل الازمة. واضافت ان جهود مصر في هذا الشان تتم بمباركة عربية.

[وكالات]



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٤

انباء عن محاصرة.. مدينة يمنية بقوات جنوبية

صنعاء ـ ر ـ اتهم حزب المؤتمر الشعبى العام الحاكم فى اليمن الحزب الاشتراكي بالجنوب بنشر قوات ودبابات حول مدينة عتاق عاصمة احد الاقاليم الجنوبية وذلك فى محاولة لتصعيد الازمة السياسية التى تواجه اليمن حاليا واشار حزب المؤتمر الشعبى فى بيان الى ان وحدات من القوات الموالية لعلى سالم البيض نائب الرئيس [illegible] محاصرة المدينة بعد ان رفض حاكم الاقليم وقائدها العسكرى اللذان ينتميان للشمال الاستجابة لأوامر الحزب الاشتراكي بمغادرة الاقليم. وحذر البيان الحزب الاشتراكى من العواقب التى قد تنجم عن استمرارها فى هذه العمليات الاستفزازية وقد نفى الحزب الاشتراكي ما جاء فى البيان ووصفه بانه لا اساس له من الصحة وانه مجرد ادعاء ملفق من جانب حزب المؤتمر لتبرير ما حدث فى اقليم أبين الجنوبى .



انهاء الازمة بين الرئيس ونائبه يحتاج الى الضمائر لا... العساكر

قفزة نوعية في دور القاهرة... اليمني

يقول الشيخ سنان ابو لحوم ان المصالحة اليمنية وانهاء الازمة وانقاذ الوحدة هي امور يحتاج انجازها الى الضمائر لا الى العساكر... حتى ولو كان هؤلاء العساكر على صورة قوات فض اشتباك بين جيوش صنعاء وجيوش عدن تعمل تحت مظلة الجامعة العربية التي بدات تبحث عن دور لها بين الادوار الخارجية الكثيرة الناشطة في اليمن، وعاد وفدها من «البلدة الطيبة» ليقدم تقريرا الى الدكتور عصمت عبد المجيد، عن نتائج الاتصالات التي اجراها في صنعاء وعدن لمعرفة ما اذا كان هذا الدور ممكناً ومقبولاً ومضمون النتائج.. الحسنة!

وقد ذهب الشيخ ابو لحوم الى القاهرة ليطلب تعزيز الدور المصري في استيقاظ هذه الضمائر لا ليطلب من الجامعة استنفار العساكر وليقول لاصحاب القرار القاهري ان الانفصال لن يكون حلا للمشكلة بل سيجر الخراب على البلاد والعباد ويوقع اليمن في اتون مستعر من الفتن وحمامات الدم.

والشيخ اليمني تحدث في مصر بصوته كاحد كبار مشايخ بكيل، كما تحدث بصوت تيار يمني مستقل تنضوي تحت لوائه قوى يمنية سياسية وحزبية متعددة الميول والاتجاهات. انما يجمعها هدف واحد هو انقاذ الوحدة ومنع العودة الى الانفصال والتشطير واستعادة المعاني السامية لتعبير «بلدة طيبة ورب غفور» الذي يعتبر شعارا يمنيا يكاد المرء يقراه عند مدخل كل مدينة او قرية في اليمن، لكن التداعيات الخطيرة الاخيرة افقدته براءته.

غير ان اصحاب التيار المستقل عن المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي اليمني يعرفون انهم لم يصبحوا بعد قوة دفع قادرة على ممارسة ضغط حاسم لحمل هذين الحزبين المتناقضين المتقاتلين على تقديم التنازلات المتبادلة والالتقاء في منتصف الطريق على تسوية تنقذ اليمن من الانزلاق المتسارع نحو الغرق في حمامات الدم، وتضع وثيقة عدن التي وقعت في عمان على طريق التنفيذ لكي يعود قطار الوحدة الى سكته التي انحرف عنها بعد انشطاره الى قطارين واحد يقوده سائقه باتجاه الشمال والثاني يقوده سائقه باتجاه الجنوب. وفضلاً عن ذلك يعرف اهل هذا التيار انهم عاجزون عن تشكيل قوة سياسية ثالثة متماسكة تقنع الاطراف الخارجية الكثيرة المنغمسة في العناية بطبخة الحل اليمني بدعمها وطرحها كبديل من التركيبة اليمنية الحاكمة الحالية يتولى اختراق الازمة واخراجها من النفق المسدود واستعادة الامن والاستقرار للمباشرة في بناء الدولة الحديثة التي هي دولة القانون.

وقد اضيفت مصر الى هذه الاطراف، بعد التوجه اليمني الذي يطالب بتعزيز دورها، ر ـ .. هو العنصر الجديد الملفت الذي دخل على مجرى التطورات الدراماتيكية في الازمة اليمنية بعد اقل من شهر على توقيع «وثيقة العهد والاتفاق» الذي امتنعت القاهرة عن ارسال ممثل عنها لكي يشهده في عمان وقد بلغ هذا التوجه اقصى مستوياته العليا بعد الزيارة التي قام بها علي عبدالله الى القاهرة ولقائه بالرئيس حسني مبارك فضلا عن الاتصالات الهاتفية التي تلقاها الرئيس المصري من علي سالم البيض.

صحيح ان القاهرة لم تكن بعيدة عن التعاطى مع الاحداث اليمنية والاهتمام بها ومتابعتها، الا ان دورها ظل بعيدا عن الاضواء، وفي حدود الاهتمام عن بعد، وكان دورا مطبوعاً بالحذر محكوماً بتحفظ واضح لاسباب مصرية معروفة متصلة ببرودة العلاقات بين البلدين، وغير معروفة كثيرا ومنها امتناع الحكم اليمني عن الاستجابة لمطالب القاهرة بشان تسليمها عددا من المتطرفين المصريين من «الافغان العرب» الذين لهم علاقة بالعمليات الارهابية التي وقعت في مصر، وكانوا يقيمون في اليمن تحت سمع السلطة و.. بصرها!

وفضلا عن الاسباب المصرية، كان لحذر القاهرة امتدادات عربية خليجية متصلة بالحرص على عدم التسبب بإزعاج الجار الشمالي لليمن او باثارة شكوكه من اي دور مصري نشط في اليمن من شانه ان يوقظ حساسيات قديمة نائمة.

ويبدو ان توقيع «وثيقة العهد والاتفاق» تحت رعاية الملك حسين، والتداعيات العسكرية الخطرة التي تسارعت بعده ووضعت اليمن على شفير الحرب الاهلية، اضافة الى الخطوة التي صدرت عن صاحب عدن بتسليم المصريين من «الافغان العرب» الى السلطات الامنية في القاهرة قد ساعدت على ازالة الحذر المصري وفتحت الطريق امام قفزة نوعية كبرى في دور القاهرة اليمني نقلته من الظل الى النور. ومن التعاطي عن بعد الى التعاطي عن قرب والى الدرجة التي تجعل الاستضافة المصرية للقاء مصالحة بين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض احتمالاً جديا وامرا ممكن الحصول بين لحظة واخرى، مع ما يستتبعه ذلك من الانضمام المصري النشط الى «الكونسورتيوم» العربي - الدولي الذي يعمل على الارض... اليمنية سياسيا وعسكريا لانضاج «طبخة الحل» على نار الوساطات المتداخلة.

وهي طبخة تربح بانضمام الطبّاخ المصري الى المشرفين عليها خبرة جديدة لها في الشان اليمني معرفة قديمة.

والحذر الوحيد هو ان تتشابك الاذواق وتشتبك بسبب كثرة الطباخين هذه وبدلاً من ان تنضج النار المصرية طبخة الحلّ على الشكل المطلوب يتحقق المثل القائل «عندما يكثر الطباخون يفسد الطعام».

سـ



المصدر : الشرق الأوسط [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ [illegible]

اتهام مسؤولين بحماية تزوير العملة وتهريب المخدرات والسلاح

مشكلة «تاجر» تهدد الوحدة وتفجر صراعاً بين قبائل شمال اليمن

لندن ـ صنعاء: «الشرق الاوسط»

● اجرت مجموعة من قبائل بكيل، التي تقيم في المنطقة المحيطة ببلدة عمران ـ حوالي 60 كيلومترا شمال صنعاء، اتصالات ومشاورات في اطار «مجلس بكيل الموحد»، لتنسيق مواقفها في مواجهة مطالب الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر ـ رئيس مجلس النواب ورئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح وشيخ قبائل حاشد ـ بشأن تقديم رهائن من ابناء تلك القبائل التي تشمل حرف سفيان وعيال يزيد وغيرها، حتى يتحقق القبض على الجناة، في حادث محاولة اغتيال ابنه حسين قبل 3 ايام.

وكانت الاستعدادات تجري امس لعقد تجمع يضم نحو 4 الاف شخص من ابناء هذه القبائل، للتاكيد على انهم اصحاب قضية، وان الذين قاموا بمحاولة الاغتيال انما يعانون من الاحباط بسبب المشكلات الناتجة عن المعاملات غير القانونية لـ«التاجر المهرب» عقلان الراشدي ـ الذي ينتمي الى قبائل حاشد ـ وليسوا مجرمين خارج العرف القبلي الذي تعترف به القانون.

وقد رفضت قبائل بكيل مطالب الشيخ الاحمر بتقديم «رهائن»، وقالت انه مطلب امامي، يعود باليمن الى عهد ما قبل الثورة المظلم، وترجع اسباب الموقف بالكامل الى الانفلات الامني وعدم تعاون المسؤولين وكبار الشخصيات في اليمن مع الشعارات المعلنة بشأن القاء القبض على المجرمين والخارجين على القانون، وتقديمهم الى العدالة.

وجدير باذكر ان اجتماعا دعا اليه الشيخ ناجي عبد العزيز الشائف ـ احد مشائخ بكيل القبائل التي تلقت رسائل من الشيخ الاحمر لم يحظ بمشاركة واسعة من جانب تلك القبائل. لان كثيرين من مشائخ بكيل لا يرون الشيخ الشائف ممثلا حقيقيا لهم، وينتقدون تقاربه الواضح مع مشائخ القبائل الاخرى المنافسة، ومشاركته في الاجتماع التاسيسي للمجلس الاعلى للقبائل اليمنية في منزل الشيخ الاحمر.

مخاوف من الصراع

وتخشى اوساط قبلية تفجر صراع مسلح بين حاشد وبكيل بسبب القضايا التي لم تحل بسبب الاضرار الناتجة عن تعاملات عقلان الراشدي، واتجاه البعض الى اقامة نقاط لقطع الطرق واتهمت بعض اوساط قبائل بكيل احد افراد الحراسة الشخصية لنجل الاحمر، من الذين كانوا في مقدمة الموكب باطلاق النار في الهواء، بمجرد وصوله الى منطقة تجمع لافراد القبائل على جانبي الطريق، مما ادى الى استفزازهم ودفعهم للرد، وحصول اشتباك مباشر بين رجال القبائل وافراد حراسة نجل الاحمر الامر الذي فسر بانه محاولة لاغتياله، في اطار عملية التوتر بسبب «الراشدي».

وعلمت «الشرق الاوسط» من مصادر امنية مطلعة ان نقاط التقطع عادت امس على امتداد طريق عمران ـ صعدة «240 كيلومترا» الشمالي، وذلك مع اقتراب نهاية مهلة الصلح التي توصلت اليها لجنة من وزارة الداخلية وبعض مشائخ القبائل في اوائل شهر رمضان الماضي في



محاولة للتوصل الى حل لقضية عقلان الراشدي يوم 6 شوال الجاري الموافق 22 مارس (آذار).

وكانت مصادر حكومية رفيعة المستوى كشفت قبل عدة اسابيع لـ«الشرق الاوسط» ان اجمالي الديون على عقلان الراشد واتباعه من تجار السيارات تجاوزت 10 مليارات ريال يمني، تطالب بها قبائل بكيل من حاشد حاليا، لانها اعتبرت الصفقات التجارية ـ التي كانت تعقدها مع الراشدي واتباعه ـ محاولة تستهدف ضرب قبائل بكيل، وتجريدها من كافة القدرات المادية التي تملكها، تمهيدا لاستمرار فرض سيطرة حاشد عليها.

دولة داخل دولة

وخلال العام الاخير اصبح اسم عقلان الراشدي على السنة كثيرة في اليمن وخارجها، ولكن كثيرين لا يجرؤون على الحديث عنه علنا بسبب حساسية الموضوع وارتباط اسماء كبيرة به، خاصة بعد تحوله من تاجر بسيط الى مليونير ثري وزعيم قبلي في منطقة صعدة الشمالية.

وتشير المعلومات التي حصلت عليها «الشرق الاوسط» الى ان نشاط عقلان الراشدي ـ احد ابناء قبائل حاشد ـ معروف للمسؤولين منذ فترة، وقد اعترف العقيد غالب مطهر القمش ـ رئيس جهاز الامن السياسي حاليا، ووزير الداخلية السابق ـ في اجتماع رسمي بان عقلان يشجع بدو شمال اليمن على تهريب السيارات، التي يشترونها من دول الخليج ـ عبر الربع الخالي ـ باسعار تزيد على قيمتها الحقيقية، ثم يبيعها باسعار اقل داخل اليمن.

وعندما بحثت وزارة الداخلية وضع الراشدي، وجدت انه يعتبر دولة داخل الدولة، ولديه حراسات ضخمة وخزائن في المناطق الشمالية، فتعذر عليها اتخاذ اي اجراء ضده لانه يتمتع بحماية شخصيات كبيرة في الدولة اليمنية، تشير اليها اصابع الاتهام بالاستفادة من عائد نشاطاته الخارجة عن القانون.

وعلى الرغم من ان قصة الراشدي تعتبر احد «الاسرار المعلنة» في اليمن لان الناس يخشون على حياتهم، فلا يجرؤ احد على الحديث عنه، اخذ الموضوع ابعادا كبيرة نتيجة عاملين:

الاول: ان كثيرا من الناس حاولوا ان يقلدوه فلم يستطيعوا الوفاء بالتزاماتهم، بسبب الفروق الكبيرة بين اسعار الشراء واسعار البيع، وحدثت ازمة في التعامل على نطاق واسع.

والثاني: انه تكشف ان عددا كبيرا من البدو جاءوا الى صنعاء في الاسبوعين الاخيرين من شهر ديسمبر (كانون الاول) والاسبوعين الاولين من شهر يناير (كانون الثاني) الماضيين، ومعهم مبالغ كبيرة من الريالات اليمنية (3 ـ 5 ملايين) لشراء دولارات، دون ادنى اهتمام بالسعر الحقيقي في السوق، مما ادى الى انخفاض قيمة الريال اليمني من حوالي 51 ريالا للدولار، الى نحو 73 ريالا.

ولم يتوقف الامر الا بعد التوقيع على «وثيقة العهد والاتفاق» في لجنة حوار القوى السياسية يوم 18 يناير (كانون الثاني) الماضي، فتراجع سعر الدولار الى حوالي 62 ريالا، وانحسرت الازمة ـ التي كانت

تستهدف احراج الحكومة نسبيا.

مصادر التمويل

وردا على سؤال عن مصادر التمويل لعمليات عقلان الراشدي، قال مصدر يمني رفيع المستوى انها تتضمن ثلاثة اساسية، هي:

اولاً: تزوير العملات: فقد ثبت ان الراشدي لديه مطبعة للعملات المزورة، اشتراها من العراق بعد تحرير الكويت مقابل مليوني دولار، بمساعدة مسؤولين يمنيين كبار، وهي موجودة حاليا شمال صنعاء (ولكن بعض الروايات تقول انها موجودة في احد المقار الرسمية داخل العاصمة اليمنية ذاتها).

وتطبع هذه المطبعة عملات مزورة من فئة 500 ريال سعودي و100 دولار اميركي و100 ريال سعودي و100 ريال يمني، تستخدم في دفع الثمن المرتفع للسيارات والاسلحة والاراضي والذهب الذي يتم شراؤه من داخل اليمن وخارجها.

وذكرت المصادر ان الحكومة اليمنية احرجت عندما ضبطت دولارات مزيفة مع الدكتور احمد محمد الكباب - وزير الشباب السابق - اثناء زيارة رسمية له في القاهرة. وكذلك مع كثيرين سافروا للعلاج.

ثانيا: تجارة المخدرات وتهريبها الى الدول المجاورة، ويصل سعر حبة المخدر الواحدة الى ما يعادل 30 ريالا سعوديا (400 ريال يمني). وافادت مصادر - غير رسمية - ان كمية من صناديق المخدرات وصلت الى مطار صنعاء تحت صفة معدات لوزارة الدفاع، وانها تهرب الى الدول المجاورة في اطارات السيارات وداخل هياكلها المعدنية.

وهناك رواية عن سيارة معباة بالمخدرات بيعت بطريق الخطا لاخد الاشخاص بمبلغ 3 ملايين ريال يمني، وبعد اكتشاف الامر اصر عقلان على استعادتها، فلم يقبل المشتري التخلي عنها الا بعد ان حصل على مبلغ 6 ملايين ريال.

ثالثا: تهريب السلع الممنوع استيرادها في اليمن، وغسل ارباح تجارة المخدرات المتحققة من تعاملات تجار اخرين.

ويقول البعض ان المؤسسة الاقتصادية العسكرية اشترت نحو ٦ الاف من السيارات المهربة، حصلت منها الشرطة العسكرية على 00 . سيارة، والبقية وزعت على عدد من كبار المسؤولين كهدايا من القيادة.

وعلى الرغم من عقد اجتماعات رسمية، ضمت رئيس الوزراء، ووزير الداخلية، ورئيس جهاز الامن السياسي، والنائب العام، لبحث موقف عقلان الراشدي، اضافة الى اثارة الموضوع في لقاءات اخرى شملت الرئيس علي عبد الله صالح، والشيخ عبد الله بن حسين الاحمر، والمهندس حيدر ابو بكر العطاس، والعميد مجاهد ابو شوارب، الا انه لم يتخذ - حتى الان - اي اجراء ضده.

ويثور الان على السنة اليمنيين سؤال واحد هو: من يحمي اليمن من عقلان الراشدي؟ ثم يتبعه سؤال اخر: اذا عجزوا عن وقف النشاطات غير القانونية للراشدي، فكيف يستطيعون حماية الوحدة اليمنية؟! وكذلك حماية الوحدة الوطنية بين اكبر قبليتين في الشمال: حاشد وبكيل.

«الشعبي يراهن على قيادات كريهة» و«الاشتراكي يريد الفتنة»

استمرار التوتر بمحافظة شبوة ينذر بانفجار الوضع العسكري

صنعاء: «الشرق الأوسط»

في حين اكدت مصادر المؤتمر الشعبي العام توتر الوضع العسكري في محافظة شبوة الجنوبية، توقعت مصادر الحزب الاشتراكي وقوع مواجهة شعبية وعسكرية - في آن واحد - بين انصار المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للاصلاح والقوات الشمالية من جانب، وميليشيات الحزب الاشتراكي والقوات الجنوبية من جانب آخر. ولكن متحدثاً محايداً باسم المعارضة اليمنية اكتفى بالإشارة إلى توتر الوضع في مدينة عتق - عاصمة شبوة - والمناطق المحيطة بها، وتحدث عن نقاط تفتيش شمالية على الطريق بين شبوة وحضرموت.

وقالت مصادر الحزب الاشتراكي إن سبب الازمة في شبوة يرجع إلى محاولة القيادة الشمالية والمؤتمر الشعبي تعزيز مواقعهما في شبوة، بعد فشل محاولة قوات العمالقة قلب توازن القوى لصالحها في محافظة ابين، فارسلت احمد مساعد حسين - وزير امن الدولة الاسبق في عهد الرئيس علي ناصر محمد - إلى عتق، على رأس عدد من الأطقم العسكرية، وانه تحرك في المدينة بصورة استفزازية ضد القوات المسلحة الجنوبية، وقال المصدر إن ذلك «اثار ابناء المحافظة، لأن اسم أحمد مساعد حسين يرتبط - في نظرهم بتاريخ دام».

وذكر مصدر الاشتراكي أن احمد مساعد هو الذي سحل علماء الدين في شبوة عام 1972، ورفع شعار «نريد مداخل لا معازل». وأضاف انه «لأن المؤتمر الشعبي يراهن على زعامات كريهة من هذا النوع، تحالف معها المحافظ ومدير الأمن، فقط طالب المواطنون القوات المسلحة بإخراجهم».

واضاف ان المؤتمر الشعبي اتهم اعيان شبوة بانهم «عملاء» ودفع التابعين له إلى قطع طريق صنعاء - ذمار، لتمكين القوات المسلحة الشمالية من نقل تعزيزات عسكرية لمحاصرة لواء باصهيب (الجنوبي) المتمركز هناك. ولكن المؤتمر الشعبي قال إن رواية الاشتراكي «عارية من الصحة، قلبت حقيقة ما جرى، وتهدف إلى زرع الفتنة بين ابناء شبوة» وطالب الحزب بتحديد «ما هي الاعمال المشبوهة التي ادعى أن قيادات المؤتمر الموجودة في شبوة تقوم بها».



«الاشتراكي» يتهم صنعاء بدق طبول الحرب

صنعاء - عدن - الوكالات: واصلت قيادات الحزب الاشتراكي وحزب المؤتمر الشعبي العام تبادل الاتهامات بتصعيد التوتر، فيما نفى «الاشتراكي» الجنوبي انه يحاول التخلص من محافظ «شبوة».

وقال الحزب الاشتراكي في بيانه ان محافظ «شبوة» العقيد درهم عبده نعمان وهو شمالي ومدير امن محافظة شبوة العقيد احمد علي محسن واجها يوم الاربعاء حركة احتجاج شعبي على ممارسات غير مسؤولة لقيادة المؤتمر في المحافظة ونفى الحزب ان يكون له او للقوات التابعة له في المحافظة اي علاقة بذلك. واوضح البيان ان هذا الاحتجاج جاء بعد ان لوحظ ان المؤتمر الشعبي يقوم منذ ما يزيد على ١٥ يوما بارسال بعض قياداته الى محافظة شبوة مصحوبة باسلحة متنوعة للقيام باعمال مشبوهة تهدف الى زرع الفتنة مثلما حدث في ابين وحرف سفيان شمالي صنعاء.

وقد تبادل حزب المؤتمر الذي يتزعمه علي صالح والحزب الاشتراكي الذي يتزعمه علي سالم البيض الاتهامات في اليومين الماضيين باتخاذ خطوات عسكرية في محافظة شبوة لتصعيد الازمة.

ونفى الحزب الاشتراكي اتهاما من المؤتمر الشعبي ان قوات ودبابات تخضع لسيطرته نشرت يوم الاربعاء في بلدة عتق عاصمة محافظة شبوة الغنية بالنفط وحولها وتحاول طرد نعمان وهو شمالي بعد ان رفض انذارا بمغادرة البلدة والعودة الى صنعاء.

وقال بيان للمكتب السياسي للحزب الاشتراكي صدر الليلة قبل الماضية في عدن ان الحزب لا صلة له باحداث شبوة وان المؤتمر الشعبي «قلب حقيقة ما جرى في محافظة [illegible] راسا على عقب».

واضاف ان مواطني محافظة شبوة «تصدوا لتحركات غير مسؤولة عندما تحركت بعض قيادات المؤتمر المتنفذة الى عاصمة المحافظة وبرفقتها بعض الاطقم العسكرية المجهزة.. وطالبوا سلطة المحافظة بتحمل مسؤوليتها في صيانة امن المواطنين في المحافظة.

وكان حزب المؤتمر قد قال في بيان يوم الاربعاء ان رتلا من الدبابات والعربات المدرعة التابعة للقوات الجنوبية حاصر مقر المحافظة ودائرة الامن في عتق ومداخل المدينة ومخارجها. وقال البيان «نحذر القيادات المغامرة والمتنفذة في الحزب الاشتراكي من مغبة استمرارها في استفزازاتها وتصعيداتها ونحملها المسؤولية الكاملة عن كل النتائج التي تترتب على تصرفاتها الشاطرة».

واتهم مصدر مسؤول في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي بعض قيادات المؤتمر الشعبي بالعمل على اثارة الفتنة وتأجيج الصراعات ودق طبول الحرب. واضاف بان منظمات الحزب الاشتراكي وقياداتها تعرضت لضغوط ومطاردات واغتيالات في اكثر من مكان مثل تريم وصنعاء وحجة.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : 19 مارس 1994

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محافظ شبوة يؤكد لـ «الشرق الأوسط» هدوء الأوضاع

«الاشتراكي» يشكك في تخلي الرئيس اليمني عن قيادة «الشعبي»

لندن: من عبد الله حموده
صنعاء: من ناجي الحرازي
وحمود منصر

قالت مصادر مقربة من قيادة المؤتمر الشعبي العام في العاصمة اليمنية، إن عناصر قيادية في المؤتمر - تدرس اقتراحاً جدياً بتخلي الرئيس علي عبد الله صالح عن منصب الامين العام للمؤتمر، لكي يتفرغ لادارة شؤون الدولة كرئيس لمجلس الرئاسة.

وفي حين يأتي ذلك استجابة لاحدى النقاط الـ 18 التي طرحها علي سالم البيض - الأمين العام للحزب الاشتراكي، ونائب الرئيس - باسم حزبه، تقول مصادر الاشتراكي ان «طرح خروج الرئيس من حزبه في المرحلة الحالية، وبعد تفاقم الأزمة إلى هذه الدرجة، يشكل مناورة جديدة، لان علاقات القوى اصبحت واضحة. ومعروف ان المؤتمر الشعبي لا يمكن ان يستمر من دون الرئيس، لانه هيكل هلامي تكون حول مؤسسة الرئاسة».

وعلى صعيد المواجهة التي حدثت في محافظة شبوة بين قبائل المنطقة والمواطنين المؤيدين لكل من المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح من ناحية، والحزب الاشتراكي من ناحية أخرى، ومطلب انصار الاشتراكي بمغادرة المحافظ العقيد درهم عبده نعمان (من محافظة تعز الشمالية) ومدير الامن العقيد احمد علي محسن (من ابناء شبوة) أكد العقيد نعمان ان الأوضاع مستقرة في عتق - عاصمة المحافظة - وبقية اجزاء شبوة. وقال المحافظ في اتصال هاتفي مع «الشرق الأوسط» من لندن إنه «لا يوجد حصار حول مقر المحافظة او مبنى مديرية الأمن، وإن الأمن مستتب».

واضاف «انا اكلمكم من شبوة، وأمارس مهام منصبي بشكل عادي». ونفى المحافظ حدوث اي مواجهات بين قبائل الاشتراكي وسلطات المؤتمر امس هناك.

وكانت مصادر مقربة من قيادة الحزب الاشتراكي في عدن قالت إن احمد فريد بن صريمة - رجل الاعمال في شبوة - قاد هجوماً واسع النطاق امس ضد القبائل الموالية للمؤتمر الشعبي، التي يقودها العقيد محسن - مدير الامن - واحمد مساعد حسين - عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) في المؤتمر الشعبي العام ووزير امن الدولة الجنوبي الاسبق. واضافت ان صريحة ومن معه تمكنوا من اقتحام منطقة «نصاب» معقل احمد مساعد حسين.

لجنة الحوار تواصل اجتماعاتها ص3



المصدر : [illegible]

التاريخ : ١٫٩ [illegible] ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

توتر في شبوة والاشتراكي يتحدث عن قوات دخلت مع أحمد مساعد

عدن - من اقبال علي عبدالله:

■ افادت الانباء الواردة امس من محافظة شبوة اليمنية (٥٠٠ كلم شرق عدن) عن «وجود توتر منذ ثلاثة ايام في بعض مدن المحافظة خصوصاً تلك القريبة من محافظة مارب الشمالية بعد وصول تعزيزات عسكرية جنوبية وشمالية الى تلك المدن». وذكرت مصادر عسكرية جنوبية في شبوة امكن الاتصال بها من عدن ان «جهود اللجنة العسكرية المشتركة في احتواء الوضع المتازم تواجه صعوبات كبيرة في اقناع قوات الجانبين بالعودة الى مواقعها قبل نشوب الازمة التي افتعلها بعض القبائل في شبوة ومارب الاسبوع الماضي وادت الى تدخل القوات العسكرية الشمالية والجنوبية والتمركز في المناطق الحدودية السابقة تحسباً لمواجهة بينهما». واتهمت مصادر عسكرية في عدن تنتمي الى الحزب الاشتراكي «السيد احمد مساعد حسين عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام واحد ابرز انصار الرئيس السابق علي ناصر محمد بالتوجه الى شبوة (مسقط راسه) على راس قوة شمالية للسيطرة على بعض المناطق الرئيسية فيها.

وقالت هذه المصادر ان «مساعد حسين الذين كان وزيراً لامن الدولة (الاستخبارات) وعضواً في المكتب السياسي للاشتراكي قبل احداث كانون الثاني (يناير) ٨٦ التي ابعدت علي ناصر عن السلطة في الجنوب يحاول اليوم العودة بقوات عسكرية شمالية الى شبوة والتمركز في عاصمتها بيحان». واضافت ان «القوات الجنوبية تساندها الميليشيات التابعة للحزب وبعض القبائل مستعدة لمواجهة اية محاولة للسيطرة على أي جزء من المحافظة».

من جانب اخر تنتقل لجنة الحوار للقوى السياسية الى عدن بعد غد الاثنين لمواصلة اجتماعها الذي سيبدأ اليوم السبت في صنعاء. وعلم ان اجتماع اليوم سيراسه السيد عبدالعزيز عبدالغني عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي فيما يراس اجتماع عدن السيد حيدر ابو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء عضو المكتب السياسي للحزب الإشتراكي.

وكانت لجنة الحوار تسلمت مساء امس نداء من اللجنة العليا للاعتصام الجماهيري في محافظة عدن جاء فيه: «ونحن نواصل اعتصامنا في سبيل الاهداف التي اعلناها والتي تلخصت في منع الاقتتال والبدء في تنفيذ وثيقة «العهد والاتفاق» وحماية الوحدة ومنع الانفصال نؤكد مجدداً دعمنا لكم ومطالبتنا بضرورة تواصل اعمالكم وبشكل مكثف من أجل تحقيق المهمات الموكلة اليكم وبخاصة ما يتعلق بانجاز مهمات اللجان المشكلة وهي العسكرية والسياسية والامنية والاعلامية ونطالبكم بضرورة اطلاع الشعب على كل الحقائق اولاً بأول سواء ما يتعلق بسير عملكم او ما يتعلق بعرقلة تحقيق ما يتم

التتمة في الصفحة (٤)

تؤتر في شبوة والاشتراكي يتحدث

تتمة الصفحة الاولى

الوصول اليه من قرارات لا تحتمل التاجيل او الابطاء في التنفيذ وتحديد الطرف المتسبب في العرقلة».

وأشار النداء الى ان «سكان عدن مستعدون للعصيان المدني اذا فشلت اجتماعات لجنة الحوار في صنعاء وعدن».



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩ - ٣ - ١٩٩٤

صالح يرفض وساطة الجامعة العربية ومساع يمنية لتشكيل «لجنة حكماء»

لندن: من لطفي شطارة
القاهرة: «الشرق الأوسط»

كشفت مصادر سياسية يمنية مطلعة ان صنعاء رفضت اي دور للجامعة العربية في البحث عن حل للازمة السياسية اليمنية، وابلغت مبعوثي الجامعة الذين زاروا صنعاء وعدن الاسبوع الماضي - هذا الرد رسميا.

واكدت المصادر ان رفض صنعاء للجهود التي يبذلها الدكتور عصمت عبد المجيد الامين العام لجامعة الدول العربية، ربما كانت بسبب حماسة الحزب الاشتراكي اليمني - الذي يتزعمه علي سالم البيض نائب الرئيس - لأي دور عربي يستهدف انهاء الازمة. وقالت المصادر أن البيض رحب بجهود وساطة جامعة الدول العربية وربما اغاظ ذلك المسؤولين في صنعاء، الذين يتهمون الاشتراكي بالسعي لتدويل الازمة اليمنية، والتخطيط للانفصال.

واكدت المصادر اليمنية - في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» - ان دولة الامارات التي زارها الرئيس علي عبد الله صالح الاسبوع الماضي - تبدي تحفظا واضحا على طلب الوساطة الذي تقدم به صالح خلال زيارته الاخيرة لأبوظبي، بشأن دور لدولة الامارات في حل الازمة القائمة. وترجع المصادر تحفظات الامارات في القيام باي وساطة قريبة بين طرفي الازمة في اليمن الى ان «حبر اتفاق عمان لم يجف بعد»: ويسود اعتقاد بان عدم حماسة الامارات للوساطة بين الاطراف المتنازعة في اليمن يرجع الى عدم وجود اية مؤشرات تؤكد رغبة تلك الاطراف في انهاء الازمة، التي تعصف بالبلاد منذ اب الماضي، وتهدد مستقبل وحدة الشطرين سابقا. وابلغت المصادر «الشرق الأوسط» عن جهود تبذلها شخصيات سياسية يمنية لاقناع الرئيس صالح ونائبه البيض بقبول وساطة «لجنة حكماء» من كبار الشخصيات اليمنية، تتشكل لمساندة الجهود التي تبذلها لجنة حوار القوى السياسية، لتنفيذ «وثيقة العهد والاتفاق».

ويتجه الراي الى ان تتكون هذه اللجنة من كل من الرئيس اليمني (الجنوبي) السابق علي ناصر محمد ومحسن العيني - رئيس الحكومة اليمنية في الشمال سابقا وسفير اليمن حاليا في واشنطن - وقاسم بن علي الوزير المقيم في امريكا، والشيخ سنان ابو لحوم - رئيس اتحاد القوى الوطنية - وعبد الله الأصنج، والعميد مجاهد ابو شوارب - نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية وعبد الرحمن الجفري. واكدت المصادر ان اللجنة ستحاول اقناع الرئيس ونائبه بالتوقف عن البحث عن حلول خارجية للازمة ، اوسطاء من خارج اليمن، والقبول بالراي اليمني بسبب «الخصوصية» التي تتميز بها الخلافات بين اطراف القيادة هناك. وقالت انه سيتم الاكتفاء بدور اللجنة العسكرية المشتركة، التي يشارك فيها ضباط اردنيون وعمانيون كجهود عربية في الازمة اليمنية، لمنع مزيد من الاشتباكات ،ولكن اقتراحا سيطرح بان تعمل هذه اللجنة تحت اسم جامعة الدول العربية، على الرغم من عدم رغبة صنعاء في اي دور للجامعة .

وعلى صعيد آخر تبدا لجان امنية مصرية - يمنية مشتركة قريبا في اعداد الاطار القانوني لاتفاقية تبادل المجرمين بين البلدين، المقرر توقيعها خلال الفترة المقبلة. وقالت مصادر امنية مصرية رفيعة المستوى لـ«الشرق الاوسط» ان اليمن كان قد ابدى استعداده خلال مباحثات الرئيسين المصري واليمني، في حضور وفدين موسعين منهما شارك فيهما كل من وزير الداخلية المصري اللواء حسن الالفي واليمني العميد يحيى المتوكل، اللذين كلفا باستمرار حلقات التشاور والاتصالات وتبادل المعلومات الامنية بين البلدين، للبحث في كل الطلبات الامنية المصرية، وفي مقدمتها مراقبة العناصر الارهابية والمتطرفة المعروفة بـ«الافغان المصريين» الذين يفدون الى اليمن عبر افغانستان، ووعد فيه وزير الداخلية اليمني بالرد رسميا على الطلبات المصرية قبيل نهاية شهر مارس الجاري.



المصدر : الأنباء الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات · التاريخ : ١٩٩٤/٣/١٩

عدن تتهم صنعاء بدق طبول الحرب

صنعاء، عدن - الوكالات: واصلت قيادات الصراع اليمني تبادل الاتهامات
بتصعيد التوتر. وفي الوقت الذي اتهم فيه الحزب الاشتراكي - الجنوبي -
بعض قيادات حزب المؤتمر الشعبي العام - الشمالي - بالعمل على اثارة
الفتنة وتاجيج الصراعات ودق طبول الحرب، اتهم حزب المؤتمر غريمه
الاشتراكي بتنفيذ مشروع انفصالي، قائلا ان العسكريين الجنوبيين حاصروا
مقري محافظ «شبوة» ومدير الامن فيها بعد ان رفضا مغادرتها والعودة الى
صنعاء.

وقال بيان للحزب الاشتراكي ان محافظ شبوة العقيد درهم عبده نعمان -
شمالي - ومدير امن المحافظة العقيد احمد علي محسن واجها يوم الاربعاء
الماضي حركة احتجاج شعبي على ممارسات غير مسؤولة لقيادات حزب
المؤتمر في المحافظة - جنوبية - وذلك بعد ان لوحظ ان «المؤتمر» يقوم منذ ما
يزيد على ١٥ يوما بارسال بعض قياداته الى محافظة شبوة مصحوبة
باسلحة متنوعة للقيام باعمال مشبوهة تهدف الى زرع الفتنة.
وخلال الساعات الاخيرة، جدد الطرفان الشمالي والجنوبي تبادل
الاتهامات بشان خطوات عسكرية في محافظة شبوة الجنوبية.
وكان حزب المؤتمر الذي يقوده الرئيس علي عبد الله صالح قد اتهم الحزب
الاشتراكي الذي يقوده نائبه علي سالم البيض بارسال رتل من الدبابات
والعربات المدرعة لمحاصرة مقر المحافظة ودائرة الامن في «عتق» عاصمة
«شبوة» ومداخل المدينة ومخارجها، وهو ما نفاه الاشتراكي في وقت لاحق.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٤

«الاشتراكي» نجح في الخروج من الشرعية الضيقة إلى الساحة الوطنية

لجنة الحوار اليمنية تعود لمواصلة اجتماعاتها وسجل الإنجازات محور اختبار البقاء والشرعية

صنعاء: من حمود منصر

في جو عاصف بالاتهامات والحملات الاعلامية المتبادلة بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، تستأنف لجنة حوار القوى السياسية اعمالها اليوم في صنعاء، لمناقشة مشروعات برامج عملها وعمل اللجان الفرعية المنبثقة عنها للمرحلة المقبلة، بشأن متابعة تنفيذ «وثيقة العهد والاتفاق» والاشراف عليه.

فقد انكبت مجموعة اللجان الفرعية - خلال الأيام الماضية - على وضع برامج عملها، والاجراءات التنفيذية لمباشرة المهام الموكلة إليها، وسط جدل حاد بين اطراف الحوار، حول مشروعية اللجنة الاصلية واللجان الفرعية وصلاحياتها.

وفي ظل استمرار الخلافات المتصاعدة بين احزاب الائتلاف الحاكم حول التئام الهيئات الدستورية والشرعية للدولة، واهمية ذلك كخطوة على طريق تنفيذ الوثيقة، بالاضافة الى الضمانات الامنية الضرورية لعودة المسؤولين الاشتراكيين من عدن الى صنعاء، للاشتراك في التنفيذ على اساس المسؤولية التضامنية، وما زال التوتر العسكري والاعلامي بين صنعاء وعدن سائداً، على الرغم من البشائر التي حملتها اللجان الفرعية للحوار، بشأن امكانية تحقيق تقدم - وعلى الصعيد النظري - خلال الايام المقبلة ومن ثم تظل المخاطر المحدقة باللجنة ذاتها تتزايد سواءً على الصعيد الداخلي، خاصة بسبب مواقف بعض اعضائها، او على الصعيد الخارجي، بفعل تفاقم الاوضاع العسكرية، وتزايد احتمالات الوساطات الخارجية.

وهكذا تبدو اللجان كهيئة للاشراف على تنفيذ الوثيقة ومتابعتها محل خلاف، وما زالت معرضة لمحاولات الافشال، كلما حاولت التقدم في عملها، بسبب خشية البعض من ان تتحول الى هيئة وطنية عليا تنتقص من اختصاصات بعض مؤسسات الدولة الرسمية، بعد ان اصبحت اطاراً وفر فرص المناورة والتكتيك لبعض اطراف الائتلاف، التي لولا لجنة الحوار لدفع بها الى الخروج من منطق الحوار الى منطق القوة والاقتتال، كما انها اتاحت فرصة لقوى المعارضة - خارج الائتلاف الحكومي - من لعب دور في المشاركة، لارساء مبادئ وقواعد التغيير الجديد والمنشود، لتصحيح مسار الوحدة، واخراج البلاد من الازمة، كما ان استمرار بقائها يوفر لها فرصة اخرى لتجسد هذه المبادئ في الواقع العملي، من خلال الاشراف والمتابعة لتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق.

ولهذا استمرت النظرة الى اللجنة غير موحدة من جميع اطراف الحوار، ورغم التوصل الى وضع مشروع متفق عليه لبرنامج عملها، من المتوقع إقراره بواسطة كافة الأطراف في الاجتماعات الاولى للجنة، فإن التباين ما زال قائماً، وسيبرز اكثر وضوحاً عند مباشرة تنفيذ الوثيقة، الأمر الذي يظل يهدد وجود اللجنة، وفي حين يعتبر كثير من اليمنيين ان «العناية الإلهية» هي التي حمتها خلال فترة عملها الماضية، تعد المرحلة الجديدة اكثر المراحل صعوبة، لانها تتضمن العديد من التحديات التي تنتظرها لاختبار صلابتها، وقوة قراراتها، بل قدرتها على البقاء والاستمرار.

تساؤلات عديدة

ومن ثم تطرح تساؤلات حول ما اعد لعمل اللجنة من برامج، وما هي ضمانات النجاح وهل للجنة القدرة على القيام بالدور المحدد لها في وثيقة العهد والاتفاق؟ وما هي اسس الرؤية التي تحملها أطراف الحوار الاساسية للجنة، ودورها واسلوب عملها؟ والأهم من ذلك كله هل تسمح التطورات الامنية والعسكرية المتسارعة في الواقع اليمني - وبين قوى النزاع الرئيسية (المؤتمر الشعبي، والحزب الاشتراكي) لها باستكمال اداء مهمتها الى اخر المطاف؟

تشير خبرة الاحداث انه «لا شيء مستحيل في اليمن»، وان التناقض بين القول والفعل هو إحدى السمات البارزة للحياة السياسية اليمنية.

كما كشفت وقائع الأزمة منذ ايامها الاولى ان اليمنيين يمعنون التدرج في صناعة الازمات، ولعلهم ينقادون لها بعد ذلك في طريق المجهول، وتتعدد جبهات الصراع امامهم، حتى انهم إذا امتلكوا السيطرة والتحكم في بعضها، لا يقدرون على التكهن بما سيحدث في بعضها الاخر، وهذا هو واقع اليوم.

فعلى الصعيد العسكري يلاحظ استمرار التوتر في اكثر من موقع، بفعل الحشود على اكثر من جبهة، في حين تشهد لجنة الحوار انفراجاً مذهلاً مقارنة بما كشفت عنه الايام الماضية، حين تعذر عليها مواصلة اجتماعاتها في عدن قبل اسبوعين، بسبب انسحاب بعض أعضائها من ناحية واحتجاج البعض الاخر، ولكن ها هي تتهيأ للعودة الى العمل، بعد ان سارع كل طرف بتقديم مشروع برنامج لعملها وفي الوقت نفسه واصلت اللجان الفرعية اعمالها خلال عطلة عيد الفطر المبارك، ويقال انها شارفت على انجاز المهمات التي اوكلت إليها.

● وقد انجزت اللجنة الاعلامية مشروع التصورات التنفيذية المتعلقة بعملها، واصبحت جاهزة لتقديمها للجنة الحوار لاقرارها في اول اجتماع، لكي تباشر بموجبها مهمة الاشراف على وسائل الاعلام الرسمية بدلاً عن وزارة الاعلام، لمنع المهاترات الاعلامية التي تؤجج الصراع، ولا تساعد على الخروج من الازمة.

● وكذلك حققت اللجنة الامنية تقدماً كبيراً في وضع الخطط والبرامج التنفيذية المطلوبة لمباشرة تنفيذ ما تضمنته «وثيقة العهد والاتفاق» بشأن الضمانات الامنية، والتهيئة لتنفيذ الوثيقة في جوانبها الاخرى، وحل قضية الأمن بشكل جذري.

● وتعد اللجنة السياسية والعسكرية التصورات الخاصة بالتئام الهيئات السياسية والدستورية الرسمية للدولة في خط موازٍ لتنفيذ الوثيقة والقضاء على مظاهر الازمة، وتطبيع الوضع من جديد.

● وتوصلت اللجنة الفرعية الرابعة الى وضع مشروع لبرنامج عملها خلال اجتماعات متواصلة طوال الأيام الماضية، وهو من ضمن جدول أعمال الحوار في اول اجتماعات اللجنة الاصلية، بهدف إقراره، وكان هذا المشروع احدى نقاط الخلاف الرئيسية في اجتماعات اللجنة في عدن، وتسبب في تعطيل عمل اللجنة الامر الذي استدعى عودة الممثلين الى أحزابهم، لاعداد اقتراحات باوراق عمل، او مشروعات برامج عمل مختلفة، كل من وجهة نظره - يستخلص منها المشروع الجديد

ويعد هذا البرنامج بمثابة حجر الزاوية في استمرار بقاء لجنة الحوار من عدمه.

اول برنامج

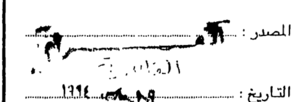
والحق يقال ان الحزب الاشتراكي اليمني كان أول الاحزاب التي تقدمت ببرنامج عمل تنفيذي يتضمن الخطوات الاولية لمباشرة تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق. ولحرصه على هذا الجانب، وتاكيد التزامه بالوثيقة، تقدم بمشروعه في عمان قبيل التوقيع على الوثيقة، بهدف مناقشته واقراره والتوقيع عليه من جميع الأطراف، واعتباره واحداً من الاوراق الملحقة بالوثيقة، إلا ان هذا المشروع تعرض لرفض المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح، في تصرف برأ ساحة «الاشتراكي» من تهمة المناورة، ومحاولة التنصل من وثيقة العهد والاتفاق.

ولان الاطراف الاخرى رفضت مشروع «الاشتراكي»، ولم تتقدم بالبدائل الممكنة، وتمسكت بمطلب واحد، وهو التئام الهيئات والمؤسسات، ولم تلتزم حتى بتوفير ضمانات التئام هذه الهيئات التي يرى فيها الحزب «الاشتراكي» مجرد أطر ائتلافية، تحقق الاغلبية العددية لخصومه (المؤتمر، والاصلاح)، وتجره الى الساحة التي يبدد معظم طاقاته للخروج منها.

ويعمل «الاشتراكي» على الخروج من تلك الساحة الضيقة الى ساحة الاجماع الوطني وشرعيته، من اجل الاحتماء من شرعية الاغلبية العددية، التي لم تمهله بعض الوقت بعد الانتخابات، لانها سارعت في اتخاذ خطوات عملية متتالية للانقضاض عليه كشريك اساسي، وحاولت الانتقاص منه وإقصائه عن معظم مفاصل السلطة، وتقزيمه عن طريق مشروعات التعديلات الدستورية، التي كانت بمثابة القنبلة التي فجرت الازمة على نطاق واسع.

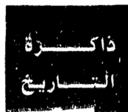


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٤



مـــشكلة اليـــمن لاتُحل إلا على أرض اليـــمن!

بقلم :
زكريا نيل

هذه هى الحقيقة.. فى مشكلة الازمة اليمنية.. ومهما كان حجم الوسطاء بين اطراف الصراع.. ومهما كانت مكانة الوسيط وثقله الاقليمى، وقدرته الاقناعية والتاثيرية.. فان حل المشكلة، لن يتم إلا بين اليمنيين انفسهم وعلى ارضهم... الخلاف ليس بين طرفين يمكن أن تحصر نقاط النزاع بينهما، او ان تقرب وجهات النظر بين كل منهما.. والنزاع ليس بين رئيس ونائبه، وليس بين المؤسسات الدستورية ذاتها، فالنصوص تحكم تصرفاتها والمخالفات يمكن حصرها ومناقشتها واحتواؤها.. لكن قائمة الخلافات طويلة وممتدة الى ابعاد تطولها المؤثرات القبلية ذاتها.. وشركاء الحكم متنوعون فى هوياتهم وفى اهدافهم وفى انتماءاتهم.. وليس بالضرورة ان يكون احدهم فى قمة السلطة.. بل ربما يكون فى الظل، ولكنه شريك ومؤثر فى مسارات الازمة وفى أى حلول مطروحة لها!

وواقع الحقيقة التى تمثل مجمل تجارب الوساطات، التى طرقت مختلف ابواب الحلول خارج الحدود اليمنية، أنها فى الملابسات العادية! يمكن أن تفرز العديد من الصيغ التوفيقية، التى يمكن أن تكون واحدة منها مدخلا عمليا لانهاء الأزمة.. لكن مثل هذه الصيغ - وهى لاتقدر ان توفق بين المشارب المختلفة والكيانات المتعددة - لاتستطيع ان تمثل حلا تقبله الازمة اليمنية، ومن ثم فانها لاتلبث ان تفقد تأثيرها بعد قليل، ويذهب مابذل فيها ادراج الرياح.. وانه مع استمرار ماهو عليه الحال فى كل من صنعاء - وعدن، فانه يخشى على المدى القريب او البعيد، ان تظهر كيانات استقلالية اخرى، وتصبح اليمن بمثابة منعطف الى الوراء.. لاعادة نظام حكم «الدوقيات» المستبدة.. التى يعرفها تاريخ القرون الوسطى!

واذن...

فالمشكلة فى الأزمة اليمنية، تختلف، فى مكوناتها عن اية أزمة تنشأ بصورة عادية فى اى من المجتمعات العربية، شرقها او غربها!

فهى ليست نزاعا بين اطراف قيادة جماعية حول خلافات دستورية، يكون حلها متاحا لدي رجال القانون واساتذة الفقه الدستورى.

وهى ليست نزاعا على حدود مشتركة، تداخلت فى بعضها البعض، وطال اجلها عدة عقود، ثم عادت الى الظهور مرة اخرى.

كما انها ليست خلافات على مناطق محايدة بين بلدين، تجمد فيها النزاع فترات طويلة، الى ان وجدت الحلول المتاحة..

المشكلة فى اليمن، مشكلة تعدد كيانات.. كل كيان منها يمثل دويلة داخلية لها اهدافها ومصالحها ومكتسباتها.. هى مشكلة عدم القدرة على التعايش الفكرى بين قطبى القمة الحاكمة.. وهى مشكلة تعدد الانتماءات فى المنظومات المؤسسية.. هى مشكلة عدم القدرة على التعايش بين هويتين، كل منهما تسعى لان تكون لها مناطق نفوذ وتابعون.. وهى مشكلة طموح وتطلع الى الانفراد باحادية السلطة.. الرؤى اختلفت فيها بين البداية والنهاية.. وبين الاهداف الوطنية، وبين القفز من فوق الموانع الشرعية!!

ومن هنا يأتى دور الشعب.. والشعب عندما تكون ارادته غائبة، او عندما تكون هذه الارادة مسيرة او مخيرة، تجاه اى «مشروع وطنى» فان معنى ذلك: ان الارادة فى يد غيره. فى يد القمة لا القاعدة.. وأى نظام من هذا القبيل، فانه يولد مشوها، ويظل بعض الوقت على هذا الحال، الى ان تصل به المقادير الى مصير غير معلوم، وهو مايحدث الآن للاسف لدولة الوحدة اليمنية!

وتلك هو الشأن أيضا فى انظمة الدول المتخلفة، وهى الدول التى يطلقون عليها تجاوزا دولا نامية.. ولااريد ان أضرب بالجمهورية العربية المتحدة السابقة المثل مرة اخرى، فتجربة الوحدة فيها صنع قرارها فيما بين النخبة، سواء اكانت هذه النخبة فى اقليمها المصرى ام فى اقليمها السورى، وكانت القاعدة الجماهيرية فيها غائبة عن المشاركة فى القرار، بصرف النظر عن الاندفاع العاطفى الجارف، الذى كان تاييده مركزا على القيادة التاريخية ذاتها، لا على دولة الوحدة والتى لاتعرف غير القشور عن طبيعة تركيباتها الاجتماعية، سواء فى بلاد الشام، أم فى صعيد مصر.. ثم كان ماكان مما نعرفه جميعا، ومما هو مسجل فى صفحة بارزة، من كتاب حركة القومية العربية المعاصرة، تحت عنوان «كارثة الانفصال»..

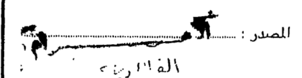
مثلا.. فى ازمة دولة الوحدة اليمنية، التى ظلت متفجرة لبضعة اعوام من وقت المرحلة الأنتقالية الى الآن.. اى من الباحثين من رموز المنتديات العربية، اعد مبكرا دراسة ميدانية عن هذه الوحدة؟.. لا احد سوى ماكان يطرح من مقالات صحفية، لاتستطيع الاحاطة بكل التضاريس المتناثرة على ارضية الوحدة اليمنية، وحتى عندما انعقد حوار مشترك فى القاهرة، عن جذور العلاقات بين مصر واليمن، وشارك فيه مثقفون من الجانبين، لم يتطرق اى من هؤلاء بالتنبيه - ولو هامشيا - الى المحاذير المرتقبة للوحدة اليمنية، او حتى مناقشة ايجابياتها أو سلبياتها.. ومن ثم فان احدا من المعلقين لايستطيع الجزم بنهاية لهذه الأزمة، ولا من خلال التساؤلات التالية:

- هل يمكن احتواء هذه الأزمة، لتستمر دولة الوحدة اليمنية تشق طريقها الى النهاية؟

- وهل تفرض الأزمة، خيارا اخر يكون بديلا للوحدة، وهو الاتحاد «الفيدرالى»؟

- هل تتكرر كارثة الانفصال مرة اخرى، ويعود الشريكان كل الى حال سبيله فى دولته المستقلة؟



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٤

- هل يتوقع ان يحدث تدخل بالقوة لحسم الأزمة عسكريا؟

اذا كانت الاخيرة - وهى حسم الازمة عسكريا - فانها تكون مغامرة لايعرف حجم نتائجها، وهى ايضا تمثل ضربة قاضية لاى امل فى قيام وحدة بعد ذلك، إلا بعد عدة اجيال، وستبقى هذه الضربة بمثابة «مسمار» فى نعش اى وحدة مرتقبة، واذا كان تم اغتيال اثنين من رؤساء اليمن الشمالى قبل الوحدة، واغتيل اثنان من رؤساء اليمن الجنوبى قبل الوحدة ايضا، والى الآن الفاعل فى اغتيال الرؤساء الاربعة مجهول، فكيف لايكون هناك احتمال فى اغتيال دولة الوحدة، وتنفرط فجاة، ولايعرف احد ماذا تكون العواقب؟.. واذا كانت نهاية الازمة، هى فى الثلاثة الاولى - بقاء الوحدة او اتحاد بديل لها او انفصال - فان كل كيان من هذه الثلاثة، له محاذيره فى ظل هذه الازمة، وذلك تناولناه بالتفصيل فى مقال سابق تحت عنوان «الخيارات الثلاثة فى الأزمة اليمنية».

الاخطاء..

الخطا الذى وقعت فيه تجربة الوحدة اليمنية، ليس خطا واحدا ولكنها اخطاء كثيرة جدا، نذكر منها اربعة:

الخطا الاول : هو الغفلة التى سيطرت على قيادات المنظومات المؤسسية، وذلك عندما بدا «معول الهدم» يمارس دوره الخفى فى ضرب جدران هذه التجربة الوحدوية، الى ان ازدادت شروخها، ودون احساس من القوامين عليها، بما اثر فى صلابة هياكلها، سواء فى صنعاء أم فى عدن، ثم كثرت الانحرافات، وازدادت حوادث الاغتيالات واصبحت ارضا مباحة للارهابيين والافغان والقتلة والهاربين من العدالة والخارجين على القانون، دون أن يحاصر الفساد، او يمسك بتلابيب القتلة، الى ان ساءت سمعة التجربة الاتحادية واهتزت اهتزازا عنيفا!!

الخطا الثانى - التغاضى عن مداخلات بعض القوى الحزبية، فى شئون دولة الوحدة، الى ان تشرنقت واصبحت تمثل مراكز قوة تؤثر فى «صنع القرار» ثم تحولت هذه القوى الى أن اصبح لها «دور الحكومات الخفية» التى ترتبط ارتباطا عضويا بمناهج حزبية خارجية، وهى التى أحدثت هذا الاهتزاز الاخير فى هياكل دولة الوحدة، وفى صنع قراراتها السياسية، سواء فى موقفها من «الازمة الخليجية» ام فيما تفجر بعد ذلك من مصادمات واغتيالات داخلية، وضعت قيادة الدولة «فى مازق خطير» واحاطتها بالعديد من الشبهات!!

الخطا الثالث - ان النزعة القبلية، قد استشرت فى شرايين تجربة الوحدة، الى أن اصبحت تمثل مراكز قوة، او قوى مضادة، والى المدى الذى اصبح هناك «مجلس أعلى» للقبائل، تكون الزعامة فيه لاحدى القبائل الكبرى المتداخلة فى اعماق مجلس الرياسة الجمهورى، وفى اعماق السلطة التشريعية.. ومعنى ذلك ان لها حضورا فى صنع القرارات دون غيرها، مما يخل بالتوازن القبلى ويؤثر فى استقرار دولة الوحدة.

رابعا - أن تحرك قطبى دولة الوحدة اليمنية، الى كل من القاهرة والرياض ودمشق وسلطنة عمان وابوظبى، قد جاء متاخرا بعد ان استفحلت الأزمة، وكادت تصل تسويتها الى طريق مسدود!

لماذا لم يبكرا فى اخذ المشورة من جيرانهما واشقائهما «قادة السعودية والامارات المتحدة وسلطنة عمان» قبيل أن تستفحل الازمة، وتزداد تعقيدا؟

صحيح ان العاهل العمانى «قابوس» قد تحرك مبكرا، فى محاولة للوفاق وتطويق الازمة، واحتواء مضاعفاتها قبل ان يتضاعف خطرها وتتصعد حدتها، وذلك من خلال جهود مشتركة لتنفيذ برنامج اصلاحى، يجرى تنفيذه مرحلة - مرحلة.. لكنهم تباطاوا فى الاستجابة.

ولماذا لم يستطلعوا راى رئيسى مصر وسوريا، فى كل الظروف التى احاطت بتجربة الوحدة السابقة التى انهارت بعد ثلاث سنوات وبضعة اشهر؟

لماذا لم ينتفعوا باستطلاع راى العاهل السعودى الملك فهد بن عبدالعزيز، وآل سعود تجربة ناجحة فى اقامة دولة الوحدة السعودية، ومجابهة كل التحديات الخارجية والاقليمية، الى ان تخطت كل العقبات واصبحت من الدول المؤثرة دوليا وعربيا واسلاميا واقليميا؟

لماذا لم يستشيروا رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وكيف تكاتفت شعوب الامارات وحكامها مع قيادته التى جعل منها «زايد» قدوة ومثلا يحتذى، الى أن قطعت الدولة الاتحادية من عمرها مايقرب من ربع القرن «٢٥ عاما» وهى تضرب المثل فى تخطى كل العقبات، واستكمال المقومات الحضارية والاعمارية، الى ان اصبحت نموذجا للارادة الحازمة، والتى جعلت منها دولة عربية يشار اليها بالبنان؟

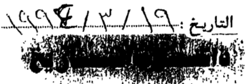
ومهما يكن من امر ماجرى.. فان البداية والنهاية هى فى يد الاشقاء اليمنيين.. والمسئولية يمانية!!



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٤/٣/١٩



مشكلة اليمن لا تحل الا على أرض اليمن..!!

هذه هي الحقيقة.. في مشكلة الازمة اليمنية..

ومهما كان حجم الوسطاء بين اطراف الصراع.. ومهما كانت مكانة الوسيط وثقله الإقليمي، وقدرته الاقناعية والتأثيرية.. فان حل المشكلة، لن يتم الا بين اليمنيين انفسهم وعلى أرضهم.. الخلاف ليس بين طرفين يمكن ان نحصر نقاط النزاع بينهما، وان نقرب وجهات النظر بين كل منهما.. والنزاع ليس بين رئيس ونائبه، وليس بين المؤسسات الدستورية ذاتها، فالنصوص تحكم تصرفاتها والمخالفات يمكن حصرها ومناقشتها واحتواؤها.. لكن قائمة الخلافات طويلة وممتدة الى ابعاد تطولها المؤثرات القبلية ذاتها.. وشركاء الحكم يتوزعون في شمالها وفي اطرافها وفي انتماءاتهم.. وليس بالضرورة ان يكون احدهم في قمة السلطة.. بل ربما يكون في الظل، ولكنه شريك ومؤثر في مسارات الازمة وفي اي حلول مطروحة لها!

وواقع الحقيقة التي تمثل محصلة تجارب الوساطات، التي طرقت مختلف ابواب الحلول خارج الحدود اليمنية، انما في الملابسات العادية، يمكن ان تفرز العديد من الصيغ التوفيقية، التي يمكن ان يكون واحدة منها مدخلا عمليا لانهاء الازمة.. لكن مثل هذه الصيغ — مهما كانت — لا تقدر ان توفق بين المشارب المختلفة والكيانات المتعددة — لا تستطيع ان تمثل حلا يقبله الازمة اليمنية، ومن ثم فانها لا تلبث ان تفقد تأثيرها بعد قليل، ويذهب ما بذل فيها ادراج الرياح.. وانه مع استمرار ما هو عليه الحال في كل من صنعاء — وعدن، فانه يخشى على المدى القريب او البعيد، ان تظهر كيانات استقلالية اخرى، وتصبح اليمن بمثابة منعطف الى الوراء.. لاعادة نظام حكم «الدويلات» المستبدة.. التي يعرفها تاريخ القرون الوسطى!

واذن..

فالمشكلة في الازمة اليمنية، تختلف في حكمها تماما عن اي ازمة تنشأ بصورة عادية في اي من المجتمعات العربية، شرقها او غربها!

فهي ليست نزاعا بين اطراف قيادة جماعية، حول خلافات دستورية، يكون حلها متاحا لدى رجال القانون واساتذة الفقه الدستوري.

وهي ليست نزاعا على حدود مشتركة، تداخلت في بعضها البعض، وطال أجلها عدة عقود، ثم عادت الى الظهور مرة اخرى!

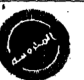
كما انها ليست خلافات على مناطق محايدة بين بلدين، تجمد فيها النزاع فترات طويلة، الى ان تحددت الحلول المتاحة.

المشكلة في اليمن، مشكلة تعدد كيانات.. كل كيان منها يمثل دويلة داخلية لها اهدافها ومصالحها ومكتسباتها.. هي مشكلة عدم القدرة على التعايش الفكري بين قطبي القمة الحاكمة.. وهي مشكلة تعدد الانتماءات في المنظومات المؤسسية. هي مشكلة عدم القدرة على التعايش بين هويتين، كل منهما تسعى لان تكون لها مناطق نفوذ وتابعين.. وهي مشكلة طموح وتطلع الى الانفراد بحيازة السلطة.. الرؤى اختلفت فيها بين البداية والنهاية.. وبين الاهداف الوطنية، وبين القفز من فوق المواقع الشرعية!!

ومن هنا يأتي دور الشعب.. والشعب عندما تكون ارادته غائبة، او عندما تكون هذه الارادة مسيرة او مجبرة، تجاه اي مشروع وطني» فان معنى ذلك: ان الارادة في يد غيره، في يد القمة لا القاعدة.. واي نظام من هذا القبيل، فانه يولد مشوها، ويظل بعض الوقت على هذا الحال، الى ان تصل به المقادير الى مصير غير معلوم، وهو ما يحدث الان للأسف لدولة الوحدة اليمنية!

وذلك هو الشأن ايضا في انظمة الدول المتخلفة، وهي الدول التي يطلقون عليها تجاوزا دولا نامية.. ولا اريد ان اضرب بالجمهورية العربية المتحدة السابقة المثل مرة اخرى، فتجربة الوحدة فيها صنع قرارها فيما بين النخبة، سواء أكانت هذه النخبة في اقليمها المصري او اقليمها السوري، وكانت القاعدة الجماهيرية فيها غائبة عن المشاركة في القرار، بصرف النظر عن الاندفاع العاطفي الجارف، الذي كان تأييده مركزا على القيادة التاريخية ذاتها، على دولة الوحدة والتي لا تعرف غير القشور عن طبيعة تركيباتها الاجتماعية، سواء في بلاد الشام، ام في صعيد مصر.. ثم كان ما كان مما نعرفه جميعا، ومما هو مسجل في صفحة بارزة، من كتاب حركة القومية العربية المعاصرة، تحت عنوان «كارثة الانفصال»..

فعلا.. في ازمة دولة الوحدة اليمنية، التي ظلت متفجرة لبضعة اعوام من وقت المرحلة



المصدر: الأيام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩ / ٣ / ١٩٩٤

بقلم:
زكريا نيل

الانفصالية الى الآن.. اى من الباحثين من رموز المنتديات العربية، اعد مبكرا دراسة ميدانية عن هذه الوحدة؟ لا احد سوى ما كان يطرح من مقالات صحفية، لا نستطيع الاحاطة بكل التضاريس المتناثرة على ارضية الوحدة اليمنية، وحتى عندما انعقد حوار مشترك في القاهرة، عن جذور العلاقات بين مصر واليمن، وشارك فيه مثقفون من الجانبين، لم يتطرق اى من هؤلاء بالتنبيه — ولو هامشيا — الى المحاذير المرتقبة للوحدة اليمنية، او حتى مناقشة ايجابياتها او سلبياتها..

ومن ثم فان احدا من المعلقين لا يستطيع الجزم بنهاية لهذه الازمة، ولا من خلال التساؤلات التالية:

- هل يمكن احتواء هذه الازمة، لتستمر دولة الوحدة اليمنية تشق طريقها الى النهاية؟

- وهل تفرض الازمة، خيارا آخر يكون بديلا للوحدة، وهو الاتحاد الفيدرالي»؟

- هل تتكرر حادثة الانفصال مرة اخرى، ويعود الشريكان كل الى حال سبيله في دولته المستقلة؟

— هل يتوقع ان يحدث تدخل بالقوة لحسم الازمة عسكريا؟

اذا كانت الاخيرة — وهي حسم الازمة عسكريا — فانها تنذر بعواقب غامضة لا يعرف حجم نتائجها، وهل [illegible] ضربة قاضية، لاى امل في قيام وحدة بعد ذلك، الا بعد عدة اجيال. وستبقى هذه الضربة بمثابة «مسمار» في نعش اى وحدة مرتقبة، واذا كان تم اغتيال اثنين من رؤساء اليمن الشمالي قبل الوحدة، واغتيل اثنان من رؤساء اليمن الجنوبي قبل الوحدة ايضا، والى الآن الفاعل في اغتيال الرؤساء الاربعة مجهول، فكيف لا يكون هناك احتمال في اغتيال دولة الوحدة، وتنفرط فجاة، ولا يعرف احد ماذا تكون العواقب!

واذا كانت نهاية الازمة، هي في الثلاثة الاولى - بقاء الوحدة او اتحاد بديل لها او انفصال - فان كل كيان من هذه الثلاثة، له محاذيره في ظل هذه الازمة، وذلك تناولناه بالتفصيل في مقال سابق تحت عنوان «الخيارات الثلاثة في الازمة اليمنية».

الاخطاء..

الخطأ الذى وقعت فيه تجربة الوحدة اليمنية، ليس خطأ واحدا ولكنها اخطاء كثيرة جدا، نذكر منها اربعة.

الخطأ الاول — هو الغفلة التى سيطرت على قيادات المنظومات المؤسسية، وذلك عندما بدأ «معول الهدم» يمارس دوره الخفي في ضرب جدران هذه التجربة الوحدوية، الى ان ازدادت شروخها، ودون احساس من القوامين عليها، بما اثر في صلابة هياكلها، سواء في صنعاء ام في عدن، ثم كثرت الانحرافات، وازدادت حوادث الاغتيالات، واصبحت ارضها مباحة للارهابيين والافغان والقتلة والهاربين من العدالة والخارجين على القانون، دون ان يحاصر الفساد، او يمسك بتلابيب القتلة، الى ان ساءت سمعة التجربة الاتحادية واهتزت اهتزازا عنيفا!!

الخطأ الثاني — التغاضي عن مداخلات بعض القوى الحزبية، في سنوات دولة الوحدة، الى ان تشرنقت واصبحت تمثل مراكز قوة تؤثر في «صنع القرار» ثم تحولت هذه القوى الى ان اصبح لها «دور الحكومات الخفية» التى تربط ارتباطا عضويا بمناهج حزبية خارجية، وهي التي احدثت هذا الاهتزاز الاخير في هياكل دولة الوحدة، وفي صنع قراراتها السياسية، سواء في موقفها من «الازمة الخليجية» ام فيما تفجر بعد ذلك من مصادمات واغتيالات داخلية، وضعت قيادة الدولة «في مازق خطير» واحاطتها بالعديد من الشبهات!!

الخطأ الثالث — ان النزعة القبلية، قد استشرت في شرايين تجربة الوحدة، الى ان اصبحت تمثل مراكز قوة، او قوى مضادة، والى المدى اصبح هناك «مجلس اعلى» للقبائل، تكون الزعامة فيه لاحدى القبائل الكبرى المتداخلة في اعماق مجلس الرئاسة الجمهوري، وفي اعماق السلطة التشريعية، ومعنى ذلك ان لها حضورا في صنع القرارات دون غيرها، مما يخل بالتوازن القبلي ويؤثر في استقرار دولة الوحدة.

رابعا — ان تحرك قطبي دولة الوحدة اليمنية، الى كل من القاهرة والرياض ودمشق وسلطنة عمان وابوظبي، قد جاء متاخرا بعد ان استفحلت الازمة، وكادت ان تصل تسويتها الى طريق مسدود!

لماذا لم يبكرا في اخذ المشورة من جيرانهم واشقائهم، قادة السعودية والامارات المتحدة وسلطنة عمان، قبل ان تستفحل الازمة، وتزداد تعقيدا؟

صحيح ان العاهل العماني «قابوس» قد تحرك مبكرا، في محاولة للوفاق وتطويق الازمة، واحتواء مضاعفاتها قبل ان يتضاعف خطرها وتتصاعد حدتها، وذلك من خلال جهود مشتركة لتنفيذ برنامج اصلاحي، يجرى تنفيذه مرحلة.. مرحلة.. لكنهم تباطئوا في الاستجابة!

ولماذا لم يستطلعوا راي رئيسي مصر وسوريا، في كل الظروف التي احاطت بتجربة الوحدة السابقة التى انهارت بعد ثلاثة سنوات وبضعة اشهر؟

لماذا لم ينتفعوا باستطلاع راي العاهل السعودي الملك فهد بن عبدالعزيز، ولآل سعود تجربة ناجحة في اقامة دولة الوحدة السعودية، ومجابهة كل التحديات الخارجية والاقليمية، الى ان تخطت كل العقبات واصبحت من الدول المؤثرة دوليا وعربيا واسلاميا واقليميا؟

لماذا لم يستشيروا رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وكيف تكاتفت شعوب الامارات وحكامها مع قيادته التى جعل منها «زايد» قدوة ومثلا يحتذى، الى ان قطعت الدولة الاتحادية من عمرها ما يقرب من ربع القرن «25 عاما» وهي تضرب المثل في تخطي كل العقبات، واستكمال المقومات الحضارية والاعمارية، الى ان اصبحت نموذجا للارادة الحازمة، والتى جعلت منها دولة عربية يشار اليها بالبنان؟

ومهما يكن من امر ما جرى، فان البداية والنهاية هي في يد الاشقاء اليمنيين.. والمسئولية يمانية!!



المؤتمر الشعبي يعتبر انه يجب ازاحة العطاس

الاشتراكي يستنفر قواته بعد انفجار في عدن

☐ صنعاء - من فيصل مكرم:
☐ عدن - من اقبال علي عبدالله:

■ تصاعدت حدة التوتر في اليمن امس ووضعت القوات الموجودة في عدن في حال الاستنفار القصوى اثر انفجار كبير وقع في منطقة المملاح القريبة من المطار في العاصمة التجارية والاقتصادية للبلاد تلاه اطلاق نار في مدينة خورمكسر.

ولوحظ امس ان الحملات الاعلامية المتبادلة زادت حدة وذهب المؤتمر الشعبي الى حد الدعوة الى ازاحة السيد حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء. وبعد تصريح ادلى به السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الى صحيفة «اخبار الخليج» جاء فيه انه «اذا جرى استفتاء في المحافظات الجنوبية والشرقية فان الاغلبية ستفضل العودة الى الاوضاع السابقة ليوم ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠» تاريخ اعلان الوحدة، قال مصدر مسؤول في المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح: «اننا اذ ناسف لصدور مثل هذا التصريح الذي يتهم ابناء الوطن في المحافظات الجنوبية والشرقية في وطنيتهم وتمسكهم بالوحدة على لسان الامين العام للحزب الاشتراكي، فاننا نعبر عن رفضنا المطلق لهذا الاتهام الذي نعتبره موجهاً للشعب اليمني باسره بل ونعتبر هذا التصريح اتهاماً للحزب الاشتراكي نفسه لاننا نعتقد جازمين ان الاغلبية فيه متمسكة وستظل متمسكة بالوحدة والديموقراطية وان قوى الردة والانفصال المتنفذة داخل الحزب، انما تتقوى بالاعتماد على الدعم الخارجي لقوى تستهدف الوحدة والديموقراطية في اليمن. ونرى ان مثل هذا التصريح لا يقتصر بعده على كونه اتهاماً خطيراً لوحدوية ابناء الشعب اليمني قاطبة وفي مقدمهم اغلبية اعضاء الحزب الاشتراكي نفسه فحسب، ولكن له ابعا[د] خطيرة متعددة اهمها ما يأتي:

اولاً: ان هذا التصريح يبرز عودة الروح الشمولية الا[...] يحاول المتنفذون الانفصاليون في الحزب المرتبطون بالقو[ى] المعادية للوطن إعادة فرضها. تلك الشمولية التي عا[...] شعبنا منها الاهوال وتجرع بها الماسي ودفع ثمنها الا[...] الضحايا وهو ما لا يمكن ان يمحى من ذاكرة المواط[ن] والوطن او صفحات التاريخ.

ثانياً: لقد تناسى الامين العام للحزب الاشتراكي تمس[ك] الشعب اليمني بوحدته عبر مراحل التاريخ. ومع ذلك فان[نا] نقول لكل من يشكك في هذه الحقيقة او يتذرع بالمطالب[ة] بالاستفتاء ان الشعب اليمني قد قال كلمته بوضوح لا لب[س] فيه يوم استفتائه على الدستور ويوم مشاركته في انتخا[ب] سلطته التشريعية الموحدة في السابع والعشرين من نيسا[ن] (ابريل) ١٩٩٣.

ثالثاً: ان على القوى الانفصالية في الحزب ان تتذكر [...] الوحدة التي اعلنت يوم ٢٢ ايار ٩٠ دفعت الشعب اليم[ني] الى التسامح، وتناسى الشعب اليمني عامة وبصفة خاص[ة] ابناء المحافظات الجنوبية الشرقية ماسي الماضي ال[...] عانى الجميع منها على مدى ٢٥ عاماً. (...)».

الى ذلك اعتبر مصدر اعلامي رداً على تصريحات للس[...] حيدر ابو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء اعتبر فيها [...] رموزاً سياسية يجب ان تزاح «ان اول من يجب ازاحته [...] المهندس العطاس نفسه من اجل تحقيق الاستقرار [...] اليمن اذ وقف السيد العطاس حجر عثرة امام مشار[يع]

التتمة في الصفحة (٤

المصدر : الحياة - الأرشيف
التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٤

الاشتراكي يستنفر قواته

تتمة الصفحة الاولى

التنمية وجهود بناء الدولة اليمنية الحديثة منذ استعاد الوطن اليمني وحدته».

وفي عدن قالت مصادر عسكرية مسؤولة ان: «اكثر من ٥٠ طاقماً عسكرياً قدمت من صنعاء تحاصر الآن مدينة عتق في محافظة شبوة (٥٠٠ كلم شرق عدن) بهدف السيطرة على المدينة» التي تعتبر ثاني اكبر مدن المحافظة بعد عاصمتها بيحان.



المصدر : الرأي العام
الكويت
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات · التاريخ : ٢٠/٣/١٩٩٤

صنعاء: المؤتمر الشعبي يطالب بازاحة العطاس

صنعاء - أ.ف.ب

طالب حزب المؤتمر الشعبي العام برئاسة الرئيس اليمني، علي عبدالله صالح امس بازاحة رئيس الوزراء حيدر ابوبكر العطاس من منصبه لتمكين الحكومة من الاضطلاع بدورها.

واوضح الحزب الاشتراكي في بيانه الصادر في صنعاء بان رئيس الوزراء وقف حجر عثرة امام مشاريع التنمية وجهود بناء الدولة اليمنية الحديثة منذ ان استعاد الوطن وحدته في ٢٣ مايو ١٩٩٠.

واتهم البيان العطاس بانه من العناصر الرئيسية لقوى الردة والانفصال في الحزب الاشتراكي وبانه احد مهندسي الازمة السياسية الراهنة التي يستهدف من ورائها العودة بالاوضاع في اليمن الى ما قبل الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠.

كما حمل الحزب الشعبي العطاس وهو ايضا عضو في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي مسؤولية ما وصلت اليه البلاد من وضع اقتصادي صعب وفوضى ادارية اتسمت بها فترة السنوات الاربع الماضية التي تولى العطاس طوالها منصب رئيس الحكومة.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ / ٣ / ١٩٩٤

تفاقم الازمة السياسية في اليمن

المؤتمر الشعبى يطالب بازاحة رئيس الوزراء عن منصبه

صنعاء - ا ف ب

طالب حزب المؤتمر الشعبي العام (الشمال) برئاسة الرئيس اليمنى على عبدالله صالح امس السبت «بازاحة» رئيس الوزراء حيدر ابوبكر العطاس (جنوبى) عن منصبه لتمكين الحكومة من الاضطلاع بدورها.

فقد اكد الحزب فى بيان صدر فى صنعاء ان رئيس الوزراء «وقف حجر عثرة امام مشاريع التنمية وجهود بناء الدولية اليمنية الحديثة منذ استعاد الوطن اليمنى وحدته فى مايو 1990».

واتهم البيان العطاس بانه «من العناصر الرئيسة لقوى الردة والانفصال فى الحزب الاشتراكي وبانه احد مهندسى الازمة السياسية الراهنة التى يستهدف من ورائها العودة بالاوضاع فى اليمن الى ما قبل الثانى والعشرين من مايو 1990».

كما حمل الحزب الشمالى العطاس وهو ايضا عضو فى المكتب السياسى للحزب الاشتراكى مسئولية «ما وصلت اليه البلاد من وضع اقتصادى صعب وفوضى ادارية اتسمت بها فترة السنوات الاربع الماضية التى تولى العطاس طوالها منصب رئيس الحكومة».

ويذكر ان العطاس المعتكف فى عدن منذ اكثر من ثلاثة اشهر كان قد اعرب فى يناير الماضى عن خشيته على امنه فى حال عودته الى صنعاء بعد ان «تعرض لسلسلة اعتداءات». وكان يشير بذلك الى التفجير الذى استهدف منزله فى صنعاء وحادث اغتيال شقيقه هاشم العطاس. ويؤكد الحزب الاشتراكي انه فقد اكثر من 150 من كوادره فى اعتداءات استهدفته منذ توحيد البلاد.

وقد وجه الحزب الذى يتزعمه الرئيس اليمنى علي عبدالله صالح امس السبت انتقادات شديدة للتصريحات التى ادلى بها نائب الرئيس على سالم البيض واتهمه بتزعم جماعة انفصالية داخل حزبه. وقال بيان لحزب المؤتمر الشعبي العام الذى يتزعمه صالح «اننا نأسف لصدور مثل هذا التصريح الذى يتهم ابناء الوطن فى المحافظات الجنوبية والشرقية فى وطنيتهم وتمسكهم بالوحدة على لسان امين عام الحزب الاشتراكى اليمنى».



المصدر : الحياة - لندن
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

احتدام «حرب البيانات» في اليمن

المؤتمر يتهم البيض بقيادة مجموعة انفصالية داخل الاشتراكي

احتدمت «حرب البيانات» بين طرفي الازمة في اليمن، حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، حيث طالب الاول بـ «ازاحة» رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس، الذي طالب بدوره بازاحة «رموز سياسية».

وقد وجه حزب المؤتمر الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح انتقادات حادة للتصريحات التي ادلى بها مؤخرا نائب الرئيس علي سالم البيض والتي تضمنت القول بان غالبية سكان اليمن الجنوبي السابق يفضلون الانفصال عن الشطر الشمالي.

واتهم بيان للمؤتمر البيض بقيادة مجموعة انفصالية داخل الحزب الاشتراكي الذي يتزعمه وقال «ان هذه المجموعة على اتصال باعداء الوطن وتسعى للفوضى والشمولية».

واضاف البيان الذي بثته وكالة الانباء اليمنية «سبأ» «اننا نأسف لهذه التصريحات التي تعكس رغبة واضحة في العودة الى الروح الشمولية» في اشارة الى النظام الماركسي في اليمن الجنوبي سابقا.

وتابع قائلا «ان هؤلاء الذين يدعون لاستفتاء على الوحدة يجب ان يدرسوا الاحصاءات المتصلة بالتصويت على دستور الدولة الموحدة والانتخابات العامة التي اجريت في ابريل الماضي».

وطالب البيان «القوى الوطنية الوحدوية» بالا تظل ساكتة ازاء ما يفعله الانفصاليون في الحزب الاشتراكي.. وان تعلن شجبها واستنكارها لمثل هذه التصريحات وذلك من اجل الدفاع عن وحدة الوطن.

وكان البيض قد قال في تصريحات لصحيفة «جلف نيوز» التي تصدر في دبي «انه اذا اجري استفتاء بين سكان المحافظات الجنوبية فان اغلبية كبيرة



ستصوت لصالح اعادة دولتها السابقة»، واضاف : «شعبنا متعب من اعمال العنف التي جلبتها الوحدة».

ومن جهة ثانية، طالب حزب المؤتمر في بيانه بازاحة رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس عن منصبه لتمكين الحكومة من الاضطلاع بدورها.

وقال البيان ان رئيس الوزراء «وقف حجر عثرة امام مشاريع التنمية وجهود بناء الدولة اليمنية الحديثة منذ استعادة الوطن اليمني وحدته في ٢٢ ايار/مايو ١٩٩٠».

واتهم البيان العطاس بانه «من العناصر الرئيسية لقوى الردة والانفصال في الحزب الاشتراكي وبانه احد مهندسي الازمة السياسية الراهنة التي يستهدف من ورائها العودة بالاوضاع في اليمن الى ما قبل الثاني والعشرين من ايار/مايو ١٩٩٠».

كما حمل البيان العطاس وهو ايضا عضو في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي مسؤولية «ما وصلت اليه البلاد من وضع اقتصادي صعب وفوضى ادارية اتسمت بها فترة السنوات الاربع الماضية التي تولى العطاس طوالها منصب رئيس الحكومة».

يذكر ان العطاس المعتكف في عدن منذ اكثر من ثلاثة اشهر كان قد اعرب في كانون الثاني/يناير الماضي عن خشيته على امنه في حال عودته الى صنعاء بعد ان «تعرض لسلسلة اعتداءات».

وكان يشير بذلك الى التفجير الذي استهدف منزله في صنعاء وحادث اغتيال شقيقه هاشم العطاس. ويؤكد الحزب الاشتراكي انه فقد اكثر من ١٥٠ من كوادره في اعتداءات استهدفته منذ توحيد البلاد.

وقد صرح العطاس في حديث نشرته مجلة «المجلة» الصادرة في لندن امس بقوله «ان هناك رموزاً سياسية يجب ان تزاح والفالا يجب ان تتوقف» حتى تتمكن الحكومة اليمنية من تنفيذ ما يواجهها من مهام.

واضاف العطاس وهو احد ابرز قيادات الحزب الاشتراكي انه لن يعود لممارسة مهامه من العاصمة صنعاء الا بعد ان «يتم الاتفاق على برنامج وتتوفر الظروف للجميع كي يتحركوا بحرية في المواقع المختلفة».

ورأى العطاس ان جوهر الازمة الحالية في اليمن هو «بين من يريد بناء دولة ومن لا يريد ذلك».. واضاف «اننا نطمح ونسعى من اجل ان نبني دولة النظام والقانون التي يتساوى فيها الجميع وتتوفر فيها ظروف أمن واستقرار وتكافؤ فرص لكافة المواطنين، لكن هناك قوى التخلف التي تريد الحفاظ على كل شيء كما هو سواء من منطلقات قبلية او حزبية او غيرها».

ومضى يقول ان «الدعوة الى بناء الدولة اليمنية هي التي تجد مقاومة منذ قيام الوحدة وذلك واضح من المعارضة والتعطيل الكبير الذي حدث لبرنامج البناء والاصلاح السياسي والاقتصادي والاداري والمالي».

واكد العطاس في حديثه حرص الحزب الاشتراكي على وحدة اليمن وعلى انهاء الازمة الحالية.. وقال ان الحزب لم يضع اي شروط للحل واذا صدقت النيات وتحرر الناس من مخاوفهم الصحيحة من اجل المستقبل الذي هو للشعب والوطن فسيكون هذا هو الخيار الفاعل للخروج من الازمة.

وقال ان اتصالاته لم تنقطع بالرئيس صالح، غير انه اعرب عن استغرابه لكل التصريحات التي صدرت عنه وقال «اننا لم نرد على تلك التصريحات حاليا لاننا التزمنا بايقاف التداعيات».

من جانب آخر، اعلن مسؤول في حزب التجمع الوطني اليمني امس ان الامين العام للحزب عبدالقوي مكاوي سيعود قريبا الى اليمن.

وقال ان عودة المكاوي تاتي في ظل دعوة البيض لكافة القوى المعارضة خارج اليمن للمساهمة في بناء اليمن.

واشار الى ان حزب التجمع لبى الدعوة لتدارس الاوضاع وارسل وفدا الى عدن حيث التقى مع البيض والدكتور ياسين سعيد نعمان وحيدر ابوبكر العطاس والدكتور عبدالعزيز الدالي وبحث معهم القضايا التي تمر بها البلاد.. مشيرا الى ان هناك تنسيقا بين حزب التجمع الوطني والحزب الاشتراكي باليمن.

(وكالات)



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٤

تأخير توحيد الجيش ضمان للجنوب في حالتي الوحدة والتشطير

المعارضة اليمنية تحسم الخلاف حول برنامج الاشتراكي وتؤكد ضمانات تنفيذ «وثيقة العهد» وتفادي عرقلتها

صنعاء: من حمود منصر

لاحظ المراقبون ان المشروع الذي تقدم به الاشتراكي اليمني لتنفيذ «وثيقة العهد والاتفاق» لم يعر اهتماما للخلافات حول تفسير المفاهيم والمصطلحات التي تتضمنها الوثيقة، ولا للصفة القانونية للجنة الحوار او مشروعيتها، فقد اعتبر الوثيقة على قدر كبير من الوضوح، واعتبر اللجنة ذات مشروعية قانونية، مستمدة من مشروعية اعضائها، كما انها ترتكز على اساس الاجماع الوطني، والتأييد الشعبي الواسع، الذي يفوق بقوته المشروعية الدستورية، فلم تعد هذه القضية محل شك لديه. ومن ثم تطرق مباشرة الى مناقشة مهام لجنة الحوار، ومهام مجلس الوزراء كآليات للتنفيذ، من حقها اصدار القرارات المضمنة في الوثيقة حسب الجداول الزمنية الموضحة ازاء كل قضية.

وربط الاشتراكي تطبيع الاوضاع السياسية في اليمن بانجاز القضايا ذات الاولوية في الوثيقة، لكي تتوفر الاجواء الملائمة لتطبيق القضايا التالية، وتحقيق التئام الهيئات، وتاتي في الصدارة القضية الامنية والعسكرية، من خلال القاء القبض على المتهمين ومن يدعمهم، وتقديمهم للعدالة، واعادة تنظيم اجهزة الامن، وانهاء قضايا الثار العالقة منذ سنوات خلال فترة تتراوح بين 2 - 3 شهور، على اعتبار انجاز هذه المهام خطوة اولى لتطبيع الاوضاع السياسية.

3 مراحل

واقترح ان يتزامن مع انجاز هذه المهمات اجتماع مجلس الوزراء ولجنة الحوار في عدن، ومشاركة سالم صالح محمد في اجتماعات مجلس الرئاسة. اما في المهلة الثانية - التي تمتد من ٦ - 5 اشهر فقد اقترح الحزب الاشتراكي ان يكتمل خلالها اعداد واقرار التعديلات الدستورية، وقانون التقسيم الاداري، وقانون الحكم المحلي، واعتبر ذلك خطوة ثانية لانجاز عملية التطبيع السياسي في البلاد. وفي المرحلة الثالثة يجري انتخاب هيئات الحكم المحلي، وانجاز بقية القضايا خلال مدة تتراوح ما بين 2 - 3 شهور، على ان تتخللها عقد اجتماعات لمجلس الوزراء ولجنة الحوار، ومجلس الرئاسة، ومجلس النواب في كل من صنعاء وعدن، باعتبارها اليات رسمية لتنفيذ الوثيقة ومتابعة الاشراف على ذلك.

كما تضمن المشروع اقتراحات بتكثيف عملية التوعية بالوثيقة عن طريق الاستخدام الوطني الوحدوي لوسائل الاعلام الرسمية والحزبية، وتخصيص مساحات في الصحف لهذه المهمة وعقد ندوات وحلقات نقاش حولها، على ان تتولى الاحزاب والمنظمات الجماهيرية تشكيل لجان شعبية لحماية الوثيقة والدفاع عنها، بالتنسيق مع لجنة الحوار.

واعتبر المشروع «الاشتراكي» ان عدم مباركة مجلس النواب للوثيقة، او التباطؤ والعرقلة من جانب الهيئات الدستورية يؤدي الى تعطيل تنفيذ الوثيقة، وذلك من خلال التفسيرات المغايرة لمضمونها، او طرح موضوعات تضعف محتواها، او افتعال الازمات لتعطيل إقرار وتنفيذ القضايا التي نصت عليها وطرحت حلولا لها، وكذلك اقر برنامج عمل الاشتراكي جملة من الاجراءات والتدابير لمواجهة اي محاولة لتعطيل الوثيقة، وفي مقدمتها ممارسة الضغوط الشعبية لمنع تلك المحاولات، او اللجوء الى الدعوة للاستفتاء الشعبي على الوثيقة، مما يترتب عليه حل مجلس النواب، والدعوة لاجراء انتخابات برلمانية عامة مبكرة. كما جدد التاكيد على تشكيل لجان العمل المساعدة، والتشديد على اختصاص لجنة الحوار - وحدها - بتفسير الوثيقة.

إغفال الجيش

ويلاحظ ان مشروع الاشتراكي لبرنامج عمل لجنة الحوار يتوخى الحذر الشديد، والتنبيه لشتى اساليب الالتفاف على الوثيقة، ويطرح البدائل الممكنة لتفادي ذلك، كما انه ركز على قضايا الامن، مع اغفال قضية دمج الجيش واعادة تنظيمه، رغم الخطورة الكبيرة التي يمثلها ذلك على الانتقال بالازمة من دائرة الصراع السياسي - في نطاق وطني موحد - الى دائرة الصراع المسلح، في نطاق من مخاطر الانفصال او التشتت. وهذا الاغفال يفسر مدى الاعتماد الكلي للحزب الاشتراكي على ورقة الجيش، كضمانة رئيسية تمكنه اما من تحقيق اهدافه السياسية واحداث التغييرات التي ينشدها على الصعيد الوطني في نطاق الوحدة، او العودة الى قواعده الشطرية السابقة على الوحدة بسلام، وعلى قدر من القوة والمنعة تمكنه من صد اي مخاطر محدقة به، تحت مبرر الوحدة، وهي ترقى الى الضم والالحاق القسري.

الى ذلك يلاحظ ان مشروع الاشتراكي يتسم بكثير من الشك في مصداقية الاطراف الاخرى، بشأن المضي قدما نحو تنفيذ الوثيقة، وهذا الشك ناتج من واقع مرارة التجربة التي خاضها مع شريكه في الحكم اثناء الفترة الانتقالية، واهتزاز المصداقية، بل انعدام الثقة بسبب التجربة التي قادت الى تفجير الوضع بالصورة التي عليها الآن في اليمن، وحالة القطيعة والعداء المستفحل بين شريكي الوحدة (الحزب الاشتراكي، والمؤتمر الشعبي العام)، وسياسة التربص المتبادلة، وتحين كل منهما الفرص للانقضاض على الآخر.

وجدير بالذكر ان الاستراتيجية المتبادلة مبنية على حسابات اثبتت الايام انها كانت خاطئة، او ان المتغيرات التي شهدتها سنوات ما بعد الوحدة خطاتها، ولم يدرك أصحاب تلك الحسابات تاثير تلك المتغيرات على حساباتهم، التي غدت - بمعيار حركة الزمن - قديمة ومختلفة عن كل من حركة الواقع ومؤشرات المستقبل. تلك اذن هي رؤية الاشتراكي لحركة التغيير عبر الوثيقة ولجنة الحوار والهيئات الرسمية، للخروج من المازق الراهن الا ان هذه الرؤية حسب مصادر لجنة الحوار - لم تشكل الاساس المحوري لعمل اللجنة في الاونة الاخيرة، لان مجموعة قوى المعارضة والمستقلين استطاعت ان تتقدم بمشروع برنامج بديل، حظي باهتمام جميع الاطراف، ومثل اساسا محوريا للنقاش الذي اسفر عن وضع



مشروع برنامج العمل المشترك المتوقع اقراره.

وكان هذا المشروع خلاصة سلسلة اجتماعات عقدها ممثلو احزاب التكتل الوطني للمعارضة، وحزب البعث واتحاد القوى الوطنية، ومناضلو الثورة اليمنية في عدن اثر انسحابهم من اجتماع اللجنة، بعد ان شعروا ان هناك مماطلة واضاعة للوقت، اتهم فيها المؤتمر الشعبي العام وتجمع الاصلاح، بمحاولة افشال عمل لجنة الحوار.

اهتمامات المعارضة

وقد حرصت القوى السياسية والاجتماعية خارج الائتلاف الحكومي على الاستناد الى اللائحة المنظمة لعمل لجنة حوار القوى السياسية، والى وثيقة العهد والاتفاق، في وضع مشروع برنامج عمل اللجنة، الذي تتحدد من خلاله نظرة هذه القوى للجنة الحوار كهيئة اشراف ومتابعة لتنفيذ الوثيقة، وبالتالي ضمنت مشروعها الملامح الاجرائية والتنظيمية، والتنفيذية للوثيقة، على اساس ان جهة التنفيذ محددة في الوثيقة، وكذلك الية الاشراف والمتابعة. وحرصت القوى السياسية خارج الائتلاف - كذلك - على ضبط جملة التعريفات والمفاهيم التي سيتم العمل تحت لوائها، تجنبا للجدل الذي قد ينشا، فطرحت - في مشروعها - تعاريف لكل من «لجنة الحوار المعنية بالمتابعة والاشراف»، و«الوثيقة»، و«المتهمون في قضايا الاخلال بالامن»، و«الصلح العام» - المنصوص عليه في الوثيقة لانهاء قضايا الثار - ومفهوم «الثوابت» بموجب الوثيقة، و«هيئات الدولة المركزية»، و«اللامركزية»، و«الهيئات التخصصية الاخرى، كما حدد المشروع «اختصاصات لجنة حوار القوى السياسية للمتابعة والاشراف» بـ16 مهمة، حسب المهام المحددة في وثيقة العهد والاتفاق، وهي:

1 - تتولى لجنة الحوار مهام المتابعة والاشراف الميداني على تنفيذ كافة القرارات التي تضمنتها الوثيقة، وتقديم المقترحات الضرورية لانجازها، بالتعاون والتنسيق المتواصل مع الية التنفيذ بلجانها المختلفة، ومن خلال التوجيه المستمر لكافة لجان المتابعة والاشراف الفرعية المنبثقة عنها.

2 - تفسير الوثيقة: لا يجوز لاية جهة غير لجنة الحوار القيام بذلك.

3 - تتخذ لجنة الحوار المواقف والقرارات اللازمة لمواجهة اي عراقيل امام تنفيذ الوثيقة، كما تعمل على مراجعة الية التنفيذ لتحديد جوانب الخلل، واتخاذ قرارات مشتركة.

4 - الوقوف بحزم ضد كافة التداعيات الاعلامية والامنية والعسكرية، واصدار البيانات والنشرات الدورية ضد الاختراقات، والوقوف في وجه كل من يحاول عرقلة تنفيذ الوثيقة، او الالتفاف على القرارات التنفيذية، وقرارات لجنة الحوار.

5 - تشكيل اللجان اللازمة لمتابعة الاشراف على تنفيذ الوثيقة، وتوجيه وقيادة تلك اللجان وفق الخطة المرسومة للجنة الحوار.

6 - اقرار لوائح وبرامج اعمال اللجان الفرعية المنبثقة عنها.

7 - اختيار العناصر التي تشكل منها اللجان الفرعية، من بين اعضاء اللجنة والمرشحين من قبل اطرافها.

8 - المشاركة مع الية التنفيذ (الحكومة) في اقرار عضوية ونتائج عمل اللجان الفنية التي تتطلبها عملية تنفيذ الوثيقة، والتنسيق معها حسب ما تقتضيه الظروف.

9 - الاستعانة بمن تراه لتسهيل تنفيذ مهامها في المجالات المختلفة.

10 - التنسيق المستمر بين لجنة الحوار، والية التنفيذ «الحكومة» لمتابعة كافة الاعمال المرتبطة بتنفيذ الوثيقة، ولهذا الغرض تعقد اجتماعات دورية منتظمة، وبالذات مع رئيس الية التنفيذ (اي رئيس الوزراء).

11 - وضع الضوابط الموضوعية لتحديد العلاقة بينها وبين الية التنفيذ، منعا للتداخل في الصلاحيات والمهام.

12 - الاشراف الكامل على وسائل الاعلام الرسمية.

13 - وضع البرامج التنفيذية الزمنية لانجاز مهامها، ومهام اية لجان فنية فرعية تنشا عنها.

14 و15 و16 - معالجة البنود الثلاثة الاخرى المتعلقة بالجوانب المالية والتنظيمية بشان عمل اللجنة، من تامين استمرار مهمتها حتى اكتمال العمل.

تنفيذ لا تعطيل

كما تضمن المشروع المقدم من المعارضة والمستقلين تحديد مهام اللجان الفرعية المنبثقة عنها، او التي يتطلب تنفيذ بنود الوثيقة انشاؤها بالتفصيل، وهي اللجنة السياسية واللجنة الامنية والعسكرية، واللجنة الاعلامية، واللجنة الدستورية والقانونية، كما تضمن المشروع جملة من الاحكام العامة، التي اكدت ان تتقيد لجنة الحوار ولجانها الفرعية المختلفة بالاولويات والبرامج الزمنية المنصوص عليها في الوثيقة، واية جداول زمنية اخرى تقتضيها الظروف، وتقرها لجنة الحوار بالتنسيق مع الية التنفيذ (الحكومة) كما تتقيد اللجان الفرعية بلائحة تنظيم اجتماعات حوار القوى السياسية. ولمواجهة احتمالات تعطيل الوثيقة، اتفق مشروع القوى السياسية والاجتماعية خارج الحوار مع المشروع المقدم من الحزب الاشتراكي، وذلك في تحديد جملة من الاجراءات، اولها ممارسة الضغوط الشعبية بمختلف الوسائل الديمقراطية السلمية، وان لم تف بالغرض، تتم الدعوة لاستفتاء شعبي على الوثيقة والتعديلات الدستورية في ان واحد، وكذلك الدعوة لحل مجلس النواب، واجراء انتخابات عامة طبقا للدستور الجديد.

ويتضح في هذا البرنامج جدية القوى السياسية - من غير الائتلاف الحاكم - في النظر الى الوثيقة، والتعامل مع لجنة الحوار كهيئة وطنية، تستمد مشروعية وجودها وعملها من مشروعية دور اعضائها في ساحة العمل السياسي العام، ومن الاجماع الوطني الذي تحقق في اطارها، بعد ان عصفت الخلافات بالثقة والمصداقية بين اطراف الائتلاف الحاكم.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة المصرية

التاريخ : [illegible]

الهـــدوء الذي يـــسبق العاصفة

اليمن

أمر الحزب الاشتراكي في محافظة شبوه محافظ المدينة ومدير الأمن فيها بمغادرتها على الفور والا سوف يتم طردهما بالقوة .

والمحافظ هو العقيد عبده نعمان وهو من مواطني المحافظات الشمالية وعضو في اللجنة العامة لحزب المؤتمر الشعبي الذي يرأسه الفريق علي عبدالله صالح كما ان مدير الأمن هو العقيد احمد علي محسن وهو ايضا عضو قيادي في المؤتمر الشعبي

وقد سبق للحزب الاشتراكي ان قام بابعاد محافظ لحج ومحافظ حضرموت وهما عضوان في اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي .

من ناحية أخرى سبق للمهندس حيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزراء وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اصدار قراره بتكليف عضو بالحزب الاشتراكي بمهمة المحافظ في محافظة ابين خلفا لعضو من حزب المؤتمر ، وما يزال هذا القرار ساريا بالرغم من قرار مجلس الرئاسة في صنعاء بالغائه على اساس انه قرار غير دستوري .

ويتوقع المراقبون للاحداث في اليمن احتمال حدوث مواجهات ساخنة بين السلطات في كل من صنعاء وعدن ، كما لايستبعدون تجدد الاشتباكات العسكرية مرة اخرى بين انصار المؤتمر وانصار الاشتراكي .

وكانت لجنة عسكرية عليا اشتركت فيها عدة دول عربية وملحقون عسكريون من امريكا وفرنسا قد توصلت الى تهدئة الوضع العسكري واوقفت الاشتباكات التي وقعت في محافظة ابين وامرت بسحب القوات من مناطق الاطراف بين محافظتي شبوه ومأرب .

من جهة اخرى يبدي عدد من اعضاء لجنة الحوار القومي للقوى السياسية المعنية بانهاء الأزمة الراهنة قلقا كبيرا بسبب موضوع طرد محافظ شبوه ومدير الأمن فيها بطريقة تهدد تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق التي وقع عليها كل من الرئيس علي عبدالله صالح رئيس حزب المؤتمر وعلي سالم البيض زعيم الحزب الاشتراكي الى جانب عدد كبير من قيادات اليمن في محاولة لانهاء أزمة البلاد السياسية

واضاف ان علي سالم البيض رئيس الحزب الاشتراكي على استعداد للقاء علي عبدالله صالح في القاهرة بناء على دعوة الرئيس حسني مبارك وقال ان قيادة الاشتراكي ترحب بهذا اللقاء الا انه يجب ان يرتبط بضمانات لتنفيذ وثيقة العهد التي جرى التوقيع النهائي عليها في فبراير الماضي بعمان بالاردن . واكد ان الوضع التي تعيشه البلاد حاليا يتسم الهدوء الذي يسبق العاصفة

☐ علي عبدالله صالح

☐ علي سالم البيض

اليمن: مؤتمر بكيل يشكل لجاناً لمتابعة تنفيذ التوصيات

□ صنعاء «الحياة»:

■ واصلت قبائل بكيل امس عقد اجتماعات مؤتمرها الذي بدا الجمعة في منطقة الصرارة في جبال عيال يزيد التابعة لمحافظة صنعاء.

ويناقش المجتمعون موقف قبائل بكيل من الأزمة السياسية في اليمن والتطورات الاخيرة في ضوء التصعيد العسكري والسياسي والاعلامي.

وافاد شهود عيان ان الاجتماع كان كبيراً وحاشداً اذا توافد اليه ابناء قبائل بكيل من كل انحاء اليمن. ويعقد الاجتماع تحت لواء مجلس بكيل الموحد الذي يتزعمه الشيخ محمد علي ابو لحوم الامين العام لمجلس بكيل الموحد.

وافيد ان مؤتمر بكيل توصل الى تشكيل لجان من كبار الشخصيات والاعيان والمشايخ كلفت تولي متابعة تنفيذ ما يتوصل اليه المجتمعون والسعي الى حلول للمشاكل القائمة بين الرفقاء السلطة. وكلفت اللجان ايضاً مهمة متابعة القضايا القبلية بين بكيل والقبائل الاخرى.

ويتوقع ان يواصل المؤتمر اجتماعاته حتى يوم غد الاثنين بحضور ما لا يقل عن عشرين الف شخص. وكانت بكيل عقدت مؤتمرها الاول قبل نحو شهرين في منطقة انس في محافظة ذمار وحضره ما لا يقل عن اربعين الف شخص. وخرج المؤتمر حينذاك بالعديد من القرارات والتوصيات المتعلقة بقضايا قبلية ووطنية.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٤

انجاز الوحدة يواجه احتمالات النهاية على أيدي صانعيه

اليمنيون يفضلون التشطير على إسالة الدماء

تحليل اخباري

صنعاء: «الشرق الاوسط»

عندما وقع علي سالم البيض - الامين العام للحزب الاشتراكي - على وثيقة الوحدة اليمنية مع الرئيس علي عبد الله صالح، بعد ساعات من لقاء الرجلين في عدن، قيل وقتئذ ان البيض ارتكب تسرعاً لم يحسب عواقبه، حتى وان كان مطلباً يمنياً عزيزاً منذ الازل. وكان ذلك في شهر مايو (ايار) عام 1995، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، وتفكك الكتلة الشيوعية، التي كانت تضم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، او الجنوب اليمني سابقا.

ولم يكن أمام عدن خيار افضل من التوحد مع صنعاء، بصورة اندماجية شاملة، وكان البيض واقرانه يدركون تماماً ان استبعاد الوحدة سيجعلهم يخسرون فرصة تاريخية، ويضيعون اغلى امنية في حياة الشعب اليمني.

لكن الذي لم تكن تدركه الجماهير العريضة التي اسرتها نشوة الوحدة، وكافة الشماليين والجنوبيين الذين كانوا يريدون خلاصا من الشمولية الجاثمة على صدورهم بكل مفاسدها - هو ان القيادات وقعت اتفاقية الوحدة ربما للتخلص من اوضاع سيئة، دون ان تتهيا لاعباء المرحلة الجديدة، او تتعرف على ابعاد المشكلات والمسؤوليات في ظل دولة الوحدة، ومن ثم كانت بذور الازمة موجودة في طيات انجاز الوحدة منذ اليوم الاول.

وظن الرئيس صالح انه حقا استطاع ان يحقق اغلى امنية يمنية، ستضيف الى رصيده اهم انجازات حياته بعد اعادة بناء سد مارب، مع العلم بأن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة هو الذي مول مشروع السد من اوله الى اخره.

وراح صالح يتصرف كما كان يفعل منذ توليه الزعامة المطلقة، بعد مصرع سلفه الرئيس احمد الغشمي، والذي لقي مصرعه في حادث انفجار الحقيبة الدبلوماسية، التي حملها رسول من عدن، بعد مكالمة هاتفية مع الرئيس الجنوبي الاسبق سالم ربيع علي، الذي اغتيل بدوره عقب وفاة الغشمي مباشرة، وقيل وقتها ان الحقيبة استبدلت بها في اخر لحظة اخرى ملغومة، بامر من عبد الفتاح اسماعيل امين عام الحزب الاشتراكي، تنفيذاً لاوامر من السفارة الروسية بعدن، بسبب اتهامات وجهت الى سالم ربيع بالسعي للتقرب من الدول الخليجية المجاورة بعد طول جفاء.

ولذلك كله حكاية اخرى، بدات بعض معالمها تظهر في الكتب والوثائق الروسية، وملفات جهاز الاستخبارات الالماني الشرقي السابق «ستازي».

ومن المؤكد ان الحزب الاشتراكي استفاد من تجربة الوحدة كثيرا، فقد امتدت قواعده الى المحافظات الشمالية والغربية، وظهر لديه احساس بالتميز بسبب فساد الحكم وفوضاه في الشطر الشمالي، مع العلم بان الحكومة الجنوبية لم تكن منزهة عن الفساد ايضا، وان كانت هناك ضوابط نظامية، ولكن ما حدث من مظالم في مصادرة اراضي الناس ومنازلهم، والاتهامات التي وجهت بشان بيع اراضي الدولة للمستثمرين والمحسوبين، وتقاسم الغنائم بين بعض الوزراء والمحافظين ووكلاء الوزارات واعضاء في المكتب السياسي تزايدت بعد الوحدة، وتتفاوت النظرة اليها بين الحقيقة والمكايدات الحزبية.

وعلى الجانب الاخر ظهر المؤتمر الشعبي العام والرئيس صالح وكانهما حققا نصرا وطنيا، وانهيا عهد التناقضات والصراع بين الشمال والجنوب، واسهما في اغلاق ملف «الشيوعية» في الجنوب، ولكنهما افتقدا المرونة في مواجهة الواقع الجديد، فانتقلت الخلافات الشطرية الى داخل نظام واحد في مؤسسات دولة الوحدة.

واكتشف الاشتراكي ان التركيبة الشمالية بين قادة الجيش ومشايخ القبائل اوهى مما كانوا يخشون وتفرض قيودا على جهود بناء دولة جديدة حديثة، فلم يقبل تسليم كل اوراقه دون الحصول على ثمن في المجالات التي يريدها، ومن ثم تعطلت محاولات الطرفين لتوحيد القوات المسلحة، وبينما اراد الشمال ضم القوات الجنوبية تحت سيطرته، قرر الجنوب الاحتفاظ بها ورقة للضغط، خاصة بعد ان اكتشف الاشتراكي ان القوات الشمالية المسجلة على الورق غير القوات الشمالية الموجودة فعليا. فاللواء اقل من نصف عدده الورقي، والسلاح اوهن مما كان عند حيازته.

وتبين انه في حالة اي مواجهة لفرض امر واقع جديد على القوات المسلحة الجنوبية - التي حافظت على استقلاليتها بعد الوحدة - فانها ستكون قادرة على التصدي لاي هجوم شمالي، اذا ما ركب القادة في الشطرين رؤوسهم، وقرروا اللجوء الى السلاح، واباحة دم اليمنيين الزكي لليمنيين انفسهم.

وهناك عدد كبير من المغتربين اليمنيين يتهمون الحزب الاشتراكي بالانفصالية، بالرغم من الادعاءات المتواصلة، ومزاعم «الحفاظ على الوحدة حتى اخر رمق». ويرجع ذلك الى ثار قديم لهم ناتج عن مرحلة التاميمات، ويسوق في هذا الشان ادلة على ان الحزب ادرك انه «لم يعد الشريك الرئيسي في الحكم»، بعد نتائج الانتخابات البرلمانية، وظهور التجمع اليمني للاصلاح كقوة ثالثة، شكلت مع المؤتمر الشعبي الشمالي القوة الغالبة في مجلس الرئاسة والوزراء وفي مجلس النواب نفسه وان البيض واصحابه عرفوا انهم اضحوا اقلية في التركيبة السياسية الجديدة، ولن يستطيعوا لعب الدور الذي كانوا يرغبونه لانفسهم وحزبهم، خاصة بعد ان راوا المئات من قياداتهم وانصارهم يتساقطون برصاص الاغتيال والتصفيات يوما بعد يوم. وشاهدوا تدهور عدن، التي سميت بالعاصمة التجارية والاقتصادية زوراً، والميناء الحر بهتاناً.

ويتهم كثيرون في الشمال الحزب الاشتراكي بانه تلقى وعوداً خارجية بالعون الفوري النقدي والعيني، ويقولون ان الواعدين اثبتوا مصداقيتهم بارسال كميات كبيرة منه على جناح السرعة. وطال اعتكاف البيض في عدن منذ 19 اغسطس (اب) الماضي، ودعم ذلك موقفه في رفض تادية القسم الدستوري، كما استقر رئيس الوزراء المهندس حيدر ابو بكر العطاس في عدن ايضا، رافضا العودة الى صنعاء مع وزرائه الجنوبيين.

وبعد توقيع «وثيقة العهد والاتفاق» في عمان بالاردن يوم 20 فبراير (شباط) الماضي، لم ينفذ منها حتى السطر الاول حتى الآن، وحدثت مواجهات ابين المسلحة في تلك المحافظة الجنوبية، فتفاقمت ازمة الثقة بين القيادتين الشمالية والجنوبية، ثم تزايد ذلك بفعل الحشود العسكرية المتبادلة على

حدود الشطرين السابقين، وبات الناس يعتادون على العيش خارج اطار الوحدة. بل ان كثيرين يفضلون البقاء في الجنوب، لسهولة التعامل مع الادارة القائمة في عدن، وتفوقها النوعي على ادارة صنعاء، وطغيان الفساد الحكومي في الشمال، حتى ان لم يكن غائباً تماماً في عدن.

فاصبح الناس يرون ان «الدموع على الوحدة - اعز اماني الشعب اليمني - افضل واخف وطأة من قطرة دم يمنية تسيل، في سبيل الحفاظ عليها بالقوة، بعد ان فشل قادة الشطرين في المحافظة على اعظم حدث يمني، منذ بزوع الاسلام في ربوعه الكريمة».



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ ... ١٩٩٤

في تصاعد لحملة المهاترات الإعلامية

قيادة المؤتمر تتهم البيض بالترويج لانفصال جنوب اليمن

صنعاء ـ لندن:
«الشرق الأوسط»

اتهم المؤتمر الشعبي العام الحزب الاشتراكي اليمني بترويج دعاوى «فقدان الأمن، وان الحزب مستهدف لتصفية قياداته من قبل الآخرين.. لينطلق في خلق ذريعة للمخطط الانفصالي»، كما جاء في تصريحات علي سالم البيض، الامين العام للحزب التي نشرتها صحيفة «جلف نيوز»، التي تصدر باللغة الانجليزية في ابوظبي يوم 16 مارس (آذار) الجاري، عندما قال انه «اذا جرى استفتاء في المحافظات الجنوبية والشرقية (باليمن)، فان الاغلبية ستفضل العودة الى الاوضاع السابقة على يوم 22 مايو (ايار) عام 1990»، وهو تاريخ اعلان الوحدة اليمنية.

وفي الوقت الذي تسود فيه المحافظات الجنوبية والشرقية حالة من الاحباط بسبب الشلل الذي اصاب دولة الوحدة، والتضخم الاقتصادي الذي اضر بمستوى معيشتهم، والمركزية الشديدة في ظل التخلف الاداري في صنعاء، يتهم المؤتمر الشعبي الحزب الاشتراكي بتعقيد الامور في جنوب اليمن، لدفع ابناء تلك المحافظات الى تفضيل العودة الى التشطير على البقاء في دولة الوحدة.

وقد عبر تصريح مطبوع وزعته قيادة المؤتمر الشعبي العام، ونسبته الى مصدر مسؤول في اللجنة العامة (المكتب السياسي)، عن دهشة قيادة المؤتمر من تصريحات البيض، وقال ان مثل هذا التصريح «يتهم ابناء الوطن في المحافظات الجنوبية والشرقية في وطنيتهم وتمسكهم بالوحدة»، واعرب عن رفضه التام لهذا التصريح، واعتبره «موجها للشعب اليمني باسره، واتهاما للحزب الاشتراكي نفسه، لاننا نعتقد جازمين بان الاغلبية فيه (اي الشعب اليمني) متمسكة وستظل تتمسك بالوحدة والديمقراطية».

وقال التصريح ان «قوى الردة والانفصال المتنفذة داخل الحزب انما تتقوى بالاعتماد على الدعم الخارجي لقوى تستهدف الوحدة والديمقراطية في اليمن».

واضاف ان «هذا التصريح لا يقتصر على كونه اتهاماً خطيراً لوحدوية ابناء الشعب اليمني قاطبة، وفي مقدمتهم اغلبية اعضاء الحزب الاشتراكي نفسه».

وتطرق التصريح «الشعبي» الى تحليل 4 ابعاد ـ قال انها «خطيرة» ـ لتصريحات البيض، حددها بالآتي:

1 ـ انها تبرز عودة الروح الشمولية لدى المتنفذين الانفصاليين في الحزب الاشتراكي، الذين يحاولون اعادة فرضها.

2 ـ اتهم البيض بـ «تناسي تمسك الشعب اليمني بوحدته عبر مراحل التاريخ».

واشار الى ان الاقبال على الانتخابات البرلمانية يوم 27 ابريل (نيسان) الماضي يعتبر استفتاء ايجابيا على الوحدة.

3 ـ ذكر التصريح «القوى الانفصالية» في الحزب الاشتراكي ان ابناء المحافظات الجنوبية والشرقية ايدوا الوحدة لانهاء 25 عاما من «مآسي الماضي التي عاناها الجميع».

4 ـ اتهم قيادة الاشتراكي بالترويج للانفصال، وقال انها لو كانت صادقة في دعواها الى حل الازمة، لقدمت قائمة باسماء القياديين الذين «تدعي مقتلهم نتيجة للاغتيالات المزعومة، موضحة فيها تاريخ ومكان اغتيال كل شخص، ودوافع وظروف وفاة كل منهم».

وقال ان وضع النقاط على الحروف سيمكن من «اقناع الكثيرين بالرقم الحقيقي لضحايا الصراع السياسي».

ويشير تصريح المؤتمر الشعبي الى حالة من تصاعد المهاترات الاعلامية بين الطرفين الرئيسيين في الازمة السياسية اليمنية (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي)، والضيق الذي يصيب المؤتمر من التوجهات الاعلامية لدى الحزب، التي تستهدف «توضيح موقفه من الازمة في المحيط العربي، وفي اوساط المغتربين اليمنيين في الخارج»، حسب ما يقوله مصدر في الحزب الاشتراكي.

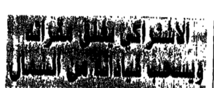
ويقول المصدر الاشتراكي ان، ذلك راجع الى المقاطعة التي تفرضها اجهزة الاعلام (الشمالية) في صنعاء ـ التابعة للمؤتمر الشعبي على تصريحات قادة الاشتراكي، ورفضها التعبير عن معاناة ابناء الجنوب، والتعبير عن هذه الامور في اجهزة الاعلام الخارجية.



المصدر : الحياة اللبنانية

التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الاشتراكي يغلق مقراته ويسحب قياداته من الشمال

□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ اتخذت قيادة الحزب الاشتراكي اليمني امس «قراراً يقضي باغلاق مقرات الحزب الموجودة في المحافظات الشمالية منذ اعلان الوحدة في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠».

وقالت مصادر قيادية في الاشتراكي في عدن لـ «الحياة» امس ان «القرار جاء بعد درس الوضع الخطير الذي تشهده البلاد منذ توقيع وثيقة العهد والاتفاق في ٢٠ شباط (فبراير) الماضي في عمان وما لحق بقيادات الحزب وكوادره في المحافظات الشمالية من اعمال ارهابية واستفزازية وضرب بعض المقرات ومحاولة احراق البعض الآخر».

واكدت المصادر نفسها «وجود دعوة لعودة هذه القيادات والكوادر الى المحافظات الجنوبية والشرقية التي تقع تحت سيطرة الحزب الاشتراكي».

ووصف العديد من السياسيين في عدن القرار بانه «خطوة خطيرة من جانب الاشتراكي تشير الى بدء الانفصال بين الجنوب والشمال». واشاروا في

التتمة في الصفحة (٤)

الاشتراكي يغلق مقراته

تتمة الصفحة الاولى

تصريحات الى «الحياة» الى ان «عودة كل قيادات الحزب الاشتراكي وكوادره من المحافظات الشمالية الى الجنوب اشبه ببراءة الذمة بالنسبة الى الاشتراكي من ارتباطه بالشمال».

وسبق هذه الخطوة اعلان مصدر مسؤول في الحزب الاشتراكي اليمني ان «الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للمؤتمر الشعبي العام ابلغ امس اعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الموجودين في صنعاء بانه لا يضمن حماية حياتهم من اي خطر وطلب عودتهم فوراً الى عدن».

واضاف المصدر ان «المكتب السياسي يرفض الرضوخ لاي ابتزاز سياسي او امني يستهدف اجباره على التراجع عن نهجه وخياره الوطني الوحدوي الديموقراطي وانسحابه من الساحة الوطنية اليمنية التي يوجد فيها منذ نشاته». وأكد ان «الحزب الاشتراكي وجد وحدوياً في بنيته الثقافية والروحية والتنظيمية التي شملت كل الارض اليمنية ولم ينحصر في جزء واحد منها مثلما كانت حال بعض القيادات في المؤتمر الشعبي العام».

وحمل المصدر في الحزب الاشتراكي «قيادة المؤتمر الشعبي مسؤولية هذا التصعيد الذي تعرض له عدد من اعضاء المكتب السياسي للاشتراكي في العاصمة صنعاء». وقال ان «ذلك ياتي استمراراً للعقلية الارهابية والتشطيرية لدى قيادات المؤتمر الشعبي»، مؤكداً ان «ذلك يعزز من قناعة الحزب حول ضرورة البدء في تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق من خلال الشروع بالمحور الامني وتوفير الوئام من اجل تطبيع الاوضاع السياسية».



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«الشرق الأوسط» تزور منطقة التوتر في شبوة

القيادة اليمنية تطالب زعماء «الاشتراكي» والمعارضة بمغادرة صنعاء

عتق (اليمن): من ناجي الحرازي
صنعاء: من حمود منصر

اكد مسؤولون في الحزب الاشتراكي ان القيادة اليمنية طلبت من بعض قيادات الحزب الاشتراكي الباقية في صنعاء، وعدد من قادة المعارضة، مغادرتها «لاسباب امنية».

واضافت المصادر ان العميد يحيى المتوكل - وزير الداخلية - تلقى تكليفاً بابلاغ يحيى الشامي، وفضل محسن عبد الله - وزير الثروة السمكية - وكلاهما عضو في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، والدكتور عبد القدوس المضواحي - احد قيادات التنظيم الوحدوي الناصري، وجميعهم اعضاء في لجنة حوار القوى السياسية، بالخروج من صنعاء.

وفي حين قال متحدث باسم الحزب الاشتراكي ان ذلك «لا يعني سوى طرد اناس من وطنهم، والتمهيد لتطورات لاحقة»، اكدت مصادر في صنعاء انه يجري بحث اقالة حكومة المهندس حيدر ابو بكر العطاس - عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي - بشكل جدي، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة قيادي اشتراكي آخر، بسبب استمرار السجال السياسي وتبادل الاتهامات بين الرئيس علي عبد الله صالح والمهندس العطاس.

وكانت «الشرق الاوسط» قد شهدت حالة التوتر في مدينة عتق - عاصمة محافظة شبوة الجنوبية - مباشرة، حيث فوجئ مراسل الصحيفة - الذي كان مع مجموعة اعلاميين وصلوا الى هناك من صنعاء، على متن طائرة هليكوبتر، في رحلة استغرقت ساعتين - بمن يستقبلهم قائلا: حمداً لله على سلامتكم، كنا على وشك اسقاط الطائرة، كيف تصلون دون اشعار مسبق؟

غادر مراسل «الشرق الأوسط» الطائرة مع مجموعة الاعلاميين، وذهب يستطلع احوال المدينة - التي ترددت الانباء عن انها كانت في حالة مواجهة بين انصار الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي الاسبوع الماضي.

كان وسط المدينة يبدو في حالة غليان، وكان هناك عدة مئات من المسلحين المدنيين او الذين يرتدون الزي الشعبي المدني محتشدين في مقر المحافظ، ولما حاولنا الحديث مع اوائل الذين قابلناهم في مكتب المحافظ درهم عبده نعمان، وكان هو نفسه احدهم، لم يكن الجو مناسباً - فلا هم كانوا مستعدين للحديث ولا نحن شعرنا بالقدرة على توجيه الاسئلة التي نريدها.

تفاصيل .... ص 5



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المصدر : روز اليوسف

القاهرية

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٤

أحمد خمروش

اليمن لا تحتمل الخسارة

رحل المشير عبدالله السلال في توقيت ماساوي مثير . قلبه كانت تتنازعه مشاعر الإشفاق مما يحدث في وطنه اليمن من خلافات تنزف الدماء . ومشاعر الأمل في أن تكون وثيقة العهد والاتفاق التي حضر توقيعها في عمان عاصمة الأردن هي النهاية للصراع المحتدم بين أبناء الشعب الواحد .

ولكن توقيع الوثيقة لم يحل دون وقف الصراع الذي تجدد بين القوات المسلحة ؛ واصبح يهدد الديموقراطية والوحدة الوطنية وهنا لم يستطع قلب الرجل الذي قاد ثورة ٢٦ سبتمبر ضد نظام الإمامة المتخلف ، ان يحتمل ، فتوقف عن النبض ليكون في صمته الابدي احتجاجا مدويا على هذه المواقف غير المسئولة والعاجزة عن رأب الصدع . وتلافي كارثة الصدام والقتال ، وتثبيت حلم الشعب في إسقاط الفواصل والحدود

ما يدور في اليمن من صراع يشكل مأساة وكارثة لشعب اليمن وللامة العربية التي وجدت في الوحدة اليمنية إشراقا لأمل الوحدة وروح التضامن العربي .

اكتب هذه الكلمات في اليوم التالي لسفر الرئيس علي عبدالله صالح من القاهرة ! واقدر هذه الزيارة في نطاق الحرص الاكيد على تجاوز الأزمة .. وهي إضافة لزيارة نائب الرئيس علي سالم البيض للقاهرة قبل توقيع وثيقة العهد والاتفاق .. وهو امر يشير إلى اهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه القاهرة . والرئيس محمد حسني مبارك بالتحديد لتجاوز الأزمة بتقريب وجهات النظر ، وعبور هذه الخلافات ..

ولا شك ان مصر التي ترتبط بثورتي ٢٦ سبتمبر ، ١٤ اكتوبر بروابط تاريخية قادرة على أن تسهم بدور إيجابي في تفادي التداعيات التي اعقبت الاتفاق على الوثيقة

وهناك يملك المراقب نفسه من التساؤل عن العوامل التي تؤدي إلى الصدام في نفس الوقت الذي وقع فيه الرئيس ونائب الرئيس صراحة انهما زعامتان مسئولتان عن تنظيميهما اولاً وعن وحدة اليمن ثانيا .

ما الدوافع الحقيقية التي تحول دون استقرار الامن والهدوء ووقف الارهاب ونزيف الدماء ؟

وهل هناك تشجيع من قوى خارجية لضرب وحدة اليمن . ونحن نعرف ان هناك اوكارا للمتطرفين الإرهابيين من الذين يعرفون باسم (الافغان) ؟!

وهل وصلت الامور إلى حد فقد الزعامات لدورها وتأثيرها على الجماهير والقوات المسلحة ؟!

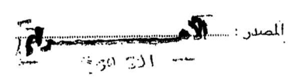
لا شك أن قيام مصر بدورها المسئول في الوساطة بين القوى المختلفة يمكن ان يؤدي إلى تفادي كارثة التشطير مرة اخرى ومصلحة كثير من الدول أن يستتب الامن في اليمن بعد اكتشاف النفط .. فالدول النفطية في حسابات الدول الكبرى يجب ان تكون بعيدة عن عواصف القتال والصراع وتعريض مصادر النفط للخطر .

والامل ان تكون الزيارة القصيرة التي قام بها الرئيس علي عبدالله صالح بداية لتحرك فعال في اليمن يجد استجابة في الأصل من نائب الرئيس علي سالم البيض

الوساطة في اليمن ليست عملا هامشيا في السياسة العربية . ولكنها عملية رئيسية يجب ان تؤخذ بكل التركيز والجدية ، واستخدام كل السبل التي توحد الموقف الرسمي والشعبي لمصر حتى تؤدي دورها المرموق في الساحة العربية برئاسة الرئيس محمد حسني مبارك . فنحن في ظروف لا نحتمل فيها خسارة معركة تؤثر على وحدتنا القومية ، وتؤدي بنا إلى مزيد من التمزق .

والانتصار في معركة تثبيت الديموقراطية والوحدة الوطنية اليمنية هو انتصار للامة العربية في معاركها من اجل تحقيق السلام برؤية عربية مشتركة . وهي انتصار ايضا في المعركة ضد التطرف والإرهاب في مصر واليمن ومصائر الدول العربية .. وهو انتصار اخير في قضية التضامن والتعاون العربي لبناء مستقبل افضل ■





المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٤

انسحاب شيوخ قبائل بكيل وحاشد من لجنة الحوار الوطنى باليمن

كتب . أمين محمد أمين:

تصاعدت حرب التصريحات والاتهامات بين حزبي المؤتمر الشعبى العام لصنعاء والاشتراكى بعدن وسط اجواء تنذر بانفجار الموقف بين لحظة واخرى بين القوات المسلحة للحزبين فى مناطق الاطراف الحدودية السابقة بين الشطرين الشمالى والجنوبى قبل الوحدة يأتى ذلك فى الوقت الذى تتواصل فيه المظاهرات الشعبية والاعتصام فى صنعاء وعدن وتعز والحديدة من المثقفين والمواطنين اليمنيين مطالبين باستمرار الوحدة والتمسك بوثيقة العهد وعدم الانفصال والاقتتال بين ابناء الشعب اليمنى . هذا ولا تزال المحاولات تجرى حاليا لعقد جلسة للبرلمان اليمنى بصنعاء وذلك وسط رفض نواب الجنوب التابعين للحزب الاشتراكى وفى نفس الوقت يرفض وزراء الشمال التابعين لحزبى المؤتمر الشعبى العام والاصلاح دعوة السيد حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء لعقد اجتماع لمجلس الوزراء اليمنى بعدن بعد فشل دعوته السابقة لعقد الاجتماع قبل اجازة عيد الفطر المبارك. هذا وقد اشتدت موجة الانتقادات والاتهامات بين الرئيس على عبد الله صالح ورئيس الوزراء الذى اتهمه حزب المؤتمر بأنه يدعو الى الانفصال من خلال تعطيله لعدد من مشاريع التنمية فى الوقت الذى يؤكد فيه العطاس تمسكه بالوحدة وبالتغيير الكامل لوثيقة العهد من خلال تنفيذ البند الاول بالقاء القبض على المتهمين وقد اعلن اثنان من شيوخ اكبر قبيلتين باليمن بكيل وحاشد انسحابهما من لجنة الحوار وقال الشيخ سنان عبد الله ابو لحوم شيخ قبيلة بكيل فى حديث للاهرام انه انسحب من لجنة الحوار مع مجاهد ابو شوارب احد مشايخ قبيلة حاشد بعد ان طرقنا كل الابواب واستخدمنا جميع الوسائل المتاحة للحفاظ على وحدة اليمن وتجنب التمزق والانشطار

وقال ان ما يحدث حاليا على الساحة اليمنية حاليا يسير فى طريق الانفصال

واضاف اننا بذلنا الجهد مع من يجرون البلاد للدمار والخراب ولم نجد الا الاكاذيب ممن يسعون لمصالحهم الذاتية على حساب الشعب وبما إننا لا نملك القوة لمنع هؤلاء من دفع البلاد الى المواجهة العسكرية والانشطار فقد اعلنا انسحابنا مؤكدين ان مصير اليمن مسئولية كل يمنى وان وثيقة العهد والاتفاق ملك للشعب وليست ملكا لحاكم او حزب او جماعة.

اكد لـ «الحياة» ان هناك مشروعاً «قزماً» لدولة نفطية صغيرة

علي صالح: الاشتراكي يموّل عمليات خطف الاجانب والتخريب في الشمال

□ لندن – من خيرالله خيرالله:

■ اتهم رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح امس «قوى الردة والانفصال في الحزب الاشتراكي» بأنها «فرضت بممارساتها التشطيرية واقع الانفصال غير المعلن في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية. وهو واقع لن يعترف به الشعب اليمني حتماً وسيقاومه بكل قوة للمحافظة على الوحدة». وقال في حديث ادلى به الى «الحياة» تضمن اعنف هجوم له على الحزب الاشتراكي: «لقد خرج ابناء شعبنا اليمني في ما كان يسمى جنوب الوطن من السجن الرهيب والسور الذي فرضه عليهم الحزب الاشتراكي على مدى ٢٥ سنة من حكمه الشمولي». وتساءل في الحديث الذي جاء رداً على اسئلة خطية وجهت اليه: «من أين ينفق الحزب الاشتراكي كل هذه الاموال لشراء الاسلحة وتكديسها في اتجاه مناطق التشطير السابقة». واتهم الاشتراكي بانه يموّل «العمليات التخريبية التي تستهدف شركات النفط في المحافظات الشمالية وخطف الاجانب العاملين في هذه الشركات. واعتبر ان من اسباب الازمة «اكتشاف النفط في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية.. وظن البعض ان في امكانه التضحية بالمشروع العملاق المتمثل في الوحدة واستبداله بمشروع قزم هو عبارة عن دويلة نفطية صغيرة».

وفي ما يأتي نص الحوار:

● اتهمتم قياديين في الاشتراكي باتخاذ قرار بالانفصال من هم في رأيكم الذين اتخذوا هذا القرار؟

– ان من اتخذوا قرار الانفصال معروفون وهم عناصر قوى الردة والانفصال في الحزب الاشتراكي وهم الذين افتعلوا الأزمة وصعدوا من تداعياتها المؤسفة واتخذوا العديد من الاجراءات الانفصالية بدءاً من الالتفاف على نتائج انتخابات ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٩٣ وتعبئة المواطنين في المحافظات الجنوبية والشرقية ضد الوحدة والتمرد على الشرعية الدستورية وعدم الاعتراف بالمؤسسات الدستورية وانتهاء بتحريك الوحدات العسكرية وسحبها من الحدود السياسية للجمهورية اليمنية الى مناطق الاطراف الشطرية السابقة وإثارة الفتن والنزعات الطائفية والمناطقية والمذهبية والقبلية بهدف خلق الفتنة في المجتمع وجر الشعب اليمني الى اتون الاقتتال.

● هل ترون ان الانفصال وقع؟

– من المؤسف ان قوى الردة والانفصال في الحزب الاشتراكي فرضت بممارساتها التشطيرية واقع الانفصال غير المعلن في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية وهو واقع حتماً لن يعترف به الشعب اليمني وسيقاومه بكل ما أوتي من قوة للحفاظ على الوحدة. ان ابناء شعبنا وبالذات في المحافظات الجنوبية والشرقية قاسوا وعانوا من

التتمة في الصفحة (٤)



على صالح : الاشتراكي يمول عمليات

تتمة الصفحة الاولى

ويلات التشطير وهم يرفضون وبقوة العودة بالوطن اليمني الى ما قبل الـ ٢٢ من ايار (مايو) ١٩٩٠ لانهم يدركون معنى عودة هيمنة النظام الشمولي من جديد على واقع حياة الناس.. الوحدة كانت انقاذاً من كابوس رهيب وكانت مظلة امان للشعب اليمني ولن يسمح شعبنا لاحد او حزب ان يدّعي وصايته عليه وعلى وحدته.

الشعب اليمني سيدافع عن الوحدة وسيحافظ عليها مهما كان الثمن ومهما قدم من التضحيات ولن ينال الانفصاليون ما يريدون ولن يحققوا ماربهم واهدافهم الضيقة والانانية. الشعب اليمني شبّ عن الطوق وقد خرج ابناء شعبنا اليمني في ما كان يسمّى بجنوب الوطن من السجن الرهيب والسور الحديدي الذي فرضه عليهم الحزب الاشتراكي اليمني على مدى ٢٥ سنة من حكمه الشمولي ولن يرضى احد في اليمن العودة من جديد الى ذلك السجن اطلاقاً.

● ما هو مصير وثيقة العهد والاتفاق؟

- وثيقة العهد والاتفاق التي تم التوقيع عليها في عمان في العاشر من شهر رمضان المبارك ملزمة للجميع وهي منهية للازمة وملزمة للتنفيذ والشعب اليمني لن يقبل الالتفاف عليها من قبل اي طرف.

وكان المفروض عقب التوقيع ان تعود قيادة الحزب الاشتراكي اليمني الى صنعاء من اجل التئام المؤسسات الدستورية والتنفيذية وقيام حكومة الائتلاف برئاسة المهندس حيدر العطاس والمشكلة من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح بالاضطلاع بواجباتها في تنفيذ الوثيقة والانتقال بها الى واقع التطبيق العملي. ولكن من المؤسف ان بعض القوى الانفصالية في الحزب الاشتراكي تسعى الى الالتفاف على الوثيقة لانها تمس مصالحها الضيقة.

● هل تعتقدون ان ثمة من يموّل الانفصال؟

- يصعب عليّ الاجابة عن هذا السؤال لاعتبارات كثيرة لكن يمكن الاجابة عن مثل هذا السؤال بتساؤل اخر: من اين ينفق الحزب الاشتراكي كل هذه الاموال الباهظة لشراء الاسلحة وتكديسها باتجاه مناطق التشطير السابقة؟ ومن اين يموّل الميليشيات المسلحة وينفق على التشكيلات العسكرية الجديدة التي ينشئها خارج المؤسسات الدستورية.

ومن اين لبعض تلك العناصر الانفصالية هذه السيولة النقدية الضخمة التي ينفق من خلالها بسخاء على شراء الذمم وضعاف النفوس وإذكاء الصراعات في المجتمع وتمويل العمليات التخريبية في الوطن وبالذات في المحافظات الشمالية لاقلاق أمن الشركات العاملة في مجال النفط وخطف الاجانب حتى يتولد انطباع بان لا استقرار في المحافظات الشمالية، ولدينا الادلة الكافية لإثبات ذلك وبالطبع الحزب الاشتراكي لا ينفق تلك الاموال الطائلة من الخزينة العامة للدولة فمن اين يتم الانفاق؟ عموماً مصادر التمويل المالي للحزب الاشتراكي يعرفها شعبنا حق المعرفة فهي مكشوفة ومفضوحة.

● ما هي في اعتقادكم الأسباب لحقيقية للازمة؟

- باختصار اولاً: الأزمة بدأت حقيقة من تاريخ ١٢ ذي الحجة ١٤١١هـ الموافق ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٩١.

ثانياً: ما اسفرت عنه انتخابات ٢٧ نيسان من نتائج وعدم اعتراف القيادات المتنفذه في الحزب الاشتراكي اليمني بها ومحاولة الالتفاف عليها من خلال افتعال الازمة وتصعيدها.



ثالثاً: التعديلات الدستورية التي وافق عليها الحزب الاشتراكي في البداية ثم تنكر لها بسبب رفض امينه العام.

رابعاً: اكتشاف النفط في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية حيث اثار ذلك شهية البعض ومطامعه. وظن البعض ان بامكانه التضحية بالمشروع العملاق المتمثل في دولة الوحدة واستبداله بمشروع قزم هو عبارة عن دويلة صغيرة نفطية تلبي رغبات ذاتية وانانية.

لهذا تم افتعال الازمة من دون ان يكون هناك حساب لما تلحقه الأزمة من ضرر على مصالح الوطن والمواطنين وما تفرضه من تهديدات خطيرة على مسيرة الوحدة الديموقراطية.

● كنتم في البداية تصرون على انه لا توجد ازمة فما الذي تغير وجعلكم تتحدثون عن ازمة؟

كنا بالفعل في بداية الازمة نحاول التخفيف من تاثيرات الازمة والتقليل منها ومحاولة محاصرتها في نطاق ضيق واعتبارها مجرد تباينات واختلافات في الرؤى يمكن حلها بالحوار وتحكيم العقل. وهي في بدايتها كانت بالفعل بسيطة وتكمن في اعتكاف الاخ علي سالم البيض بعد عودته الى عدن من رحلته العلاجية في الخارج في الـ ١٩ من آب (اغسطس) ١٩٩٣. وكنا نعتقد انه بالحوار والتفاهم والوساطات يمكن ثنيه واقناعه بالعودة الى صنعاء لممارسة مهماته كما حدث في اعتكافاته السابقة، ولكن يبدو ان ما حدث كان اعمق واخطر وخطط له منذ فترة ليكون ازمة على النحو الذي صارت اليه الامور ولكي تصل البلاد الى ما وصلت اليه مع ما افرزته من اخطار وتهديدات على الوحدة والديموقراطية في بلادنا.



عدن تقطع الإرسال المشترك لنشرات الأخبار

«الاشتراكي» اليمني يشن أعنف هجوم على قيادة «الشعبي» ويصفها بـ«المافيا»

لندن: من لطفي شطارة
صنعاء: «الشرق الاوسط»

وصف المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني تصرفات قيادات المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بانها «مافيا لم تعد ترى من اليمن حاضره ومستقبله إلا مصالحها الضيقة لتغامر من اجلها بالوطن ووحدته واستقراره».

وشن المكتب السياسي هجوماً عنيفاً ضد قيادة المؤتمر الشعبي العام في بيان وزعه امس في اعقاب طلب الرئيس صالح من اعضاء المكتب السياسي للاشتراكي المتبقين في صنعاء مغادرتها بسبب ما وصفه بعدم ضمان الحماية الكافية لهم رغم نفي المؤتمر الشعبي ذلك، الى جانب المقابلات التلفزيونية التي اجرتها القناة التلفزيونية الاولى في صنعاء مع اشخاص بانهم تعذبوا وسجنوا في معتقلات الحزب الاشتراكي في عدن. وقال بيان الاشتراكي أن هذه المقابلات «جرى اخراجها وعرضها بصورة مقززة ومستفزة لمشاعر الناس وبصورة اقل ما توصف بانها مذلة لمن قبل من اولئك السماسرة ان يكون في موقع العرض لوقائع كاذبة ومزيفة».

وطالب الحزب الاشتراكي لجنة الدفاع عن الحريات وهي منظمة غير حكومية تختص بشؤون حقوق الانسان ان تشكل لجنة من قضاة محايدين لزيارة السجون في طول البلاد وعرضها والتحري لمعرفة الواقع وليرين الناس والراي العام حقيقة الممارسات.وأكد «الاشتراكي» ان «الاتجاهات الخطيرة التي عبر عنها اعلام المؤتمر الشعبي العام خلال الايام الماضية تحمل دلالات على ان قوى الانفصال هي التي اضحت مسيطرة على مراكز القرار في المؤتمر الشعبي العام». وحذر الاشتراكي من ان الوضع الذي بدا يستجد في داخل المؤتمر الشعبي العام ومركز قراره ستكون عواقبه وخيمة.

من جانبه اكد الدكتور ياسين سعيد نعمان عضو المكتب السياسي رئيس هيئة سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي تمسك حزبه بضرورة مواصلة لجنة الحوار اجتماعاتها للوقوف امام الاوراق المقدمة من الاشتراكي والشعبي بشأن تطبيع الاوضاع السياسية وفقاً لما تضمنته هذه الاوراق.

وقال الدكتور نعمان في تصريحات لـ«الشرق الاوسط» ان الاشتراكي سيقبل نتائج لجنة الحوار، واعتبر ان ما تقره اللجنة يجب ان يصبح ملزماً للجميع وان يتم وفقاً لذلك تطبيع الاوضاع والبدء الفوري بتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق.

ودعا الدكتور نعمان القيادة اليمنية الى ترك الطريق وافساح المجال لغيرها اذا لم تستطع ان تصل الى مثل هذا الاتفاق وتجنب البلاد الصراع والكوارث. وقال ان مصلحة اليمن فوق الجميع، والقيادة التي انجزت مهمة تحقيق الوحدة عليها ان تحافظ على هذا المنجز التاريخي العظيم.

واضاف نعمان «ليس من العيب ان هذه القيادة لم تستطع انجاز مهام ما بعد الوحدة ولكن عليها ان تبقى في قلب الناس والتاريخ».

وكان المكتب السياسي للاشتراكي قد اعتبر دعوة الرئيس صالح لقادة الاشتراكي الموجودين في صنعاء بمغادرتها فوراً بانه «تصرف مؤسف بكل المقاييس في الوقت الذي يتحدث فيه عن التئام الهيئات».

واضاف بيان الاشتراكي «ان الشعور بالتملك لجزء من الوطن والهيمنة والاستئثار بالسلطة هو الذي يجعلنا نطلب تطبيع الاوضاع كمقدمة لالتئام الهيئات على قاعدة الاجماع الوطني».

وشدد الاشتراكي على ضرورة تهيئة الظروف لنجاح الحوار وتوفير قاعدة الاجماع الوطني للقرار السياسي، وهدد بانه لن يسمح «بتمرير المخطط الانفصالي



الذي تعده بعض القوى في قيادة المؤتمر الشعبي العام وسيتصدى لذلك بكل مسؤولية».

من جانب آخر قالت مصادر يمنية مطلعة ان وزير الخارجية اليمني محمد سالم باسندوه طلب من سفراء الدول الغربية في صنعاء التعامل مع وزارته فقط في خطوة تهدف الى وقف اي تعامل او اتصالات خارجية بين تلك الدول والحزب الاشتراكي اليمني، واعتبرت مصادر مسؤولة في عدن هذه الخطوة بأنها تاكيد بتمسك صنعاء بالمركزية الشديدة وهو ما رفضته وثيقة العهد والاتفاق التي وقع عليها الرئيس صالح ونائبه البيض في العاصمة الاردنية عمان منتصف الشهر الماضي. وكان باسندوه قد اجتمع يوم الاحد الماضي مع سفراء الدول العربية والاسلامية ودعاهم الى التعامل المباشر مع وزارة الخارجية باعتبارها قناة الاتصال الرئيسية لليمن.

وكانت جولة نائب الرئيس علي سالم البيض الخليجية عقب التوقيع في عمان على وثيقة العهد وجولة سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للاشتراكي في الوقت نفسه الى كل من الكويت ودولة الامارات قد اغضبتا صنعاء واعتبرتهما زيارات لا تعلم عنها وزارة الخارجية اي شيء، ولكن الحزب الاشتراكي اعتبرها خطوة من جانبه لتحسين علاقات اليمن مع الدول الخليجية والتي تضررت بفعل موقف القيادة اليمنية من الاحتلال العراقي للكويت.

على نفس الصعيد قررت لجنة الحوار السياسي أول أمس الاشراف على وسائل الاعلام الرسمية ومراقبتها لمنع نشر اي خبر من شانه ان يؤجج الازمة، ولكن مصادر مطلعة في عدن اكدت لـ«الشرق الأوسط» ان القناة التلفزيونية الثانية في عدن قررت قطع الارسال المشترك لنشرة الاخبار الرئيسية المشتركة والتي تبث من القناة الاولى في صنعاء اذا تجاوزت نصف ساعة فقط، ويأتي هذا الاجراء في اعقاب اذاعة المقابلات التي اعتبرتها عدن «كاذبة ومضللة للحقائق».

ويذكر ان القناة الثانية في عدن عادت قبل شهرين الى تخصيص نشرة كاملة للأخبار بعد ان كانت ملتزمة منذ قيام الوحدة بالنشرة المشتركة للاخبار ويتم اذاعتها من صنعاء، ولكن صنعاء تعتبر هذه الخطوة بانها تشطيرية وتلغي دور النشرة الاخبارية الرئيسية لانها تذاع قبلها بساعة. وقد بدات عدن اعتباراً من اول امس بقطع البث المشترك للنشرة الاخبارية بعد ان تجاوزت المدة الزمنية لذلك.



الشيخ سنان أبو لحوم في حوار خاص مع الشرق الأوسط

الإنجاز الوحيد لـ «العليين» هو الوحدة اليمنية لكنهما فرطا فيها بسبب التنافس

لندن: من عبد الله حموده

كان صوت الشيخ سنان ابو لحوم - رئيس اتحاد القوى الوطنية اليمني، واحد كبار «نقباء» بكيل - مليئا بالحيوية، وكان الشيخ الذي يناديه كبار المسؤولين اليمنيين باسم «العم سنان» يحمل في عروقه دماء شابة، تتدفق بالرغبة في العمل من اجل مستقبل افضل، ورغم المسافة بين القاهرة - حيث كان في الاسبوع الماضي - ولندن، جاء صوته الواضح عبر الهاتف، وحضوره القوي، ليذكرني بلقاءاتنا المتكررة في فندق عدن قبل حوالي شهرين.

في ذلك الوقت كان الشيخ سنان احد اعمدة الحوار لانهاء الازمة السياسية بين اطراف القيادة اليمنية في المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح، حتى توصلت لجنة الحوار الى «وثيقة العهد والاتفاق» التي وقعتها قيادات اطراف الائتلاف الحاكم (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح) وقادة المعارضة وكبار الشخصيات الوطنية، ثم انفرط العقد عندما حان الوقت لتنفيذ ما اتفق عليه.

عند هذه النقطة لم يقبل الشيخ سنان ان يكون شاهدا - هو والعميد ماجد ابو شوارب - على نقض اتفاق شاركا في انجازه والتوقيع عليه، فانسحبا وصارحا الراي العام بموقفهما. وعن ظروف الحوار وانجاز الوثيقة، ثم نقض الاتفاق ومحاولة التملص منه، وموقف الشيخ سنان والعميد مجاهد لتبرئة ذمتهما، كان هذا اللقاء بين الشيخ اليمني «الذي حافظ على كلمته» و«الشرق الاوسط».

● كيف ترى موقف الازمة اليمنية حاليا؟ وما هو تقييمك لها بعد ان كنت شاهدا على توقيع اتفاقيتها، وسجلت اللقطات التوثيقية صورتك انت والمهندس حيدر ابو بكر العطاس خلف الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض، وهما يوقعان؟

- لم اكن شاهدا على الوحدة، وانما دفعت اليها. لقد تركتك في عدن، بعد ان توصلنا الى نتيجة مقنعة - عبر مشاورات ومفاوضات طويلة - حتى اصبح من يحاول ان يتهرب منها لا يحب اليمن، ولا يريد لها الخير.

والتقييم العام هو ان ما حدث من مهاترات وسع شقة الخلاف في الكلام، وزعزعت الثقة، واوجدت حالة من عدم الاستقرار الرسمي بين الزعماء الذين كانوا زملاء، ثم اختلفوا.

ونرجو ان يكون صحيحا ما يسعون اليه الآن من وساطات، من اجل البحث عن مخرج، وليس هناك من مخرج سوى التقارب.

وكما قلت لك في عدن، فانني في بعض الاحيان اندفع سياسيا، ولكنني احمل الجميع مسؤولية ما حدث، لانه لا بد انه يتحمل كل شخص جزءاً من الخطأ، وان يتحمل كل منهم الآخر ايضا، لانه يجب ان يكون احدهم مغلوبا. والذي يكون مغلوبا في هذه الحالة هو صاحب المروءة، بحيث يتحمل الآخر، ويقبل بالتقارب وازالة الفتيل.

اما الذي يتهرب ويحاول ان يتنصل من الآخر، فانني اعتقد انه يخون اليمن.

● من الذي يتهرب حاليا؟

- انت تعرف الراي، وانا قلت لك انني لا ارجو الا خير الوطن وهم يعرفون بعضهم بعضاً، والشعب يعرف كل شيء ايضا.

● واجهتم صعوبة من جانب بعض الاطراف اثناء مباحثات التوصل الى «وثيقة العهد والاتفاق»، كانت ترفض ان تتحفظ على بعض البنود، هل تحب ان تسمي هذه الاطراف؟ او تشير الى بعض النقاط الحرجة التي كانوا يتمسكون بها؟

- عافاك الله، انت تعرف انهم اتهموني بالشطارة، ولكنني اشعر انني غبي، وكنا نقضي طوال ايامنا في المباحثات والحوار، ولكن التنافس هو الذي اوجد الردة وعدم الوفاء بالوعود، وفي حين تقول الحكمة «من وعد صدق، ومن قال اوفى» تجد البعض يعطي شيئا وهو جالس في الطرف، وبعضهم يعد ثم يتراجع اذا تصور له ان الوعد يتضمن شيئا اخر.

والنوايا السامية التي وضعت الوثيقة من اجلها تستهدف مصلحة اليمن، ولكننا وجدنا ان هناك امورا خفية، وليس هناك احد صادقاً ابدا، واريد ان اكرر ان بعضهم يشعر بغبن يقع عليه من الوثيقة، وهناك تحديد في صلاحياته.

● ما هو رايك في الكلام الذي يقول ان جميع احزاب المعارضة وقعت في فخ الحزب الاشتراكي وانحازت اليه بمن فيها انتم شخصيا؟

- انا - كما تعرف - رجل صريح، لا اقبل المساومة في موضوع الوحدة، وفي الحقيقة انا اتعاطف مع الحزب الاشتراكي، لا حبا فيهم، وانطلاقا من موقف ضد الآخرين، فعندما قامت الوحدة وعدتهم بشرفي ان لا اخونهم او اتامر عليهم، لهذا ارفض كل هذه الجانبيات، لانهم جاءوا كزملاء وكاخوان. هذا هو مضمون تصريحاتي في عام 1990 و1991 عندما طرح علي هذا السؤال.

فانا اقول ان الناس يصنفون الحزب الاشتراكي على انه تقدمي وانا انسان رجعي، وعلاقتي معهم ليست كعلاقة اي انسان اشتراكي، ولكنها علاقتي كسنان ابو لحوم، وهي نابعة من ضميري كانسان يحب اليمن، ومن اجل ذلك يجب ان نتحمل بعضنا البعض.

واذا نظرنا الى الآخرين، فانهم يحملون نفس الفكر الذي ينزعجون منه، فهل من المصلحة ان نكون كلنا مجانين. انا عندي ضمير يقول انه يجب ان نتفاهم معهم لو اخطاوا، واقول لك انهم ليسوا ملائكة وبينهم اناس طيبون، ومن ثم يتعين ان اذهب اليهم واقنعهم.

● عندما اصدرت بيان انسحابك من لجنة الحوار مع العميد مجاهد ابو شوارب - نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية، قلتما انكما تصدرانه لتبرئة الذمة، ولكن تبرئة الذمة تعني انكما وصلتما الى نهاية المطاف، ولا تستطيعان عمل اي شيء؟

- لعلك تذكر ان مجاهد تركنا في عدن وهو غاضب، وكنت انا وهو نحاول دائما ان نحتوي اي خلاف، ونتعاون بتجرد، وعندما اكتشفنا حالات من المد والجزر، واعمالاً تعتبر دليلا على الرغبة لنقض الاتفاقات ابلغنا الشعب، حتى لا يقال ان فلانا وفلانا كانا هنا ايضا كما كان يحدث في الماضي.

وكما تعلم كنا نعمل مع لجنة الحوار وبصورة مباشرة مع الجانبين، نجلس معهم ونتناقش لانه كان [illegible] ان لا ينفرد احد منهما بها، ومشروط فيها التوافق، ومن ثم انطلقنا لمهمة اقناع هذا واقناع ذاك، حتى امكننا التوصل الى قرارات لجنة الحوار.

فعلاقتنا مع الجانبين كانت [illegible] ولكننا شعرنا ان الامور سارت الى اشياء [illegible] واكتشفنا اننا مخدوعون، صارحنا الناس. وكما تعلم [illegible] على نطاق واسع، وكان له تاثير كبير في اوساط [illegible]

ووصل الامر بيني وبين الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر الى كلام ما كنت اتمنى ان يحصل، وهو اقرب الناس الي، واعتبر انا وهو في جانب واحد، وعلاقتنا قديمة ترجع الى عهد والده قبل الثورة، ولكن له رأياً وانا لي رأي. وتوقفنا عند هذا الراي، وكل واحد يتشدد على ما عنده.

● هل نشأ الخلاف بينك وبين الشيخ عبد الله منذ يوم عودتك بالنقاط الـ18 عندما زرت علي سالم البيض - الامين العام للحزب الاشتراكي - ونائب الرئيس في عدن؟ . . .

- اذن انت تعرف، ولكنني لم اجد موجودا عندما رفضها، فكما قلت في عدن اننا عدنا من هناك الى صنعاء يوم 29 سبتمبر (ايلول) الماضي، وكنت متعبا، فذهب اليهم وزير الخارجية (محمد سالم باسندوة) وابلغهم بما دار بيننا.

واتفقنا على أن نتحرك في مساء نفس اليوم الى تعز، لمقابلة علي سالم البيض، الذي كان السلال رحمه الله عنده.

هذا كان في يوم الخميس، على ان نعود معا يوم الجمعة الى صنعاء لكي نستقبل السلطان قابوس بن سعيد - سلطان عمان.

وتركز رفض الشيخ عبد الله على نقطتين من النقاط الـ 18، ثم عاد هو بنفسه بعد ذلك الى عدن وتسلمها مرة اخرى، ووقع عليها.

● انت والعميد مجاهد ادنتما القوى الانفصالية في الشمال والجنوب، وعن ذلك يتفرع سؤالان، الاول هو: هل لاحظتم - اثناء عمل لجنة الحوار - اتصالات مباشرة بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي من وراء ظهوركم؟

- لكي تعرف دعني اقول لك انه بالنسبة للاخويين العليين، فانني اقول انه اما ان الله اخذ منهما البركة او نزع عقليهما. ما هو المكسب لهما في اليمن؟ المكسب الوحيد الذي حققاه لليمن هو انجاز الوحدة، وعلى اساسه يمكن ان يدخلا التاريخ، ولكن يبدو انهما لم يقنعا بذلك واحبطاه، احبط الله عليهما عملهما، لانهما لا يستحقان ذلك.

القضية هي انهما ربما فقدا عقليهما، ولو انهما وصلا الى درجة من الموضوعية، وجلسا معا بعقلانية، وقال كل منهما هذه عندك وهذه عندي، هذه امور مفهومة، ونحن نعرفها اكثر من غيرنا، ونعرف ما يؤلم اكثر، ولا نستطيع ان نتجاهله.

القضية الاساسية هي عدم الوفاء، فالرئيس وراءه من يوجهه، وعلي سالم ياخذ الامور بشيء من الصلابة.. الرئيس عندما يتفق على شيء اراه يختلف عليه، ولا ادري ما اذا يفرض عليه من جهات اخرى ام لا؟

اما انا فاشتهي الصدق، واشكر الجميع لانهم يقدرونني، واتصل بي الاخوة من صنعاء للعودة الى لجنة الحوار، فقلت لهم انني ساعود، فنحن لن نتهرب.

● يبدو ان ذلك عائد الى انك والد للجميع؟

- لا ليس هذا، ولكنه موضوع صلاح اليمن، فنحن سنعيد الكرة ولا بد ان نصل الى حلول، فقد ذهبنا معهما الى عدن، لان اليمن يهمنا.

انت رايت صورتي يوم الوحدة، اسالهم من هو المحرك والدافع للوحدة، لقد ذهبت الى عدن يوم 14 اكتوبر (تشرين الثاني) عام 1989، وبقيت حوالي اسبوع اتناقش معهم، حتى اقنعتهم بالوحدة.

وكان رايي ان ننشئ 4 او 5 وزارات في العام الاول، ثم في العام الثاني نزيد منها. ولكنهم عندما وجدوا التصفيق شديداً، اندفعوا وقالوا وحدة اندماجية فورية، قلنا الحمد لله هذا ما نريده، كثر الله خيركم وتؤكد الحقائق والتاريخ اننا من مؤسسي هذا البلد، حاربنا وجاهدنا ضد الامام، قبل ان ياتوا هم ليحكمونا.

● السؤال الثاني المتفرع من هذه النقطة هو: هل القوى الانفصالية التي اشرت اليها من بين العسكريين، وهي التي ادت الى احداث ابين؟ ام انها من بين



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السياسيين الذين يتآمرون؟

- القوى الانفصالية غير موجودة، ولكنها القوى المصلحية، والمصلحي هو الحاقد الذي يثق في امكانية وجوده الا في ساحة الصراع، لانهم عاجزون، وليست لديهم قدرة على تسيير الأمور، فاذا دعوا الناس الآخرين للعمل معهم سيظهرون بمظهر الأضعف، وينتهي دورهم.

ومن ثم فانهم لا يريدون ذلك، حرصا على مصالحهم ودورهم، لانهم اعجز من غيرهم، ولا يظهرون الا في الوشاية والتخريب، ويبحثون لذلك عن وعاء ضيق يستطيعون ان يعيشوا فيه.

● بعض الناس يقولون ان الحكم في اليمن مغتصب في يد مجموعة وان هذه المجموعة تحاول المحافظة على ما اغتصبته في اطار الوحدة، واذا لم يتحقق ذلك فبالانفصال ؟ واذا لم يكن بالديمقراطية فبالشمولية؟ هل هذا صحيح؟

- هناك الان ما هو اهم من هذا، وذلك يحتاج الى تقديم دعوى الى محكمة ومحام لكي يترافع امامها، وانا ارتب للقاء الرئيس مبارك، للاستفادة من الدور المصري في حل الازمة على اساس الروابط التاريخية بين مصر واليمن.

● بالنسبة الى تاسيس المجلس الاعلى للقبائل اليمنية، طبقا للمشروع الذي اعلن اخيرا، هل ترى ان له ابعادا خفية؟

- ما كتبته «الشرق الاوسط» كلام جيد، واعتقد انه تحليل معقول. واقول ان هناك اشياء لم يكن هناك داع لها، والشيخ عبد الله (الاحمر) كان في غنى عنها. فهو اقتراح غير سليم، وكثير من الذين حضروا اجتماع تاسيسه هم من اعضاء المؤتمر الشعبي او التجمع اليمني للاصلاح.

ويجب ان لا ندخل في هذه المهاترات الجانبية، ونهاجم بعضنا البعض، ونحاول القول بأن كل شيء لنا، وهذا شيء مؤسف، أن ناخذ كل شيء ونحرم الآخرين، ويجب ان تكون لدينا سعة صدر، وقدرة على الاستماع للراي والراي الآخر، ونقبل بما تفرضه المصلحة، ونرفض اي شيء يخرب اليمن.

● هل تعتقد ان الشروط التي وضعها الحزب الاشتراكي - كما يقول المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح - تعطل عملية تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق؟ ام انها [illegible] يسوقونها؟

- هذه الورقة التي طرحوها قد يكون لهم غرض من ورائها، ولكنها تعتبر رايهم بشان التنفيذ، نحن نقول اطرحوا رايكم ونناقشه، فلماذا نهرب؟ هذا هو راي ابداه الحزب، عندما قلت ذلك قالوا لا هذه اضافة وملحق للوثيقة يحاولون ان يفرضوه علينا. فقلت هذه وجهة نظرهم اطرحوا وجهة نظركم وناقشها ايضا.

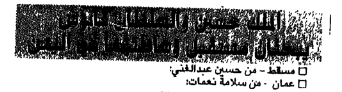
● هل قرات ورقة الحزب هذه؟

- نعم ارى ان فيها اشياء واقعية، واخرى غير واقعية ولكن يجب ان لا نرفضها كلها، ونجعل من الامر قضية.

● هناك سؤال يتعلق بنقطة اخرى، فعندما ذهبت الى ابوظبي قبل زيارة الرئيس علي عبد الله صالح الاخيرة، قال البعض انك ذهبت الى هناك لوضع الترتيبات لزيارة الرئيس؟

- لقد ذهبت الى ابوظبي لكي اشكو حال اليمن، لان الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان - رئيس دولة الامارات العربية المتحدة - يعتبر من ابناء اليمن ومن الذين يحبون اليمن، وهذا يختلف عن حال الرؤساء، انا اشكو من المظالم التي يعاني منها الشعب، اي اشكو منهم. بينما هم يشكون من بعضهم البعض.

ونحن في المعارضة نهتم بهموم الناس، والمشكلات التي يعانون منها، ونطلب من رؤساء الدول ان يتوسطوا لحل الازمة التي تضر بنا، اما الحكام فعليهم ان يبرئوا انفسهم، ولكن النقطة انهم عندما يفبركون مثل هذه الفبركة دائما، فمن اجل الدعاية لانفسهم.



الملك حسين والسلطان قابوس يبحثان مستقبل وساطتهما في اليمن

□ مسقط - من حسين عبدالغني:
□ عمان - من سلامة نعمات:

■ بدأ الملك حسين بن طلال زيارة خاصة لسلطنة عُمان تستغرق عدة أيام لاجراء محادثات مع السلطان قابوس بن سعيد حول الاوضاع الاقليمية والعربية.

ورجحت مصادر مطلعة تحدثت مع «الحياة» ان يستهل العاهلان، اللذان تربط بينهما روابط شخصية وثيقة ويجريان مشاورات منتظمة، محادثاتهما بالأزمة السياسية في اليمن التي اضطلعا بدور الوساطة فيها واشرفا على توقيع وثيقة العهد والاتفاق التي لم يلبث ان تعثر تنفيذها.

واشارت هذه المصادر الى اعتقادها بان زيارة العاهل الاردني ومحادثاته في صلالة (المقر الصيفي الجنوبي للسلطان قابوس وتبعد عن مسقط حوالى (١٠٠٠ كلم) هي التي ستقرر ما اذا كان الطرفان سيمضيان قدماً في وساطتهما المشتركة

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة ٢٢ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٤

الملك حسين والسلطان قابوس

تتمة الصفحة الاولى

ام سيعطيان الفرصة لأطراف عربية اخرى دخلت على خط الأزمة اخيراً خصوصاً الرئيس حسني مبارك الذي اعلن اول من امس انه يسعى الى ترتيب لقاء مصالحة في القاهرة بين رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح ونائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض.

وقالت هذه المصادر ان عُمان التي تجاور اليمن حدودياً تشعر بالقلق من استمرار الأزمة اليمنية وما قد تمثله من تهديد للاستقرار في شبه الجزيرة العربية والخليج، وهي انضمت الى الاردن في ارسال لجنة عسكرية مشتركة من ضباط في البلدين للحيلولة دون اندلاع حرب بين شمال اليمن وجنوبه.

والامر الذي اعطى هذه المصادر الانطباع بان البلدين يدرسان الخطوة المقبلة في جهدهما المنسق لحل الازمة اليمنية، عدم اتمام زيارة مشتركة كان اعلن في عمان ان وزيري خارجية السلطنة والاردن سيقومان بها قبل عيد الفطر المبارك.

كذلك سيطرح الملك حسين على مضيفه الملف الدائم في محادثاتهما منذ ازمة الخليج الثانية وهو ملف العلاقات الخليجية - الاردنية التي تدهورت بشدة منذ ذلك الوقت بخاصة أن العاهل الاردن سيتوجه بعد زيارته للسلطنة الى قطر في زيارة رسمية هي الاولى لها وابلد من مجلس التعاون الخليجي (باستثناء عمان) منذ صيف عام ١٩٩٠.

وقال مراقبون في مسقط لـ «الحياة» ان زيارة قطر تفتح نافذة جديدة للاردن في مجلس التعاون، لكنها لا تعني بالضرورة ان عملية التطبيع مع بقية دول المجلس باتت وشيكة.

وفي عمان اعتبرت مصادر سياسية أردنية امس ان زيارة الملك حسين لسلطنة عُمان في اطار جولة تقوده ايضاً الى دولة قطر، تاتي في اطار تحرك اردني يهدف الى الخروج من حال العزلة العربية التي فرضتها ازمة وحرب الخليج واطلاع اكبر عدد من الزعماء العرب على التداعيات المحتملة لعملية السلام في المنطقة.

وقال مرجع سياسي مطلع ان الاردن يعتبر ان العزلة التي ما زال يعاني منها بعد مرور اكثر من ثلاث سنوات على ازمة الخليج وحربها، جزء من الضغوط التي يتعرض لها في اطار عملية السلام. وكان مسؤول اردني كبير اشار الى ان الولايات المتحدة تقف خلف الضغوط السياسية والاقتصادية التي تتعرض لها المملكة واستمرار المقاطعة العربية لها. ولفت الى ان استمرار الحصار البحري لميناء العقبة الاردني وتصعيد ضغوط صندوق النقد الدولي في ما يتعلق بخدمة الديون الخارجية، لها علاقة مباشرة بمقاومة الاردن لمحاولة دفعه في اتجاه التوصل الى حل سريع مع اسرائيل دون انتظار احراز تقدم ملموس في المسارات التفاوضية الاخرى.

ويقول المرجع السياسي ان الملك حسين سيطلع الزعماء العُمانيين والقطريين على تصوراته لنتائج التسوية السلمية بين اسرائيل ومنظمة التحرير، وانعكاساتها على الاردن والعلاقات العربية - العربية. وكان العاهل الاردني اجرى اتصالات هاتفية مع قادة كل من سورية ومصر والمغرب ومنظمة التحرير إثر صدور قرار مجلس الأمن ازاء مذبحة الحرم الابراهيمي وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت على جزء من القرار يعتبر القدس الشرقية جزءاً من الاراضي العربية المحتلة التي يشير اليها قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧.



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ / ٧ / ١٩٩٤

تدهور تدريجي يمهد للانفصال

اليمن: «قطيعة» بين الحزبين!

■ «الاشتراكي» قرر سحب قيادييه من صنعاء

تسارعت التطورات السلبية في اليمن. ويتجه الفريقان الاساسيان (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي) الى ما يشبه القطيعة، مما قد يمهد لاعادة تقسيم البلاد، فضلا عن مخاطر الاقتتال والتدهور على كل صعيد.

وفي اعقاب تصاعد الاتهامات - والانذارات المتبادلة - بين الطرفين، وكذلك بين الرئيس علي عبدالله صالح ورئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس، لجأ الحزب الاشتراكي الى اتخاذ قرار باقفال مكاتبه في صنعاء والمناطق الشمالية، وبسحب قياداته من هناك، وذلك بعدما درس «الوضع الخطير» الناجم عن حملة الاغتيالات السابقة، من جهة، وعن التهديد الذي قيل ان الرئيس اليمني ابلغه الى اعضاء المكتب السياسي «الاشتراكي» الموجودين في صنعاء.

«انذار» الى القياديين

وذكر مصدر في «الاشتراكي» قد افاد ان الرئيس صالح ابلغ هؤلاء القياديين بانه «لا يضمن حماية حياتهم من اي خطر» طالبا «عودتهم فورا الى عدن».

وقد حمل «الاشتراكي» قيادة المؤتمر مسؤولية هذا التصعيد الذي «يأتي استمرارا العقلية الارهابية والتسلطية لدى قيادات المؤتمر الشعبي».

وقد كذب مصدر في «المؤتمر» ان يكون هناك اي انذار الى القياديين، واعتبر ان «هذه خطة دعائية لاظهارهم وكأنهم يتعرضون لتهديدات امنية في حين ان الهدف ممارسة الابتزاز السياسي لتكريس النهج الذي تقوم به القوى الانفصالية في الحزب (الاشتراكي)».

صالح: يريدون دولة «نفطية قزمة»

هذا وكان الرئيس صالح اتهم قادة «الاشتراكي» بانهم «يضحون بالمشروع العملاق المتمثل بدولة الوحدة لاستبداله بمشروع قزم هو عبارة عن دولة صغيرة نفطية تلبي رغبات ذاتية وانانية».

وقال الرئيس اليمني في مقابلة مع صحيفة «الحياة» ان «عناصر قوى الردة في الحزب الاشتراكي هم الذين افتعلوا الازمة وصعدوا من تداعياتها المؤسفة واتخذوا العديد من الاجراءات الانفصالية من تعبئة المواطنين ضد الوحدة والتمرد على الشرعية الدستورية حتى تحريك الوحدات العسكرية».

واعتبر ان «اكتشاف النفط اثار شهية البعض ومطامعه وظن ان بامكانه التضحية بالوحدة». واتهم الرئيس صالح «بعض العناصر في الحزب الاشتراكي بشراء الذمم واذكاء الصراعات في المجتمع وتمويل العمليات التخريبية في مجال النفط وخطف الاجانب حتى يتولد انطباع بان لا استقرار في المحافظات الشمالية».

من جهة اخرى ذكرت وكالة الانباء اليمنية «سبأ» ان لجنة الحوار المكلفة بتسوية الازمة السياسية في اليمن قررت الاشراف على وسائل الاعلام الرسمية ومراقبتها «لمنع نشر اي خبر من شانه ان يؤجج الازمة».

واضافت الوكالة ان اللجنة المجتمعة منذ يوم السبت في صنعاء والمؤلفة من ممثلين عن الاحزاب السياسية الرئيسية في اليمن «ستتخذ موقفا من اي حزب يخرق التوصيات التي تصدرها» من اجل التوصل الى تسوية سلمية للازمة.

● اعلنت سفارة اليمن في بيروت امس ان السلطة المركزية اليمنية اوقفت منذ مطلع فبراير الماضي دفع مرتبات الدبلوماسيين اليمنيين في الخارج من ابناء المحافظات الجنوبية.

وقال متحدث باسم السفارة لوكالة «فرانس برس» ان وزارة الخارجية «لا تدفع منذ شهر مرتبات الدبلوماسيين في الخارج من ابناء المحافظات الجنوبية والشرقية وكذلك الموظفين المحليين، وقد وصل الامر الى ارسال مرتبات الدبلوماسيين من ابناء المحافظات الشمالية»، وهذه الاجراءات «تعيق بشكل اساسي نشاطات السفارة».

واوضح ان السفير اليمني عبدالله ناصر المثنى وكذلك غالبية الدبلوماسيين المعتمدين في لبنان هم من جنوب اليمن.



تصعيد اعلامي وطيران جنوبي فوق أبين

حديث في صنعاء عن «عصابة الأربعة» والاشتراكي يهاجم «مافيا الأسرة»

□ صنعاء – من فيصل مكرم:
□ عدن –
من إقبال علي عبدالله:
□ لندن – «الحياة»:

■ دخلت الأزمة اليمنية أمس مرحلة جديدة مع تطور التصعيد الاعلامي بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني. وقالت مصادر سياسية في صنعاء أمكن الاتصال بها من لندن أن أوساطاً في العاصمة اليمنية بدأت تتحدث عن «عصابة الأربعة» التي تتحكم بالحزب الاشتراكي وتتهمها بأنها «تضم مهندسي الانفصال». وتقول هذه الأوساط ان «العصابة» تتألف من السيد علي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي نائب رئيس مجلس الرئاسة والسيد حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء والسيد صالح ابو بكر بن حسينون وزير النفط والعميد صالح منصر السيلي محافظ عدن. وتضيف ان «سكرتير العصابة للرحلات المكوكية السرية» هو السيد عبدالعزيز القعيطي. والملفت ان هذه الأوساط تركز في حملتها التي تستهدف الاشتراكي على ان جميع هؤلاء من محافظة حضرموت.

اما الحزب الاشتراكي فيركز في حملته على المحيطين بالرئيس علي عبدالله صالح إذ أبدى ناطق باسم المكتب السياسي للحزب اول من أمس «أسفه الشديد لاستمرار قيادة المؤتمر

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٤

حديث في صنعاء عن «عصابة الأربعة»

تتمة الصفحة الاولى

الشعبي في تصعيد الحملات الإعلامية واستخدام اجهزة الاعلام الرسمية في تشويه الحقائق بصورة لا تعبّر إلا عن الفلاس في الاخلاق وضعف شديد في الموقف الجاد لمعالجة اوضاع البلاد التي تسير نحو التدهور بسبب الرعونة والحماقة التي تتصرف بها بعض قيادة المؤتمر الشعبي متمثلة في مافيا الاسرة المتنفذة والتي لم تعد ترى من اليمن حاضره ومستقبله إلا مصالحها الضيقة لتهيمن من اجل هذا الوطن ووحدته واستقراره (...) ان قوى الردة والانفصال هي تلك القوى التي تقف على راسها الأسرة المتنفذة بزعامتها التي لا تتورع اليوم من ان تطلب سراً وعبر التهديد من قيادات الحزب الاشتراكي وغيرهم من المواطنين مغادرة صنعاء وتطالبهم بالعودة الى صنعاء علناً في مناورة سياسية يراد بها قلب الحقائق راساً على عقب. وقوى الردة والانفصال هي تلك التي لم تعد ترى الا مصالحها الضيقة لتختزل الوطن كله في زاوية صغيرة منه وفي عدد من المنتفعين وافراد الأسرة».

لكن مصدراً مسؤولاً في المؤتمر الشعبي العام نفى ما جاء في بيان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي عن ان الرئيس علي عبدالله صالح ابلغ اعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي في صنعاء انه لا يضمن حماية حياتهم من اي خطر وان عليهم العودة الى عدن. ووصف ذلك بانه «محض افتراء وكذبة جديدة من سلسلة الاكاذيب والدعايات المضللة التي دابت القوى الانفصالية في الحزب الاشتراكي على ترويجها لتضليل الراي العام وقلب الحقائق بهدف إلهاء الراي العام في الداخل والخارج عن حقيقة الممارسات الانفصالية التي تقوم بها تحقيقاً لمصالحها الذاتية والانانية».

على صعيد الوضع العسكري، قالت مصادر عسكرية مسؤولة في لواء العمالقة الشمالي المتمركز في محافظة ابين (٥٠ كلم شرق عدن) ان «الطيران الحربي التابع لقوات الحزب الاشتراكي اليمني قام صباح امس بطلعات استفزازية فوق مواقع قوات العمالقة في مدينتي زنجبار ومودية».

واكدت «التزام قيادة العمالقة عدم الرد على هذه الاستفزازات الخطيرة التي تحاول اعادة اجواء الاقتتال من جديد في المحافظة». من جانبها اكدت القيادة العسكرية الجنوبية في عدن ان «لواء العمالقة في ابين عاود انتشاره بين المواطنين وفي الاحياء واعتقل افراده بعض المواطنين واغلقوا المحلات التجارية في مودية»، واشارت الى ان «الوحدات العسكرية الجنوبية في ابين التزمت عدم الانجرار وراء هذه الاعمال».

وقالت القيادة العسكرية الجنوبية: «اذا تابع افراد العمالقة اعتقال المواطنين والتحرش بهم فإن الرد سيكون عنيفاً». الى ذلك تصاعدت الحملات الاعلامية بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي مساء امس واول من امس الى مرحلة خطيرة تنذر بتفجير الوضع عسكرياً في البلاد.

وفي صنعاء افادت مصادر موثوق بها في لجنة الحوار للقوى السياسية ان اللجنة ناقشت في اجتماعها امس في العاصمة اليمنية قضية التئام المؤسسات الدستورية في اقرب وقت ممكن للتمكن من اداء مهماتها والبدء بتنفيذ بنود وثيقة العهد والاتفاق. وطرح امام اللجنة اقتراح بان تعقد الحكومة اجتماعاً السبت المقبل في عدن بكامل اعضائها برئاسة المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء على ان يعقد اجتماع لمجلس الرئاسة في العاصمة صنعاء بحضوره السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي خلال الاحد والاثنين من الاسبوع المقبل.

صنعاء أوقفت مرتبات دبلوماسييها في بيروت

صالح: قادة الاشتراكي يبيعون الوحدة بدولة نفطية هزيلة

بيروت / اف ب:

اتهم الرئيس اليمني علي عبد الله صالح قادة الحزب الاشتراكي بانهم «يضحون بالمشروع العملاق المتمثل بالوحدة باستبداله بمشروع قزم عبارة عن دولة نفطية صغيرة تلبي رغبات ذاتية وانانية.

واوضح صالح في مقابلة صحفية الحياة العربية « ان عناصر الردة في الحزب الاشتراكي افتعلوا الازمة وصعدوا في تداعياتها المؤسفة كما اتخذوا العديد من الاجراءات الانفصالية والتمرد على الشرعية الدستورية انتهاء بتحريك الوحدات العسكرية.

واعتبر صالح ان اكتشاف النفط اثار شهية البعض ومطامعه وظن ان بامكانه التضحية بالوحدة» واتهم الرئيس اليمني بعض عناصر الاشتراكي بشراء الذمم واذكاء الصراعات الاجتماعية وتهويل العمليات التخريبية في مجال النفط وخطف الاجانب حتى يتولد شعور بعدم الاستقرار في المحافظات الشمالية.



وفي غضون ذلك، اعلنت سفارة اليمن في بيروت امس ان السلطة المركزية اليمنية في صنعاء اوقفت منذ مطلع فبراير الماضي دفع مرتبات الدبلوماسيين اليمنيين في الخارج من ابناء المحافظات الشمالية.

واوضح متحدث باسم السفارة لقد وصل الامر بارسال مرتبات الدبلوماسيين الى ابناء المحافظات الشمالية واضاف ان هذا التصرف يدل دلالة قاطعة على

النوايا المبيتة التي تبيتها قوى متنفذة في صنعاء واكد ان السفير اليمني عبد الله ناصر مهنا وغالبية الدبلوماسيين في بيروت هم من جنوب اليمن.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٤

أزمة بين صنعاء وسفارتها في بيروت

قوات يمنية شمالية تطلق نيرانها على طائرة عسكرية جنوبية

صنعاء من حمود منصر

سمع دوي انفجارات بالقرب من مواقع قوات العمالقة اليمنية الشمالية المرابطة بالقرب من مدينة زنجبار عاصمة محافظة ابين الجنوبية في ساعة مبكرة من صباح امس اطلقت على اثرها الدفاعات الارضية نيرانها على طائرة حربية حلقت فوق اجواء المنطقة على ارتفاع عال.

وذكرت مصادر مطلعة في عدن ان طائرة حربية اقلعت من قاعدة عدن صباح امس في طلعة تدريبية معتادة تعرضت لنيران الدفاعات الارضية لقوات العمالقة في ابين. الا ان شهود عيان من مدينة زنجبار اكدوا في اتصال هاتفي لـ «الشرق الاوسط» ان الطائرة احدثت انفجارات عدة في منطقة المعسكر لم يتبين نوعها واثرها. غير انهم استبعدوا ان تكون الطائرة اخترقت حاجز الصوت لانها كانت على ارتفاع عال وهو الامر الذي دفع لواء العمالقة الى اطلاق النار عليها.

وأكدت مصادر شمالية ان الطائرة عاودت العملية من جديد في العاشرة والنصف من صباح امس. ووصف ذلك بالتحرش المقصود بقوات العمالقة من قبل سلاح الطيران التابع للحزب الاشتراكي في عدن.

وفيما اوضحت مصادر عسكرية في عدن ان تلك الطلعات الجوية تندرج ضمن خطة التدريب المقرة من وزارة الدفاع والمتبعة في سلاح الطيران اليمني في صنعاء والحديدة وعدن وغيرها من مناطق التدريب المعروفة، قال مسؤول فرع المؤتمر الشعبي العام في ابين لـ «الشرق الاوسط» ان اجواء مواقع المعسكر التي تقع على بعد ثلاثة كيلومترات عن مدينة زنجبار ليست مجالا للتدريب العسكري او للطلعات الجوية، وانما المنطقة المحددة لذلك تقع ما بين «العلم» و«الكود» على بعد 20 كيلومترا من مواقع المعسكر.



واشار الى ان العملية التي جرت امس تستهدف استفزاز قوات العمالقة. وقد اشارت مصادر مقربة من الحزب الاشتراكي الى ان قوات العمالقة قامت بالانتشار السريع من مواقعها المعتادة حيث خرجت الى ضواحي المدينة.

واتهمت دوائر في «الشعبي» الحزب الاشتراكي بالسعي للتحرش بقوات العمالقة في ابين، ومنها وجود خطة لضرب بعض افراد كتيبة العمالقة المرابطة في مديرية لودر - مسقط راس محمد علي احمد، محافظ ابين الجديد - لجر الكتيبة الى مواجهة عسكرية لخلق عداء بين ابناء المديرية والجنود، تمهيدا لإخراجهم من المنطقة.

وقالت دوائر الشعبي ان الوحدات العسكرية الجنوبية وضعت في حالة استنفار قصوى، واشارت الى وصول تعزيزات عسكرية جديدة عبر ميناء عدن تم

ابو لحوم يتحدث عن الازمة ... ص 2

التتمة .. .. ص 4



المصدر : 

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٤

قوات يمنية

نقلها الى معسكر بدر. كما افادت انه تم يوم الجمعة الماضي نقل سرب من المقاتلات الحربية من طراز «ميج» و«سوخوي» من مطار العند في لحج الى مطار عتق في محافظة شبوة.

وفي بيروت تفجرت ازمة بين السفارة اليمنية وبين صنعاء تعكس اجواء التشطير، إذ في الوقت الذي اعلن فيه مصدر يمني شمالي مسؤول في صنعاء امس انه تقرر وقف دفع مرتب القائم بالاعمال اليمني في بيروت لأسباب ادارية وليس لانه يتحدر من الجنوب، اكد متحدث باسم السفارة ان السلطة المركزية في صنعاء اوقفت منذ مطلع فبراير (شباط) الماضي دفع مرتبات الدبلوماسيين اليمنيين في الخارج من ابناء المحافظات الجنوبية بينما يتلقى الشماليون مرتباتهم.

وقال المصدر اليمني في صنعاء ان عبد الله ناصر مهنا القائم بالاعمال دعي للعودة الى صنعاء، غير انه رفض ذلك. واضاف انه استدعي «لعدم كفاءته ولكونه على اتصال مع مجموعات يسارية وتورطه في المتاجرة بالاسلحة في لبنان».

وكانت لجنة حوار القوى السياسية قد واصلت اجتماعاتها امس في صنعاء برئاسة عبد العزيز عبد الغني، عضو مجلس الرئاسة، وذلك لمناقشة مبادرة جديدة منها لاقناع اطراف الائتلاف الحاكم بالتئام الهيئات الرسمية للدولة ووضع جدول زمني سيساعد على تحقيق انفراج في الأزمة وتطبيع الاوضاع السياسية في البلاد.

واوضح عبد الملك المخلافي، الامين العام للتنظيم الوحدوي الناصري، في تصريح لـ «الشرق الأوسط» والذي يقوم بجهود وساطة إلى جانب الدكتور قاسم سلام، امين سر قيادة حزب البعث اليمني لانجاح هذه المبادرة، بان اللجنة ناقشت عدة مقترحات بعد مشاورات مكثفة مع الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض.

واوضح ان ثمة موافقة من قبل جميع الاطراف على ان يعقد مجلس الرئاسة اجتماعاته في صنعاء بمشاركة سالم صالح محمد، الرجل الثاني في الحزب الاشتراكي وعضو المجلس، فيما يعقد مجلس النواب اجتماعات دورته المقبلة في صنعاء ايضا ابتداء من يوم السبت المقبل في صنعاء، غير انه ما زال الخلاف قائما حول اجتماعات الحكومة.

واشار الى موافقة جميع الاطراف على ان تعقد الحكومة اجتماعاتها يوم الاربعاء المقبل في عدن متزامنة مع اجتماعات لجنة الحوار الوطني وان يكون جدول اعمال الحكومة ومجلس الرئاسة حول البنود الواردة في وثيقة العهد والاتفاق والخاصة بالقضايا العاجلة حسب الجداول الزمنية المنصوص عليها. غير ان الخلاف بقي حول اجتماع اخر للحكومة يعقد في تعز وفقا لمقترح تقدم به حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء. واقترح العطاس ان تتناوب الحكومة في اجتماعاتها ما بين عدن وتعز حتى تنفرج الاوضاع في البلاد. لكن ممثلي المؤتمر الشعبي العام رفضوا هذا المقترح، واصروا على ضرورة ان تعود الحكومة بعد اجتماع عدن الى صنعاء لتجتمع هناك.



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصادر الاشتراكي تستبعد حصول انفراج

لجنة الحوار دعت الى اجتماع لمجلس الوزراء في عدن اليوم

□ صنعاء من فيصل مكرم:
□ عدن
من اقبال علي عبدالله:

■ باركت لجنة الحوار للقوى السياسية المعنية بمتابعة تنفيذ «وثيقة العهد والاتفاق» اليمنية امس المبادرة التي اعلن عنها الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة اليمني والداعية الى ان تعقد الحكومة اليمنية اجتماعاً لها في العاصمة الاقتصادية عدن بكامل اعضائها على ان يلي ذلك اجتماع لمجلس الرئاسة في العاصمة صنعاء بحضور السيد سالم صالح محمد عضو المجلس الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني.

وفي هذا الاطار، قامت لجنة الحوار بوساطة لدى القيادات العليا في احزاب الائتلاف الحاكم للحصول على موافقتها على مبادرة علي صالح. وبعد اجتماعات متواصلة عقدتها اللجنة في الايام الثلاثة الماضية كرستها لمناقشة هذه المسالة، دعت امس حكومة الائتلاف الحاكم الى عقد اجتماع لها في عدن اليوم على ان تواصل الحكومة اجتماعاتها بعد اسبوعين في مدينة تعز ثم تجتمع بكامل هيئاتها في صنعاء في النصف الثاني من نيسان (ابريل) المقبل.

وقالت مصادر موثوق بها لـ «الحياة» ان لجنة الحوار توصلت الى هذه الخطوات المتعلقة بعقد اجتماعين لمجلسي الرئاسة والوزراء خلال اسبوع واحد على طريق تحقيق الالتئام الكامل لهيئات الدولة والمؤسسات الوطنية الدستورية، كي تتمكن هذه المؤسسات من اداء دورها في تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق وتجاوز البلاد مخاطر الازمة الراهنة التي بلغت تصعيداتها الذروة خلال الاسابيع الماضية.

وكانت الحملات الاعلامية المتبادلة بين الوسائل الرسمية والتابعة للفرقاء في الائتلاف الحاكم توقفت عند الساعة التاسعة مساء اول من امس. وقالت المصادر نفسها ان وقف الحملات الاعلامية تمّ بناء على توجيهات اصدرها علي عبدالله صالح الى الحكومة والمؤسسات الاعلامية الرسمية في صنعاء وعدن.

وتأتي توجيهات الرئيس اليمني بوقف الحملات الاعلامية في وقت تُبذل جهود على اوسع نطاق لاحتواء

التتمة في الصفحة (٤)

لجنة الحوار دعت الى اجتماع

تتمة الصفحة الاولى

التداعيات التي تفرزها الازمة.

الى ذلك تحدثت اوساط ديبلوماسية في صنعاء عن وجود تحرك عربي نشط هذه الايام يرمي الى وساطة عربية جديدة لإنهاء الازمة اليمنية واقناع علي عبدالله صالح ونائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض بعقد لقاء مصالحة بينهما قريباً، ورجحت هذه الاوساط ان يتم اللقاء خلال عشرة ايام في احدى المحافظات اليمنية واذا تعذر ذلك فإن القاهرة او مسقط او عمان او ابو ظبي مرشحة لاستضافة اللقاء.

وفي عدن نفت مصادر قيادية في الحزب الاشتراكي اليمني امس «وجود اي بوادر لانفراج الازمة السياسية والعسكرية التي تشهدها البلاد في الوقت الراهن».

واكدت هذه المصادر ان «لدى الحزب الاشتراكي الدلائل والقناعة بان قيادة المؤتمر الشعبي العام وبعض المتنفذين في حزب التجمع اليمني للاصلاح لا يريدون الوحدة بوجود الحزب الاشتراكي في السلطة الى جانب رفضهما وجود قيادة الاشتراكي وكوادره في العاصمة صنعاء». واشارت الى ان «الرئيس علي عبدالله صالح زعيم المؤتمر الشعبي وعبدالمجيد الزنداني احد ابرز قياديي الاصلاح عضو مجلس الرئاسة يدعوان الى الحرب والانفصال في الوقت الذي يتمسك الحزب الاشتراكي بالوحدة والديموقراطية ونبذ خيار الاقتتال بين ابناء الشعب الواحد».

وكان مسؤول قيادي في المؤتمر الشعبي العام قد صرّح الى «الحياة» مساء اول من امس بان «هناك انفراجاً للازمة ولقاء قريباً بين الرئيس علي عبدالله صالح والبيض في القاهرة». واكد المصدر ان «الحرب الاعلامية التي شهدتها اجهزة الاعلام ستتوقف تمهيداً للانفراج».

اتفاق على سحب قوات الشمال والجنوب اليمنيين من مدينة هامة

صنعاء ـ وكالات الانباء ـ اعلنت اللجنة العسكرية الدولية المشكلة باليمن للفصل بين الوحدات العسكرية ان القوات التابعة لكل من شمال وجنوب اليمن وافقت على الانسحاب من مدينة «عتاق» عاصمة محافظة شبوة البترولية الجنوبية الهامة.

وذكرت وزارة الداخلية اليمنية ان ٤ اشخاص لقوا مصرعهم ، وأصيب ٤ اخرون فى خمس حوادث لاطلاق النار فى محافظات تعز، وحضرموت، وذمار. كما اشارت الى ان حوالى ١٠ الاف يمنى نظموا مسيرة تطالب بالوحدة وتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق.

وفى تطور اخر ـ عقد مجلس الرئاسة اليمنى ـ غير مكتمل ـ اجتماعا امس برئاسة الرئيس اليمنى على عبدالله صالح الذى أطلع المجلس على نتائج اجتماعاته مع الرئيس حسنى مبارك ، والشيخ زايد بن سلطان خلال زيارته لمصر والامارات اخيرا.

واعرب المجلس عن ارتياحه لنتائج الزيارتين ، كما ناقش عددا من الموضوعات المتعلقة بجهود بناء كافة المرافق والمؤسسات الحكومية.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ / ١ / ١٩٩٤

قابوس وحسين يركزان في مباحثاتهما على حل الأزمة اليمنية:

الاتفاق بين صنعاء وعدن على سحب القوات العسكرية من «شبوه»

صنعاء ـ محمد العريقي ـ عواصم ـ وكالات:

اتفقت اللجنة العسكرية الخاصة بحل الازمة بالبمن مع المسئولين في صنعاء وعدن على سحب القوات العسكرية من مدينة «عتق» عاصمة محافظة شبوه الواقعة في جنوب شرق اليمن وانهاء كل مظاهره القوة المسلحة في المدينة، وطالبت اللجنة المواطنين في المدينة بمزاولة حياتهم واعمالهم الطبيعية والانتظام في الدراسة بالمدارس المختلفة.

وكان المؤتمر الشعبي العام برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح قد اتهم الحزب الاشتراكي بزعامة نائب الرئيس علي سالم البيض بمحاصرة درهم نعمان محافظ شبوه، والعقيد احمد علي محسن مدير الامن باستخدام الدبابات والقوات المسلحة.

ومن ناحية اخرى يبدا تطبيق قرار لجنة حوار القوى السياسية بوقف التداعيات الاعلامية في وسائل الاعلام الرسمية الناتجة عن الازمة السياسية بين صنعاء وعدن.

وفي مسقط قالت مصادر دبلوماسية مطلعة ان السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان والملك حسين عاهل الاردن ركزا في مباحثاتهما بالعاصمة العمانية اول امس وامس على سبل معالجة الوضع في اليمن بعد فشل اتفاق المصالحة اليمنية الذى تم توقيعه في عمان في ٢٠ فبراير الماضي.

وقالت هذه المصادر أنه قد لوحظ ان العاهل الاردني قد رافقه الى مسقط زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكي وخالد الكركي مستشاره الخاص وكانا قد قاما بعدة رحلات مكوكية بين صنعاء وعدن.

واكد المتحدث باسم المؤتمر الشعبي العام وهو الحزب الحاكم في اليمن ان صنعاء تفضل وساطة مصر لحل الازمة لانها تحظى بدعم دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة من المملكة العربية السعودية.

وكان سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات قد اعرب في حديثه لصحيفة الحياة يوم الاحد الماضي عن استعداده لبذل مساعيه بين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض.



في إطار الاستعداد لخيارات المواجهة العسكرية

«الاشتراكي» يبحث نقل قيادته إلى حضرموت

لندن: من عبد الله حموده
صنعاء: من حمود منصر

افادت انباء شبه مؤكدة ان المخاطر الاستراتيجية - ضمن تداعيات الازمة اليمنية - دفعت قيادة الحزب الاشتراكي في الاونة الاخيرة الى دراسة عدد من البدائل الاحتياطية، من بينها امكانية نقل المقر الرئيسي للقيادة، وكميات من العتاد العسكري - وخاصة سلاح الطيران - الى محافظة حضرموت، لمواجهة احتمال نجاح المؤتمر الشعبي العام في تعزيز مواقعه بمحافظتي ابين وشبوة - او احداهما - وفصل محافظتي لحج وعدن في الغرب عن حضرموت والمهرة في الشرق.

وقد رفضت مصادر في الحزب الاشتراكي تاكيد الانباء او نفيها، ولكنها اكدت دراسة هذا الخيار، ضمن خيارات اخرى، وذكرت ان قرارا بشانه لم يتخذ بعد

وجدير بالذكر ان استراتيجية المؤتمر الشعبي العام - في حالة اي مواجهة عسكرية بين القوات الشمالية والجنوبية - تعتمد فصل شرق الجنوب عن غربه، لضرب قاعدة الحزب الاشتراكي في عدن، وحرمانه من المحافظتين الغنيتين بالنفط وهما شبوة وحضرموت.

التتمة ....

«الاشتراكي» يبحث

ويمكن تفسير توجه الاشتراكي لدراسة هذا الخيار في ضوء اهمية المحافظة على نفوذه في كافة المحافظات الجنوبية والشرقية، وابقائها موحدة تحت سيطرته، وكذلك الحد من اية توجهات انفصالية لدى بعض العناصر الحضرمية، خاصة انها عبرت عن ذلك قبل حوالي 3 اشهر، في ضوء تفاقم الازمة السياسية بين الشمال والجنوب، وعدم رغبة ابناء المحافظة ـ المعروفين بالبراغماتية ـ في المحافظة على اوضاعهم ورؤوس اموالهم كتجار في المقام الاول.

ولكن مصادر في المؤتمر الشعبي العام اشارت الى «تداول شائعات واحاديث من هذا النوع في فترة سابقة»، وقالت ان مصدرها كان «قيادات امنية عملت لاتخاذ ترتيبات معينة في هذا الشأن». واعربت عن دهشتها من تصاعد هذا النبا على السطح في الوقت الذي كانت فيه الحكومة ولجنة حوار القوى السياسية تستعدان لعقد اجتماعاتهما في عدن اليوم.

ويأتي هذا الاجتماع بفعل جهود الوساطة التي بذلها كل من عبد الوهاب الانسي ـ الامين العام للتجمع اليمني للاصلاح ونائب رئيس الوزراء ـ وعبد الله المخلافي ـ الامين العام للتنظيم الوحدوي الناصري ـ والدكتور قاسم سلام ـ امين سر حزب البعث العربي الاشتراكي (الجناح الموالي للعراق) ـ في اطار عمل لجنة الحوار على مدى الايام الثلاثة الماضية، لتقريب وجهات النظر بين الرئيس علي عبد الله صالح ـ الامين العام للمؤتمر الشعبي العام ـ ونائبه علي سالم البيض ـ الامين العام للحزب الاشتراكي ـ والمهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء، عضو المكتب السياسي للاشتراكي.

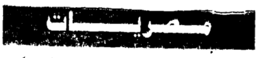
وقال عبد الملك المخلافي ـ في تصريح لـ «الشرق الاوسط» ـ انه عقب اجتماع الحكومة في عدن اليوم، تقرر عقد اجتماع لمجلس الرئاسة في صنعاء يوم الاثنين المقبل في صنعاء ـ بمشاركة سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي ـ على ان يخصص الاجتماعان لبحث تنفيذ وثيقة العهد، حسب الاولويات التي تقررها الحكومة، ويصادق عليها مجلس الرئاسة.

واضاف المخلافي انه اتفق ايضا على ان تعقد الحكومة اجتماعها التالي في تعز، للنظر في ما نفذ من قراراتها في اجتماع اليوم، واصدار قرارات لاحقة، تمهيدا لعقد اجتماعها الثالث بعد اسبوعين اخرين في صنعاء، لتكون اول هيئة دستورية يلتئم شملها.



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣-٣-١٩٩٤



المشير السلال وداعا

تربطني بالمرحوم المشير عبد الله السلال علاقة مودة وصحافة، بدات منذ اليوم الاول الذي وطئت فيه قدماى مطار «الروضة» العسكري بصنعاء اثر اندلاع ثورة اليمن في سبتمبر عام ١٩٦٢، حين وقع علي اختيار استاذى المرحوم احسان عبد القدوس رئيس تحرير روز اليوسف انذاك للعمل مراسلا عسكريا مع زميلي الاستاذ جمال حمدى شفاه الله وعافاه جزاء دوره البطولي الذي يفرض على التاريخ تسجيله باحرف من نور وهو الذي لم يتردد في خوض غمار قيادة قافلة من مائة جمل تحمل ٢٠ طنا من السلاح تخلفت عن القوات البريطانية بعد ان فقدت بمشاركتها في العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ قاعدتها الاستراتيجية في قاعدة القناة، حيث تحركت القافلة سرا من مدينة «تعز» صوب منطقة «ردفان وبعدها اندلعت ثورة اكتوبر عام ١٩٦٤ في اليمن الجنوبي المحتل، وبدا اسم جمال حمدى يتردد عبر اذاعة «البى بى سى» البريطانية مسبوقا بلقب الكولونيل المصرى وتلك قصة اخرى ربما جاء موعد الكشف عن تفاصيلها الانضالية المثيرة والمرعبة في وقت لاحق.



بقلم:

يوسف الشريف

على انني لحظة وصولي الى العاصمة اليمنية، فوجئت بحالها وحال سكانها يرثى له ويصعب على الكافر كما يقولون، الطرق وعرة وغالبية البيوت من قوالب الطين بينما بيوت اسرة حميد والسادة من الاحجار وبعضها ملون، ولا اثر لادنى متطلبات العصر فلا كهرباء ولاتليفونات ولا ماء نظيف ولا فنادق او مطاعم او مستشفيات او مدارس بالمعنى المفهوم لدور العلم، والناس ضامرو الوجوه نحاف الاجسام ضعاف البنية، وادركت هول الجريمة التي ارتكبها ائمة بيت حميد الدين الذين عطلوا مسيرة اليمن عند مرحلة العصور الوسطى وقهروا الشعب با رافات والمظالم واساليب الحكم الكهنوتى باسم الدين، حتى اوشك على الانقراض موتا عبر المجاعات والاوبئة واضرام نار الحروب القبلية التي ظلت متاججة على مدى حكمهم البغيض تجسيدا لسياسة فرق تسد.

اذكر حين التقيت بالمشير عبد الله السلال في بيته المتواضع الذي لم يغيره بعد ان اصبح زعيما للثورة ورئيسا لاول جمهورية في اليمن، انه قال لي في اول حوار اجريته معه: اولا مغامرة الامام يحيي بارسالي في بعثة للتعليم بالكلية الحربية في بغداد عام ١٩٣٧ مع قلة من الزملاء ولولا خطوة الثاني حين سمح بدخول البعثات المصرية والعراقية التي حاولت القيام بتدريب افراد الجيش والبوليس، ولولا خطوة القادح والاخير عنا ما وافق على تعليم بعض ابناء اليمن في المدارس والكليات بمصر.. اذن لتاخر موعد الثورة سنوات طويلة.. وذلك ان البصيص من ضوء الحضارة والثقافة الذي اخترق الحصار المفروض على اليمن حتى استحكمت عزلته عن العالم الخارجي، كان السبب المباشر والحاسم الذي عجل بوعي الشعب وادراكه لمحنته وايمانه بحتميات التغيير والثورة».

ولم يتجاوز المشير السلال الحقيقة فقد ظلت حركة الاحرار تواصل نضالها تارة عبر اقناع ائمة حميد الدين بادخال بعض الاصلاحات المتواضعة على اوضاع اليمن المتردية وتارة عبر تجريب اساوب الاغتيالات السياسية، واخر عبر زرع الضغينة والوقيعة بين افراد الاسرة الحاكمة، ولم تتوان حركة الاحرار كذلك عن التخطيط للثورة عام ١٩٤٨ حتى نجحت في اغتيال الاما م يحيى والاستيلاء على السلطة، لكنها فشلت سريعا لانها راهنت على الاصلاح والتغيير والثورة في اطار استبقاء حكم الامامة، ولانها كذلك لم تمهد الراى العام والحكومات العربية لفهم الواقع المزرى الذي يعيشه الشعب اليمني حتى يبادر الى دعم طموحاته للتحرر والانعتاق.. فكانت اوامر الامام احمد للقبائل باستباحة صنعاء ونهب كل شيء حتى الابواب والشبابيك ومخزون الزبيب والملح انتقاما لمقتل ابيه وردع كل من تسول له نفسه التطاول على حقوق بيت حميد الدين المقدسة في استعباد الشعب. مع اندلاع ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ وانحيازها الى القومية والوحدة العربية ودعمها لحركات التحرر في العالم الثالث، بدا التواصل



النضالى بين زعامات حركة الاحرار والرئيس جمال عبد الناصر، وفتحت القاهرة قلبها وصحافتها ومنتدياتها لاستقبالهم وبث افكارهم، ولعبت اذاعة صوت العرب دورا بارزا شديد الاهمية في تهيئة الشعب اليمني خاصة لفكرة الثورة.. والراى العام العربي بشكل عام لاحتضانها ودعمها.. لكن عبد الناصر كانت تربطه في نفس الوقت صلات اخرى اكثر جدوى راى في عناصرها الاكثر قدرة على تجاوز النهج الاصلاحي والرهان على نصح وترشيد اسرة حميد الدين وتحمل اعباء القيام بالثورة شبه المستحيلة فكانت رسائله فى اليمن السرية المتبادلة مع ضابط صغير برتبة ملازم هو على عبد المغنى الزعيم الحقيقى لتنظيم الضباط الاحرار في اليمن، ويوم استشهد هذا الضابط في معارك الدفاع المبكرة عن الثورة بكاه عبد الناصر بشهادة رجاله المقربين كما لم يبك على امه التي كان يحبها حبا جما. والشاهد ان العقيد عبد الله جزيلان عضو تنظيم الضباط الاحرار وقائد الكلية الحربية الذي كان له دور مشهود في التدبير للثورة ونجاحها ظلم المشير عبد الله السلال ظلم الحسن والاحسن عندما حاول في مذكراته ان يجرد ذلك الرجل العظيم من اى قامة ودور في الثورة ونسب كل الفضل في نجاحها لنفسه وحده وشبهه باللواء محمد نجيب الذي ٦٠٠٠ت ثورة يوليو الى زعيمه قائدا لها لكسب ولاء الجيش والشعب واعتراف دول العالم بالنظر الى رتبته العسكرية الرفيعة ورئاسته لنادى الضباط ووطنيته وادائه العسكرى المشرف فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨، لكن مذكرات جزيلان جوبهت سريعا باعترافات كل من بقي على قيد الحياة من عناصر تنظيم الضباط الاحرار الذين شهدوا للسلال بعضويته السابقة في التنظيم قبل اندلاع الثورة وانه قبل قيادة الثورة دون خوف او وجل رغم كونه انذاك قائدا لحرس الامام البدر.. ولولا مغامرته الجسورة بتوقيع امر عسكري بفتح قصر السلاح لما كان بامكان قوات الثورة ان تواصل دكها لحصون الامامة وتحطيم هيبتهم الكهنوتية وانتزاع السلطة واعلان الجمهورية بعد ان نفدت ذخيرتها ولما كان هناك سبيل لاقناع عبدالناصر بضرورة وفائه بعهده الذي قطعه على نفسه للملازم عبد الرقيب بمساندة الثورة اذا طلبت منه ذلك. لم تقتصر مهمة السلال على نجاح الثورة فقد نجحت ثورة ١٩٤٨ من قبل ثم فشلت، لكن المشكلة كانت تكمن في استمرارها وتثبيت اقدام النظام الجمهورى الوليد وكشاهد عيان لمسيرة الثورة فقد كان السلال ربانها الماهر والمحنك الذي قاد سفينتها بمهارة وخبرة الى بر الامان وسط الانواء الخارجية التي تكالبت على نحر الثورة ورغم موروثات التخلف والقبلية الطائفية في الداخل، استطاع ان يوظف دروسه النضالية المستفادة من سنوات الظلام التي عرضته للاعدام عدة مرات والقت به سنوات طويلة في ظلمة وعذابات سجون حجة ويافع والمنصورة والقاهرة، وخبراته المكتسبة من خلال العديد من الوظائف العسكرية او تشريده في وظائف مدنية هامشية في التعامل مع الواقع اليمنى ومتناقضاته.

خلال زيارتى الاخيرة اليمن في سبتمبر الماضى اجريت مكالمة تليفونية للسلال في مقره بمدينة تعز من صنعاء للاطمئنان على صحته المتوعكة.. وكانت اخر كلماته كانها تخرج بصعوبة من شغاف قلبه وضميره الوطنى وحسه الثورى مؤكدا على ان الازمة السياسية المحتدمة على قمة السلطة في اليمن مفتعلة وجريمة في حق الشهداء اليمنيين والمصريين الذين ضحوا بحياتهم حتى تنتصر الثورة وتستكمل مسيرتها بالوحدة.. وقد تحامل الرجل على نفسه وسافر الى عمان للمشاركة في حفل توقيع وثيقة العهد والاتفاق..

لكن لم يكد مدادها يجف حتى اندلعت الاشتباكات العسكرية بين جيشى الشطرين سابقا.. وعادت سحب الحرب الاهلية تنذر باخطر العواقب والانفصال.. وحتى مات السلال كمدا وسخطا.. وهنا اترك مجال الوصف والعبرة في رحيله لمحسن العينى رئيس وزراء اليمن الاسبق واحدى زعاماتها التاريخية الذي بعث من واشنطن حيث يشغل منصب سفير اليمن ببرقية تعزية الى اسرته يقول فيها: لقد رحل السلال اكرمه الله في هذه اللحظات حتى لايشهد حماقاتنا ولايعاني ويتمزق وهو يرى اليمنيين يرمون مكاسب الثورة والجمهورية والوحدة ويلقونها بايديهم.. ان رحيله المفاجىء كان احتجاجا على كل سخافاتنا وعنادنا وضيق افقنا واصرارنا على الانتحار.



لواء العمالقة أطلق النار على مقاتلة جنوبية

اليمن: اتفاق على سحب القوات من عاصمة شبوه النفطية

صنعاء - ا ف ب - ا ش ا في خطوة تصعيدية للنزاع اليمني اعلن مصدر يمني شمالي مسؤول امس ان مقاتلة تابعة للشطر الجنوبي تعرضت امس الاول لاطلاق نار تحذيري، من قبل لواء العمالقة الشمالي المتمركز في محافظة ابين الجنوبية ولكنها لم تصب.

واضاف المصدر ان المقاتلة كانت تحلق على علو منخفض فوق وحدات اللواء الشمالي لكنه قلل من خطورة هذا العمل الاستفزازي.

وقد جاء هذا الحادث بعد اعلان لجنة عسكرية مؤلفة من عدة دول ان الاطراف المتنافسة في اليمن وافقت على سحب قواتها من عاصمة اقليمية.

وقالت اللجنة التي شكلت لفض الاشتباك بين وحدات متنافسة بالجيش اليمني لسكان منطقة عتق عاصمة اقليم شبوه الجنوبي الغني بالنفط انه تم التوصل الى اتفاق لسحب القوات من المدينة والمناطق التي حولها.

وقالت اللجنة في بيان انه تم التوصل الى تفاق بين جميع الاطراف المعنية لسحب كل مايشير الى الوجود العسكري في عتق وعودة جميع المجموعات التي حول المدينة الى قواعدها.

وتم تشكيل اللجنة العسكرية من ضباط من الاردن وسلطنة عمان واليمن بالاضافة الى الملحقين العسكريين الاميركي والفرنسي في اليمن بعد ان وقع الحزبان السياسيان المتنافسان على اتفاق مصالحة في العاصمة الاردنية عمان يوم ٢٠ فبراير الماضي.



وبعد الاتفاق بوقت قصير وقعت اشتباكات بين القوات الموالية للحزب الاشتراكي اليمني وحزب المؤتمر الشعبي العام.

وقد اتهم حزب المؤتمر الشعبي العام في وقت سابق من الشهر الحالي الحزب الاشتراكي اليمني بنشر قواته ودباباته في عتق وحولها.

وطالبت اللجنة العسكرية من سكان عتق استئناف حياتهم العادية وحثت التاجر على ان تفتح ابوابها والموظفين على التوجه الى اعمالهم والطلبة الى مدارسهم.



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٦

اليمن الضمانات والمزايا الممنوحة للمشروعات الاستثمارية «١-٢»

«بعد توقيع وثيقة العهد والاتفاق بالعاصمة الأردنية عمان مؤخرا.. ومع استمرار الجهود العربية والدولية المبذولة لاحتواء الازمة اليمنية وايجاد الحل السياسي الذي نامل ان يعيد الاستقرار ومظاهر الحياه الطبيعة إلى ربوع هذا البلد الشقيق ليتهيا المناخ الاقتصادى الملائم لجذب استثمارات جديدة».

يتساوى راس المال العربى والاجنبى مع رأس المال اليمنى دون تمييز فيما يخص الحقوق والالتزامات والقواعد والاجراءات الواردة فى قانون الاستثمار رقم ٢٢ لعام ١٩٩١ وتعتبر المشروعات المرخصة طبقا لاحكامه أيا كان شكلها القانونى من مشروعات القطاع الخاص أيا كانت الطبيعة القانونية للاموال اليمنية المساهمة فيها فلا تسرى عليها القوانين واللوائح الخاصة بالقطاع العام أو العاملين فيه.

وتتمتع المشروعات والشركات الاستثمارية والمستثمرون العرب والأجانب بحق شراء أو الاستئجار الاراضى أو المبانى التى يمتلكها القطاع الخاص أو الدولة لتستخدم للاغراض التى رخص لها المشروع.. ولا يجوز التصرف فيها لغير ذلك دون الحصول على موافقة مسبقة من الهيئة.

– تعطى الافضلية فى مشتريات الحكومة والمؤسسات العامة لمنتجات المشروعات الزراعية والصناعية المحلية عن الواردات المماثلة فى حدود زيادة قدرها ١٥٪ عن مثيله المستورد بشرط توافق الجوده.

– يتمتع المستثمرون بحق إدارة مشروعاتهم وفقا لتقديرهم للظروف الاقتصادية وأوضاع اعمالهم.

– لا يجوز فرض أى أعباء أو التزامات مالية اضافية أو غيرها على المشروعات تحقيقا لمبدأ المساواة مع نفس المشروعات العامة التى تعمل فى ذات النشاط.

– تعفى كافة منتجات المشروعات الاستثمارية من التسعير الالزامى وتحديد الارباح شريطة الا يشكل المشروع او يدخل فى ممارسات احتكارية والا يحاول تثبيت الاسعار بالاتفاق صراحة أو ضمنا مع منتجين أو باعة اخرين لمنتجات أو خدمات مماثلة.

استثناء من احكام الفقرة السابعة يجوز لمجلس الوزراء فى حالات الضرورة أن يخضع للتسعير الالزامى أى من السلع الاساسية الاتية مسترشدا بالتكلفة الاقتصادية لها الدقيق والخبز – والحليب والمواد الغذائية – الادوية.

– لا يجوز تاميم المشروعات أو الاستيلاء عليها أو الحجز على اموالها او مصادرتها او تجميدها أو التحفظ أو فرض الحراسة عليها عن غير طريق القضاء.

– لايجوز نزع ملكية العقارات الخاصة بالمشروعات كلها او بعضها إلا للمنفعة العامة طبقا للقانون ومقابل تعويض عادل على اساس القيمة السوقية للعقار وفى حالة ما يكون المال المستثمر موضع الاجراء اجنبيا يسمح بتحويل قيمة التعويض إلى الخارج بحرية بصرف النظر عن أى قانون او قرار يقضى بغير ذلك.

– لاى مشروع مرخص الحق فى فتح حسابات مصرفيه بالنقد الاجنبى فى البنوك المسجلة لدى البنك المركزى اليمنى بمجرد وتقديم ترخيص لها ويلتزم المشروع بأن يقدم للهيئة فى نهاية كل سنة مالية معتمدا من محاسب قانونى مجاز بحركة هذا الحساب والمستندات والتفاصيل التى تطلبها الهيئة لتتحقق من أن الاستخدام تم وفقا للاغراض المقررة.

يحق تحويل صافى الارباح الناتجه عن استثمارات الاموال الاجنبية فى المشروع إلى الخارج فى حدود الرصيد الدائن لحسابه بالنقد الاجنبى كما يحق له إعاده تحويل قيمة رأس المال الاجنبى المستثمر إلى الخارج عن التصفية فى نفس الحدود السابقة.

ويجوز لرأس المال الاجنبى المستثمر الوارد عينا اعاده تصديره للخارج عينا.

– يحق للمستثمر تحويل امواله بالنقد الاجنبى من الخارج إلى الجمهورية بقصد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٤

استثمارها عن طريق أحد المصارف فيها وفى حالة عدوله له أن يعيد تحويلها الخارج مع أى فوائد مستحقة له وبنفس العملة التي وردت بها او باخرى قابلة للتحويل.

– للمستثمر ان يتصرف فى كل او بعض رأسماله المستثمر فى المشروع بنقد اجنبى حر او بمال يمنى محل بعد اخطار هيئة الاستثمار بشرط ان يكون قدمر على المشروع ثلاث سنوات من بدر التشغيل ويحل المالك الجديد محل المالك القديم من حيث الحقوق والواجبات المنصوص عليها.

للمشروعات الحق فى الحصول على تصريح العمل وتاشيرة الاقامة للعاملين بها لمدة ٣ سنوات تجدد بناء على توجية الهيئة.

يجوز لغير اليمنيين العاملين فى الوظائف الادارية والفنية فى أى مشروع تحويل ٦٠٪ من صافى رواتبهم وكذلك تحويل كامل تعويضاتهم من نهاية الخدمة إلى الخارج فى الحدود التى يسمح بها الرصيد الدائن لحساب المشروع بالنقد الاجنبى.

– وللمشروعات الحرية فى التوظيف والتاديب والانهاء المؤقت للعاملين وفقا لما تراه إدارة المشروع شريطة التقيد بعقد العمل ودفع كافة الحقوق التى ينص عليها لصالح العاملين.

– تضع الهيئة لائحة تتضمن الحقوق الاساسية للعاملين التى يجب أن يتضمنها عقد العمل.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط (لندن)

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٤

القوى الخارجية تستفيد من الأزمة لاستعادة مواقعها

تساؤلات بشأن مصداقية تحالفات الاشتراكي مع المعارضة التاريخية في جنوب اليمن



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٤

صنعاء: من حمود منصر

اتخذت التطورات الاخيرة للازمة اليمنية ابعاداً جديدة، خاصة مع تزايد الشعور بمخاطر الانفصال في ضوء تجدد وتاجج الحملات الاعلامية بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، تضمنت تبادل الاتهامات الصريحة بالتخطيط للانفصال من الجانبين، فضلا عن تفاقم الاوضاع الامنية والاقتصادية والعسكرية.

وقد مهد هذا الخلط في الاوراق بين طرفي النزاع الرئيسيين لدخول عدة قوى مختلفة على خط الازمة في الاونة الاخيرة، مما هدد بسحب البساط من تحت اقدام البعض منهم، واتضح ذلك جليا في المحافظات الجنوبية والشرقية، حيث ظهرت شخصيات «جديدة/قديمة» على مسرح الصراع في عدن وشبوة، ومن المتوقع ظهور شخصيات اخرى ايضا خلال الايام المقبلة في حضرموت.

وفي حين ياتي ظهور هذه الشخصيات في اطار عملية المصالحة التاريخية التي يجريها الحزب الاشتراكي اليمني مع خصومه التقليديين (من قوى السلاطين، وجبهة التحرير، واجنحة الصراع القديمة في الحزب ذاته)، يرى المحللون ان ذلك يهدد بعودة القوى القديمة لاحكام السيطرة على مناطق الجنوب، وسحب البساط من تحت اقدام الحزب تدريجيا، في اطار تحالف لم يكن يتوقعه خصوم الاشتراكي الشماليون انفسهم.

ولعل ظهور محمد بن فريد الصريح في ضواحي عتق بمحافظة شبوة، وما يتردد من انباء بشان عودة الشريف حيدره بن صالح - اخر امراء بيحان - قبل الاستقلال - الى شبوة، في اطار تحالف اخر مع الحزب الاشتراكي لمقاومة نفوذ المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح، يعد الخطوة الاولى باتجاه تفعيل القوى القديمة، التي كانت على طرفي نقيض مع الحزب الاشتراكي، ولكنها تلعب حاليا دورا رياديا في التصدي لانصار الرئيس علي عبد الله صالح في المناطق التي تنتمي اليها.

وسواء كان هذا الدور يعتمد على قدراتها الذاتية، او انه مجرد غطاء لتحركات الحزب الاشتراكي، باستخدام زعامات اجتماعية وتاريخية في هذه المناطق، لصد محاولات الحركة من جانب الرئيس، الذي يعتمد على مثل هذه الزعامات ايضا، الا انه يحسب لهذه الشخصيات - في المحصلة النهائية - انها تقود المواجهة العسكرية بصورة مباشرة، اضافة الى شروعها في تمويل بعض مشروعات التنمية في مناطقها، وتوفير التمويل الفعلي لعملية المجابهة القائمة.

والى ذلك يذكر ان المصالحة التي تجري بين الحزب الاشتراكي، وحزب التجمع الوحدوي القومي - بزعامة عبد القوي مكاوي - تندرج ايضا في اطار تفعيل القوى القديمة المناهضة للاشتراكي، ولا يفهم ما اذا كان الحزب يقود نفسه بنفسه طوال الطريق، ام انه يقوم بعملية استدراج جديد للقوى التي بقيت في الشمال طوال العقود الثلاثة الماضية، ووجدت هناك نافذة مباشرة لمقاومة الشيوعية في اليمن (ممثلة بالحزب الاشتراكي ذاته) إما لتحييدها، او لتجييرها لمصلحته ولو لفترة مؤقتة، حتى يضعف خصومه



الشماليين، ثم يستدير لضربها كعادته في السابق.

وجدير بالذكر ان كافة الاحتمالات ما زالت قائمة، بشان علاقة الحزب مع هذه القوى، التي يعمل لاحياء دورها - البعيد تاريخيا - من جديد.

وعلى نفس الصعيد اكد دبلوماسيون غربيون في صنعاء - لـ«الشرق الأوسط» - اول من امس ان غالب الكثيري، اخر سلاطين «السلطنة الكثيرية» في حضرموت، طلب اخيراً من عدد من الدول الغربية رسميا تقديم الدعم والمساعدة له، للعودة الى المكلا في حضرموت.

واكدت هذه المصادر ان فرنسا من بين الدول التي تدرس طلبا من هذا النوع، وتبحث واقع الامر في حضرموت، خاصة ان مصالحها النفطية في اليمن تراجعت، بعد ان سحبت شركة «توتال بتروليوم» موظفيها وخبراءها من مناطق الامتياز التي كانت تعمل فيها بمحافظتي شبوة وحضرموت.

وفي حين يضعف هذا العامل اي حماسة لدى السلطات الفرنسية للقيام بهذا الدور، الا ان دولا اخرى ربما تجد في طلب السلطان الكثيري فرصة الدخول على خط الازمة اليمنية، خاصة في ضوء ابعاد التدويل المتزايدة للازمة اليمنية، واتساع نطاق القوى المتزاحمة على خطها، إما لاستعادة موروث تاريخي فقدته في يوم ما، او للعب دور في احياء نزعات الدويلات القديمة، مما اثار حيرة كثير من الساسة اليمنيين المشاركين في ادارة الازمة، او الباحثين عن مخارج لها.

كما تعمل لجنة حوار القوى السياسية على بحث بدائل اخرى - بصورة موازية - تستهدف العمل على التوصل لما يمكن ان يحفظ اليمن موحداً، ويحقق المصالحة بين مختلف القوى السياسية فيه عن طريق تطبيق «وثيقة العهد والاتفاق»

وهذه البدائل - رغم اجماع مختلف الاطراف على انها تمثل الطريق الامثل لراب الصدع اليمني، وتحقيق المصالحة - تواجه عدة عراقيل ومعوقات، بفعل قوى ذات مصالح اساسية في الشمال او في الجنوب، تخشى من ان تؤدي الوثيقة الى ضرب مصالحها اولا، وازاحتها من مسرح الحياة السياسية.

ولهذا تستخدم هذه القوى كل ما لديها من امكانات لاحداث التوترات المستمرة والمتناوبة اعلاميا وعسكريا وسياسيا وامنيا، بحيث اصبحت القيادات الوحدوية في الحزبين تجد صعوبات كبيرة حتى الآن في فرض سيطرتها على هذه القوى النافذة والمؤثرة

ولعل اللجوء الى تدويل القضية - واستدعاء وسطاء عرب وغربيين - من شانه ايضا المساعدة للسيطرة على هذه القوى، لكن ليس ثمة ما يوحي بان هناك امكانية للسيطرة او حتى الوضوح في المسارات المتعددة للازمة حتى الآن.

فالكل يعاني حالة من «الدوار السياسي في متاهات الازمة»، بعد ان دخلت مسارات لولبية يصعب تحديد اتجاهاتها الحقيقية، بينما تظل لجنة الحوار الوطني - بهشاشتها - اخر اطر اللقاء والحوار والتفاوض على الصعيد الوطني، واذا ما حكم عليها بالاعدام، فقد تنعدم معها مسالة السيادة، وعلى اليمنيين ان يسلموا امرهم لغيرهم.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ ٣ ١٩٩٤

حتى لا ننفجر على أنفسنا من الداخل!

حين ينظر المرء الى الدوائر المحيطة به، الاضيق فالاوسع، يشعر بمدى الضجر العام الذي يصيب الناس بالاحباط بل والاكتئاب، نتيجة لتراكم المشاكل الضاغطة، وتتالى الازمات الخاصة والعامة، وتتابع الضغوط اليومية، التى تكاد تصيب كلا منا بالانفجار على نفسه من الداخل، مثلما تكاد تصيب المجتمعات التى تعيش فيها بانفجار اشد قوة واعنف قسوة.

لقد مضى زمن الانعزال عن الاخرين، والانكفاء على النفس، واتقاء شرور الاختلاط بالغير.. فقد اتسع المجتمع وانفتحت الافاق، خاصة في ظل التطور الهائل في وسائل الاعلام والاتصال، التى صارت تطاردك حتى في فراشك دون قدرة على الافلات من جاذبيتها وبريقها.

وانتهى عصر اعتزال المجتمع، وقدرة الفرد منا على اعتقال نفسه، بالاعتكاف داخل خندق ضيق خاص به، لايشوش عليه احد، ولايشاغب عليه مشاغب، وصار الامر على العكس، قدرا غالبا يجبر الناس على الاحتكاك المستمر، والاحتكاك كما نعلم يولد شرارات الغضب والاختلاف، مثلما يولد المصالح المتبادلة ويفتح مجالات الرؤية المشتركة والتعاون المتبادل.

لذلك يشعر كل منا بضغوط ثنائية الاتجاهات، ضغوطه النفسية الذاتية، وضغوط الاخرين عليه، فاذا بالكل وسط حريق الازمات، وقود لهذا الحريق، دون منفذ للنجاة.

نقول ذلك، ونحن ننبه الى ان المجتمع الذى يقاطع بعضه بعضا، ويعزل بعضه بعضا، وتتخاصم طبقاته، وتتصارع فئاته، مجتمع فقد الرؤية الصحيحة لادارة احواله، وبالتالى فهو محكوم عليه بالموت البطىء او السريع لانه اصيب باسكفسيا الاختناق، بعد ان انقطعت حبال الصوت وانسدت قنوات الحوار والاتصال داخله.

وماينطبق على الفرد ينطبق على المجتمع الواحد، مثلما ينطبق على المجتمعات المتعددة.. هذا هو قانون العصر السائد رضينا به ام لم نرض، والذكى هو من يتكيف معه، قبل ان تاكله نيران الحريق اللاهبة؟ كي يجد لنفسه منفذا للنجاة، ووسيلة للحياة، عبر الحوار مع النفس، ومن ثم التحاور مع الاخرين، مع الخصوم قبل الاصدقاء!

* * *

فاذا انتقلنا من الخاص الى العام، في محاولة لتطبيق ماسبق، سوف نتوقف امام ازمات عاصفة، تحيط بكل منا وتحكم الخناق علينا، بقدر ماتشير الى ان الخناق قد احكم بالفعل حول اعناق اصحابها المباشرين، بعد ان سدوا قنوات الحوار ووسائل التواصل فيما بينهم، فاذا بحريق الازمة يعصف بكل شيء.. واذا بالتناقض يبدو واضحا بين العقلية القبلية المحافظة، وبين نزعات التحديث والاستنارة.

* الحالة الاولى، هى حالة «يمانية» تاتينا بعواصفها من مهد العروبة الاول، اليمن السعيد طبقا للماثورات القديمة، الذى يكتوى بنار البؤس والشقاق فلم يعد سعيدا، طبقا للواقع الحديث، وبدلا من ان نتخذ من «الحكمة اليمانية» القديمة منارا، صارت الخلافات اليمانية اليوم خطرا، لايهدد اليمن وحده، ولكنه يهدد الجميع.

باختصار خرج اليمن «السعيد» من قبو الماضى فجأة قبل نحو ثلاثين عاما اورثته الشهرة، متخلصا من حكم الامامة شديد التخلف، فكان كاهل الكهف الذين ... وغشى النور ابصارهم.. ولقد حدث سنين طويلة، ثم اذ استفاقوا وخرجوا للنور غشى النور ابصارهم.. ولقد حدث لليمنيين شىء من هذا القبيل، الخروج من ظلام الكبت والقهر والظلم والظلام، فجأة الى نور الحضارة الحديثة التى انفتحوا عليها، فاذا بالغشاوة تصيب بعضهم رغم كل مخزون «الحكمة اليمانية» المعروفة.

بقلم:
صلاح الدين حافظ



بعد افتراق وتقسيم «وتشطير» بين الشمال والجنوب عاد اليمنيون يتوحدون في دولة واحدة قبل سنوات قليلة، في ظل تيار وطني وحدوي قوي يطمح في اقامة دولة قوية لها مميزات استراتيجية هائلة في اقصى جنوب الجزيرة العربية، مميزات التاريخ والتراث الغني، ومميزات الموقع الاستراتيجي المطل على البحر الاحمر والمنفتح على بحر العرب والمحيط الهندي والمتحكم في البوابة الجنوبية لداخل البحر الاحمر - عبر باب المندب، ثم مميزات الثروة البترولية الواعدة فضلا عن الحس التجاري التاريخي المعروف عن اهل اليمن عبر القرون.

لكن القضية لم تكن بهذه البساطة.. بساطة عفوية الحماس لاقامة الوحدة، وتاسيس دولة قوية في هذه المنطقة المهمة المجاورة مباشرة لمخزون النفط الهائل في الخليج، الذي من اجله يذوب لعاب القوى الدولية الكبرى صاحبة المصالح.. لقد اراد اليمنيون شمالا وجنوبا تحقيق الوحدة، واقامة الديمقراطية التعددية وتحقيق الانفتاح الثقافي الفكري المستنير، بوسائل عفوية بسيطة، بل بالاحتفاظ بكل الموروث القبلي، وبين مفهوم الوحدة الوطنية والحكم الديموقراطي والتحديث من ناحية ومفهوم القبائل المتنافرة ذات الاستقلال والموروث البدائي الراسخ، تناقض هائل.. لم يستطع دعاة الوحدة تذويبه فاذا بالانفجار يحدث نتيجة انسداد قنوات الاتصال والتحاور والاتصال.

وتناسى اليمنيون ظروف المناخ المحيط بهم دوليا واقليميا، لم يسأل احد منهم نفسه، هل يساعد مثل هذا المناخ المحيط والضاغط، على قبول الوحدة اليمنية وتاسيس دولة قوية ذات امكانات بشرية ومادية متعاظمة في هذه المنطقة الحساسة.

هل يوافق مثل هذا المناخ على التطور الديمقراطي والانفتاح الفكري والثقافي، هل يحتمل تجربة الصواب والخطأ في التحديث؟!

ونحسب ان خطأ اليمنيين مزدوج، خطأ الارتداد سريعا عن التطور التحديثي الديمقراطي الى كهوف القبلية المظلمة والجائرة، وخطأ الخضوع لاهواء الضغوط الخارجية واغراءاتها، فاذا بالاطراف اليمنية تتصرف بمنطق المصالح القبلية، لا بمنطق الدولة الحديثة، واذا بكل المعارضين لتحديث اليمن يلعبون على نفس الوتر القديم المعروف في الموروث العربي عامة، تأليب القبائل واثارة النزاعات بينها.. واذا بالجميع ينفجر على نفسه من الداخل، دون اية حكمة قديمة او حديثة!

* * *

* الحالة الثانية حالة صومالية، وهي في نفس الاتجاه، اشد الحالات تعبيرا وقوة، عن الارتداد الثقافي للصراع القبلي، في عالمنا العربي والاسلامي، ذلك الصراع الذي حارت فيه الدول والامم والشعوب المعاصرة، لا لانها حالة مستعصية على الفهم فقط، ولكن لانها ايضا حالة نموذجية للانفجار على الذات من الداخل!!

منذ الاستقلال في الستينات، حاول رواد الاستقلال الاوائل، «تشكيل» دولة جديدة في الصومال، على اساس تجميع «القبائل» الصومالية في ذلك الوطن الكبير، الذي يمثل موقعا استراتيجيا مهما في القرن الافريقي، فاقاموا وحدة بين الصومال البريطاني، والصومال الايطالي - اي المنطقتين اللتين كانتا تحت الاحتلال البريطاني والايطالي - وتطلعوا بالامل الى مستقبل تحرير ثلاثة اجزاء اخرى موزعة خارج نطاق هذه الوحدة، هي على التوالي منطقة الاوجادين التي تحتلها اثيوبيا، ومنطقة ثانية تحتلها كينيا، ثم جيبوتي التي استقلت كدولة صغيرة في ظل الرعاية الفرنسية.. على امل اعادة توحيد المناطق الخمس التي تشكل «الوطني» الصومالي الكبير!!

غير ان دروس التاريخ تعلمنا، انه مابين طموح توحيد واقامة وطن ودولة موحدة، وبين بقاء الصراعات القبلية والنزاعات المحلية، بون شاسع.. وهذا بالضبط ما حدث في الصومال، حتى ان البعض يعتقد ان الحل الوحيد لابقاء الصومال موحدا بشكله الجزئي الذي قام في الستينات، لم يكن ممكنا الا بظهور «الديكتاتور المستبد» الجنرال محمد سياد بري على سطح الاحداث، ممسكا الامور بقبضة حديدية، حفاظا على وحدة الوطن والدولة، حتى تحت جنازير الدبابات وغطرسة القوة، وهو الذي اتى من قبيلة صغيرة العدد ضعيفة الشأن.

لكن حين تضاءلت قوة الديكتاتور العجوز وشاخ نظامه نخر سوس التفكك في الدولة فارتدت سريعا الى منطق القبيلة، وانفجرت على نفسها من الداخل، لان الديكتاتور لم يكن قد اقام للدولة مؤسساتها الوطنية الراسخة، ولان القبائل



المتصارعة لم تكن قد تخلت عن حلمها القديم وذابت في كيان الدولة الجديدة!

الان.. مايجرى هو العودة الى مناطق الصراع الذي تحكمه العوامل القبلية والصراعات القبلية، فالشمال اعلن استقلاله باسم دولة «ارض الصومال» واتخذ من «هار جيسا» المدينة الشمالية عاصمة له، وباقي الصومال غرق في بحار الدم والثأر والصراع القبلي التاريخي، وصعد الى سطح المواجهة بارونات الحرب، وقادة العصابات، المتخفين مرة وراء قوة القبيلة، ومرة اخرى وراء شعار الاسلام، رغم ان الاسلام نزل اصلا ـ الى جزيرة العرب ـ ليقضي على صراع القبائل!!

الان ذهبت الدول الكبرى ـ والصغرى التابعة ـ الى الصومال بقواتها العسكرية الهائلة في ثاني اكبر حشد عسكري دولي بعد حشد عاصفة الصحراء، لتضبط الامور وتنسق العلاقات وتوقف الصراعات بين العائل الصومالية.. ولكن كيف لاية قوة دولية ان تتغلب على نزعات الثأر وعوامل الكراهية واسباب التنافس والصراع، بينما اصحابها انفسهم لايريدون، ولايحاولون التغلب عليها، بمساعدة انفسهم اولا قبل ان يساعدهم الاخرون!!

ولعل المسرحية الدولية، التي جرت مع الصومال، باسم عملية «اعادة الامل» تثبت المرة الالف، ما اردنا ان نقوله هنا، وهو ان العالم كله، لو اجتمع بقضه وقضيضه، لكي يجبر احدا على التصالح والاستقرار والتآلف فانه لن يستطيع تحقيق ذلك، إلا ان تتصالح انت مع نفسك اولا واخيرا.

وبعد ايام معدودة تكمل القوات الغربية، انسحابها من الصومال، معلنة فشلها الذريع، في عملية استعادة الامل، وتترك الصوماليين يتقاتلون حتى الموت، تحت اشراف ما تبقى من قوات دولية تابعة للعرب والدول النامية «المتخلفة ايضا» تلك التي تدرك المعنى الحقيقي لتوقف الحوار وانسداد شرايين الاتصال والتواصل.. وتدخل الصومال من جديد عصر الجاهلية القبلية.

هذا باختصار هو واقع حالنا دون زيادة أو نقصان واقع يصرخ باننا نحن دون غيرنا، سبب ازماتنا وسر اختناقاتنا ومصدر احتقاننا، فان جاءت الاسباب الخارجية فهي اسباب مكملة ومستغلة لاغير.

فتعالوا ننظر الى داخلنا.. فلينظر كل منا في اعماق نفسه اولا، ويتحاور مع ذاته ويتصالح معها، لكي يتحاور مع الاخرين ويتصالح معهم.. وإلا فلا!!

** خير الكلام: يقول الحلاج:

أنــا من اهــوى ومن اهــوى انــا نحن روحــان حللنــا بــدنــا



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ مارس ١٩٩٤

عصابة الأربعة ... هل تنجح في فرض الانفصال؟

أحمد محمد الحجدري *

■ بعد التوقيع على «وثيقة العهد والاتفاق» في العاصمة الاردنية يوم ٢٠ شباط (فبراير) الماضي كان يفترض ان تعود قيادات اطراف الائتلاف الحاكم (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح) معاً الى صنعاء كي يبدأ تنفيذ الوثيقة حتى تنتهي الازمة السياسية والى الابد. غير ان قادة الاشتراكي رفضوا العودة الى صنعاء وقام بعضهم بزيارة عدد من الدول الشقيقة في طريق عودتهم الى عدن.

واثر عودتهم جرت محاولات عدة لإقناعهم بالتوجه من عدن الى صنعاء حتى يتسنى للمؤسسات الدستورية الالتئام، والبدء في تطبيق الوثيقة. لكنهم اصروا على بقائهم في عدن وطلبوا ان يجتمع مجلس الوزراء فيها. وإزاء ذلك ورغبة من قيادتي المؤتمر والاصلاح في تذليل الصعاب وتسهيل حل الازمة رؤي أن ينعقد مجلس الرئاسة في صنعاء، ومجلس الوزراء في عدن في وقت متزامن. وبالرغم من هذا الحل الوسط رفض الاشتراكي هذا المقترح. وزيادة في التنازل قبل المؤتمر والاصلاح بان يقتصر حضور اجتماع مجلس الرئاسة في العاصمة على عضو المجلس من الحزب السيد سالم صالح محمد ريثما يوافق السيد علي سالم البيض على الذهاب الى صنعاء مستقبلاً. لكن حتى هذا المقترح لم يلق القبول من الحزب.

في ضوء كل ما سبق يظهر بجلاء ان الحزب لا يرغب في انفراج الازمة او لا يريد للوثيقة ان تجد طريقها الى حيز التنفيذ مطلقاً. ومن هنا يتبين ان الحزب او بالاحرى بعض قادته المتنفذين، وبالتحديد البيض وحيدر العطاس وصالح بن حسينون وصالح منصر السييلي (محافظ عدن) لا يريدون ان تستمر الوحدة، ويسعون الى الانفصال بأي شكل من الاشكال.

ولعل ما يؤكد ذلك قيام نفر من قادة الحزب معروفون الآن في الشارع اليمني بـ «عصابة الاربعة» وهي تتكون من علي سالم البيض الامين العام للحزب وحيدر أبو بكر العطاس عضو المكتب السياسي وصالح منصر السييلي محافظ عدن وعضو المكتب السياسي وصالح ابو بكر بن حسينون وزير النفط باستعداء دول شقيقة ضد قيادتي الشريكين الآخرين في الائتلاف الحاكم بل وحتى ضد ابناء اليمن عموماً، ومطالبتهم لعدد من شركات البترول العاملة في بعض المحافظات الجنوبية بإيداع حصيلة مبيعات الدولة من البترول لدى البنك الاهلي في عدن بدل الاستمرار في تسليمها للبنك المركزي للدولة في العاصمة صنعاء.

وكان ذلك النفر من قادة الحزب قد حاول الوصول الى هدفه المتمثل في الانفصال عبر إفتعال مصادمات مسلحة في محافظ ابين مع قوات العمالقة الشمالية وفي حرف سفيان الواقعة على مسافة عشرات الاميال من صنعاء بين كتيبة من لواء من مواليد المحافظات الجنوبية من القوات التي كانت قد نزحت الى الشطر الشمالي سابقاً فور وقوع احداث الثالث عشر من كانون الاول (يناير) سنة ١٩٨٦ في عدن. وكان ذلك النفر يعتقد ان تلك المصادمات قد تطول بعض الوقت مما يبرر لهم دعوة الجامعة العربية او بعض الدول الشقيقة للتدخل لإنهاء النزاع المسلح لتعود القوات الشمالية الى الشمال، والقوات الجنوبية الى الجنوب، ويتم الانفصال من جديد. غير ان ارادة الله جلّ وعلا خيّبت آمالهم وافسدت عليهم ما كانوا يخططون له اذ تمّ حسم النزاع العسكري بسرعة.

وعلى حين لم يفقد ذلك النفر الامل بعد في فصم عرى الوحدة وما زال يصر على استمرار الازمة الى ان ينجح في اخراج الانفصال بصورة تحفظ لهم ما بقي من ماء الوجه، ظناً ان اشتداد معاناة المواطنين من جراء استمرار الازمة والاضرار المتفاقمة الناجمة عنها قد تدفع الكثيرين الى القبول بالانفصال كمخرج من الازمة.. وخلافاً لما كان هؤلاء يخططون، فإن ما حدث ويحدث هو ان المعارضة لخطط الانفصال الاجرامي قد اخذت تشتد حتى داخل قيادة الحزب مما قد ينقل الازمة الى صفوف الحزب نفسه، لا سيما وان هناك اعداداً كبيرة فيه تتمسك ببقاء الوحدة بصرف النظر عما قد يكون لها من مآخذ على طريقة الحكم.. واذا استمر هذا الحال قد يتحول الصراع من صراع بين المؤتمر وبين الحزب الى صراع بين الوحدويين ودعاة الانفصال، او بالاحرى بين المؤتمر والوحدويين في الاشتراكي من جهة وبين الجناح الانفصالي فيه ممثلاً بالبيض والعطاس والسييلي وبن حسينون.

وعليه فإن انفراج الازمة قد يتأخر الى حين ينجح الوحدويون الاشتراكيون او الاشتراكيون الوحدويون في إبعاد الجناح الانفصالي من مواقع القيادة والنفوذ وبذلك تضمن اليمن وحدتها وتتجنب مخاطر الصراع الدامي.

* صحافي يمني.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٤

مسؤول شمالي يرحب بتحركات المراسلين لمواقع الأزمة

قرار وقف «التداعيات الإعلامية» يثير مخاوف حظر المعلومات عن الرأي العام اليمني

صنعاء: «الشرق الاوسط»

ترك قرار لجنة حوار القوى السياسية اليمنية بوقف ما اسمته «تداعيات اعلامية» - في اشارة الى الحملات المتبادلة بين صحف كل من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، وموجتي الاذاعة ومحطتي التلفزيون التابعتين لكل منهما - اثاراً متفاوتة في اوساط المراقبين السياسيين، والعاملين في اجهزة الاعلام اليمنية والعربية والاجنبية الموجودين في صنعاء.

فقد رأى المراقبون في قرار الاقتصار وقت نشرتي الاخبار في قناتي تلفزيون صنعاء وعدن - على ١١ دقائق فقط - فرصة لتهدئة النفوس، واتاحة المجال للعمل السياسي لوضع حد للازمة اليمنية، التي لم تعد تقتصر على الجانب السياسي فقط، وانما توسعت لتشمل كل جوانب الحياة الاخرى، بما فيها الاقتصاد.

ويخشى بعض الاعلاميين من اليمنيين والعرب والاجانب الموجودين في صنعاء ان يتحول هذا القرار المهدئ الى مخدر، يمنع الناس من متابعة اخر تطورات الاحداث، ويجعل الراي العام في اليمن «اخر من يعلم». وقال صحافي يعمل في وكالة الانباء اليمنية «سبأ»: كنا نتمنى ان يكون هذا القرار بشان اجهزة الاعلام جزءا من مجموعة قرارات تهدف الى وضع حد للاوضاع الخطيرة التي تشهدها البلاد. واستطرد قائلا: «أن يسعى هؤلاء (ولم يعرف ما اذا كان يقصد اعضاء لجنة الحوار او أطراف الائتلاف الحاكم) الى ما يمكن ان يطلق عليه وضع قيود جديدة على الاعلام، وتحميله المسؤولية، وكانه هو المسبب الرئيسي للازمة، فان هذا فيه مغالطة كبيرة، ولا يجوز ان يحدث في بلد اتفقنا على ان تكون حرية التعبير فيه مكفولة للناس، وبالتالي يتطلب الأمر حرية تدفق معلومات وسهولة الحصول عليها، سواء كان ذلك يتعلق بهذه الازمة او بغيرها من الامور التي تهم الناس». وعلق صحافي يمني اخر يراسل احدى وكالات الانباء العالمية بقوله «ان هذا الاجراء الاخير يمثل معوقا جديدا، يمنع رجال الاعلام من اداء واجباتهم، ولا يصح ابدا ان يتم وضع قيود على حرية الصحافة فقط، بينما يدرك الناس جميعا بمن فيهم الصحافيون ان الازمة ما زالت قائمة، وان هناك تحركات وحشوداً في كل مكان، وان هناك خطراً يتهدد البلاد»

ثم تساءل قائلا «كيف يطلب من الاعلام فقط ان يهدأ، بينما هناك مجالات اخرى مرتبطة بالازمة لم تستطع لجنة الحوار فرض قراراتها بها او السيطرة عليها؟». وتمنى مراسل وكالة انباء عربية في صنعاء ان تكون الاجراءات الاخيرة - المتعلقة بالاعلام والازمة اليمنية - «بداية جدية للوصول الى نهاية عملية للاوضاع غير الطبيعية في البلاد»

واعرب عن امله في ان «يتسنى للصحافيين - بشكل عام - العمل بشكل موضوعي ومحايد، وان لا يخضعوا لهذا الطرف او ذاك من اطراف الازمة، ليس هذا فقط بل ان تتاح لهم فرصة الاطلاع على مواقع الاحداث والاخبار عمليا، وعدم الاكتفاء بالبيانات والتصريحات، وما يقال عبر الهاتف فقط، خاصة ان القضية هنا خطيرة، تتعلق بمصير دولة ومصير شعب، وليست كما يقال: مجرد خلاف في الآراء ووجهات النظر». وفي الوقت نفسه التقى يحيى الشوكاني - مدير عام وكالة الانباء اليمنية «سبأ» - صباح امس مع عدد من مراسلي الصحف ووكالات الانباء العربية والعالمية في صنعاء، في حضور اعضاء بعثة القناة التلفزيونية الاولى - التي تبث برامجها من صنعاء - وكانت قد تعرضت للاحتجاز خلال زيارتها لمدينة عتق - عاصمة محافظة شبوة الجنوبية - يوم السبت الماضي، وصادرت سلطات الامن العسكرية في عتق معدات التصوير والات التسجيل التي كانت معهم. وعرض الشوكاني - في اللقاء - استعداد صنعاء للتعاون مع المراسلين، وتسهيل ادائهم لمهامهم. واشار الى انه يامل في تحقيق الالتزام - الفعلي - بقرار وقف الحملات الاعلامية المضادة بين الحزب الاشتراكي في عدن والمؤتمر الشعبي العام في صنعاء، واعتبر ان «اي تقدم يتحقق في اطار جهود تطويق الأزمة وحلها، هو امر لا خلاف على الترحيب به، لكن المهم ان تلتزم جميع الاطراف، اما ان يواصل طرف ما المضي قدما في مخططاته، ويطلب من الطرف الآخر التحمل والصبر، فهو امر غير مقبول».

وقبل ان ينفض اللقاء طالب المراسلون بان تتاح لهم فرصة السفر الى مواقع الاحداث بشكل جماعي، حتى يتمكنوا من الاطلاع على حقيقة ما يدور بانفسهم، بدلا من اخضاعهم للبيانات والتصريحات المتتالية، والانباء المتضاربة من هنا وهناك

وهو الامر الذي وعد المسؤول الاعلامي اليمني ببحثه، وان لم يبد اي اعتراض على ان يزور اي مراسل منهم اي منطقة في اليمن بحثا عن الحقيقة كما هي على ارض الواقع العملي، وقال لهم «البلاد امامكم، فانتم مراسلون معتمدون، ويمكنكم التحرك كيفما طاب لكم».



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ مايو

شئون عربية ● أسامة عجاج

لقاء قريب بين الرئيس اليمنى ونائبه فى القاهرة

● الشيخ سنان أبو لحوم : حل الأزمة فى تنفيذ الوثيقة

● علمت « شئون عربية » ان مصر دخلت على خط الوساطة بين الرئيس اليمنى على عبد الله صالح ونائبه على سالم البيض ، بناء على طلبهما الذى تقدما به اثناء زيارتهما للقاهرة فى الفترة القريبة الماضية ، واجتماعهما مع الرئيس حسنى مبارك ، وقد بدأت الأجهزة دراسة كل ما يتعلق بظروف الأزمة ، واسبابها وملابساتها ، حتى يتم تكوين صورة واضحة عنها ، تسمح ببداية التحرك المصرى فى اتجاه حلها ، بدعوة كل من الرئيس على عبد الله صالح ونائبه إلى القاهرة لإنهائها ، والحفاظ على وحدة اليمن . .

وفى تصريحات خاصة قال الشيخ سنان ابو لحوم رئيس اتحاد القوى الوطنية فى اليمن . واحد الشخصيات البارزة فى لجنة الحوار الوطنى ، والتى لعبت دورا بارزا فى الوساطة بين الرئيس ونائبه ، رحب فيها بدور مصر فى إنهاء الأزمة ، وقال : ان مصر ساهمت فى استقلال وبناء اليمن وضحت بالارواح والأموال فى سبيل ذلك . فليس غريبا عليها أن تساهم فى إنهاء الأزمة السياسية التى يعيشها اليمن ، والتى تهدد وحدته واستقراره وأمنه خاصة وان الرئيس حسنى مبارك استمع إلى وجهة نظر كل من على عبد الله صالح ونائبه اثناء زيارتهما للقاهرة ، وقال علينا ان نستفيد مما حدث فى اجتماعات عمان وتفادى السلبيات التى جرت أثناء التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق . ومن ذلك الأعداد الضخمة التى صاحبت كلا من الرئيس ونائبه ، والتى ضمت ما اسماهم « بمستشارى السوء » وقال : يمكن للجنة الحوار ان تختار من يشارك فى اجتماعات القاهرة . حتى نضمن لها النجاح .

وقال : ان ٧٠ بالمائة من اسباب الازمة عند الرئيس على عبد الله صالح ويمكن إذا اراد ان يوزع جزءا منها على الشيخ عبد الله الاحمر رئيس مجلس النواب ورئيس التجمع اليمنى للإصلاح ، و ٣٠ بالمائة عند سالم البيض واضاف لست متحاملا على الرئيس على عبد الله صالح ، فنحن نحبه ونقدره ، وندرك تماما مدى تفهمه للظروف ، وقدرته على تجاوز الأزمة ، ومفتاح كل الأمور بيده واضاف الشيخ سنان ابو لحوم : ما زال الجميع يعلن موافقته على وثيقة العهد والاتفاق . التى تم التوقيع عليها فى الاردن الشهر الماضى ، وتعتبر طريقا وحيدا لحل الأزمة فى اليمن . ونحن نتساءل لماذا لا يتم تنفيذها ، ولم تم عرقلة هذا التنفيذ بعد اقل من ٢٤ ساعة من التوقيع بعد اندلاع الاشتباكات العسكرية . .

وكشف الشيخ ابو لحوم عن ما جرى فى اجتماعات عمان وقال : لقد كان هناك اتفاق مع الملك حسين على مد زيارة الرئيس اليمنى ونائبه للاردن لمدة ثمانية ايام ، حتى تتهيأ الظروف الكاملة لإتمام المصالحة ، إلا أن الخلاف حول تسليم المطلوبين والقبض على الهاربين فى حوادث العنف والاغتيالات ، كان السبب وراء إجهاض المصالحة . فالرئيس طالب بتأجيل البحث فى هذه القضية . بينما اصر على سالم البيض على اعتبارها اساسية لتنفيذ الاتفاق . بالإضافة إلى بداية الاشتباكات بين الوية الجيش ، مما دفع الرئيس ونائبه إلى مغادرة صنعاء .

وقال الشيخ ابو لحوم : لقد تم إقرار الوثيقة بعد ١٠٠ يوم من الاجتماعات المتواصلة والتى شارك فيها ٢٩ عضوا ، ١٥ من الائتلاف الحاكم ، ٥ من تكتل المعارضة ، وثلاثة من اتحاد القوى الوطنية ، وثلاثة من مناضلى الثورة ، وانا ومعى العميد مجاهد ابو شوارب

وامين للجنة ، واضاف لقد توصلنا ايضا إلى الية لتنفيذ الاتفاق ، إلى ان فشل الحل الوسط الذى اقترحته اللجنة كان وراء وقف التنفيذ ، والذى كان يقضى كحل وسط بعقد اجتماع لمجلس الوزراء فى صنعاء ، على ان يسافر سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة واحد قيادات الاشتراكى إلى صنعاء ، إلا ان البيان الذى اصدره الدكتور حسن مكى نائب رئيس الوزراء واحد قيادات المؤتمر ، وعدم تعاون الوحدات العسكرية مع اللجنة التى شكلت للتحقيق فى الاشتباكات ، وبعدها وصلت الامور إلى طريق مسدود ، مما دفعنى ومعى العميد مجاهد ابو شوارب إلى إصدار بيان حذرنا فيه من ان تتحول اليمن إلى صومال جديدة .



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : [illegible]-٢-١٩٩٤



مهمة باهظة التكاليف في بيئة صعبة ومختلفة

اذا كانت السنتان ١٩٣٢ — ١٩٣٣ ميلادية هما معلم التاسيس للنظام الاجتماعي ــ السياسي الجديد في واحد من اهم بلدان العرب ومن اكبرها مكانيا: سنة ١٩٣٢ بدلالاتها الوحدوية الفخمة، وسنة ١٩٣٣ بدلالتها الرمزية تدشينا لـ «العصر البترولي» بكل اثاره المحلية وآثاره الاقليمية والقومية التالية، واذا كان الان من بين ابناء هذا النظام ومن المع رموزه الدبلوماسية والفكرية من يكتب، في الاونة الاخيرة، معلنا عن نهايات حقبة وانطواء صفحة، يصارح بذلك الاصدقاء ولا يواري هذه الحقيقة عن الاعداء، وإذا كان الخياليون واشد الناس تفاؤلاه غير قادرين على تصور معجزات مجهولة تقع الان فيرتفع بسببها سعر برميل البترول الى ماكان عليه في عصره الذهبي غير المسبوق وغير القابل للتكرار، واذا كان «نظام الشرق الاوسط الجديد» براه الجميع زاحفا ومكتسحا وناقلا مفاتيح القيادة الفعلية الى يد الكيان الصهيوني من ايدي جميع المتنافسين الجدد والمتسابقين التقليديين العرب، واذا انتبه الان من يهمهم الامر الى ان الانقسامات السوسيولوجية القديمة والجديدة، من مناطقية والبلية وقرابية ومذهبية وطبقية، الى آخره، ليست احتكارا يمنيا، وليست امتيازا يمنيا، بل هي قد تكون في غير اليمن اسوا حالا مما هي عليه في اليمن، فانه في ضوء من كل هذه الاعتبارات، المشار اليها على نحو خاطف هنا، فلربما من الاصوب ومن الاقرب الى مقتضيات الحكمة ليس فقط الوقوف موقف المتفرج على الجاري الان في الزاوية الجنوبية الغربية للجزيرة العربية، بل التدخل الايجابي الرفيع من اجل اطفاء الفتنة، ومن اجل لجم مجموعة الانفصاليين المغامرين بلجام من عقل موزون وتثبيط هممهم وحرمانهم من التشجيع المنظور او المستور.

سنة ١٩٩٤ ميلادية، بكثير من المقاييس، ليست هي كسنة ١٩٣٢، هما وسنة ١٩٣٣ وماجاء من بعدهما وما ظهر فيما بعدهما وما تضخم من بعدهما.

هذا صحيح من غير ريب، ولكن الصحيح ايضا هو ان سنة ١٩٩٤ لايمكن ان تكون كسنة ١٩٦٢ او في سهولة السنوات الصعبة التي اعقبتها الى سنة ١٩٧٠، فمنذ ذلك الوقت الى الوقت الحاضر لا توجد مساحة زمنية شاسعة جرداء، ولكن توجد مساحات من الزمن المليء جدا بالتحولات محليا واقليميا



ودوليا، على مستوى السياسات الكبيرة الفوقية ولكن ايضا على مستوى الثقافات السياسية في الاقليم، بتوجهاتها الاسلامية الجديدة المعتدلة الوسطية، والى ذلك، وبالاهمية التاريخية نفسها، على مستوى الاقتصاد الكبير، وما قد بدات تخالطه مؤخرا، في الاقليم كله، من بدايات ندرة غير مسبوقة من العقد الخمسيني، قبل زهاء نصف قرن، لاتزال تنعكس في الموازنات السنوية وانماط الانفاق، في كل مكان بمكانه، وفي مظاهر اخرى شتى.

اقل ما في مطاوي كل هذه التطورات المتداخلة من دلالات واعتلة وعبر ناطلة حول الشان اليمني هو خطورة الرهان على المجموعة (السابقة) ، ومن ثم تفتيح الابواب لضروب من الانقسامات والاتجاهات التفتيتية، التي لا يوجد مبدئيا ما يمنع امتداد عدواها الى خارج حدود اليمن، بينما في الوقت نفسه تتضاءل امكانيات التحكم فيها على المدى الا بعد في بيئة مختلفة على اكثر الوجوه عن بيئة ٦٢ ـ ١٩٧٠ ميلادية.



المصدر : ٢٧ الشرق

التاريخ : ٢٤ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاشتراكي لا يمكن أن يكون انفصالياً

■ يمكن ان تكون الدعوة التي اطلقها الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس هيئة سكرتارية الحزب الاشتراكي ورئيس مجلس النواب السابق من اجل حوار بين حزبي المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي افضل ما يمكن طرحه هذه الايام بحثاً عن مخرج من الازمة اليمنية. ذلك انه لا يمكن الا الموافقة مع الدكتور ياسين على ان غياب الحوار بين الحزبين ليس طبيعياً. فالحاجة قبل كل شيء الى مدخل يؤدي الى البحث في كيفية تجميد الوضع عند حدود معينة بعيداً عن المهاترات والاتهامات التي لا اساس لها والتي لا يمكن ان تفضي سوى الى تعميق حال اللاثقة السائدة بين قياديي الحزبين.

ولعل انعقاد مجلس الوزراء للمرة الاولى منذ فترة طويلة وفي عدن يشكل مؤشراً الى ان في الامكان الوصول الى حلول، والى ان الجهود التي بذلها الملك حسين والسلطان قابوس لم تذهب هباء بل اثمرت تجميد الازمة عند حدود معينة. والمهم الآن الانتقال الى مرحلة جديدة تسود فيها المصارحة بعيداً عن الكلام الذي يشعل الحروب الاعلامية.

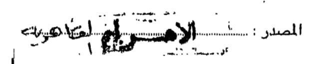
واول ما يمكن قوله في هذا المجال ان لا بد للاشتراكي من الاستفادة من المرونة التي يتمتع بها الرئيس علي عبدالله صالح وهي مرونة تصل الى حد يجعل من الرجل افضل محاور يمكن ان يتعاطى معه الاشتراكي اذا كان يريد بالفعل الوصول الى حلول ومخارج بدل الاستمرار في ممارسة الضغوط. ولكن في مقابل ذلك، لا بد للمؤتمر الشعبي ان يقلع عن فكرة ان الاشتراكي يريد الانفصال وان يقلع عن تفسير كلام للسيد البيض على هواه وخارج اطاره الحقيقي، ذلك ان الاشتراكي حزب وحدوي الا انه لا يستطيع في الوقت نفسه ان يقبل وضعاً لا تكون فيه ضمانات لمستقبله. فاليمن ليس سويسرا وديموقراطيته لا تزال تحبو وهي لم تصل بعد الى مرحلة يستطيع حزب فيها ان ينتقل الى المعارضة مع الاحتفاظ بكل آماله بالعودة الى السلطة. وهذا يفسر الى حد كبير ردود فعل الاشتراكي الذي شعر ان ثمة نية لالغائه.

اذا استطاع علي عبدالله صالح ان يؤكد للاشتراكي ان لا نية لديه للقضاء على الحزب، امكن القول ان الجانبين قطعا خطوة مهمة على طريق البحث عن حلول. واذا استطاع الاشتراكي ان يقنع علي صالح بانه لا يريد الانفصال، وهو بالفعل لا يريده لاسباب كثيرة في مقدمها تركيبة الحزب نفسه التي لا تتحمل مثل هذا النوع من المغامرات، سيكون ذلك مقدمة للبحث الجدي في امور كثيرة وفي العمق.

المهم ان يقتنع الجميع بان لا بديل من الوحدة، وان الوحدة هي الغطاء الذي يحمي من حروب داخلية لا نهاية لها، ذلك ان سقوط الوحدة هو سقوط الجميع. الا ان الشجاعة تقضي في الوقت نفسه بالاعتراف بان علي سالم البيض لا يمكن ان يكون انفصالياً في اي شكل من الاشكال، وبانه كان مع علي صالح الركن الاساسي في صنع الوحدة. والشجاعة تقضي ايضاً بالاعتراف بان الظروف التي ادت الى الوحدة تغيرت جذرياً وان اي بحث في المستقبل لا بد ان ياخذ في الاعتبار اي مستجدات، بما في ذلك الحوار في شأن الفيديرالية او اي صيغة اخرى ملائمة للوضع الجديد... وضع ما بعد الازمة.

خيرالله خيرالله





المصدر : الأهرام القاهرة

التاريخ : ٢٤ مارس ١٩٩٤

أول اجتماع لمجلس الوزراء اليمنى وبدء تنفيذ اتفاق المصالحة

عدن - ر - إجتمع مجلس الوزراء اليمنى بكامل اعضائه فى عدن امس للمرة الاولى منذ شهر ديسمبر من العام الماضى.

وإتفق المجلس خلال جلسته برئاسة حيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزراء على اتخاذ عدة اجراءات لتخفيف حدة الازمة السياسية التى تشهدها اليمن.

ووصف عبدالله غانم وزير العدل اليمنى وعضو حزب المؤتمر الشعبى اجتماع المجلس بانه كان ناجحا وتم فيه الاتفاق على تشكيل ثلاث لجان وزاريه لاعداد مشروعات قرارات تنفيذ بعض بنود إتفاق المصالحة الوطنية الذى وقعه الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ونائبه على سالم البيض فى ٢٠ فبراير الماضى بالعاصمة الاردنية عمان.

وتتعلق هذه المشروعات بالقضايا العسكرية والأمنية وتحديد جدول زمنى للتنفيذ، وسيتم عرض هذه المشروعات على مجلس الوزراء خلال اجتماعه الاحد القادم فى عدن.

وذكر دبلوماسيون يمنيون ان مجلس الوزراء وافق على توجيه الدعوة لمجلس الرئاسة الائتلافى الحاكم على الاجتماع فى صنعاء يوم الاثنين القادم.

واشار إلى أن على سالم البيض نائب الرئيس اليمنى ورئيس الحزب الاشتراكى لن يحضر ذلك الاجتماع فى حين سيحضره سالم صالح الامين العام المساعد للحزب الاشتراكى.



عبد القوي مكاوي يتحدث لـ «الشرق الأوسط» عشية عودته إلى عدن

تجاوبت مع دعوة البيض واتفقنا على برنامج للعمل السياسي

لندن: من لطفي شطارة

اعلن عبد القوي مكاوي رئيس الحكومة اليمنية الأسبق وزعيم حزب التجمع الوطني اليمني انه سيعود الى عدن تلبية لدعوة تلقاها من علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني الأمين العام للحزب الاشتراكي، وذلك بعد غياب 25 عاما عن اليمن.

وقال مكاوي في حديث لـ «الشرق الأوسط» بالهاتف من القاهرة انه تجاوب مع دعوة الاشتراكي بالعودة لاعادة فتح مكاتب حزبه في عدن والوجود الوطني في اليمن والعمل لتعزيز الأمن والاستقرار والمشاركة في ما تشهده الساحة الوطنية اليمنية وذلك لاخراج الوطن من ازمته.

وجاءت العودة المتوقعة خلال ايام من جانب المسؤول اليمني السابق والزعيم الحزبي في اعقاب خطوات اتخذها الحزب الاشتراكي على طريق المصالحة السياسية الشاملة مع كافة معارضيه في الخارج تمهيدا لعودتهم للوطن.

وكان لهذه الخطوات، التي استندت المطالبة بها في صفوف قيادات الحزب الاشتراكي خلال الازمة السياسية التي تمر بها اليمن لتوسيع المشاركة السياسية في الحكم، اثر عكسي عند بعض الأحزاب السياسية اليمنية التي اعتبرت تحركات الاشتراكي بهذا الاتجاه محاولة لتجيير معارضيه السابقين لمصلحته، خلال الازمة التي يواجهها مع حزب «المؤتمر الشعبي العام» حول بناء الدولة اليمنية ونظام الحكم فيها.

ولكن الحزب الاشتراكي واصل خطواته في هذا الاتجاه وارسل عددا من مبعوثيه الى قادة المعارضة في الخارج حيث نقلوا لهم دعوات للعودة الى عدن، ونقل معارضتهم الى الداخل، مع ضمانات لهم، اكدتها مصادر المعارضة للاشتراكي في الخارج وقالت انها كانت تنم عن صدق نوايا وجدية في التنفيذ.

وتمثل ذلك في اعادة بعض الممتلكات المؤممة لاصحابها، واستعادة نشاطهم السياسي مع الناس من منطلق الوطن للجميع وليس ملكا لاحد، وفتح صفحة جديدة من العلاقات بين احزاب السلطة والمعارضة، استنادا الى مبدأ التعددية الحزبية.

ولتفعيل هذه الخطوات، بعد المبادرة التي اطلقها الاشتراكي لانهاء خلافه مع معارضيه في الخارج، قام عدد من قادة المعارضة في الخارج بزيارة عدن اخيرا حيث اجروا سلسلة من الحوارات الجادة مع قيادة الاشتراكي بناء لمبدأ المصالحة، والتأكد من جدية المسؤولين في الاشتراكي في تطبيق ذلك في الواقع العملي، والدور الذي يمكن ان تقوم به في ايجاد معالجة للازمة الراهنة التي تمر بها اليمن.

ومن القادة المعارضين، والرموز السياسية التي تركت عدن قبل اكثر من 25 عاما بسبب معارضتها لنظام الحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب، عبد القوي مكاوي رئيس الحكومة الاسبق الذي يتزعم حزب التجمع الوطني اليمني ويتخذ من القاهرة مقرا له. ويستعد مكاوي للعودة الى عدن قريبا بعد ان تركها في يناير (كانون الثاني) عام 1966، وتوجه الى القاهرة بناء على طلب عدد من زملائه السياسيين اليمنيين الذين اتخذوا من القاهرة منفى اختياريا لهم.

وعقد مكاوي حينها مؤتمرا صحافيا في مقر جامعة الدول العربية، واعلن فيه عن قيام «جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل» وعين اميناً عاماً لها، ولكن مكاوي قبل اخيرا عرضاً من البيض الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني بالعودة الى عدن، للمشاركة السياسية، وانهاء حالة الخلاف التي استمرت اكثر من 25 عاما بين مكاوي وانصاره وبين الحزب الاشتراكي اليمني.

«الشرق الأوسط» اجرت حديثا بالهاتف مع مكاوي في منفاه في القاهرة، قبل ايام من استعداده للعودة الى مسقط راسه عدن، حيث يحظى باستقبال شعبي كبير بسبب تعاطف ابناء عدن معه كشخصية سياسية وعدنية عانت الاضطهاد السياسي في السابق، وراح ضحيته ثلاثة من اولاده.



وكان الحديث على النحو التالي:

● دار الحديث اخيرا عن احتمالات عودتكم الى عدن في اطار مصالحة يقوم بها الاشتراكي معكم. ما حقيقة ذلك، وما هي ضمانات العودة؟

- ساعود قريبا الى عدن بعد دعوة تلقيتها من علي سالم البيض نائب الرئيس والامين العام بعد غياب اكثر من 25 عاما. وقد تلقيت هذه الدعوة بارتياح بالغ لما تحمله في مضمونها من مصداقية لرد الاعتبار لرموز المعارضة اليمنية، من اجل مستقبل يسوده الامن والاستقرار والنهوض الحضاري للوطن اليمني.

● هل يمكن معرفة المواضيع التي ستطرحها على قيادة الاشتراكي عند عودتكم؟

- محادثاتنا ستتركز حول القضايا المشتركة، واهمها ما تشهده الساحة الوطنية من مهمات ماثلة امام الحركة الوطنية اليمنية وفي مقدمتها اخراج الوطن من ازمته الراهنة بصورة جدية وفورية. ونحن نؤكد ان تنفيذ هذه المهمة يكمن اساسا في الاسراع في تطبيق وتنفيذ بنود «وثيقة العهد والاتفاق» التي وقع عليها الرئيس اليمني ونائبه اخيرا في عمان باعتبارها وثيقة الاجماع الوطني والشعبي. وهذا يتطلب العمل المسؤول من اجل قيام جبهة وطنية عريضة تضم كل فئات الشعب وقواه الخيرة. واتمنى ان تاتي هذه الزيارة بنتائج طيبة على صعيد العلاقات بين الحزب الاشتراكي وحزب التجمع اليمني الوطني» الذي اتزعمه.

ما هو عرض الاشتراكي؟

● ما هو عرض المصالحة الذي قدمه الاشتراكي لكم؟

- كان الاتفاق بيننا وبين الحزب الاشتراكي على اساس وجودنا الدائم كحزب في الداخل، وفتح مكتب لحزبنا في عدن، على ان يستمر نشاطنا في الخارج والذي يهدف الى تعزيز الاستقرار والامن في اليمن، والذي بدونه لا يمكن تحقيق اي تقدم او انجاز اي مهام.

● زار وفد يمثل حزبكم عدن اخيرا واجرى سلسلة لقاءات مع قيادات الاشتراكي، هل هناك نقاط محددة جرى الاتفاق بشانها تمهيدا لعودتكم؟

- كانت زيارة وفد حزبنا الى عدن ناجحة وجرى فيها الاتفاق على نقاط عديدة ومن بينها ما يلي:

1 - الاستناد الى وثيقة العهد والاتفاق والعمل على تنفيذها باعتبارها مسؤولية كافة القوى الوطنية.

2 - الاتفاق على اجراء لقاءات دورية بين قيادات الحزب الاشتراكي وقيادة حزبنا.

3 - العمل على ازالة كافة السلبيات التي شابت العلاقات بين الاشتراكي والتجمع الوطني اليمني عبر الحوار الاخوي المشترك.

4 - التنسيق الاعلامي المشترك بين الحزب الاشتراكي وحزبنا وتبادل المعلومات.

5 - تحديد قناة اتصال بين الجانبين.

6 - العمل على ازالة اي اضرار سياسية او معنوية لحقت برموز التجمع (اتباع مبدا التعويض).

7 - العمل على استكمال اعادة الممتلكات المؤممة بصفة عامة او تعويضها.

8 - فتح مكتب للتجمع الوطني في عدن ومساعدته في توزيع ادبياته.

هذا الاتفاق قابل للتنفيذ بعد ان نبحثه مع علي سالم البيض في عدن، ونوقع عليه بصيغته النهائية بعد الاتفاق عليه بصورة نهائية واجراء بعض التعديلات اذا لزم الامر ذلك.

ماذا عن الاتهامات؟

● هناك اتهامات وجهت الى الاشتراكي بانه يجير مصالحه مع معارضيه لمصلحته في الازمة التي يواجهها مع «المؤتمر الشعبي العام»، هل تقبلون ويقبل حزبكم ان يكون اداة في الازمة التي تمر بها اليمن لصالح حزب ضد حزب اخر استنادا الى هذه الاتهامات؟

- لا اعتقد ذلك لان الحزب الاشتراكي كان صادقا وواضحا مع وفد حزبنا الذي زار عدن اخيرا. وهناك حسن نية كبيرة واستعداد واسع للتعاون معنا من قبل الحزب الاشتراكي وقيادته.

● الوحدة اليمنية باتت مهددة بتطورات مجهولة بسبب عدم وجود رؤية واضحة لانهاء الازمة القائمة، كيف تنظرون الى خيارات الانفصال او الاقتتال التي تلاحق اليمن يوميا مع عدم وجود اية مؤشرات تعكس ذلك؟

- كان من المفروض عند التوقيع على اتفاقية الوحدة في مايو (ايار) 1990 ان يرتقي الجميع الى مستوى الحدث الكبير، وان لا تتم بهذه «السرعة» غير المدروسة، وكان من المفروض ايضا ان يشارك فيها الشعب ممثلا بكل قواه الوطنية. ونحن نؤمن ان كل يمني له حقوق متساوية مع غيره من اليمنيين في ظل نظام ديمقراطي تسود فيه النظام والامن والامان والعدالة وان يكون القانون سيد الجميع.

نحن لا نريد الاقتتال كما نرفض الانفصال بل نريد وضع مستتب لليمن، وفقا لوثيقة العهد والاتفاق» وهي افضل ما يمكن التمسك به لمعالجة الوضع اليمني المؤلم وللخروج من النفق المظلم الذي يعيشه اليمن. واعتقد انها بداية طيبة اذا التزم الجميع بها ونفذت تنفيذا صحيحا وكاملا.

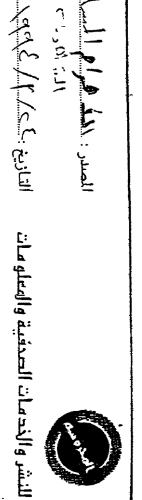
● هناك من يراهن على فشل مصالحة الاشتراكي معكم بسبب ما تعرضتم له في السابق من معاناة سياسية ومعارضتكم الشديدة له؟

- نحن نتجاوز هذه الامور الان ونبدا صفحة جديدة من العلاقة، لان المآسي التي

حدثت في اليمن كثيرة والاهم من كل شيء مصلحة الشعب والوطن ويجب ان نتجاوز كل هذه الامور في هذه المرحلة العصيبة التي تهدد بلادنا.

● هل هناك صفقة سياسية تضمنتها مصالحة الاشتراكي معكم ومع حزبكم للعودة الى المشاركة في الحكم؟

- ستكون لقاءاتنا دورية مع الاشتراكي وستتم مناقشة كثير من القضايا التي تم الاتفاق حولها ومن ضمنها «العمل السياسي المشترك».



تحركات مصرية عاجلة لاحتواء الأزمة السياسية باليمن

مبعوث خاص للرئيس مبارك لإجراء اتصالات مع الأطراف اليمنية

المسئولون في اليمن يثقون في حرص مصر على أمن بلادهم واستقرارها

فى إطار الدور الذى تقوم به الدبلوماسية المصرية، بقيادة الرئيس حسنى مبارك لاحتواء الأزمة السياسية فى اليمن، أوفد الرئيس مبارك السفير بدر همام مساعد وزير الخارجية للشئون العربية على رأس وفد دبلوماسى مصرى إلى اليمن لإجراء اتصالات مع كافة الأطراف اليمنية لتسوية الأزمة السياسية هناك، وبحث إزالة أسباب الخلاف.

وصرح السيد بدر همام قبيل مغادرته القاهرة مساء أمس بأن هذه الزيارة تأتى استكمالا لزيارته السابقة لليمن وأنه سيلتقى بالرئيس اليمنى على عبدالله صالح والقيادات المعنية فى اليمن، وأعرب عن أمله فى أن يوفق فى مهمته لتحقيق كل مامن شأنه مصلحة اليمن الشقيق.

وأضاف أنه سيرفع نتائج لقاءاته واتصالاته مع القيادات اليمنية إلى الرئيس حسنى مبارك.

وأعرب السفير همام عن ثقته فى التزام القيادة اليمنية بما تعهدت به أمام الشعب اليمنى من الحفاظ على الوحدة وصيانتها، ورعاية مصالح الشعب اليمنى كله.

وقال: إن هناك ثقة متبادلة فى أمانة مصر وحرصها على اليمن، وسلامته وأمنه واستقراره مؤكداً أن هذه الزيارة إنما هى مشاركة من أخوة فى مصر يعتزون باليمن، ويحرصون عليه كحرصهم على كل بلد عربى شقيق.

ورداً على سؤال عما إذا كانت هذه الزيارة تأتى فى إطار جهود المصالحة التى تقوم بها مصر قال مبعوث الرئيس مبارك هذا هو دور مصر، حيث اننا نشارك فى كل مايجرى هناك ونبذل غاية الجهد من جانبنا، مضافاً إلى الجهد الأكبر لإخواننا فى اليمن لنصل إلى شاطئ الأمن والاستقرار.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢-٤ ابريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاشتراكي ينفي اغلاق مقراته في الشمال

مجلس الوزراء انعقد في عدن ومجلس الرئاسة ينعقد الاثنين

□ عدن - من اقبال علي عبدالله:

■ استجاب مجلس الوزراء اليمني لاقتراح لجنة الحوار للقوى السياسية واجتمع امس في العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن وذلك للمرة الثانية منذ بدء الأزمة السياسية في ١٩ اب (اغسطس) الماضي. وعقد المجلس اجتماعه بحضور كامل الاعضاء برئاسة المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء. وتوقعت مصادر سياسية ان ينعقد مجلس الرئاسة في صنعاء الاثنين المقبل بحضور السيد سالم صالح محمد عضو المجلس والأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي.

واذيع رسمياً هنا ان «الوزراء ناقشوا في اجتماعهم امس الذي استمر ثلاث ساعات المسائل المتعلقة بتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق التي وقعت في ٢٠ شباط (فبراير) الماضي في عمان».

واعلن ان «الوزراء اتفقوا على تشكيل لجنة برئاسة العطاس لتقديم تصورات في شان تشكيل لجان لاعداد التعديلات الدستورية وقانون الحكم المحلي والقانون التقسيم الاداري وقانون الانتخابات. وتضم هذه اللجنة نواب رئيس الوزراء. وشكلت لجنة اخرى لاعداد مشاريع القرارات الخاصة بالقسم الأول من وثيقة العهد والمتعلق بالقاء القبض على المتهمين وترتيب الاوضاع العسكرية والامنية وتقنين العلاقة وتحديد الصلاحيات. ويتولى رئاسة هذه اللجنة السيد محمد حيدرة مسدوس نائب رئيس الوزراء وتضم السادة يحيى المتوكل وزير الداخلية والعميد هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع وعبدالسلام كرمان وزير الدولة لشؤون مجلس النواب... كما شكلت لجنة ثالثة لاعداد تصور المتطلبات المتعلقة بلجنة الحوار للقوى السياسية كهيئة اشراف ومتابعة لتنفيذ وثيقة العهد برئاسة السيد عبدالوهاب الانسي نائب رئيس الوزراء وضمت السادة عبدالله احمد غانم وزير العدل واحمد علي السلامي وزير الكهرباء والمياه اضافة

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة ٥ الدنيا

التاريخ : ٤-٢ مارس ١٩٩٤م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الوزراء انعقد في عدن

تتمة الصفحة الاولى

الى اثنين من اعضاء لجنة الحوار».

على صعيد اخر نفى مصدر مسؤول في الحزب الاشتراكي اليمني امس «ما نسب الى قيادة الحزب عن اتخاذها قراراً باغلاق مقرات الحزب في المحافظات الشمالية وسحب قياداته وكوادره واعادتها الى المحافظات الجنوبية».

واكد المصدر في تصريح الى «الحياة» ان «مثل هذا القرار لم يتخذ ولم يناقش على الاطلاق» مشيراً الى ان «الحزب الاشتراكي سيظل متمسكاً بنهجه الوطني الوحدوي والذي يجد اساساً له في تاريخه الكفاحي وبنيته التنظيمية الوحدوية».

أول اجتماع لمجلس الوزراء منذ 3 أشهر

مقتل 7 جنود يمنيين قرب شبوة

لندن: من لطفي شطارة
القاهرة: «الشرق الاوسط»

قتل سبعة جنود شماليين وجنوبيين في تبادل لاطلاق النار وقع امس اثناء توجه شاحنات قادمة من مارب (الشمالية) الى بيحان (الجنوبية) في محافظة شبوة.

واعتبرت مصادر للمعارضة في عدن هذا الحادث انه ضربة قوية الى بوادر الانفراج التي اعتقد البعض انها برزت اخيرا مع اجتماعات الحكومة في عدن استجابة لدعوة رئيسها المهندس حيدر ابو بكر العطاس. وقالت مصادر مطلعة لـ«الشرق الاوسط» ان الشاحنات كانت تقل اسلحة قادمة من الشمال، الا ان اطقم عسكرية جنوبية اعترضتها في الطريق الصحراوي الذي يربط محافظة شبوة (الجنوبية) ومحافظة مارب (الشمالية). وتبادلت اطلاق النار معها فقتل على الفور سبعة جنود من الجانبين واستولت القوات الجنوبية على ثلاث شاحنات فيما تمكنت ثلاث اخرى من العودة الى مواقعها وما تزال ثلاث شاحنات مفقودة.

واكدت المصادر ان هذا الحادث الذي وقع امس جرى تطويقه على وجه السرعة من قبل اللجنة العسكرية التي تواصل جولتها في محافظة شبوة في اطار خطتها لازالة التحركات العسكرية بين الجانبين.

وذكرت مصادر سياسية في عدن ان الحكومة التي عقدت امس اول اجتماع لها في عدن بعد توقف دام اكثر من ثلاثة اشهر شكلت ثلاث لجان لاعداد خطوات تنفيذ «وثيقة العهد والاتفاق» وهي لجنة لدراسة مواضيع الامن ولجنة لاعداد التعديلات الدستورية ولجنة لدراسة احتياجات لجنة الحوار لمساعدتها على تنفيذ دورها الرقابي على الاجهزة التي ستقوم بتنفيذ الوثيقة.

واعتبرت المصادر ان الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في اجتماع امس كانت مخالفة لما نصت عليها وثيقة «العهد والاتفاق» والتي كلفت وزير الداخلية بتقديم

التتمة .... ص 4

مكاوي يتحدث عن عودته الى عدن .... ص 3



مقتل 7 جنود

خطة لمجلس الوزراء لالقاء القبض على المتهمين الفارين او الهاربين من السجن على ان تقدم لمجلس الوزراء للمصادقة عليها خلال اسبوع من توقيع الوثيقة.

وقالت المصادر ان الحكومة مطالبة بالزام وزيري الداخلية والعدل بتقديم كشف باسماء المحققين المختارين للتحقيق في هذه القضايا ليصادق عليها رئيس الحكومة ثم يقدم وزير الداخلية تقريره حول الخطوات التي قطعها في القاء القبض على المتهمين.

وذكرت المصادر ان الحكومة خالفت في اجتماع امس بنود الوثيقة والتي هي بصدد تنفيذها عندما شكلت لجنة لاعداد التعديلات الدستورية المطلوبة للبدء في تطبيق بنود الاتفاق.

وقالت مصادر في المعارضة في عدن في اعقاب الاعلان عن الخطوات التي اتخذتها الحكومة لتشكيل اللجان المختصة بان ما حصل هو «اول خرق واضح لاتفاق عمان». واكدت انه ليس من شان الحكومة ان تشكل لجنة للتعديلات الدستورية لان ذلك من اختصاص لجنة الحوار.

وستعود الحكومة للانعقاد يوم الاحد المقبل في عدن بعد ان يحدد رئيس الوزراء ونوابه الذين اجتمعوا امس وسيجتمعون اليوم ايضا جدول الاعمال النهائي لاجتماع الحكومة المقبل.

واكد عبد الرحمن الجفري رئيس حزب رابطة ابناء اليمن واحد الشخصيات السياسية المشاركة في لجنة الحوار السياسي في تصريحات لـ الشرق الاوسط ان لجنة الحوار ستجتمع اليوم في عدن للوقوف امام عدد من القضايا ومن بينها الخروقات التي ارتكبتها الحكومة.

ودعا الجفري الى تشكيل حكومة وحدة وطنية لتنفيذ «وثيقة العهد والاتفاق» كمخرج وحيد لانهاء الازمة. وقال ان من واجب هذه الحكومة ان تحيل كافة القيادات العسكرية والامنية من قادة المعسكرات والالوية واركانهم الى التقاعد وتعيينهم في وظائف مدنية.

على صعيد اخر وصل الى صنعاء امس بدر همام مساعد وزير الخارجية المصري في اطار المساعي التي تبذلها القاهرة مع اطراف الازمة اليمنية لانهاء الخلاف بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض.

وقال همام قبل مغادرته القاهرة ظهر امس ان الرئيس مبارك شدد على ضرورة بذل ما يمكن من جهد للوصول الى تسوية لهذه الازمة والاتصال بكل الاطراف وبحث ما يمكن ان يؤدي الى ازالة سبب الخلاف.



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥/٣/١٩٩٦

الاحتفال بافتتاح مشروع ترسيم الحدود الدولية بين عمان واليمن

صلالة ـ ق . ن . ا ـ تم هنا أمس الاحتفال بافتتاح مشروع ترسيم الحدود الدولية بين سلطنة عمان واليمن.

وذكرت وكالة الانباء العمانية ان هذا الاحتفال يجيء تتويجا لاتفاقية الحدود الموقعة بين البلدين مشيرة الى ان مسلم بن علي البوسعيدي وزير الدولة ومحافظ ظفار ومحمد بن عبد الله كده محافظ المهرة اليمنية قد قاموا بتشغيل آلة الحفر ايذانا ببدء تنفيذ المشروع.

وقد وصف سلطان بن حمد بن سعود رئيس الجانب العماني في اللجنة الفنية المشتركة لترسيم الحدود اليمنية العمانية الاحتفال بترسيم الحدود الدولية على الطبيعة بين البلدين بانه يمثل فاصلة جديدة وفاتحة خير لمجالات التعاون الاخوي المثمر في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتجارية بما يكفل تحقيق المصالح المشتركة للبلدين.

وحدد مدير عام الشركة الالمانية المنفذة للمشروع الخطوات التنفيذية لبرنامج عمل الشركة باربع خطوات تتمثل الأولى في القيام بوضع الحدود وقياسها على الخط الجيولوجي وتحديد العلامات الرئيسية والفرعية والاضافية.

أما الخطوة الثانية فقد كانت وضع علامات ما قبل التصوير الجوي على النقاط الفرعية ونقاط التحديد القريبة من خط الحدود بينما تتمثل الخطوة الثالثة في التصوير الجوي لنقاط الحدود كاملة بواسطة الاقمار الصناعية والخطوة الاخيرة تشمل انتاج الخرائط من قبل الشركة المنفذة للمشروع في الانتاج . . .

واكد مدير عام الشركة الالمانية ان حجم الاعمال يتم بمراقبة فنية من الجانبين العماني واليمني.

المبعوث المصري في عدن للقاء البيض

الرئيس اليمني يزور دمشق ويطلب دعمها للوحدة

دمشق: من سلوى الاسطواني
صنعاء: «الشرق الاوسط»

قال الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الذي وصل الى دمشق في اطار تحركاته لشرح الاوضاع المتدهورة في اليمن انه سيبحث مع الرئيس السوري حافظ الاسد كل ما يهم سورية واليمن والامة العربية في المرحلة الراهنة. واضاف انه سيطلع الرئيس الاسد على مجريات الامور وتطورات الاوضاع في اليمن والجهود المبذولة لتجاوز الازمة السياسية والانتقال بوثيقة العهد والاتفاق التي تم توقيعها في عمان الشهر الماضي الى واقع التطبيق العملي من اجل صيانة الوحدة وبناء الدولة اليمنية الحديثة.

وكان الرئيس السوري حافظ الاسد والرئيس اليمنى قد بحثا امس بحضور كبار المسؤولين السوريين والوفد الرسمي المرافق للرئيس صالح الاوضاع اليمنية والتوقعات التي تحيط بها الى جانب الاوضاع العربية ومسالة السلام.

وتقول اوساط سياسية في دمشق ان زيارة الرئيس صالح لسورية تاتي ضمن تحرك الرئيس اليمني لفك العزلة والحصار وكسب مؤيدين من الدول العربية لمواقفه بعد ان بدا الصراع اليمني ياخذ ابعادا جديدة، خصوصا ان بعض الدول الاجنبية قد بدات بالدخول على خط الصراع اليمني في ضوء ابعاد التدويل المتزايدة للازمة اليمنية. وقالت مصادر يمنية لـ«الشرق الاوسط» ان المصالحة اليمنية والتي تؤيدها سورية وتدفع باتجاهها تعترضها عدة عوامل وعراقيل.

من جهة اخرى توقعت مصادر يمنية في دمشق ان تنجح الجهود التي تجريها بعض الاطراف في عقد لقاء خلال هذه الزيارة بين الرئيس صالح والرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد والموجود في منفاه في دمشق.

وكان الرئيس اليمني عقب وصوله الى دمشق امس قد قال «اننا لا نستغني ابدا عن دور الاشقاء في سورية الذين كانوا معنا دوما وجسدوا حرصهم على الوحدة اليمنية التي تعد مكسبا قوميا قبل ان تكون مكسبا لليمن فحسب». واضاف ان الحفاظ على وحدة بلاده مسؤولية عربية باعتبارها عنصرا مهما لتعزيز الامن والاستقرار والسلام في المنطقة.

واكد الرئيس اليمني علي عبد الله صالح موقف بلاده الداعم للجهود المبذولة وفي مقدمتها جهود السوريين من اجل تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة على اساس استعادة الحقوق العربية وفي مقدمتها حق الشعب الفلسطيني في العودة الى ارضه واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني والانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة في الجولان وجنوب لبنان.

وكان الرئيس صالح قد استقبل في صنعاء صباح امس قبل ساعات من توجهه الى دمشق بدر همام مساعد وزير الخارجية المصري الذي يزور اليمن حاليا في اطار المساعي التي تبذلها مصر من جانبها لتحقيق لقاء مصالحة بين الرئيس اليمني ونائبه.

وقد توجه المبعوث المصري عصر امس الى عدن للقاء بنائب الرئيس علي سالم البيض واطلاعه على الخطوات التي تبذلها مصر في سبيل تقريب وجهات النظر بينه وبين الرئيس صالح وربما بحث التحضيرات النهائية للقاء القاهرة المتوقع بين صالح والبيض قريبا.



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ٢ / ٩٤

الوية علي ناصر تنضم للاشتراكي

اليمن :
مبادرة الامل الاخير ... مصرية

دخلت الازمة اليمنية في مرحلة جديدة ودقيقة مع قيام مصر بمبادرة هامة لوضع حد التصعيد العسكري وايجاد مخرج للازمة، وسيبدأ وزير الخارجية المصري، عمرو موسى زيارة لكل من صنعاء وعدن حاملاً معه اقتراحات من الرئيس حسني مبارك، وثمة اجماع على ان هذه المبادرة ستكون الاخيرة التي عليها يعتمد مستقبل اليمن.
ومن الواضح ان هذه المبادرة المصرية تلقى ترحيبا من جميع الاطراف كونها مهمة وحاسمة لما لمصر من وزن عربي ودولي ولما لهذا الدور من مصداقية وتأييد خليجي لاسيما من جانب المملكة العربية السعودية.

وكان الرئيس مبارك، استقبل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وقبل بلقائه لهدف منع الحرب في اليمن وبعدما قام نائب الرئيس اليمني ورئيس الحزب الاشتراكي علي سالم البيض اثر زيارته لمصر ومن بعدها اثر محادثات هاتفية عديدة بتسليم الرئيس مبارك كل الاوراق لحل الازمة اليمنية :


الرئيس مبارك .. وساطة

واتت هذه النية في طلب مساعدة مصرية بعد فشل المسعى الاردني الذي كان ينقصه البعد الخليجي على حد قول البيض.

وتؤكد مصادر يمنية جنوبية ان الرئيس اليمني طلب من الرئيس المصري وساطته لحل الخلافات مع المملكة السعودية واقناع المسؤولين السعوديين للقاء الرئيس عبد الله صالح. وتضيف ان الرئيس اليمني وعد مبارك بتسليمه الارهابيين الاصوليين ولكن الذين القي القبض عليهم في الجنوب واذا قبل الجنوبيون بتسليمهم لمصر. وذكرت المصادر ذاتها ان مبارك اصر على القول ان هذه القضية ستشمل الجنوب والمطلوب هم الارهابيون في الشمال.

اما على صعيد الوساطة بين اليمنيين فتقترح القاهرة لقاء بين البيض وصالح وقد اعلن رئيس الحزب الاشتراكي قبوله المبادرة ويذهب وزير الخارجية المصري حاملا دعوة بهذا الشأن على ان يكون جدول الاعمال مفتوحاً غير ان هناك نقطتين اساسيتين ستناقش في حال التوصل الى سحب القوات العسكرية في البداية.

النقطة الاولى، تقترح القاهرة ضرورة الحفاظ على الوحدة من خلال تنفيذ الوثيقة. وتقول مصادر يمنية بان الرئيس اليمني سيعلن حتماً صعوبة تنفيذ الوثيقة لانه في حال قبولها سيضطر الى قبول جدول زمني أي اجتماع مجلس الرئاسة في صنعاء بحضور محمد سالم صالح والرئيس بحضور سالم البيض وعقد مجلس الوزراء ومجلس النواب في عدن. ويذكر ان هذه كانت اسباب فشل اتفاق عمان الى جانب صعوبة حل الامن المركزي خلال ثلاثة اشهر.

اما النقطة الثانية فتتعلق في حال رفضت النقطة الاولى، في ايجاد خيار جديد، وفي هذا السياق تقول المصادر اليمنية الجنوبية ان الخيار الوحيد الممكن هو قيام كونفدرالية.

وهذا الخيار مرفوض في الشمال لانه يفتح الابواب على صراعات داخلية. فالاجواء في الشمال رجعت حسب مصادر شمالية الى ماكانت عليه الحال قبل الوحدة حيث يسيطر الخوف وقوات الامن وبدات ملاحقة المعارضة وقد فر العديد منهم الى الجنوب.. والى جانب الازمة الاقتصادية اذ فرغت الخزينة بعدما نهبت وبعد ان اخذت الشركات النفطية تحول عائدات النفط الى الجنوب.

من جهة اخرى اكدت مصادر الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد ان القوات التابعة له والموجودة في الشمال وهي مشكلة في ثلاثة الوية منها لواء مدرع واخر للمدفعية التحقت بجيش الجنوب واعلنت التزامها باوامر الحزب الاشتراكي.



المصدر : الأهرام
القاهرة
التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٤

رسالة من مبارك لصالح حول الأزمة اليمنية

صنعاء - ق.ن.ا - تلقى الرئيس اليمنى على عبدالله صالح رسالة من الرئيس حسنى مبارك تتعلق بالجهود والمساعى التى تبذلها مصر لتقريب وجهات النظر لتجاوز الأزمة السياسية الراهنة فى اليمن. قام بنقل الرسالة السفير بدر همام مبعوث الرئيس مبارك خلال استقبال الرئيس اليمنى له أمس.



المصدر : الشرق الأوسط (لندن)

التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خلال لقائهما في دمشق أمس والمباحثات بشأن أزمة اليمن

صالح يدعو علي ناصر للعودة والمشاركة في الحكم

لندن: من لطفي شطارة
دمشق: من سلوى الاسطواني

عرض الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، الذي وصل أمس الى دمشق في زيارة مفاجئة على الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد، ان يعود الى اليمن والمشاركة في الحكم، والعمل على عودة الاستقرار.

وفي تصريحات خاصة لـ«الشرق الاوسط» قال علي ناصر محمد ان عودته مرتبطة باختيار الوقت المناسب، وبموضوع افتتاح مركز الدراسات في صنعاء الذي سيستكمل العمل فيه خلال الفترة القليلة المقبلة.

واكد الرئيس اليمني السابق الذي يعيش في دمشق ان الوضع في بلاده ما يزال معقداً، ويتطلب تضافر جميع الجهود اليمنية لعودة الامور الى طبيعتها.

واشار الى ان اليمن يعيش حالة استنفار وعدم استقرار، معتبراً انه لا يوجد اي طريق اخر لحل المشكلة سوى التمسك بوثيقة «العهد والاتفاق» وتنفيذها.

وقالت مصادر يمنية في دمشق لـ«الشرق الاوسط» ان الرئيس صالح شرح لعلي ناصر الاسباب التي دفعت بالامور في اليمن الى هذا المنحى الخطير.

وعلى الصعيد نفسه استبعدت مصادر مقربة من الحزب الاشتراكي اليمني ان ينعقد مجلس الرئاسة اليمني في صنعاء يوم الاثنين المقبل بحضور ممثل عن «الحزب الاشتراكي»، وذلك عملاً بالاتفاق الذي يقضي بعقد اجتماع لمجلس الوزراء في عدن واجتماع لمجلس الرئاسة في صنعاء بحضور سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي.

واوضحت المصادر ان كل المؤشرات تدل على ان الاوضاع لا تجد طريقها نحو التطبيع. واشارت المصادر الى ان «الاشتراكي» كان قد شدد في الأردن على ان تطبيع الاوضاع في اليمن يجب ان يتم بشكل تدريجي ويكون متزامناً مع خطوات مماثلة على طريق تنفيذ وثيقة «العهد والاتفاق».

من جانب آخر قتل ثلاثة جنود يمنيين جنوبيين تابعين للواء ملهم في شبوة امس وجرح اثنان اخران في اشتباك وقع قرب نقطة (عسيلان) بين القوات الجنوبية وقبائل بلحارث التي تقع في اراضيها بئر «جنة» النفطية في المنطقة الحدودية الفاصلة بين محافظتي شبوة الجنوبية ومارب الشمالية.

واكد درهم نعمان محافظ شبوة في اتصال هاتفي اجرته معه «الشرق الاوسط» وقوع الحادث، وقال ان ثلاثة من قبائل بلحارث قتلوا ايضاً في الاشتباك وجرح ثلاثة. وقال المحافظ ان الحادث جرى تطويقه على الفور بحضور اللجنة العسكرية المشتركة التي تزور المحافظة، وشكلت لجنة فرعية من المحافظة لمعرفة ملابسات الحادث.

وقالت مصادر في محافظة شبوة ان عوض راشد الحارثي واحمد برقع الحارثي وناصر احمد جار الله الحارثي قد قتلوا في الاشتباك مع القوات الجنوبية. فيما اصيب مساعد راشد الحارثي ومساعد طالب الحارثي بجروح بالغة ونقلوا الى مستشفى.



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : [illegible]

طلاب يمنيون اعتصموا في القاهرة

■ القاهرة - «الحياة» - إعتصم ٢٠ طالباً يمنياً بعد ظهر امس في مقر سفارة بلادهم في العاصمة المصرية، ووجهوا رسالتين الى الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض تضمنتا مطالبة «العليين» بالمحافظة على وحدة اليمن وتنفيذ «وثيقة العهد والاتفاق» التي وقعاها الشهر الماضي في العاصمة الاردنية.

ورفع الطلاب اليمنيون خلال اعتصامهم الذي استمر ساعتين شعار «لا للانفصال.. لا للاقتتال.. نعم لتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق». وقاطعت الاعتصام «رابطة طلاب اليمن شمالا وجنوبا».



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

توتر في شبوه وعدن تتحدث عن مقتل ٢٢

علي ناصر لعلي صالح: لا طريق غير الحوار

□ دمشق - من ابراهيم حميدي:
□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن - من اقبال علي عبدالله:

■ وصل امس رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح الى دمشق وسط انباء عن توتر شديد في محافظة شبوه اليمنية الغنية بالنفط واشتباكات تواجهت فيها للمرة الاولى قوات جنوبية مع عناصر اسلامية قالت مصادر في عدن انها تنتمي للتجمع اليمني للاصلاح. وحذّر السيد عبدالرحمن الجفري رئيس حزب رابطة ابناء اليمن وهو من ابناء المنطقة من ان «هناك توتراً شديداً» في شبوه وان الوضع فيها «قابل للانفجار مما سيؤدي الى تدمير المحافظة».

واجرى علي صالح بُعيد وصوله الى العاصمة السورية محادثات مع الرئيس حافظ الاسد تناولت الوضع اليمني وتطورات ازمة الشرق الاوسط. كذلك التقى الرئيس اليمني عدداً من المسؤولين السابقين في اليمن على رأسهم الرئيس السابق علي ناصر محمد والقاضي عبدالرحمن الارياني. وصرح علي ناصر لـ «الحياة» بان اللقاء بينه وبين علي صالح تناول «اهمية الحفاظ على الوحدة الوطنية وتوفير الامن والاستقرار لليمن». واشار الى انه اكد لرئيس مجلس الرئاسة ضرورة «تطبيع

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : 

 التاريخ : ٢٥ ... ١٩٩٤

علي ناصر لعلي صالح :

تتمة الصفحة الأولى

الاوضاع وباركت الاجتماع الذي عقده مجلس الوزراء في عدن (اول من امس) وشددت على ان هذا الاجتماع يجب ان يكون بداية طيبة على طريق اجتماع بقية المؤسسات كمجلس الرئاسة ومجلس النواب بعدما تعطلت هذه المؤسسات بسبب الازمة التي مرت فيها اليمن». واضاف انه اكد في اللقاء عدم وجود «طريق اخر غير الحوار والتمسك بوثيقة العهد والاتفاق، التي وقعت في عمان يوم ٢٠ شباط (فبراير) الماضي.

وعن رأي الرئيس علي عبدالله صالح في اجتماع مجلس الوزراء، قال علي ناصر «لمست منه الارتياح الى الاجتماع واكد ضرورة اجتماع بقية الهيئات بما يؤدي الى تطبيع الاوضاع وخلق حال من الاستقرار في البلاد وفي المنطقة». وسئل هل تم التوصل الى موعد محدد لعقد اجتماع لمجلس الرئاسة فاجاب: «لم نتحدث عن موعد محدد، ولكن كما فهمت منه، ان الترتيبات تجري لعقد اجتماع لمجلسي الرئاسة والنواب في الفترة المقبلة، وفهمت ان سالم صالح محمد سيحضر اجتماع مجلس الرئاسة».

واشار الى ان علي صالح دعاه مجدداً «لكي اعود الى اليمن، وكما قلت دائماً لا توجد من حيث المبدأ اي مشكلة وساعود في الوقت المناسب اذا كانت العودة ستوظف في حل الازمة».

واضاف علي ناصر انه اكد في اللقاء ضرورة تنفيذ «وثيقة العهد والاتفاق»، لأنها حظيت «باجماع وطني وعربي ودولي. وباركنا الخطوات العملية مثل تشكيل لجان في مجلس الوزراء» لتنفيذ الوثيقة.

وعن نتائج المحادثات التي اجراها الرئيس اليمني مع الرئيس الأسد، قال علي ناصر انها تناولت «الوضع في اليمن والمنطقة. وسورية حريصة على وحدة اليمن وامنه واستقراره».

وكشف انه سيغادر دمشق اليوم متوجهاً الى سيول لحضور «مؤتمر السلام العالمي» الذي سيعقد بين ٢٦ و٢٩ الشهر الجاري. وسيحضره زعماء وشخصيات من العالم.

وكان علي صالح تسلم امس قبل سفره الى دمشق رسالة من الرئيس حسني مبارك نقلها اليه السفير بدر حمام مساعد وزير الخارجية المصري.

وفي عدن علم ان تطوراً طرا على الازمة السياسية مساء اول من امس بعد ساعات من عقد اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة السيد حيدر ابوبكر العطاس رئيس مجلس الوزراء. وافادت الانباء الواردة من محافظة شبوه الجنوبية (٥٠٠ كلم شرق عدن) ان «جنوداً من لواء ملهم الجنوبي المتمركزين في منطقة بيحان عاصمة شبوه اعترضوا تسع شاحنات كبيرة من نوع «مرسيدس» حملت كميات من الاسلحة المتنوعة حاولت دخول المنطقة بعد قدومها آتية من محافظة مارب الشمالية الواقعة على حدود شبوه».

وكشفت مصادر عسكرية جنوبية ان «عدداً من افراد لواء ملهم اوقفوا الشاحنات التي بدت محملة بمواد غذائية ولدى تفتيشها ظهرت الاسلحة المخبأة تحت المواد الغذائية». وقال بيان صدر عن وزارة الدفاع في عدن عن الحادث ان «الأسلحة التي حملتها الشاحنات ارسلت من المحافظات الشمالية لتوزيعها في شبوه بواسطة احمد مساعد حسين وهو عضو في اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام موجود في المحافظة منذ نهاية الشهر الماضي على راس قوة عسكرية شمالية بهدف السيطرة على بيحان». واضاف البيان ان «احمد مساعد ومعه مدير الامن احمد علي محسن (شمالي) حاولا استرداد الاسلحة من الجنود في لواء ملهم عبر معركة مسلحة ادت الى مقتل جندي واصابة اربعة من لواء ملهم».

ونقلت وكالة «رويتر» عن مصادر سياسية في عدن ان ٢٢ عضواً في [illegible] اليمني للاصلاح قتلوا في الاشتباكات التي جرت في شبوه اول من امس مع لواء ملهم الجنوبي.

ولم يتضح الدافع وراء الاشتباكات التي قالت المصادر انها استمرت ساعات عدة قرب بيحان وهي منطقة في محافظة شبوه قرب الحدود السابقة بين شطري اليمن.

وقالت المصادر القريبة من الحزب الاشتراكي ان لواء ملهم «سحق» الاسلاميين في القتال وان الهدوء عاد الى المنطقة امس.



صالح في دمشق وموفد مصري للتوسط في الأزمة اليمنية

قوات الاشتراكي تقتل ٢٢ عضواً من حزب الاصلاح وعناصر من الشطر الجنوبي تنشق عن المؤتمر

□ عدن ـ صنعاء من مراسل «العرب» عبد الرحمن علي و ـ الوكالات

اشتبكت قوات يمنية من الشطر الجنوبي مع اعضاء مسلحين من حزب التجمع اليمني للاصلاح في محافظة شبوه الغنية بالنفط.

وقالت مصادر سياسية في عدن ان ٢٢ عضوا من حزب الاصلاح الاسلامي قتلوا في الاشتباكات التي جرت امس الاول الاربعاء مع لواء ملهم الجنوبي.

ولم يتضح الدافع وراء الاشتباكات التي قالت المصادر انها استمرت عدة ساعات قرب بيحان وهي منطقة في محافظة شبوه قرب الحدود السابقة بين شطري اليمن.

وقالت المصادر القريبة من الحزب الاشتراكي اليمني الذي يتزعمه نائب الرئيس علي سالم البيض ان لواء ملهم «هزم الاسلاميين في القتال وان الموقف عاد إلى الهدوء امس الخميس.

ولم يتسن على الفور الحصول على تاكيد مستقل لانباء القتال الذي يعد الاول من نوعه منذ نهاية فبراير شباط عندما تقاتلت قوات شمالية وجنوبية في عدة مناطق لنحو اسبوع.

في غضون ذلك انضم إلى المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني (٢١ عضوا) كانوا اعضاء في اللجنة العامة واللجنة الدائمة المؤتمر الشعبي العام.

ومعظم هذه الشخصيات المنشقة من المؤتمر الشعبي العام هم من الشطر الجنوبي ومن معظم المحافظات التي كان يتكون منها ومن ابرز هذه القيادات المنضمة للاشتراكي محمد علي احمد عضو اللجنة العامة محافظ محافظة ابين حاليا ، خالد باراس شخصية عسكرية كبيرة في حضرموت ومحمد سليمان ناصر محافظة ابين وزير الزراعة في حكومة عدن قبل الوحدة، واحمد عبيد فضلي وزير التجارة والتموين، ومحمد ناصر جابر ـ يافع ـ محافظة ابين، واحمد محمد قعطبي ـ محافظة عدن ـ وزير الاسكان السابق... كما انشق من العسكريين كما يقول مراسلنا في عدن ١٢ الفا من الضباط والجنود وهم من العناصر التي ارتبطت بالرئيس السابق علي ناصر محمد وهم من العائدين إلى عدن بعد اقتحام اللواء الخامس في حرف سفيان الشهر الماضي. وقد وصلوا من اكثر من لواء من المحافظات الشمالية ويعتبر هذا الانشقاق اكبر انشقاق عرفه المؤتمر الشعبي العام منذ الوحدة في ٢٢ مايو ٩٩٠م وسيتم اجتماع ممثلي المنشقين مع حيدر ابوبكر العطاس عضو المكتب السياسي للاشتراكي رئيس الوزراء.

وفي دمشق استانف الرئيسان السوري حافظ الأسد واليمني علي عبد الله صالح مباحثاتهما باجتماع عقد مساء امس في دمشق.

وذكرت مصادر دبلوماسية عليمة ان البحث خلال الاجتماع قد تركز حول الموضوعات التي كانت مدار بحث في اللقاء الاول الذي انعقد بوقت سابق امس بين الرئيسين

هذا وكان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح قد التقى بوقت سابق امس مع الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد المقيم حاليا في دمشق واستعرض معه التطورات المستجدة على الساحة اليمنية.

وكان الرئيس اليمني قد ادلى بتصريح للصحفيين قبل الاجتماع قال فيه ان زيارته الحالية لسوريا [illegible] الرئيس السوري [illegible] الاوضاع في بلادنا [illegible] لتجاوز الازمة

وقال نحن في اليمن لا نستغني ابدا عن دور الاشقاء في سوريا لقد كانوا معنا دوما وجسدوا في كل الاوقات صدق الموقف القومي ازاء اشقائهم في اليمن والحرص على الوحدة اليمنية

من جانبه اوفد الرئيس المصري حسني مبارك مبعوثا رفيع المستوى إلى اليمن في محاولة اخرى للتوسط في النزاع

وبحث السفير بدر همام وهو مساعد لوزير الخارجية المصري امس الخميس مع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في صنعاء نزاعه مع خصمه نائب الرئيس علي سالم البيض وسلمه رسالة من مبارك.

وقال همام لرويتر في اتصال هاتفي انه يحاول جمع الاطراف كلها حول راي متطابق لحل الموقف المتازم في اليمن واضعا في [illegible] على الوحدة كهدف رئيسي.

ومن المقرر ان يتوجه همام الذي تعد هذه ثاني زيارة يقوم بها لليمن هذا العام إلى عدن لاجراء محادثات اليوم الجمعة مع البيض.

كما بحث المبعوث المصري المسالة ايضا مع زعماء حزب التجمع



اليمني للاصلاح ـ اسلامي ـ الشريك الثالث في الائتلاف الحاكم.

وعندما سئل عن تقارير صحفية عربية بان مصر تحاول ترتيب اجتماع بين الزعماء المتصارعين في القاهرة قال همام ان المسالة ليست مسالة الاجتماع في القاهرة ام لا وانما هي مسالة حل النزاع.

وامتنع المبعوث عن الافصاح بالضبط عما تقترحه القاهرة من خطوات وقال انه يحاول الخروج بحل من المواقف المختلفة للاطراف.

وقال «هذه هي مهمتي وهذا هو هدفي».



مباحثات للاسد وصالح بدمشق حول دعم الوحدة اليمنية

دمشق - ر - اجرى الرئيس على عبدالله صالح محادثات مع الرئيس السورى حافظ الاسد فى دمشق امس تناولت سبل دعم الوحدة اليمنية.

وكان الرئيس اليمنى قد وصل الى دمشق بعد ظهر امس فى زيارة رسمية لم يعلن عن مدتها.



مصرع ٢٢ يمنيا فى اشتباك بين الجنوبيين وحزب الاصلاح

عدن - رويتر - اعلنت مصادر سياسية فى عدن أمس أن قوات جنوبية اشتبكت مع مسلحين ينتمون لحزب الاصلاح اليمنى وهو حزب شمالى ذو اتجاه اسلامى فى منطقة «شبوة» الغنية بالبترول.

وقالت المصادر ان ٢٢ من اعضاء حزب الاصلاح قد قتلوا فى الاشتباكات التى اندلعت مساء الاربعاء واستمرت لعدة ساعات



المصدر : العرب اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦/٢/١٩٩٤

البيض يتسلم رسالة من مبارك تؤكد حرص مصر على تطبيق وثيقة العهد والاتفاق

عدن من مراسل «العرب»:
عبد الرحمن علي

استقبل علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة والامين العام للحزب الاشتراكي اليمني بعد ظهر أمس بمدينة عدن السفير بدر همام مساعد وزير الخارجية للشئون العربية مبعوث الرئيس المصري حسني مبارك.

وقد تسلم البيض من المبعوث المصري خلال لقاءه رسالة من الرئيس مبارك تتعلق بحرص القيادة المصرية على تطبيق وثيقة العهد والاتفاق التي تم التوقيع عليها في العاشر من رمضان في عمان .. وتجاوز كل العقبات التي تقف أمامها.

ومن جانب آخر يتفق المراقبون هنا انه رغم اجتماع مجلس الوزراء في عدن ، واجتماع مجلس النواب اليوم السبت في صنعاء .. الا أن هناك الكثير من المؤشرات لاتساعد كثيرا على وجود محاولة لتخفيف حدة التوتر . وتطبيع الوضع . وتطبيق وثيقة العهد والاتفاق .. رغم تكوين اللجان المختصة في اجتماع مجلس الوزراء الاخير في عدن . فما حدث في محافظة شبوة قبل يومين من أحداث راح ضحيتها ستة من جيش الشطر الجنوبي نتيجة للاصطدام الذي حدث مع قبائل بالحارث لاتعكس أن هناك نوايا جادة للخروج من عنق الزجاجة وما آل اليه الوضع في الدم.



تحركنا لاطلاع الاشقاء العرب على الاوضاع ونرحب بتحرك الرئيس صالح لانه ادرك الاتجاه الصحيح

حديث مع مهندس الحوار اليمني
وابرز رجل في الحزب الاشتراكي

الرئيس حيدر ابو بكر العطاس لـ «المجلة»: هناك رموز سياسية يمنية يجب ان تزاح

حوار اجراه: عبد الله حموده

لعب المهندس حيدر ابو بكر العطاس، رئيس الوزراء اليمني، دورا مهما في صياغة «وثيقة العهد والاتفاق» بصفته رئيسا للحكومة من ناحية، ورئيسا لمجموعة الحزب الاشتراكي في لجنة حوار القوى السياسية، وهو يشكل احدى القيادات البارزة في الحزب، كما انه عضو في مكتبه السياسي من ناحية اخرى. وكما يقول عنه كثيرون انه «رجل الدولة المسؤول»، وقد وصفه بعض اعضاء لجنة الحوار بانه «مهندس الحوار اليمني».

ولكن عمل لجنة الحوار لم يمر بدون تاثير من تداعيات الازمة السياسية التي تكاد تعصف بالوحدة اليمنية، مما دفع بعض خصوم الحزب الاشتراكي - وخصوم العطاس ايضا - الى التصريح بانه «اخطر رجل في الحزب الاشتراكي» وهو من القيادات الجنوبية الاصل، ولد في وادي حضرموت، ثم نشأ وترعرع في عدن.

وعلى الرغم من ان العطاس يشعر بقناعة ورضى عن دوره، بعد ان وضع كل خبرته السياسية وحنكته الديبلوماسية في التوفيق بين الآراء، حتى نجح في قيادة عمل لجنة الحوار فانجزت الوثيقة، الا انه - مثل غيره من المواطنين والمسؤولين اليمنيين على السواء - ما زال يترقب ما قد تسفر عنه الايام، في ضوء العراقيل التي تعترض طريق تنفيذ الوثيقة، والمخاطر التي تحف بهذا الطريق.

«المجلة» حاورت المهندس العطاس حول مجمل هذه القضايا المطروحة على النحو التالي:

● **دخلت الازمة اليمنية مرحلة جديدة بعد توقيع «وثيقة العهد والاتفاق» في ٢٠ فبراير (شباط) الماضي بسبب الصعوبات التي تواجه تنفيذها. فما هو تقييمكم للموقف في هذه المرحلة، واحتمالات النجاح في تنفيذ الوثيقة وانهاء الازمة؟**

- كانت التداعيات العسكرية والاعلامية سببا رئيسيا في خلق صعوبات لا مبرر لها، وصرف الناس عن التفكير في الطرق الصحيحة لتنفيذ الوثيقة. وقد بادر الحزب الاشتراكي بايقاف الحملات الاعلامية من طرف واحد، شعورا منه بالمسؤولية الوطنية تجاه القواعد الشعبية، لان هذا هو الطريق الذي يجعل الناس يفكرون بواقعية وعقلانية، للتوصل الى نتائج ترضي الجميع، والخروج من الدوامة التي تعيشها البلاد في الوقت الحاضر. اما بالنسبة الى النزاعات العسكرية، فقد بذلت اللجنة العسكرية جهودا طيبة لكن واجهتها - هي الاخرى - مشاكل كثيرة تمثلت في التباطؤ والتلكؤ في الانسحاب الجاد من المواقع التي تحركت اليها.

الوحدات العسكرية

● **الشمالية ام الجنوبية؟**

- اعتقد ان اللجنة لديها تقييم جيد، واي عمل في هذا الاتجاه، بكل تأكيد يرمي الى الانفصال، وتحقيق نتائج غير مرضية للشعب اليمني. والسير في هذا الاتجاه مراميه واهدافه واضحة. لكننا نثق كثيرا في ان الشعب والقوى السياسية ترفض السير في طريق المواجهة العسكرية.

تنفيذ الوثيقة

● **ترى بعض القوى حاليا ان هناك خيارين فقط: الاول تنفيذ وثيقة العهد والثاني الانفصال او التشطير كما يقولون. فهل هذا صحيح؟**

- الهدف المطروح امام جميع القوى السياسية هو تذليل جميع الصعوبات امام تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق. وفي تقديري فانه اذا صدقت النيات، وتحرر الناس من مخاوفهم الصحيحة من اجل المستقبل الذي هو للشعب وللوطن، فسيكون هذا هو الخيار الفاعل للخروج من الازمة. ولا ارى ان خيار الانفصال مطروح او ناجح. لكن اي حل في اطار اخذ الوثيقة كبرنامج عمل للتنفيذ سيكون هو الخيار الافضل. وهذا يتطلب بحثاً من الجميع وامام الصعوبات التي تواجه تنفيذ الوثيقة، وبالذات المسألة الامنية، يمكن البحث في عدد من الخيارات.

● **بعض الاصوات في المؤتمر الشعبي - وهو الطرف الآخر للازمة - تقول أن الضغط لتنفيذ الوثيقة بالتفسيرات والشروط التي يضعها الحزب الاشتراكي يعني الضغط نحو الانفصال، او المساومة على حل يتراوح بين الدولة الاندماجية والانفصال (مثل الفيديرالية). فهل هذا الكلام مطروح؟**

- نحن لم نضع اي شروط باي شكل من الاشكال. والحزب هو المساهم الاول والاساسي في صياغة الوثيقة - مع القوى السياسية الاخرى - والصيغة التي خرجت بها لم ترض بعض الاطراف، رغم مساهمتها في صياغتها. والدليل التحفظات التي طرحتها اثناء التوقيع عليها في ١٨ يناير (كانون الثاني) الماضي. لذلك، نحن لا نطرح شروطا، وانما آليات للتنفيذ. وقد شكلت التصورات



الاولية التي طرحها الحزب لتنفيذ الوثيقة في تقديرنا خطوة ومخرجا وطريقا يسير عليه الجميع في هذا الشأن. ورفض الوثيقة حاليا، لا يعبر عن رغبة حقيقية في التنفيذ.

اشكالية الشرعية

● الاجابة عن هذا السؤال تقود الى سؤالين في ان واحد: شرعية الوثيقة، من وجهة نظر بعض الاطراف التي اسهمت في وضعها. فهل تنبع هذه الشرعية من اتفاق القوى السياسية الممثلة في البرلمان والحكومة، اضافة الى المعارضة الوطنية عليها. ام انها يجب ان تحصل على مصادقة المؤسسات الدستورية في الدولة؟ كيف ترون امكانية الخروج من هذه الاشكالية؟

- الوثيقة تمثل الاجماع الوطني، وهي تحمل هذه الشرعية الكبيرة والشعبية، وبالتالي فهي اعتبرت معالجة للمشاكل الحالية، ولوضع اسس بناء الدولة اليمنية. وليس للمؤسسات الدستورية القائمة الحق في تجاوز هذه الوثيقة او تفسيرها او الخروج عنها، فهي تخص لجنة الحوار ذاتها، وهي الجهة المعنية بتفسير الوثيقة وشرح مضامينها. لذلك فان مهمة المؤسسة التشريعية تنحصر فقط في ان تنعكس هذه الوثيقة في الدستور والقوانين، وليست لها مهمة اخرى في هذا الشأن، لان الوثيقة تمثل الشرعية والاجماع الوطني. هذه الشرعية جاءت من اجماع وطني لمعالجة الاشكال الراهن الذي يعيشه اليمن، والذي سحب من خلال الحوار الوطني الموسع من المؤسسات الدستورية القائمة.

لم تنقطع اتصالاتي بالرئيس واستغرب تصريحاته المنافية للواقع

● هل يعني ذلك انكم لا تعلقون اهمية كبيرة على مصادقة مجلس النواب على هذه الوثيقة؟

- ليس مطلوبا منه المصادقة عليها، بل المطلوب من اطراف الحوار، وهي بالاساس اطراف الائتلاف الحاكم التي تتمثل في هذه المؤسسات، ان تبارك من خلال ممثليها هذه الوثيقة، وان تعكسها في سياساتها، وتلتزم بها عند صياغة القانون.

● اتفق على ان الحكومة هي الية تنفيذ الوثيقة. هل تعتقدون ان الحكومة بشكلها الحالي لديها المقدرة ومؤهلة لهذا التنفيذ، أم ان الظروف لا تساعد على ذلك؟

- كنا قد طرحنا توسيع الحكومة، لكي تضم اضافة الى المشاركين فيها القوى الوطنية الاخرى التي ساهمت في صياغة الوثيقة. لكن هذا الاتجاه رفض، اما الاتجاه الآخر الذي ثبت، فهو ان الحكومة يجب ان تعطي كافة الصلاحيات، وترفع كافة التدخلات في شؤونها، حتى تستطيع ان تكون هي الية تنفيذ الوثيقة. بعد التوقيع على الوثيقة مباشرة، دعونا الى عقد مجلس الوزراء في عدن، بموجب الصلاحيات المخولة لرئيس الوزراء في اللائحة التنظيمية الخاصة بعمل المجلس، التي تنص على ان رئيس الوزراء هو الذي يدعو الى اجتماعات مجلس الوزراء، وله الحق ان يدعو المجلس الى الانعقاد في اي مكان غير العاصمة، حسب الظروف التي تتطلب ذلك. لكن هذه الفرصة فوتت، وكان من الممكن ان تتخذ الحكومة جملة من القرارات بشأن التنفيذ ايضا، عندما دعونا الى انعقادها مرة اخرى، يوم ٢ مارس (اذار) الحالي.

● هل تتوقعون اجتماع الحكومة في عدن بعد عيد الفطر كما تردد، ام ان الشروط التي طرحها المؤتمر الشعبي العام بعقد اجتماع لمجلس الرئاسة في صنعاء بمشاركة سالم صالح محمد عضو المجلس والامين العام المساعد للحزب الاشتراكي، ستعرقل ذلك؟

- أعتقد ان الرغبة في تنفيذ الوثيقة ستتحدد بقبول الدعوة الى عقد اجتماع مجلس الوزراء في عدن بعد عطلة عيد الفطر المبارك مباشرة.

العودة الى صنعاء

● متى يمكنكم العودة الى صنعاء؟

- عندما نتفق على برنامج وتتوفر الظروف والمناخات التي تساعد الجميع على التحرك بحرية في المواقع المختلفة. وكنت قد طرحت هذا الموضوع كنقطة وارى ان يقوم بها مجلس الوزراء، في حال عجز لجنة الحوار عن وضع هذا التصور.

● هل تعتقدون ان الآثار السلبية التي اعاقت عمل الحكومة خلال الفترة الانتقالية بين تحقيق الوحدة في ٢٢ مايو (ايار) ١٩٩٠ والانتخابات العامة في ٢٧ ابريل (نيسان) ١٩٩٣ ما زالت موجودة حتى الآن؟



ـ بكل تاكيد، ما زالت موجودة، وهناك عنصار اعاقة كثيرة اخرى ما زالت موجودة. ومن المهم ان تتخذ الحكومة اجراءات لازالة هذه الآثار، والا ستخود الى هذه الدوامة. فهناك رموز يجب ان تزاح، وافعال يجب ان تتوقف، حتى تكون الظروف مواتية اكثر للحكومة لتنفذ المهام الكبيرة التي امامها. والحكومة وحدها لا تستطيع التنفيذ، لكن ثقتها في ان لجنة الحوار ستكون معها بكامل هيئتها، كجهة مشرفة ومتابعة، توفر ضمانة اخرى، تسند الحكومة في مهامها الوطنية الكبيرة.

الشق الامني

● **يبدو ان معوقات تنفيذ الشق الامني، تعرقل تنفيذ الوثيقة بوجه عام. فما هي الاجراءات التي يمكن اتخاذها في حال استمرار هذه الصعوبات؟**

ـ لا ارى معوقات امام اتخاذ اجراءات تجاه المجرمين في حق الشعب بشأن الجرائم التي ارتكبوها، واهم من ذلك تجاه العناصر التي دعمتهم ووقفت وراءهم، وهي عناصر متنفذة ومعروفة، وفي اليد ايضاً. واتخاذ موقف تجاه هؤلاء يهيئ ظروفاً اكثر اماناً واكثر استقراراً وثقة للشعب، حتى يستطيع فعلاً ان يركز كل جهوده في اتجاه تنفيذ الوثيقة.

● **يتحدث كثيرون من المواطنين اليمنيين حالياً عن مخاطر تشطير اليمن مرة أخرى. لكن المسؤولين اليمنيين يتفادون الحديث عن ذلك. هل يرجع هذا التفادي الى تخوف المسؤولين اليمنيين من تحمل المسؤولية التاريخية للتشطير؟**

ـ ان اي معالجة سلمية للاوضاع في اليمن، تضع البلاد على طريق التنمية والتطور، وتتعزز من خلالها الوحدة الوطنية التي لا بد وان تكون موجودة عند كل القيادات الوطنية.

● **على ضوء هذه الاجابة، ما هي دلالات التحركات العسكرية الأخيرة؟ وما هي دلالة الاشتباكات التي وقعت في محافظة ابين في الاسبوع الاخير من فبراير (شباط) الماضي على وجه التحديد؟**

ـ هذه من التداعيات التي جاءت كأفعال مناوئة لتنفيذ الوثيقة، ولضرب الوحدة الوطنية لان الوحدة الوطنية تشكل قاعدة اي عمل او تطور مستقبلاً.

واي عمل عسكري هو ضد اليمن، وضد الشعب، وضد الوحدة، وضد التطور، وضد التقدم.

حكم الحزبين

● **هناك مجموعة من الاسئلة الافتراضية يطرحها الناس في عدن وصنعاء على السواء، ولذلك يتعين طرحها عليكم. هل تتصورون ـ اذا ما حدث انفصال ـ ان يعود الحزب الاشتراكي الى الحكم في عدن، ويعود المؤتمر الشعبي العام الى الحكم في صنعاء؟**

ـ اعتقد اننا يجب ان لا ندخل في هذه الطروحات، لكي نكون في الطريق الذي اجبت به عن سؤالك الاول، وهو طريق الوثيقة بصورتها المباشرة، او بصورتها غير المباشرة.

● **هل يعني ذلك ان الاتهامات التي توجه الى الحزب الاشتراكي بانه يقود الى الانفصال غير صحيحة؟**

ـ هي اتهامات باطلة، واي متتبع يستطيع ان يرجع الى ما قدمه الحزب من افكار، وما اذا كانت هذه الافكار تقود الى الانفصال. فالحزب هو المساهم الاساسي في وضع الوثيقة، ولو انه كان يريد الانفصال لما كان قد سعى الى وضع هذه الوثيقة مع القوى الوطنية الاخرى، لكنهم يزعمون اننا فرضناها عليهم. وكذلك، فان التصورات التنفيذية التي تقدمنا بها للتنفيذ تمثل مؤشراً طيباً على هذا الطريق.

● **كيف تصف العلاقة بينك وبين الرئيس علي عبد الله صالح حالياً، بعد نشر رسائلكم اليه، في اعقاب الاتهامات التي وجهت الى الحكومة، ثم المواقف التي ترددت بعد ذلك؟**

ـ لم تنقطع اتصالاتي مع الاخ الرئيس، وانا استغرب كل التصريحات التي قالها، وهي منافية للواقع والحقيقة، وهو يعرف ذلك جيداً. والايام ستثبت ذلك ايضاً. ولأننا التزمنا بايقاف التداعيات لم نرد على تلك التصريحات حالياً، ولكن في الوقت المناسب.

● **بعض الناس يطرحون سؤالاً حول**



● جوهر الازمة السياسية بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي، وما اذا كان ذلك اقتساماً للسلطة والمال في اليمن، فهل هذا صحيح؟

- ابدا، ابدا. جوهر الازمة الاساسي هو بين من يريد بناء دولة، ومن لا يريد بناء دولة. ونحن [illegible]

والقانون، يتساوى فيها الجميع، وتتوفر فيها ظروف امن واستقرار وتكافؤ فرص لكافة المواطنين. لكن هناك قوى التخلف التي تريد ان تحافظ على كل شيء كما هو، سواء من منطلقات قبلية او حزبية او غيرها.

والدعوة الى بناء الدولة اليمنية هي التي تجد مقاومة منذ قيام الوحدة، وذلك واضح من المعارضة الشديدة والتعطيل الكبير الذي حدث لبرنامج البناء والاصلاح السياسي والاقتصادي والاداري والمالي.

اسعار السلع

● لاحظ الناس انخفاض اسعار السلع الاساسية في عدن خلال الاسابيع الاخيرة، وقيل انه تم اعتماد ٣٨ مليون دولار من اجل الاستيراد للمحافظات الجنوبية مباشرة. من اين جاءت هذه الاموال؟

- الاسعار السائدة في عدن هي الاسعار التي اقرها مجلس الوزراء، وتلتزم بها جميع المؤسسات، سواء في القطاع العام اوالقطاع الخاص، واسعار السلع الاساسية التي ما زالت سائدة صادرة بقرار من مجلس الوزراء، ولم يصدر عنه قرار آخر بتغييرها. الا انه في اماكن اخرى لا يوجد التزام بهذه الاسعار. وكنت قد امرت وزير التجارة في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، بان يسمح لشركة التجارة (الجنوبية) باستيراد المواد الغذائية، لانهم كانوا يتخذون اجراءات ضد شركة التجارة، وضد المؤسسات وحتى شركات القطاع الخاص في المحافظات الجنوبية والشرقية، ولا يسمح لهم بالاستيراد، بينما يسمح لغيرهم بذلك.

واتخذت شركة التجارة اجراءات في هذا الجانب، وهي تقدم اولا بأول مستنداتها الى وزارة التجارة والبنك المركزي لتسديد قيمة هذه المواد بالنقد الاجنبي.

● ما هو تقييمكم لتحركات الرئيس علي عبد الله صالح على الصعيد العربي هذه الايام، في ضوء ما يثيره بعض المراقبين من انها تهدف الى احتواء آثار تحركات قادة الحزب الاشتراكي؟

- الحزب الاشتراكي تحرك من منطلق الرغبة في اطلاع الاشقاء على حقيقة الأوضاع، لأن اليمن عضو اساسي في المجموعة العربية، يؤثر ويتأثر باوضاعها.

لذلك فان مشاركة الاشقاء العرب في همومنا وقضايانا مسألة يفرضها علينا انتماؤنا الى الامة العربية. وقد ادرك الرئيس اهمية هذا التحرك الآن، ووجد انه الطريق الصحيح، ونحن نرحب بذلك.

● هل يعني ذلك ان تحرك الحزب الاشتراكي لم يكن تقسيمياً؟

- ابدا، ابدا. كل هذا الكلام قيل في مجرى التداعيات الإعلامية فقط ■



المصدر : الأهرام

القاهرية

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٤

رسالة من مبارك لسالم البيض تؤكد حرص مصر على تطبيق وثيقة المصالحة

عدن - أ.ش.أ - تسلم السيد على سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة والامين العام للحزب الاشتراكي اليمنى رسالة خطية امس من الرئيس حسنى مبارك تتعلق بحرص القيادة المصرية على تطبيق وتنفيذ وثيقة المصالحة المعروفة بوثيقة العهد والاتفاق والتى تم التوقيع عليها مؤخرا. جاء ذلك خلال استقبال البيض امس للسفير بدر همام مساعد وزير الخارجية للشئون العربية مبعوث الرئيس حسنى مبارك الذى يزور اليمن حاليا .

وتم خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها وتطويرها. واعرب سالم البيض عن تقديره للموقف المصرى وحرص القيادة المصرية بزعامة الرئيس حسنى مبارك على مسيرة الوحدة والديمقراطية فى اليمن.

رسالة من مبارك لسالم البيض تؤكد حرص مصر على تطبيق وثيقة المصالحة

عدن - أ.ش.أ - تسلم السيد على سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة والامين العام للحزب الاشتراكي اليمني رسالة خطية امس من الرئيس حسنى مبارك تتعلق بحرص القيادة المصرية على تطبيق وتنفيذ وثيقة المصالحة المعروفة بوثيقة العهد والاتفاق والتي تم التوقيع عليها مؤخرا. جاء ذلك خلال استقبال البيض امس للسفير بدر همام مساعد وزير الخارجية للشئون العربية مبعوث الرئيس حسنى مبارك الذى يزور اليمن حاليا .

وتم خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها وتطويرها. واعرب سالم البيض عن تقديره للموقف المصرى وحرص القيادة المصرية بزعامة الرئيس حسنى مبارك على مسيرة الوحدة والديمقراطية فى اليمن.

